

كيف سقطت الملكية في مصر؟





فاروق بداية ونهاية

محمد عودة

كيف سقطت
الملكية فى مصر؟
الناشر: دار الخيّال
الغلاف: محمد الصباغ
طبعة كاملة

كيف سقطت الملكية في مصر؟

فاروق بداية ونهاية

كيف سقطت الملكية فى مصر؟

فاروق بداية ونهاية

محمد عودة

الطبعة الأولى: يناير ٢٠٠٠

رقم الإيداع: ٩٩٣٩ / ٩٩

دار الخيّال

تصميم الغلاف: محمد الصباغ

جرافيك: محمد كامل مطاوع

خطوط الغلاف: لمعى فهيم

كمبيوتر: دار جهاد

٣٥٦٤٧٨٣

كيف سقطت الملكية فى مصر؟

فاروق بداية ونهاية

محمد عودة

مطبوعات دار الخيّال

فاروق بداية ونهاية

قصة الملك فاروق، أو على الأصح مأساته، فريدة ، أوحيدة بين حواديت الملوك والحكام ومصائرهم.. كان فى استطاعته أن يظل متربعا على عرشه إلى آخر يوم فى حياته وأن يحاط بفيض غامر من الحب والولاء لم يتمتع به أى ملك أو سلطان أو خديو سابق فى مصر.

وكان يمكن أن يجنب مصر كل النوائب والكوارث التى توالت على شخصه ووطنه خلال سنوات حاسمة وعصيبة وافقت حكمه: ٤ فبراير والهوان والمذلة التى عاناها ثم الهزيمة المنكرة فى حرب فلسطين وما صحبها من عار وخزى وخسائر ثم حريق القاهرة وانهيار المقاومة الوطنية ضد الاحتلال.. ثم النتيجة المحتومة أى خلعه ونفيه!

كان فى استطاعة جلالته أن يتفادى كل ذلك وأن يصنع تاريخا جديداً ومجيدا يضيفه إلى تراث العظام من أسلافه، محمد على، وإبراهيم وإسماعيل ويسجل اسمه بين الملوك المعاصرين الذين ثبتت عروشهم وصمدت أمام كل العواصف!

كان يستطيع ذلك بلا عناء لو استمع إلى نصيحة أقرب الناس إليه وهى أمه والتى حرصت على أن تلقنه إياها وأن تستعين بأخيها لكى يضم صوته إليها.. نصحاه أن يتحالف ويتآلف مع الحركة الوطنية ومع زعامتها التاريخية وأن يحرص على أن يحكم حكما شرعيا فى إطار الدستور المصرى والذى يمنحه حقوقا أوسع من أى ملك آخر.

وروت له الأم قصة أبيه وكيف ألح وهو على فراش الموت أن يرى مصطفى النحاس، وأن يعتذر له وأن يعترف أن خطأه الأكبر كان خروجه على الدستور

وصراعه معه، وهو أخلص الساسة والحكام وأن الآخرين مغامرون وانتهازيون يتبعون الاحتلال!

وجمعت الملكة الأم بين الملك الصغير وزعيم «الأمة» فى القاهرة وباريس ووثقت العلاقات وباركت الزعيم وأن مصر سوف تبدأ مرحلة جديدة من تاريخها بعد عقد المعاهدة مع بريطانيا واستخلاص قدر واسع من حقوقها وفأل حسن أن يقترن ذلك بجلوس ملك شاب تفانى الشعب فى الترحيب به وغمره بعطفه وحبه.

وبدأت المأساة مبكرة جدا، حين نبذ الملك الصغير النصائح، وانزلق نحو أعداء الأمة وصنائع الاحتلال، الذين أقنعوه أنه أعظم من مجرد ملك، ومن حقه أن يكون خليفة للمسلمين وأميرا للمؤمنين وأن يستمد سلطته لا من الشعب والدستور وتحت قبة البرلمان وإنما من السماء ليصبح ظل الله على الأرض وأن يحكم بسيف جده محمد على، من داخل أسوار القلعة.. ولم يذكره أحد أن محمد على تسلم السلطة من الشعب وبميثاق مع ممثليه من العلماء والتجار وليحكم بشروطهم وأقام مصر الحديثة.

وانزلق الملك الصغير من هاوية إلى أعمق منها، وتلطخ بكل الخطايا والدنايا الشخصية والسياسية، ولم يجد فى النهاية سوى الاستسلام للإنجليز وحينما لوحت له القوة الجديدة الزاحفة ـ الأمريكية ـ تحول إليها ونقل ولاءه.. وعقد آماله عليها!!

خان جلالته وطنه وشعبه ولأنه لم يهتم بأن يعرف تاريخه وأن ينفذ إلى أسراره وأغواره.. كان محتوما أن يلفظه وأن يلقى به إلى سلة مهملات التاريخ!!

محمد عودة

الميلاد

تسلم الأمير أحمد فؤاد آخر أنجال الخديو إسماعيل يوم ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ رسالة من دار الحماية البريطانية فى القاهرة ظل يحلم بها وكافح جاهداً من أجلها منذ عاد من إيطاليا.. وكانت تقول «يا صاحب العظمة السلطانية بأمر جناب وزير الخارجية لحكومة صاحبة الجلالة البريطانية أتشرف بأن أعرب لعظمتكم عن فائق الأسف الذى شمل حكومة الملك حينما وصل إلى علمها نعى المغفور له صاحب العظمة السلطانية حسين كامل، الذى أكدت الأمة المصرية جميعها أن إخلاصه لما فيه خيرها لا يعتريه فتور، وقدرته حق قدره، فكانت وفاته لديها كارثة وطنية.

وإنى أتشرف بأن أبلغ عظمتكم السلطانية انعطاف حكومة جلالة الملك لما أصاب شخصكم الكريم من دواعى الحداد، هذا وإنى مكلف فى الوقت نفسه بأن أحيط عظمتكم بأنه لما كان نظام الوراثة على العرش لم يوضع حتى الآن وكنتم عظمتكم بعد طبقة البنين الوارث الشرعى المتعين تبعاً لوراثة العرش، فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على عظمتكم قبول هذا العرش السامى على أن يكون لورثتكم من بعدكم حسب النظام الوراثى الذى سيوضع بالاتفاق بين حكومة صاحب الجلالة وبين عظمتكم.

وإن حكومة صاحب الجلالة تريد أن تجدد لعظمتكم بهذه المناسبة التأكيدات التى أعطتها لسلفكم عند ارتقائه العرش وهى مقتنعة بأن فى استطاعتها أن تعتمد فى

العمل مع عظمتكم على تلك الصداقة التى كانت شعاراً لحكم السلطان المرحوم وعادت ثمراتها على البلاد بازدياد الرفاهية والتقدم الذى له من المكانة فى نفس الحكومة البريطانية مما لا تقل منزلتها لدى عظمتكم».

ريجنالد وينجيت

المعتمد البريطانى

وتخليداً للحدث السعيد وتمجيداً لذكراه قرر السلطان الجديد أن يضع بنفسه ترتيبات الاحتفال بتوليه العرش وأن تختلف عن حفلات التنصيب التقليدية. وكان على النحو التالى: فقد «اصطفت أورط من الجيش البريطانى وموسيقاه فى طريق موكبه على الجانبين من شارع قصر النيل إلى شارع المناخ فميدان الأوبرا فشارع عابدين شاهرة أسلحتها تؤدى التحية العسكرية الواجبة، وحينما وصل موكب عظمته الجليل إلى قصر عابدين قام بتحيته فى مدخله الخارجى بلوك من الجيش البريطانى تصحبه موسيقاه وآخر من مشاة الحرس السلطانى ومعه موسيقاه، وأطلق عند التشريف ٢١ مدفعاً ثم جرت التشريفات المعتادة».

«وفى الساعة الرابعة بعد الظهر من نفس اليوم قام عظمة السلطان الجديد بأول زيارة له وخرج عظمته بموكبه الحافل إلى دار الحماية وزار فخامة السير ريجنالد وينجيت والليدى وينجيت قرينته وتناول الشاى معهما».

وتحوى حوليات مصر السياسية أهم المراجع عن وقائع ذلك العصر وتقول:

«وكان أول مرسوم أصدره عظمة السلطان مرسوماً يقضى بإعفاء من يتطوع فى خدمة الجيوش البريطانية من الخدمة العسكرية المصرية، وكان فى هذا تشجيع على التطوع فى خدمة السلطة البريطانية ومنحهم امتيازات لم تكن لهم من قبل وتضحية كبرى على حساب حقوق البلاد وأمر السلطان بحل مشكلة كانت معلقة حول التبن

اللازم لغذاء دواب الحرب، وكان التبن المطلوب ثلاثمائة وخمسين ألف حمل حصلت عليها السلطة البريطانية بالسعر الذى حددته».. «ولما كثر ورود الجرحى والمرضى من العساكر المحاربة حتى ضاقت بهم المستشفيات العسكرية أمر بإخلاء المدارس الأميرية لتتحول إلى مستشفيات عسكرية ونقلت المدارس إلى أماكن أخرى».

وأذاعت شركة رويتر إخبارية وردت من لندن تقول «إن الحكومة البريطانية قبلت مع الشكر تبرع الحكومة المصرية العاجل بثلاثة ملايين جنيه من نفقات الحرب وتعهدها بتقديم نصف مليون آخر فى ميزانية السنة المالية الحاضرة لهذا الغرض».

ولم تكن أوراق اعتماد أفضل من ذلك يقدمها السلطان ردا على «انعطاف» الحكومة البريطانية وإنعامها.

وتعلق الحوليات أيضاً:

«ولم ينصرم العام إلا والناس فى أشد مما عهدوا من الضيق والأمة تضج ضجيجاً تكظمه لما تراه حولها من القوة والبأس ويزيده ما تشعر به من ألم، وقد وسعت حنايا الضلوع من مبرحات الآلام ما لا قبل لها به، وضاقت به الصدور بما حبسته من لواعج الشكوى ولم تجد ما تنفس به عن نفسها وناءت الكلاكل بما ألقى الله عليها من الأحمال فلم يعد فى قوس صبرها منزع إلا اليسير من حكمة ألهمها الله إياها».

وكان الأمير أحمد فؤاد آخر أبناء الخديو إسماعيل، ولد وتربى وتخرج فى المنفى فى إيطاليا وعين ياوراً لجلالة ملك إيطاليا بعد تخرجه فى الكلية العسكرية وكان شديد الطموح إذ سعى لأن يكون ملكاً على ألبانيا أو نائب الملك فى ليبيا تحت التاج الإيطالى ولما خاب مسعاه عاد إلى مصر.. وابتسم له الحظ وجاء إليه عرش مصر تحت أعظم التيجان ... البريطانى.

توفى أخوه السلطان حسين كامل فجأة وبعد ولاية قصيرة، واعتذر ابنه ووريثه الأمير كمال الدين حسين وانتقل العرش بذلك إلى العم الأمير أحمد فؤاد.

وكان السلطان حسين قد تولى بعد خلع الخديو «عباس حلمى الثانى» وإعلان الحماية على مصر لدى إعلان الحرب العالمية الأولى، ووجدت فيه بريطانيا من تثق فى ولائه وإخلاصه فى الظروف العصيبة وبادلها الثقة ولأبعد مما توقعت، وقال

السكرتير الشرقى لدار المعتمد «كان يزعجنى دائماً، سائلاً هل يستطيع أن يدعو هذا الشخص أو ذاك للغداء أو العشاء وحينما أخبرته بأنه يستطيع أن يدعو من يشاء تهلل فرحاً، كما لو نال حقاً كان يسعى إليه.. وكان يقضى معظم وقته فى أراضيه ومع الفلاحين وينسى بهم هموم الحكم والسياسة».

وقد عزل عباس حلمى بجرة قلم وبلا مبرر.

ولعل الهدف الحقيقى لم يكن الخلاص من الخديو ولكن حسم التناقض القائم فى دعوى بريطانيا من الاحتلال ، وتنفيذ ما طالب به كرومر وضم مصر نهائياً إلى الإمبراطورية البريطانية وإقامة نظام حكم جديد، يبدأ بالخلاص من الأسرة العلوية نهائياً.

وعدلت حكومة صاحبة الجلالة عن ذلك الرأى وخاصة أن الظروف لم تتضح بعد وقررت الحل الآخر وإعلان الحماية فقط والبحث عن آخر تتوافر فيه الصفات المناسبة، وكانت جميعها لدى الأمير حسين كامل، وتولى، وأنعمت عليه بلقب السلطان، حتى تقطع الصلة تماماً باللقب العثمانى وتقنع المصريين بأن «السلطان» انتقل إلى القاهرة!

وفوجئت بموته بعد مدة لم تكن طويلة وخلال الحرب، وفوجئت أكثر برفض الأمير كمال الدين حسين أن يخلف أباه، وكان مثل ابن عمه عباس غير معجب بأبيه، ولا يريد أن يلقى نفس المعاملة من أصحاب الأمر والنهى، ووجدوا ضالتهم المنشودة فى الأمير أحمد فؤاد، والذى وجد نفسه وكل حياته وأحلامه فى المنصب.

وبعد أقل من عامين من توليه قرر السلطان أحمد فؤاد أن يكمل نصف دينه، وأن يستوفى مقومات العرش وأن يجد «سلطانه» وبعد بحث وتنقيب وجدها.

وفى يوم ٢٤ مايو سنة ١٩١٩ صدر بلاغ كريم من القصر السلطانى جاء فيه:

«نظر حضرة صاحب العظمة مولانا السلطان فؤاد الأول سلطان مصر المعظم بعين الحكمة الدينية العالية إلى وجوب التمسك بما أوصى به الدين الحنيف من أمر الزواج والاهتمام به عملاً بسنة الله ورسوله ﷺ ورأى وفقه الله وأسعد أيامه إنجاز ما عقد عليه عزمه الشريف نحو ذلك، وتم عقد القران السلطانى بقصر السلطان على سليلة بيوتات المجد والشرف حضرة صاحبة العظمة السلطانية نازلى، وقد تولى

مولانا السلطان أيده الله قبول العقد بنفسه ولنفسه إجلالاً لحكمة الشريعة المطهرة حيث كان الوكيل عن عظمة السلطانة حضرة صاحب المعالى والدها الماجد عبدالرحيم باشا صبرى وزير الزراعة حالياً.

جعله الله قراناً سعيداً محفوظاً باليمن والبركات عائداً على البلاد بالخير والسعادة، وبجاه سيد العرب والعجم القائل «إنى مباه بكم الأمم يوم القيامة» صلى الله عليه وسلم..».

وأعلنت الأفراح والليالى الملاح وفق الطقوس والتقاليد السلطانية.

وتقول «الحوليات»:

«لم يستجب أحد، وكان جو البلاد مكفهراً والأحكام العرفية مطبقة على البلاد وخاصة المدن الكبرى وكان السهر ممنوعاً والاجتماع محظوراً واعتقال الناس مطّردا، وكان اليوم السابق يوم إضراب عام فى كل مدن القطر وكان احتجاجا على تكليف عظمة السلطان لدولة محمد سعيد باشا بتأليف وزارة جديدة وكان هذا خرقاً للاتفاق الذى تم على ألا تقوم حكومة فى ظل الأحكام العسكرية والاحتلال».

وتضيف الحوليات أيضاً:

«لما نشرت الصحف البلاغ علق عليه كل منهم بما يلائم مشربه ومبادئه كما أن الناس تحدثوا به زمناً خلال اضطراب النفوس وغضبها على الوزارة الجديدة».

وكان العامة والخاصة يعرفون أن هذا هو الزواج الثانى للسلطان وأن زواجه الأول كان من أميرة واسعة الثراء وأنه انتهى بمأساة دامية، إذ طلقها بعد أن أساء مُعاملتها وأن شقيقها انتقم لها بأن حاول قتله بإطلاق الرصاص عليه ولكنه نجا بعدما أصيب بعاهة مستديمة فى حلقه تؤثر على قدرته على الكلام، وأودع الأمير فى مصحة عقلية تلافياً لمحاكمته وظل فيها سنين طويلة حتى مات. وقالت الروايات أيضاً أن الخلاف نشب وتفاقم حينما أراد الاستيلاء على ثروتها ولهذا «تحدث به الناس زمنا».

ولعل ذلك كان مصدراً للروايات الأخرى التى قالت إن العروس ـ وكانت

أجمل فتيات مصر ـ كانت ممانعة وأن أسرتـها ـ وكانت عريقة ووطنية ـ ظلت مترددة زمناً، ولم يكن الأمير ثم السلطان يتمتع بسيرة طيبة خاصة أو عـامة، ولكن قيل لهم بحسم كيف يرفض أحد مصاهرة «السلطان».

وبعد تسعة شهور وقع الحدث الثالث فى ظروف عصيبة مماثلة..

«بينما كانت الأمة تتناقش فى أمورها الهامة التى شغلت كل الرءوس المفكرة فيها وبخاصة لجنة اللورد ملنر إذ طلع عليهـا مجلس الوزراء بالأمر السلطانى الذى يبشر بميلاد الأمير فاروق ولى عهد الأريكة المصرية بقصر عابدين وهذا نصه:

«حضرة صاحب الدولـة رئيس مجلس الوزراء المنة لله وحده. بمـا أنه فى الساعة العاشرة والنصـف من مساء الأربعاء المبارك ٢١ جمادى الأولـى سنة ١٢٣٨ الموافق ١١ فبراير قد مـن الله علينا بمولود ذكر أسـميناه فاروق فقد استصـوب لدينا إصدار أمرنا هذا لـدولتكم إحاطة لعـلم هيئة حكومـتنا بهذا النبـأ السعيد لإثباتـه فى سجل خاص يحفظ برئاسة مجلس وزارتنا وتعميم نـشره فى جميع أرجاء القطر مع تبليغه لمن يرى تبليغه إليه بصفة رسمية وإجراء ما يقتضى إجراؤه بهذه المناسبة المباركة وإنى أسأل اللـه القدير أن يـجعل هذا المـيلاد مقرونـاً باليمـن والإسعاد للـبلاد من فضـله وكرمه».

فؤاد

واجتمع مجلس الوزراء على الفور بوزارة المالية وقرر بهذه المناسبة ما يأتى:

أولاً : إبلاغ هذا النبأ إلى جميع المديرين والمحافظين بواسطة الداخلية.

ثانياً : إبلاغه إلى فخامة المندوب السامى.

ثالثاً: إطلاق ٢١ مدفعاً فى القاهرة والإسكنـدرية احتفالاً بهذا الحدث العظيم فى تاريخ السلطنة المصرية.

رابعـاً: منح المـوظفيـن التابـعين للـحكومـة إجازة فى هـذا اليوم وإقـفال البـنوك والبورصة.

خامساً: توزيع الصدقات والمبرات السلطانية على الفقراء والمحتاجين.

سادساً: العفو عن بعض المساجين.

وانصب كل اهتمام السلطان على الفقرة الثانية.. وهى إخطار المندوب السامى، ولم تقف سعادته بمولد ولى العهد حائلاً أو مانعاً دون أن يوظفه فى تثبيت دعائم العرش وتوطيد كرسى السلطنة، وكانت الثورة قد فاجأته، كما فاجأت الجميع، وبدأ القلق يساوره ويقض مضجعه حول ما قد تكون العواقب، ولم يكن زعيمها وقادتها وجماهيرها تكن له وداً أو تقديراً.

وكان المندوب السامى قد بعث برقية إلى لندن يقترح فيها أن يبعث جلالة الملك تهنئة إلى السلطان، وحينما وصلت وذهب لتسليمها إليه، استبقاه ليبثه حديثاً طويلاً بما يشغل باله.. وأصبح كل ما يعنيه وما يتمناه.

وكتب المندوب السامى إلى وزير الخارجية تقريراً طويلاً عما دار فى هذا اللقاء جاء فيه:

«سيدى اللورد»..

قابلت السلطان هذا الصباح وأثار معى مسألة يرى أنها على أكبر قدر من الأهمية بالنسبة لنا وهى مسألة وراثة عرش السلطنة وقال إن ولادة وريث تجعل من المناسب لحكومة صاحب الجلالة أن تعيد النظر فى موقفها من المشكلة.

ولا أريد أن أكرر الأسباب التى أدت بحكومة الملك حينما أعلنت الحماية على مصر أن تلزم نفسها فى ذلك الإعلان بأن حكم مصر سوف يظل مستمراً فى الأسرة الخديوية ولكن لم تحدد بالضبط أى فرع من الأسرة وقع عليه الاختيار.

وقد نوقش الأمر مناقشة مستفيضة فى الرسائل التى تبودلت بين من سبقونى فى منصبى وبين وزارة الخارجية ولهذا سوف أقتصر على شرح المبررات التى أرى أنها توجب على حكومة جلالة الملك أن تحسم هذه القضية بأن تعترف بالوريث الجديد للسلطان الحالى الأمير فاروق ونسله من بعده.

وقد كان أحد الأسباب الرئيسية التى دفعت حكومة جلالة الملك إلى أن تقرن الحماية بالحفاظ على العرش فى الأسرة وإعلان السلطنة هو ترضية الشعور الإسلامى واحتواؤه ولكن ما زال هذا الهدف بعيداً عن أن يكون قد تحقق لسبب واحد هو أن مركز السلطان الحالى ليس مستقراً، ومكانته ما زالت قلقة، وكثيراً ما يشاع بين الناس أنه لن يدوم، وهناك أمراء فى الأسرة يرون أنهم أحق وأجدر منه،

ولا تنقطع مؤامراتهم وشائعاتهم ضده، ويحلمون بأن يقع عليهم الاختيار إذا ما أزيح هذا السلطان بسبب آخر بالعزل أو الموت!

وسبب لنا ذلك الكثير من المتاعب، ولكن إذا ما حسمت حكومة جلالة الملك الأمر وتأكد كل هؤلاء الأمراء أنهم مستبعدون تماماً من أى احتمال، فإن الأمور سوف تستقر ومركز السلطان سوف يقوى وسوف نستريح من عناء متابعة نشاطهم وأعتقد أن ليس من الضرورى أن أوضح أهمية الأمر بالنسبة لنا خاصة فى الظروف الدقيقة التى تمر بها البلاد هنا، وأستطيع أن أضيف أيضاً أن ليس هناك أصلح من الأمير فاروق لولاية العهد.

وسبق أن أحصى السير هنرى مكماهون فى مذكرة له فى مايو سنة ١٩١٥ كل أمراء الأسرة وانتهى إلى أن ليس بينهم جميعاً من يصلح للعرش سوى ثلاثة هم الأمير كمال الدين حسين والأمير يوسف كمال والسلطان الحالى، وأما الباقون فهم إما موالون لتركيا أو معادون لنا، ولم يتغير الموقف حتى الآن.

ولم يكتف الأمير كمال الدين حسين بأن يرفض أن يخلف أباه، ولكن ما لبث أن انضم هو والأمير يوسف كمال إلى الأمراء الذين وقعوا على «بيان للأمة» يؤيدون فيه سعد زغلول، ويطالبون معه بالاستقلال التام.

وبهذا لا يبقى فى الأسرة من يمكن أن تضعه حكومة جلالة الملك على العرش وأن تثق به وتضمن ولاءه ويكون على شىء من المهابة سوى السلطان الحالى، وليس هناك من يمكن أن يخلفه سوى الأمير فاروق.

وإذا ما أخذتم فخامتكم بعين الاعتبار هذه المبررات ووافقتم على البدء فى تغيير نظام الوراثة المقرر بالفرمان العثمانى، وبدأتم خطوات تثبيت الوراثة فى الأمير، فإنى أكون سعيداً لو أبرقتم لى بذلك حتى أقوم بإعداد المذكرات التى يمكن أن أتبادلها مع السلطان وأرفعها لفخامتكم للتصديق ولى الشرف يا سيدى اللورد أن أظل خادمكم المتواضع المطيع.

اللنبى

وكان وزير الخارجية اللورد كيرزون أحد بناة الإمبراطورية «الأشاوس» ونائب الملك السابق فى الهند، وذا اهتمام خاص بالمسألة المصرية وحول الرسالة إلى وكيل

الخارجية والذى وقع عليها «لماذا لا؟» ما دمنا نحن الذين وضعنا السلطان على العرش ونستطيع أن نخلعه فى أى وقت... «فلماذا لا».

ولم يقتنع الوزير وطلب تقريراً مفصلاً والإجابة عن أربعة أسئلة:

(١) هل يناقش المصريون المسألة ويهمهم مستقبل السلطنة فى ظل النظام الجديد؟

(٢) هل يفضل المصريون خاصة قادة الرأى العام الخلاص من السلطان الحالى؟

(٣) هل يفضل المصريون عودة الخديو السابق؟

(٤) هل لدى المصريين مرشح يفضلونه بدلاً من السلطان الحالى؟

وكلفت «الخارجية» المخابرات البريطانية ـ المصدر الأول والأكثر دقة فى المعلومات ـ بالبحث وأعدت التقرير والذى جاء فيه:

ينصب اهتمام المصريين الآن على مشكلتهم مع بريطانيا ولا تعنيهم أية قضية أخرى ولا يهتمون بأية مشكلة سواها إلا عرضاً، ولكن من المؤكد أنهم يكرهون السلطان الحالى كراهية تامة ولأكثر من سبب لعل أولها أن الحكومة البريطانية هى التى وضعته على العرش ، والسبب الآخر أنه يخدم مصالح بريطانيا ولا يؤيد الحركة الوطنية ولا يعنيه شىء سوى بقائه على العرش.

وقلة من المصريين هى التى سوف تأسف على ذهابه إذا ما حدث، وليس هناك أى اتجاه منظم يطالب بعزله لأن الشعور السائد نحوه هو عدم الاكتراث ويشترك فى ذلك العامة والخاصة على السواء.

ولعله من الطريف أن بعض القادة لا يمانعون فى بقائه بحجة أنهم يفضلون سلطاناً هزيلاً على سلطان قوى يمكن أن يتحول إلى طاغية، وأغلب هؤلاء أنصار لسعد زغلول. وفيما يتعلق بالخديو السابق ، فإن المشاعر نحوه معقدة، وقد كان مكروهاً أشد الكراهية خلال حكمه لما اشتهر به من جشع واستبداد وانتهازية، إلا أنه بعد عزله أغفلت كل مساوئه وأصبح فى نظر العامة والطبقات الدنيا شهيداً وضحية لبريطانيا وهؤلاء سوف يهللون ويطربون ويطيرون فرحاً إذا ما عاد.

ويختلف الأمر تماماً بين قادة الرأى العام والمستنيرين لأن معظمهم كانوا يعرفون الخديو السابق على حقيقته ولا ينسون مؤامراته ودسائسه وضعة أخلاقه ولا يمكن

أن يرحبوا بعودته، وربما يستثنى أعضاء الحزب الوطنى الموالى لتركيا وما زال يضم مؤيدى الخديو المخلصين، ولكنه أصبح حزباً ضئيلاً لا يمثل الرأى العام والذين يمثلونه الآن هم الزغلوليون وليس لدى المصريين مرشح بديل يفضلونه وقد يحتل الأمير عمر طوسون المكان الأول.. ولكنه من المتعاطفين مع تركيا وهو ذو شخصية قوية، ويرى كثيرون أنه سوف يكون مستبداً بما لا يمكن أن تحتمله مصر، وقد فقد الكثير من شعبيته فى الفترة الأخيرة بسبب معارضته لمباحثات زغلول وملنر ولصلاته الوثيقة بالحزب الوطنى ومحمد سعيد باشا الخصم اللدود لسعد زغلول.

وقرر الوزير ـ استيفاء لكل الآراء والحقائق ، وقطعاً للشك باليقين ـ أن يحصل على رأى الحجة الأول والأخير فى الشئون المصرية وهو «اللورد ملنر» الرجل الثانى بعد كرومر فى توطيد الوجود البريطانى فى مصر وكتب كتاباً مشهوراً قيل إنه أقنع الرأى العام البريطانى والأوروبى بمشروعية وعدالة الاحتلال البريطانى لمصر وأخيراً عهد إليه برئاسة لجنة تقصى الحقائق حول أسباب ثورة ١٩١٩، ولم يكن هناك أفضل منه ليحسم الإفتاء واستغرق بعض الوقت ثم قدم تقريراً وافياً قال فيه : «إن هذه مسألة على أكبر قدر من الأهمية لأنه ليس هناك ما يشغل السلطان ويوليه كل اهتمامه سوى تدعيم مركزه وتثبيت عرشه بأن يجعل وراثته مؤكدة لابنه وأن تظل فى سلالته المباشرة وحجته التى لا يمل ترديدها هى أنه ما دام قد أصبح له وريث فلم يعد هناك مبرر لعدم حسم مسألة وراثة العرش سوى أننا لا نثق فيه، ويقول إن موقفنا يضعف من مكانته عامة، وأن واجبنا ـ إذا ما أردنا أن نمكنه من خدمة مصالحنا وممارسة النفوذ من أجلنا ـ أن ندعم مركزه ونفوذه.

وعلى أية حال يبدو لى أن لا مناص لنا من أن نجيبه إلى ما يطلب لا لأننا نثق فيه لأنه لا يمكن أن يكون محلاً لأية ثقة ولكن لأن ليس لدينا بديل.

ولا يفتقر السلطان الحالى إلى الذكاء والدهاء ولكنه صغير النفس، وبلا أى مبدأ على الإطلاق، ولا يحمل أى اهتمام بمصر أو أهلها، ولا يحفل بشىء ولا يسعى نحو هدف ولا يدفعه أى حافز سوى مصلحته الشخصية ولكنه يدرك تماما ولا يغفل لحظة عن أنه يعتمد كلياً وجزئياً على تأيدنا له، وليس له ما يعتمد عليه سوانا، وأنه

لا يحظى بأى تقدير أو تعاطف من رعاياه وأننا لو رفعنا أيدينا عنه فلن تستغرق نهايته أكثر من أيام معدودة.

وأعتقد أنه سوف يظل موالياً مخلصاً لنا، بقدر ما يمكن أن يخلص لأى أحد آخر يستفيد منه، وسوف يبذل من أجلنا كل ما فى طاقته إذا ما اطمأن إلى أنه باق على العرش وأنه سوف يؤول إلى ابنه من بعده، والسلطان - أى سلطان - يعنى الكثير بالنسبة للمصريين إذا ما عرف أنه باق دائم وقد لا يحظى السلطان الحالى بأية مكانة لدى الشعب ولكنه لن يظل صفراً أو نكرة كما هو الآن إذا ما حققنا له مطلبه.

سوف يطمئن إذا ما سحبنا الأرض من تحت أقدام أعضاء أسرته الذين لا يكفون عن التآمر ضده، وإذا ما استبعدنا الذين يحتلون مكانة مرموقة ولا يقارنون به، مثل الأمير عمر طوسون أكثر الأمراء احتراماً فى مصر.

وعلى أية حال فإن جميع الأمراء بلا استثناء قد فقدوا أية فرصة أو أمل فى الوراثة بعد أن وقعوا بلا مبرر أو عمد على البيان بتأييد مطلب الاستقلال التام ويجدون تحدياً صريحاً مباشراً من حكومة جلالة الملك.

وتبقى نصيحتى وهى أن نستخلص أفضل ما نستطيع من موقف وشخص سيئ وأن نسلم لهذا الرجل بما يريد لأن ليس لدينا بديل، وطالما كان هذا هو الواقع فإن من الخطأ ألا نسخره فى المقابل ونستعمله لأقصى ما نستطيع وأن نستخرج كل إمكانياته.

لقد أصبح الأداة الوحيدة التى نملكها وعلينا ألا نتردد أو نتأخر أكثر من ذلك وأن نجيبه على الفور، لمطلبه ونعطى انطباعاً بالرضا والترحيب.

ولابد بالطبع أن تكون الموافقة والإعلان عنها فى حقيقة الأمر تؤكد لكل سلاطين المستقبل أنهم يستمدون ألقابهم وبقاءهم منا».

ملنر

ولا يملك كريزون سوى الموافقة.. ولكن أرسل تقرير ملنر إلى الفليد مارشال اللنبى الذى أقر ملنر على ما انتهى إليه وأرسل خطاباً إلى جلالة السلطان جاء فيه:

«وإنى مع تقديرى النهائى لعظمتكم بهذه المسألة السعيدة أسمح لنفسى بانتهاز

هذه الفرصة للإعراب عن اعتقادى الخالص بأن المحافظة على العلاقات الودية التى تقتضيها مصالح بريطانيا العظمى فى مصر ستكون دائماً محل اهتمام عظمتكم ومن يخلفكم من السلاطين».

فيلد مارشال اللنبى

ولفرط سعادة السلطان ونشوته أمر بأن تطبع ـ رسالة اللنبى ـ وتنشر فى عدد خاص من الوقائع المصرية.

ولم يكد ذلك يطبع وينشر على الناس حتى ثارت ثائرتهم وأصدرت اللجنة المركزية للوفد برئاسة محمود سليمان باشا بياناً بالعربية والإنجليزية والفرنسية أرسلته إلى دار المندوب السامى ووزعته على كل الدوائر الأجنبية والصحف نددت فيه بالبيان واستنكرت أن يكون لبريطانيا حق التدخل فى القضايا الداخلية وأن تحدد نظام وراثة عرش مصر.

وفعل الحزب الوطنى نفس الشيء وصدر بيان عن الحزب الوطنى، ولكن كان السلطان غارقاً فى النشوة ولم يبال.

وعملاً بوصية جلالة الملك والإمبراطور البريطانى حول تربية الطفل وتنشئته، تطرق الحديث عرضاً بين المندوب السامى والسلطان وتحدث فخامته عن المربيات البريطانيات وكيف أصبحن ذوات شهرة عالمية وأنهن أفضل من يقمن على تربية أطفال الأسر المالكة والحاكمات والطبقات العليا فى الشرق والغرب، ولم يمهله الملك وطلب ترشيح مربية بريطانية متميزة لولى العهد.. ولم تمض أيام إلا وكانت مس «تاير» فى طريقها إلى القصر بناء على طلب جلالة الملك والإمبراطور الذى عنى عناية خاصة بالمشكلة من البداية وصدق جلالته على ما تم ولكن أضاف شرطاً وقعه بخطه «إذا ما قدر لهذا الطفل أن يعيش فلابد أن يتربى ويتعلم لدينا»!!

وحمل المندوب السامى النبأ إلى عظمة السلطان وخرج ليبعث برد الفعل إلى لندن عن النهاية السعيدة.

سيدى اللورد:

«قابلت السلطان هذا الصباح وأبلغته ببرقيتكم واعتراف حكومة جلالة الملك بالأمير فاروق ونسله من الذكور ورثة لعرش السلطنة وطلب عظمته أن أعبر لكم عن عظيم تقديره لقرار الاعتراف الذى يوطد أعمق العلاقات التى تربط بين عظمته وحكومة جلالة الملك.

وخلال الحديث أبدى عظمته بعض القلق حول ما قد يحدث عندما يصل عدلى وثروت ورشدى وغيرهم إلى أوروبا وأنه يخشى أن يحملوا صورة زائفة ومنقوصة حول الأحوال السائدة الآن فى مصر وحول الموقف الذى يسير باطّراد نحو الأفضل، وقال عظمته إن كل هؤلاء الوزراء السابقين فقدوا كل نفوذهم فى البلاد وإنهم رغم ذلك مستميتون فى محاولة العودة إلى السلطة ولكن الوزارة الحالية تكسب كل يوم مكانة بينما يتآكل نفوذ كل هؤلاء.

وطمأنت عظمته أن حكومة جلالة الملك على علم تام بحقائق الموقف وأن الوزراء الحاليين أثبتوا ولاءهم فى أصعب الظروف وأخطرها وأن حكومة جلالة الملك تقدر لهم ذلك ولا يمكن أن تنساه».

وفى يوم ١٥ أبريل سنة ١٩٢٠ بعد أكثر من شهرين من الحوار المضنى وردت الرسالة التى أضنى عظمته السهر فى انتظارها وتقول:

«يا صاحب العظمة»

«إن الحادث السعيد ألا وهو ميلاد نجل لعظمتكم قد دعا حكومة جلالة الملك إلى النظر فى نظام وراثة السلطنة المصرية وعليه فقد أمرت من لدن جلالة الملك بأن أبلغ عظمتكم الاعتراف بنجل عظمتكم الأمير فاروق ولى عهد لعظمتكم فى حق تقلد السلطنة».

وكانت المربية البريطانية إحدى أهم مؤسسات الإمبراطورية ودعاماتها، وكن - المربيات - يؤدين واجباتهن المهنية والوطنية بكفاءة ودقة، وكانت حياتهن داخل القصور ووسط الأسر المالكة والحاكمة تتيح لهن تنشئة حكام موالين ومخلصين يتشربون طريقة الحياة البريطانية فى المهد كما تتيح لهن بالطبع النفاذ إلى كل الأسرار والأخبار الدقيقة وأداء رسالة المرأة البيضاء الحضارية.

وتحددت مهمة المس «تاير» بأنها حماية ولى العهد من الحزب الإيطالى الواسع النفوذ فى مصر وأيضاً من الحزب التركى الذى لا يقل خطراً، وأن تتحمل مسئولية تربية أول «جنتلمان» بريطانى فى الأسرة العلوية.

وكانت «المس تاير» على مستوى المهمة وبأعلى نسق ممكن ولم تلبث أن هيمنت على حياة الأمير، وأصبحت أوسع السيدات نفوذاً فى القصر بعد الملكة. بل

ونافستها فى كثير من الأحيان وكانت أقرب إلى أذن السلطان الذى تعلق كل مصيره بالطفل الوليد، وكانت التقاليد البريطانية تقضى بأن يسجل مواليد الأرستقراطية البريطانية أبناءهم فى سجلات إحدى مدرستين عريقتين هما آيتون وهارو لكى يحتفظوا بمحلاتهم لدى بدء بلوغهم سن المدرسة، وكان مفروضا أن يكون الأمير فاروق أول أمير من أمراء أسرة محمد على يحظى بهذا الشرف، وكان أعضاء الأسرة ينشأون ويربون تربية عثمانية فى القصور فى فرنسا أو النمسا أو إيطاليا، وكانت لغتهم الأولى الفرنسية.

وكانت صناعة الحكام الموالين وصياغتهم منذ الصغر صناعة بريطانية قديمة، وأنجبت مواكب منهم فى كل أرجاء الإمبراطورية.

كانت الدولة الأم تختار أبناء الملوك والسلاطين والمهراچات وأبناء الطبقات العليا، ويبدأون مع المربية البريطانية ثم يلتحقون بآيتون أو هارو ومنها يستكملون الدراسة فى إكسفورد أو كمبريدج أو فى سانت هيرست أو وولوتشى إذا اختاروا سلك العسكرية.

وكانت أقصى أمنية لأبناء الحكام والطبقات الموالية فى الهند هى، العمل فيما سمى «بخدمة المدينة» لإدارة الهند أو الخدمة العسكرية فى القوات المسلحة الهندية وكان عليه أن يشارك فى إدارة الهند وحمايتها وحماية الإمبراطورية عامة فى أية حرب فى أى مكان.

وذات يوم صاحت شقيقة نهرو فيجابا لكشمى فى الضابط الهندى الكبير الذى اقتحم غرفة نومها على رأس قوة من الجنود الهنود ليعتقلها خلال الحركة الوطنية: «كيف زرعوا فيكم كل هذا الولاء الخسيس».

ولم يعن هذا إن لم يكن منهم من قلب الموائد وتعلم لدى البريطانيين كيف يقوض دعائم الإمبراطورية وفى مقدمتهم نهرو. وكان خريج هارو وكمبريدج!

التكوين

أصبحت إحدى مهام المندوب السامى البريطانى الرئيسية فى مصر أن يتابع نمو ولى العهد الأمير فاروق ويتلقى تقارير «المس تاير» بانتظام ويحولها إلى لندن.

وحينما بلغ الأمير سن السابعة فاتح المندوب السامى جلالة الملك فى أمر ولى العهد، وكان أول مرسوم أصدره «السلطان» بعد صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، وإعلان «الاستقلال» أن منح نفسه لقب «حضرة صاحب الجلالة ملك مصر» وأصبح لقب الأمير «حضرة صاحب السمو الملكى الأمير فاروق».

وقال المندوب السامى أن الوقت قد حان لأن يسافر الأمير ليلتحق بإحدى المدرستين العريقتين «هارو» أو «آيتون».

وقال جلالة الملك أنه يفضل مدرسة «آيتون» ولكنه يرى أن الأمير مازال صغيرا وأن من الأفضل الانتظار حتى يمكن أن تسمح أمه بمفارقته.

وثارت الأم ثورة عارمة وأعلنت أنها لن تسمح بأن يسافر ابنها الوحيد فى هذه السن المبكرة، وكانت شديدة التعلق به، وكان عزاءها الوحيد فى الحياة التعسة التى كانت تحياها خلف أسوار القصر، وكان الملك المحافظ والغيور على دينه وعرضه، والذى أراد أن يرث الخلافة ذات يوم كان له مورد نساء إيطالى، عينه فى وظيفة شرفية كبيرة فى القصر وأنعم عليه برتبة البكوية، وأصبح من أقطاب الحاشية والقصر وذا نفوذ واسع وصلات كبيرة داخله وخارجه وكان يدعى حضرة صاحب العزة «فيروتشى بك» كبير مهندسى القصور الملكية، وكان شخصية مريبة تضعه الأجهزة البريطانية تحت مراقبة دقيقة وترى أن عمله ليس مقصورا على «القوادة» ولكن يجمع إليها خدمة الأجهزة الإيطالية وأهداف الدوتشى.

ونجحت معارضة الأم وتقرر تأجيل سفر الأمير بعد أن اطمأن المندوب السامى إلى أن مدرسين إنجليزيين سوف ينضمان إلى المربيات لكى يتعلم الأمير اللغة الإنجليزية ويجيد اللغة التى كان جلالة الملك يتمنى أن يتحدث بها بطلاقة مع فخامة المندوب السامى.

وحينما بلغ الأمير سن العاشرة كان المندوب السامى قد تغير، وكان أول ما أثاره المندوب السامى الجديد سفر الأمير، وتدخلت الأم مرة أخرى، وثار جدل طويل انتهى بالوصول إلى حل وسط، وهو أن يُعد للأمير برنامج مقتبس من برنامج «آيتون» يتولاه طاقم من المدرسين الإنجليز ومدرس رياضى فرنسى، حتى يكون لفرنسا نصيب فى تربية الأمير!!

وطمأن المندوب السامى السير «برسى لورين» الدوائر المعنية فى لندن أن تربية الأمير لن تحيد عن «النهج» المطلوب.

وحينما بلغ الأمير سن الرابعة عشرة، كان قد أصبح شابا «وسيما» يثير الإعجاب، وبدأ يخرج إلى الحياة العامة، وتنشر صوره فى الصحف والمجلات، وابتدع الملك لقبا منحه لولى العهد وهو «أمير الصعيد» تشبيها بولى عهد بريطانيا «أمير ويلز»، وكان أول حفل رسمى يشهده «أمير الصعيد» نائبا عن والده هو الاحتفال السنوى لسلاح الطيران البريطانى، وأثار اهتمام وإعجاب مضيفيه العسكريين والدبلوماسيين البريطانيين بوسامته وسلوكه!

ووفد مندوب سام جديد.. وبدا أن الوقت قد حان لكى يسافر الأمير، وتقدم المندوب السامى البريطانى، وكان حازما هذه المرة، وأبلغ جلالة الملك بأن حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا يرحب بأن يسافر ولى العهد لكى يستكمل دراسته فى بريطانيا، وأنه سوف يكون ضيفه وتحت رعايته وعناية الأسرة المالكة مباشرة.

وكان طلبا قاطعا لا يرد، وكان المرض قد تسلل إلى الملك، وبدأت صحته تسوء وتثير القلق وتذرع بعض رجال الحاشية بأن من الأفضل أن يبقى الأمير توقعا لأى احتمال، ولكن المندوب السامى أصر، وقال إن هذا أدعى لأن يعجل الأمير بالسفر، لكى يرى العالم، وليتعرف على بريطانيا، وهذا أفضل ما يؤهله لتولى العرش.

ورضخت الأم صاغرة ولم يعد هناك مناص، وبدأ الإعداد لسفر الأمير، وتقرر أن تصحبه بعثة «رفيعة المستوى» تشرف على إقامته ودراسته.

واختيرت البعثة بعناية وتألفت من:

حضرة صاحب السعادة أحمد حسنين باشا رائداً ورئيسا للبعثة.

حضرة صاحب السعادة اللواء عزيز المصرى باشا نائبا للرئيس وكبيراً للمعلمين.

حضرة صاحب العزة صالح بك هاشم أستاذاً للغة العربية والدين.

حضرة صاحب السعادة اللواء عمر فتحى باشا حارسا خاصا للأمير.

الدكتور عباس الكفراوى طبيبا خاصا للأمير.

بالإضافة إلى السكرتارية.

وأعد فى لندن قصر فاخر فى أرقى أحيائها «كنترى هاوس» لإقامة الأمير والبعثة.

وكان الملك قد اختار «العسكرية» مستقبلا للأمير، واتفق على أن يلتحق بكلية «وولويتش» إحدى الكليتين الشهيرتين لتخريج ضباط الإمبراطورية.

وكانت «دفعة» الأمير فاروق تضم كثيرا من أمراء وأبناء الأسر المالكة والحاكمة العربية، الأسرة الهاشمية فى العراق والأردن ومن الأسرة السعودية فى الحجاز. ولقى الأمير «المصرى» من بينهم جميعا معاملة خاصة متميزة، واحتضنته الأسرة المالكة البريطانية، وفاء بوعد جلالة الملك الإمبراطور، وأصبح ضيفا دائما على حفلاتها وقدمته لولى العهد أمير ويلز ولشباب الأسرة من سنه حتى يختلط ويمتزج وينهل من الثقافة وطريقة الحياة البريطانية. كانت التوصيات مشددة من المندوب السامى البريطانى بأن يحاط الأمير بكل العطف والعناية، فقد كان هناك دور «خاص» ينتظره.

ولم يستغرق الأمر طويلا حتى فتر حماس الأسرة الملكية، وبدا أن الأمير يفتقر إلى السلوك الملكى وأن المس تاير لم تستطع أن تحميه من التأثير الإيطالى والشركسى معا، وتقلصت علاقاته بالأمراء واللوردات الصغار.

وحينما تقدم إلى الكلية ثبت عدم صلاحيته للالتحاق بها!

فقد كانت الكلية تقوم بإعداد ضباط للحرب الحديثة التى كانت نذرها تقترب، وكانت تجمع بين التربية العسكرية والعلم بالرياضة والهندسة والطبيعة والكيمياء، ودراسة التاريخ والسياسة الدولية. كان منهجا لا يحتمله الأمير، الذى كان «مدللا».. ولأول مرة فى تاريخ الكلية ينتدب بعض المعلمين منها لتدريسه وتدريبه خارج الكلية حتى تحسم مسألة صلاحيته.

وتصدع المشروع التربوى فى النهاية حينما دب الخلاف فى صفوف البعثة المرافقة، وثار نائب الرئيس وكبير المعلمين على الرائد والرئيس واتهمه بإفساد الأمير وقرر العودة إلى مصر ليرفع الأمر إلى جلالة الملك وليأمر باستدعاء البعثة والأمير ليكمل تربيته فى مصر.

وكان أحمد حسنين باشا رائد البعثة ورئيسها من القلائل الأوائل من أبناء المصريين الذين اختيروا للتربية البريطانية، وأثمرت فى شخصيته، وعاد متشبعا ومؤمنا «بالله والملك والإمبراطورية»، والتحق بخدمة دار الحماية وعمل سكرتيرا خاصا للقائد العام الجنرال ماكسويل، ثم التحق بخدمة القصر. واستطاع أن يكسب

ثقة الملك، وعطف الملكة، وتدرج سريعا حتى أصبح وكيلا للديوان الملكى وضابط الاتصال بين القصر ودار المندوب السامى.

أما عزيز المصرى فقد كان طرازا مختلفا تماما، كان عسكريا صارما متجهما، وشخصيته قلقة ومتقلبة، وكان تاريخه فريدا، بدأ حياته ضابطا فى الجيش التركى، واشترك فى الانقلاب العثمانى الذى أطاح بالسلطان وكان زميلا للقادة مصطفى كمال أتاتورك وأنور باشا ونيازى، وخلال الحرب العالمية الأولى شارك فى الحرب فى صف الأتراك والألمان.

وحينما أعلنت الثورة العربية ضد العثمانيين ومع الحلفاء انضم إليها وحارب مع فيصل ونورى السعيد ولورانس، وبعد الحرب، وبعد خيانة البريطانيين للعرب، تمرد وعاد إلى مصر والتحق بالجيش المصرى.

وكان عدوا لبريطانيا وصديقا حميما لضباط الاحتلال، وعدوا لدودا للوفد ومستشارا ومقربا للملك فؤاد رجل بريطانيا.. وكان يرى أنه كبير المعلمين وأن الملك يريد أن ينشأ ابنه نشأة عسكرية... ولذا لابد أن يكون له الحق فى توجيهه.

وكان الرائد يرى أن «الملك» منصب سياسى وأن عليه أن يلم بالسياسة البريطانية التى سوف يتعامل معها.

ولما كان وقت فراغ الأمير قد أصبح متسعا ولم يكن يميل بطبعه إلى قضائه فى الدراسة أو الاطلاع فقد قرر الرائد أن يطلعه على الوجه الآخر من الحياة البريطانية، وأن يصحبه إلى النوادى الأرستقراطية وعلب الليل، حيث تتقرر السياسات وتتخذ القرارات.. وانزلقت قدم الأمير، وبدأ ذلك ينعكس واضحا على حياته، وتصرفاته، وثارت ثائرة الجنرال، ووصل الصدام إلى ذروته.

وحينما عاد كبير المعلمين إلى القاهرة ليشكو الرائد إلى جلالة الملك، لم يكن فى استطاعته أن يصغى إليه، فقد كان فى النزع الأخير.

وحسم القدر المشكلة ووافت المنية جلالة الملك فى ٢٨ أبريل ١٩٣٦، بعد ستة أشهر فقط من سفر الأمير فتقرر استدعاؤه مع البعثة وعلى عجل.

وقد تنفست مصر الصعداء لموت الملك فؤاد، وكان بلا شك أبغض الحكام وأكرههم إلى قلوب المصريين من كل الطبقات والفئات بدءا بالأسرة المالكة.

كرهه الوطنيون الذى قضى سنى حكمه فى حرب ضدهم حتى الموت، وحقد عليه أنصاره الذين صنعهم لكى يسخرهم كقطع الشطرنج ثم يلقى بهم، وكرهته أسرته واجتمع أفرادها ذات يوم ليحذروه فى خطاب رسمى من أنه يهدد العرش ويسوق البلاد إلى كارثة إذا ما واصل استهانته بالدستور والإصرار على الحكم المطلق.

ولم يكن يقف عند حد، وقال سعد زغلول باشا ذات يوم وكان يقصده: «إن نية الدساسين معقودة على إسقاطنا ولو أدى الأمر إلى تخريب البلاد وتدميرها».

وكان عبدالعزيز باشا فهمى نائب رئيس حزب الأحرار الدستوريين خصما عنيدا لسعد، وتحالف مع الملك للنكاية وشارك فى الوزارة فى أول انقلاب دستورى وحكومة «ملكية» وما لبث أن أقيل، وكتب بعد الإقالة: «ظهر لى أننا لسنا وزراء بل أناس يراد سوقنا عند الاقتضاء إلى ما لا يود الرجل الشريف أن يكون. كانت محنة والحمد لله تعالى أن نجانى قبل أن تأتى على البقية الباقية من الكرامة».

وتقلب موقف البريطانيين من الملك فكانوا يقربونه يوما ويلفظونه يوما آخر، ولم يرحموا مرضه ووجهوا له خلال آخر أيامه من اللطمات والإهانات ما لم يتلقه طوال حكمه. وكان عليه أن يلزم حدود القصر، وحدود الدستور ولا يتخطاهما.

وأصبح الموقف الدولى والموقف الداخلى يحتمان تغيير الجياد وتغيير السياسات والأساليب وكان رحيله حلا من السماء.. وقد جلس الملك فؤاد على العرش تسعة عشر عاما توالت خلالها الحرب العالمية والثورة ثم الثورة المضادة.. واستبسل منذ توليه فى أن تعتمده بريطانيا رجلها الأول والوحيد.

وحينما تحولت الثورة من الكفاح المسلح إلى العمل السياسى استبسل فى أن تعهد إليه بريطانيا بمهمة زعزعة صفوف الثورة قبل تصفيتها.

ولم تمنحه بريطانيا هذا الشرف، ولم يكتسب ثقة فخامة اللورد أو احترامه، وبحث هذا حتى اكتشف رجلا آخر وجد فيه ضالته ونصبه منافسا وهو عدلى باشا يكن، وكان عميد الارستقراطية التركية الشركسية التى استدعت بريطانيا، وبدأ حياته سكرتيرا خاصا لنوبار باشا، وتتلمذ وتدرب على يديه، وتدرج فى المناصب حتى أصبح وزيرا فى وزارات الاحتلال.

وحينما انفجرت الثورة توارى عدلى باشا لبعض الوقت ولكن اكتشفه اللورد اللنبى وأخرجه من عزلته وعهد إليه بكل ما كان يأمل ويريد.. وسافر عدلى إلى باريس ليلحق بسعد باشا هناك وينضم إلى الوفد ويساهم بواجبه الوطنى!!.. وفاقت خدماته أقصى ما طلب منه واستطاع أن يشق الصفوف وأن يجتذب الغالبية العظمى من الأقطاب، وأن ينقلبوا على سعد جميعا ماعدا اثنين أو ثلاثة.

ونقض العهد الذى قطعه الجميع على أنفسهم أن لا مفاوضة مع الإنجليز قبل إلغاء الحماية وسافر إلى لندن.

وعاد عدلى باشا إلى مصر زعيما سياسيا وتولى الوزارة، واستعد للتفاوض مع الإنجليز وشق صفوف الأمة، كما فعل فى الحزب، وانقسم إلى عدليين وسعديين وكان الشرخ الأول فى جدار الثورة والذى نفذت منه بعدئذ كل الشرور.

وكان الملك يمقت عدلى يكن بقدر ما كان يحقد على سعد وبقدر ما كان يرتجف أمام فخامة اللورد، وعاش لبعض الوقت تفترسه هذه الضغائن.

وبعد حادث اغتيال السردار أطلق فخامة اللورد يد الملك لينكل بالوفد وزعيمه وليستبيح كل أعمال الانتقام التى لا يمكن أن يقدم عليها غيره.. وكون جلالته حزبا سياسيا، ولم يبق هناك إثم لم يستحله أو جرم لم يرتكبه.

وأرغمت على الاستقالة أول حكومة وطنية ديموقراطية تولت السلطة وتم حل أول برلمان وطنى منتخب منذ المجلس الأول ١٨٨٢.

واختير إسماعيل صدقى باشا ليكون وزيرا للداخلية لتزوير الانتخابات وتعبئة الإدارة والبوليس لتحقيق النتيجة التى يريدها جلالة الملك.. ورغم كل البطش والقهر الذى فاجأ البلاد صمد الشعب وانتخب الوفد ومنحه الأغلبية.. وفقد جلالة الملك الرشد والصواب وأقدم على الخطوة التى لم تسبق فى تاريخ الدساتير والنظم فى أى مكان أو زمان وقرر أن يحل البرلمان المنتخب فى نفس يوم انعقاده.

افتتح جلالته المجلس فى الصباح وألقى خطاب العرش كما يقضى الدستور.. وفى الجلسة الأولى فى المساء، دخل رئيس الوزراء ليتلو مرسوما ملكيا بحل المجلس الذى لم يدم أكثر من ثمانى ساعات.

واحتكرت السراى التعيينات فى كل المناصب «العليا» سواء الإدارية أو القضائية أو الدبلوماسية أو الدينية وفقا لدرجة الولاء ولنزوات و«مصالح» صاحب الجلالة. وقد سلك جلالته نفس الطريق فى سبيل الثروة حتى أصبح أغنى الملاك. وقد بدأ حكمه فقيرا مفلسا ومدينا.

وكانت آخر تجاربه حكومة فاشية برئاسة صدقى باشا، وكان شديد الإعجاب بالفاشية الإيطالية وزعيمها موسولينى، وجدد فى التطبيق وأقام واجهة ديموقراطية وأنشأ وراءها حزبا سماه حزب «الشعب» وأنشأ جريدة بنفس الاسم، وألغى دستور ١٩٢٣ وأصدر دستورا جديدا يتقاسم فيه السلطة مع القصر.

وفرض صدقى باشا الحجر السياسى على أى نشاط وطنى ديمقراطى، وعطل الصحف ومنع الاجتماعات من أى نوع، واعتقل كل «مثيرى الشغب» وانصب بطشه على القوى الوطنية أى الطلبة والعمال والفلاحين، وعبأ الجيش والبوليس لإخماد مظاهراتهم، وأصدر الأمر بإطلاق الرصاص عليهم وحصدهم فى القاهرة والمنصورة، وبأقسى مما فعل جنود الاحتلال.

وكانت أسود الأيام منذ الاستقلال وربما منذ الاحتلال وطالت أكثر من أى عهد آخر لأكثر من أربع سنوات، واستدعت بريطانيا المندوب السامى «المتواطئ» بريسى لورين وعينت بدلا منه السير مايلز لامبسون ليتدارك الموقف.

وما لبث الشعب أن انتفض وأطاح بكل ذلك، وقاد الانتفاضة جيل جديد دخل الحياة السياسية لأول مرة من أبواب الجامعة وفرض نفسه على الأحزاب، ودفعها إلى الاتحاد فى مواجهة القصر والاحتلال معا وعقدت معاهدة ١٩٣٦.

ومات الملك فؤاد مهزوما. وكان قد وقع مرسوما وهو على فراش الموت فى ديسمبر ١٩٣٥ بإلغاء دستور ١٩٣٠ وآثاره وعودة دستور ١٩٢٣، وصدر فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ مرسوم بتأليف الوفد الرسمى لتولى إجراء المفاوضات مع الحكومة البريطانية، وكان الأول من نوعه وضم كل الأحزاب برئاسة الوفد. وزعيمه مصطفى النحاس.

وكان المرسوم الثالث والذى صدر فى مارس ١٩٣٦ يقضى بإجراء الانتخابات العامة لمجلسى النواب والشيوخ فى مايو.. وكانت الحكومة التى تولت السلطة

محايدة برئاسة على ماهر باشا، وهو ما يعنى حتمية عودة الوفد بأغلبيته التقليدية «الساحقة».. ولم يكن غريبا لهذا أن يتنفس الشعب الصعداء حينما أعلنت وفاة الملك، لقد رحل فى أنسب الأوقات.. وحين وصل ولى العهد من بريطانيا لكى يخلف والده، خرجت الجماهير لاستقباله، كان شابا وسيما حزينا، استولى على خيالهم وفجر حماسهم وأثار تفاؤلهم.

وربما لم يسبق لأحد من حكام أسرة محمد على أن قوبل بالحماس والحرارة اللتين قوبل بهما صاحب الجلالة الملك فاروق.

ملك دستورى أم خليفة عثمانى؟

تصدق على ولاية جلالة الملك فاروق عرش مصر فى البرلمان الذى انعقد فى جلسة تاريخية موسعة ضمت مجلسى النواب والشيوخ فى ٨ مايو سنة ١٩٣٦، وكانت الانتخابات قد أجريت يوم ٢ مايو فى ظل حكومة محايدة يرأسها على ماهر باشا وأسفرت عن النتيجة التقليدية لكل انتخابات نزيهة وهى فوز الوفد بالأغلبية المطلقة.

وتمت الانتخابات تلك المرة فى ظل جبهة وطنية تكونت إثر انتفاضة الشباب ١٩٣٥ وجمعت كل الأحزاب السياسية والمستقلين أيضا، وتوزعت الدوائر ودارت المعركة الانتخابية الأولى من نوعها فى ظل الاتفاق العام. وأعلن رئيس الوزراء على ماهر باشا رئيس الوزارة الانتقالية تولى جلالة الملك فاروق العرش خلفا لوالده وتحت الوصاية.. وقرأ رسالة من جلالته يعلن فيها تنازله عن ثلث مخصصاته الملكية وتبلغ خمسين ألف جنيه لتنفق فى صالح الشعب وتلقاها الأعضاء بالتصفيق الحاد والهتاف بحياة الملك المحب لشعبه.

ورحبت البلاد وتفاءلت واستبشرت أن سنة ١٩٣٦ ستكون فاتحة عصر جديد بعيد عن كل سوءات وأرزاء العهود الماضية.

رحل الملك فؤاد آخر السلاطين المستبدين وتولى ملك شاب برىء، واسترد الوفد اعتباره كاملا واعترفت بذلك كل الأحزاب، وتألفت الحكومة الوفدية الثالثة برئاسة مصطفى النحاس فى ظل مناخ من الأمل.

وكان وفد المفاوضات مع بريطانيا لتسوية القضية المصرية تسوية شاملة قد ألف فى مارس برئاسة الوفد وأغلبيته وبعضوية كل رؤساء الأحزاب جميعا ماعدا الحزب الوطنى.. وكانت تسوية القضية مجرد بداية سوف تعمل الدولة الحليفة بعدها على مساعدة مصر للتخلص من القيد الذى كان يشل إرادتها وسيادتها ويضع الأجانب فوق القانون ويجعل من كل جالية أجنبية دولة داخل الدولة وهو الامتيازات الأجنبية.

وكان متفقا على أن الدولة الحليفة سوف تعمل على أن تحتل مصر مكانتها الدولية وتصبح عضوا فى عصبة الأمم والتى حرمت منها بغير وجه حق، وسوف تعمل أيضا على تسوية المشكلات مع شركة قناة السويس. وسوف تحصل مصر على مقعدين فى مجلس الإدارة وتزيد حصتها من دخلها وتزيد نسبة العاملين فيها من المصريين.

ولم تكن هذه التنازلات رجوعا إلى الحق أو اعترافا فى نهاية الأمر بمشروعية المطالب التاريخية لمصر وتسليمها بها، بل كانت من بريطانيا ضرورات أملتها تطورات الموقف الدولى والتى جعلت الحرب العالمية الثانية شبه محتومة، وتقرر تقديم تنازلات واسعة للحركات الوطنية خاصة فى الهند ومصر، أهم قواعد الإمبراطورية، وكان الشرق الأوسط والهند، هدفين أساسيين للمحور بين برلين وروما وطوكيو.

وسادت بهذا موجة واسعة من التفاؤل الوطنى بتصحيح الأوضاع وقيام ملكية دستورية صحيحة، وأن تملك مصر من السيادة والإرادة ما يمكنها من تدارك ما فات وضاع، وسوف تحقق الإصلاحات المتأخرة والمتراكمة، وبهذا تعد البلاد لكل الاحتمالات والمخاطر والتى أصبحت تقف على الأبواب، كانت إيطاليا قد احتلت الحبشة وأعلنت البحر الأبيض بحيرة إيطالية وأن هدفها استعادة الإمبراطورية الرومانية، وجهز موسولينى جوادا أبيض يدخل على صهوته القاهرة!!

وكان الملك الجديد فى سن السادسة عشرة وبضعة شهور ولم يبلغ السن القانونية لتولى العرش وهى الثامنة عشرة، ولهذا تولى سلطاته مجلس وصاية واتفقت الأحزاب على أن يتكون من الأمير محمد على ولى العهد وعزيز عزت باشا سفير مصر السابق فى لندن وأحد أصهار الأسرة المالكة وشريف باشا صبرى خال الملك، وكان السفير البريطانى قد نصح نصيحة لا ترد بأن يكون الأوصياء من الأصدقاء.

ودار البحث حول أفضل ما يقوم به الملك حتى يبلغ سن الرشد.

رأى الوفد أن يعود ليستكمل دراسته فى بريطانيا، وأن يؤهل نفسه للمسئولية، وأيد ذلك بحماس المندوب السامى البريطانى واعترضت الملكة، ولما كانت تربطها علاقات طيبة برئيس الوزراء مصطفى النحاس فقد استجاب لرغبتها واتفق على أن يستكمل الملك دراسته وثقافته فى مصر وأن يقوم برحلة إلى الخارج يطوف بها أوروبا بما فيها بريطانيا، وأن يقوم برحلة داخلية فى وطنه مصر ليتعرف على شعبه.

وتقدم السفير البريطانى باقتراح أن ينتدب أستاذ بريطانى شاب يرافق الملك ويلازمه ويتبادلان الجدل والنقاش فى فنون وعلوم وقضايا العصر، وتمت الموافقة على هذا الاقتراح وانتدب أستاذ شاب من كلية آيتون ليكون مستشارا ثقافيا للملك ويرافقه و«يصادقه» ويعمق درايته بالنظم والمبادئ وطريقة الحياة والحكم البريطانية.

وحرص رئيس الوزراء مصطفى النحاس على أن يحيط الملك الشاب بالرعاية وأن يوثق علاقته به ويؤكد له حرصه على حقوق العرش.

وفى أول خطاب لرئيس الوزراء بعد تكليفه بالوزارة من مجلس الوصاية أعلن عن عزم الوفد على إقامة العلاقة بين القصر والوفد على أساس جديد عصرى ودستورى، وذلك بإنشاء وزارة جديدة تسمى وزارة القصر وتختص بكل القضايا والمشكلات بين الحكومة والسراى، وأكد أنها لن تعنى التدخل فى الشئون الداخلية ولكن مجرد التنظيم السليم وسد كل الثغرات أمام من يحاولون الفساد. وبقدر ما بعثت كل التطورات المتلاحقة الأمل بين الأغلبية بقدر ما أثارت من القلق والجزع بين القوى التى خلفها عصر الملك الراحل، وإذا ما انسجم القصر والوفد معا فإن «الملاذ» الأول سوف يغلق وإذا ما تخلت عنهم دار المندوب السامى فإن الملاذ الأول

والأخير سوف يسد وقد يخرجون من الحياة السياسية فى نهاية مهينة بعد كل ما قدموه، وكانوا كما قال سعد زغلول: «لا يتورعون عن تدمير البلاد وتخريبها إذا ما تهددت مطامعهم»، ولهذا تجمعوا واتفقوا على تقويض هذه السياسة قبل أن تبدأ!

بدأ سعيهم بالبحث عن طريق لاختصار مدة الوصاية.. وكان هناك جيش من الفقهاء يقدم كل الفتاوى الدستورية ، وكان هناك جيش مماثل من شيوخ «الإفتاء» مستعدين لتزييفها وتغليفها بأحكام من الدين.

وتكاتف الاثنان وخرجا بفتوى أن عمر الملك «المسلم» إنما يحسب بالسنين الهجرية وأنه بهذا الحساب فإن جلالة الملك المعظم حفظه الله بلغ سن الرشد فى يولية سنة ١٩٣٧، أى باختصار ما يقرب من سبعة أشهر وقبلت الحكومة الفتوى.. تلافيا لأى خلاف، وكانت الملكة وشقيقها شريف صبرى حريصين على حماية العلاقة مع رئيس الوزراء لأن رئيس مجلس الوصاية فى رأى الملكة نازلى عميل خسيس للبريطانيين، ويطمع فى العرش، كانت تستأمن النحاس على إفساد مؤامراته ودسائسه ضد ابنها «القاصر».

وبدأ الاستعداد لتتويج جلالة الملك وأن يتناول تاجه تحت قبة البرلمان ممثل الشعب مصدر كل السلطات ولأول مرة فى تاريخ مصر.

واستعدت الحكومة ليكون احتفالا مجيدا يسجله التاريخ!!.. وفوجئت الحكومة فى غمرة الاستعداد بما لم تكن تتوقع وهو أن جلالة الملك الذى لم يتعد السادسة عشرة بعد والذى لم يعرف بعلمه أو دينه لا يريد تتوجيا دستوريا تحت قبة البرلمان ولكن يريد بيعة دينية كخليفة للمسلمين وأمير للمؤمنين وأن يتم ذلك فى القلعة وأن يتناول التاج من يد شيخ الإسلام.. المراغى ويتسلم أيضا سيف جده محمد على ثم يتلو المشايخ ورجال الدين دعاء خاصا لجلالته كما كان يتلى للسلاطين العثمانيين والخلفاء وأمراء المؤمنين العباسيين، وبعدها وفى اليوم التالى يؤم جلالته صلاة الجمعة فى الجامع الأزهر فى احتفال كبير يشهده علماء الأزهر وعلى رأسهم شيخ الإسلام ويبارك الجميع عصر أمير المؤمنين.

وأراد جلالته أيضًا أن يقام تتويج آخر «عالمى» فى احتفال مهيب يدعى إليه ملوك أوروبا ورؤساؤها ويعاد فيه تتويجه «مدنيا» بحضورهم ويتناقل العالم أخباره كأحد

الأحداث الكبرى.. وفوجئت الحكومة مع هذه المطالب بحملة واسعة منسقة ضمت كل الفرقاء والأضداد تدعو للبيعة الدينية لا للتتويج الدستورى.

ولم تكن معرفة مصدرها عسيرة.. كان وراءها أحمد حسنين باشا رائد جلالته الذى صمم منذ البداية على أن يكون كبير الحجاب وراء عرش الخليفة، وكان الثانى «على ماهر باشا» الذى كان يريد أن يملك ويحكم ويكون الوصى الفعلى على العرش.

وتفتقت عبقرية الاثنين عن أصلح من يقوم بالمهمة ،وكان شيخ الأزهر الإمام مصطفى المراغى، وكان فضيلته من أعمدة الوجود البريطانى وقد تفانى فى خدمته فى وادى النيل وسخر الإسلام فى تصفية آثار «المهدية» في السودان، ثم فى مواجهة الوطنية فى مصر وفى توطيد سلطة وشرعية أهل الكتاب وجعل من الأزهر وعلمائه وطلبته قوة ضاربة للقصر.

وخرج الإمام بفتوى على المسلمين تقول: إن الله يرسل كل مائة عام على رأس الأمة الإسلامية مصلحا يجدد حياتها ودينها ويوحد صفوفها وأن فاروق هو من اختاره الله وبعثه بهذه الرسالة للمائة عام القادمة!

وكانت أولى الدلالات على ذلك اسمه، فهو فاروق بين الخير والشر وبين الظلام والنور!!.. وكانت فتاوى «الإمام» عديدة وفريدة وتملأ مجلدات واستخرجت من الدين ما يبرر كل ما هو ملكي أو بريطاني.. ولكن هذه الفتوى فاقت كل ما سبق.

وفى بداية القرن حملت صحيفة وحزب الأمة لواء الحملة على الحزب الوطنى وزعيمه مصطفى كامل لأنهم يريدون إعادة مصر إلى تبعية الدولة العلية وإلى العودة مرة أخرى إلى الخلافة العثمانية بعد أن «تحررت مصر» ووجدت طريقها الصحيح إلى الديمقراطية والوطنية المصرية.

وكان الرائد لطفى باشا السيد قد قام بترجمة أعمال أرسطو ترجمة عصرية رشحته لتولى منصب أول مدير للجامعة المصرية ولتنشئة جيل جديد متفتح على مبادئ ومذاهب وحضارة العصر!! وعجب الناس أشد العجب لأن ينضم لطفى السيد باشا إلى دعاة «الخلافة» بل وأن يعمل على نشرها بين الطلبة فى الجامعة، وأن

تدفعه كراهيته للوفد وحقده إلى أن ينقض ما دعا إليه فى كتبه ومقالاته حقبا طويلة ويؤيد بيعة الملك ليكون ظل الله على الأرض!!

وتضاعفت الدهشة حينما شرع عباس محمود العقاد قلمه ليخوض معركة البيعة، وليؤيد الخلافة والحق الإلهى للملوك والذى انتهى منذ الثورة الفرنسية، والتى كان عباس محمود العقاد من بين من عكفوا على دراستها وترجمة أدبياتها والتبشير بمبادئها.

وكان العقاد من أعمدة الليبرالية والعقلانية وتحرير الفكر والأدب العربى وقد انضم للثورة وانغمس فيها قلبا وقالبا وما لبث أن أصبح كاتب الوفد الأول والجبار والمقرب من سعد زغلول باشا وأصبح مؤرخ حياته، وكان أول من خرج على العرف، وندد بالملك فى البرلمان وبمخصصاته الملكية، وأول من حوكم بتهمة العيب فى الذات الملكية وحكم عليه بالسجن تسعة أشهر ونفذ الحكم.

وقد انقلب على الوفد وعلى زعيمه مصطفى النحاس لكى ينضم إلى الركب الملكى، وليسخر قلمه «الجبار» للدفاع عن بيعة الملك ليكون خليفة!!

ونشبت معركة فكرية وسياسية وعقائدية حامية الوطيس وغلب الطبع التطبع، وبدأت الجبهة الوطنية تتشقق ويتحين أقطابها وأحزابها لخوض المعركة.

ولما كان على ماهر باشا وأحمد حسنين لا يثقان كثيرا فى هذه الأحزاب ويخشيان مطامعها فقد فضلا الاعتماد على قوى سياسية أخرى حديثة ظهرت على الساحة السياسية وكان أولها «الإخوان المسلمون» ثم حزب مصر الفتاة.

وقد استقطب الحزبان فئات واسعة من الشباب ووجدا لذلك أن الملك الشاب هو أفضل من يبايعونه ويبايعهم، وكان على ماهر باشا وثيق الصلة بالحزبين يشملهما برعايته وتوجيهاته.. وأعلنا بصراحة أن الوقت قد حان ليقوم فى مصر حكم إسلامى على رأسه خليفة وأمير للمؤمنين بعدما أطاح أتاتورك بالنظام الذى حفظ الإسلام والمسلمين على مر القرون.

وكشف نقيب الأشراف فى القاهرة عما أفحم الجميع وهو أن جلالة «الفاروق» ينتهى فى نسبه إلى آل البيت وأن جده الأكبر هو الحسين بن على وفاطمة بنت الرسول، وأنه ورث هذا النسب النبوى عن جده من أمه محمد شريف باشا!!

ولم يعدم الملك الصغير من قدم النصح وحاول مخلصا أن يهديه وكان أولهم أمه وأقرب الناس إليه وقد حذرته من الطريق الذى يريدون أن يدفعوه إليه، وأكدت له أنه إذا أراد أن يكون حكمه فاتحة عهد جديد فى ظل المعاهدة وإذا ما أراد أن يحتفظ بحب الشعب وولائه فليس أمامه سوى طريق واحد، هو أن يضع يده فى يد مصطفى النحاس وأن يتفق مع الوفد وينسق معه ولا يصطدم به قط وأى طريق آخر مسدود سوف يندم عليه.

وروت له أن هذا كان الدرس الذى انتهى إليه والده الملك فؤاد بعد تجربة مرة طويلة، وقد استدعى مصطفى النحاس وهو على سرير مرضه الأخير وأمسك بيديه والدموع تطفر من عينيه وقال له «إنك أخلص رجل فى هذا البلد، وأصدق السياسيين والزعماء فيه»، وعبر عن ندمه وأسفه لأنه قضى حياته يحاربه!

وقالت أمه إن أباه لم يلق سوى الجحود والنكران من السياسيين الذين رفعهم وصنعهم من العدم، وأنه مات وهو يكن لهم أشد الكراهية واكتشف أن ولاءهم الأول والأخير كان للإنجليز.. أولياء النعم!

وقصت عليه أيضا قصة الخلافة الإسلامية وأنها ليست جديدة، وقد تطلع إليها أبوه بعد إلغائها فى تركيا وأوهمه نفس الناس أنه أولى بها وأحق، واستقدموا حشدا من المشعوذين من كل أرجاء العالم «الإسلامى»، وشمر الأزهر وعلماؤه «المحترفون» سواعدهم لنشر الدعوة والحصول على البيعة، وتدخلت القوى الوطنية والمستنيرة فى النهاية لتتدارك حدوث «فتنة» سياسية وطائفية!

وكانت سنوات حياة الملكة الوالدة «أسيرة» فى القصر قد صقلت وعيها وأرادت أن تحمى ابنها الوحيد من سقطات أبيه. وكانت دماء الوطنية التى ورثتها عن أسرتها مازالت تجرى فى عروقها، وقد انضم إليها فى نصح الملك شقيقها شريف باشا صبرى عضو مجلس الوصاية والذى كان يحظى بمكانة خاصة فى الحياة السياسية وعرف بميوله الوفدية رغم ابتعاده عن الممارسة والحياة الحزبية!

وأخذ مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء على عاتقه استكمال المهمة وأن يكون بمثابة الأب الروحى.. وأن يرسى علاقة حميمة مع الملك الصغير والذى سوف

يحكم لوقت طويل.. وعقد الاثنان لقاءات طويلة فى مصر والخارج حينما تصادف وجودهما فى سويسرا وفرنسا وشهدت الملكة الوالدة بعضها.

وشرح النحاس بإسهاب وتفصيل أن العلاقة بين القصر والوفد هى الأساس الذى تستقيم أو تتزعزع به السياسة المصرية، وأنه الثغرة الرئيسية التى يعتمد عليها وينفذ منها الإنجليز وعملاؤهم لشل إرادة مصر. وعرقلة كل مشروعاتها وطموحاتها، وأنه بعد أن سارت مصر شوطا طويلا فى استرداد سيادتها، وتحقيق استقلالها فلابد ألا يسمح الطرفان بتكرار مأساة الماضى، وأن تكون الثقة المتبادلة سدا منيعا تحتمى به مصر وتحقق كل أمانيها.

وقال النحاس إن الشعب المصرى لم يقابل أحدا من ملوكه بمثل الحب والحماس والبشر الذى استقبل به الأمير العائد لتولى عرشه، وأن هذا فاتحة خير على مصر والمصريين جميعا، وليس هناك أفضل وأكرم من أن يتقبل جلالته التاج من هذا الشعب وبكل طبقاته وفئاته وأن يؤكد بذلك وحدته الوطنية والتفافه حول ملكه.. ملك كل المصريين والذى يتسلم تاجه تحت القبة فى البرلمان. وقال له النحاس أيضًا إن الدستور درع تحمى الدين والأخلاق والتقاليد والحقوق والحريات، ويكفل حرية الاعتقاد ويساوى فيها بين كل المصريين وبأفضل ما يقضى به الإسلام.

وقال له إن الإسلام هو دين الشورى أى الديموقراطية، وهو الذى يعترف بكل الأديان السماوية وينص على احترامها وكفالتها لأصحابها.

وقال له إن الإسلام علاقة بين المسلم وربه، وأنه ليس هناك كنيسة أو بابوية فى الإسلام وليس هناك كرادلة وقساوسة يدعون الحق فى سلطة روحية وزمنية.

وقال له أيضا إن أعظم ما حققته الحركة الوطنية المصرية، وما أصبح مدرسة لكل الوطنيين هو الوحدة الروحية والسياسية للجميع والتعايش بين العقائد والمذاهب فى ظل وطن واحد.

وقال له النحاس إن السياسيين ورجال الدين الذين يزينون البيعة والخلافة والإمامة لا يريدون له الخير ولا يبتغون وجه الله فى ذلك، وقد حاولوا ذلك من قبل مع أبيه وفشلوا فى غرضهم.. وقد أرادوا أن يحولوا الأزهر من جامعة عريقة ـ أنشئت لطلب العلم ولحفظ التراث وحمايته ـ إلى مؤسسة سياسية تهيمن على

الدولة والسلطة «فاتيكان» وبابوية تنقل إلينا الصراع الذى عاناه الغرب فترات طويلة.

وقال له إن الإسلام ترك نظام الحكم الأفضل ليقرره المسلمون جميعا، وبأفضل ما تنص عليه الديمقراطية الحديثة وأن لكل مسلم نصيبا فى السلطة واختيار الحاكم بقدر ما للآخر. وأن الخلافة ليست من أركان الإسلام، وأنها نظام اقتبسه «الأمويون» عن الفرس، ثم ورثه الحكام ليستأثروا بالسلطة والثروة دون جمهور المسلمين! وروى له تاريخ «الشيخ المراغى» وكيف أفنى عمره فى توطيد وتبرير الوجود البريطانى فى مصر والسودان، وكيف كان أقرب المقربين إلى دار المندوب السامى وذراعهم الأيمن فى تسخير «الدين» للقبول بحكم أهل الكتاب «البريطانيين»، وهو يريد بعد أن فقد مكانته عندهم أن ينصب نفسه «مفتى السلطان» و«وصيا روحيا» على الخليفة و«بابا» المسلمين.

وروى له تاريخ على ماهر باشا وكيف تقلب بين كل الأحزاب وكيف بدأ حياته متطرفا وطنيا تحت أقدام سعد زغلول ثم انقلب عدوا لدودا له ولاذ بالقصر وأصبح متطرفا «ملكيا» يدبر كل المؤامرات والمناورات.

وحذره من أنه لا يريد بعد أن أصبح «ذئبا» طريدا أن يلوذ مرة أخرى بالقصر ويشبع جوعه إلى السلطة بلا حدود.

وقال له النحاس إن الجماهير التى منحته كل الحب والحماس تتطلع إلى ملك شاب عصرى ديموقراطى مصلح تشرب الإيمان بالديمقراطية والمدنية العصرية وعاد ليطبقها فى بلاده، وليغرسها بجذور أعمق وأعم فى أرضها.. ولا تتطلع الجماهير إلى خليفة عثمانى.. يعود بها قرونا إلى التخلف والظلام ومشكلات مصر الداخلية والخارجية متراكمة معقدة ثقيلة وهى تزداد حدة كل يوم وتبحث عن حلول عاجلة وحاسمة، ولن تكون سوى حلول علمية عصرية تتضافر فيها كل الجهود.

وقال النحاس إن مصر باسترداد سلطتها وسيادتها التشريعية، وإلغاء أكبر قيد كان يشل إرادتها وقدرتها ـ وهو الامتيازات الأجنبية ـ تريد أن تثبت للعالم أن قوانينها وتشريعاتها وقضاءها يضارع أرقى ما فى العالم. وأن تبطل كل الشائعات

والدعايات التى تثار حول تشريعات وتطبيقات دينية متعصبة ومتحيزة سوف تسود فى مصر.

ولم يترك مصطفى النحاس خلال مناقشته مع الملك الصغير أية حجة أو ذريعة حتى لا يتعلل بأن أحدا لم يرشده ويبصره أو أن أحدا قد غرر به وضلله ولكن فجعت الحكومة وكل الوطنيين ولم يصدقوا بعد كل ما بذل من جهد فى الإقناع أن المراهق القاصر، والذى لم يبلغ سن الرشد والذى عاد خائبا فى الدراسة، يرفض أن يكون ملكا دستوريا على أعرق عرش فى التاريخ ويصر على أن يكون «خليفة» وأميرا للمؤمنين وظلا لله على الأرض ويعود بالمصريين والمسلمين إلى ظلام واستبداد القرون الوسطى.

وكان طبيعيا أن يصمد الوفد ويرفض وأن يحفظ تراث مصر الوطنى والديمقراطى وأن يتشبث به خاصة فى تلك المرحلة.. وألا يهدر سيل التضحيات وموكب الشهداء الذى قدمه الشعب من أجل نزوات غلام عابث تختفى وراءه عصابة سوداء لا تبالى بأن تدمر كل شىء يهدد أطماعها ومصالحها، وبذلك فرض جلالته أول المعارك الفاصلة وكانت خطوته الأولى نحو مصيره!.

الانفصام

لم يغفر الملك الجديد للوفد ولزعيمه مصطفى النحاس الإطاحة بحلمه الطفولى فى أن يبايع خليفة وإماما وأن يحظى بالحق الإلهى للملوك، ولهذا كرس جهده وكل حياته للانتقام وبدأ فصلاً طويلاً ممتدا من الصراع الضارى الذى كان كل ما خلفه له والده، والذى استهلك حياة مصر السياسية.

أوحى له مستشاره السياسى على ماهر ومعلمه الروحى المراغى أن الحب الجارف الطاغى الذى غمره به الشعب كان البيعة الحقيقية التى أرادها، والتى حرم منها بغير حق، ولمجرد الغيرة الشخصية لرئيس الوزراء.

وكان الشعب يخلع على الأمير الجميل الوسيم أحلامه المجهضة نحو السلطان العادل والذى لم يعرفه، وقد توالى عليه منذ الاحتلال خديوى خائن ثم خديوى شاب ارتفع إلى السماء ثم سقط إلى القاع، وسلطان خاضع مستسلم وملك فاجر مستبد. وظهر الأمير الساحر وغمره الشعب بالعطف والحب الذى لم يمنحه لأحد قبله، وكان تطلعًا إلى عصر جديد بصوغه مع ملك يحبه وحكومة يثق فيها وظروف مواتية وفى مواجهة مهام وتحديات غير متكافئة وخاب الحلم سريعًا. وأسفر الملك عن وجهه الحقيقى وأنه غلام عابث عنيد لم يتعلم ولم ينضج ويصر على أن يملك ويحكم ضد كل القوانين والدساتير ومهما تكن العواقب.

ووجد جلالته من يؤيده ويسانده ويدفعه لأبعد مدى، وتصدر هؤلاء وتزعمهم الإخوان المسلمون، وبدوا وكأنهم فى انتظاره وأغرقوه فى سيل من التمجيد والولاء، وبايعوه منذ اللحظة الأولى خليفة وأميرا للمؤمنين، وعلى سنة الله ورسوله.

وكان الإخوان قد تحولوا من جمعية دينية تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر إلى حزب سياسى إسلامى، يعلن ولا يخفى أنه يتطلع إلى السلطة ولا يخالجه شك فى أحقيته وأفضليته، ووجدوا الخليفة المنتظر فى الأمير الشاب الذى سوف يختصر لهم الطريق أميالاً.

وكان الإخوان قد بدأوا فى إعداد «القوة ورباط الخيل» وأنشأوا «فرق جوالة» إسلامية تولى تدريبها ضابط سابق فى القوات المسلحة.. ولما كان الأمير هو «الكشاف الأعظم» منذ كان وليًا للعهد فقد وضعت «الجوالة» تحت رعايته وفى كنفه.

وكان معلمه الروحى الإمام المراغى ـ شيخ الأزهر ـ قد استطاع أن يحول الأزهر من قلعة لكل ثورات مصر إلى حصن ملكى بعلمائه وطلابه.. وقد كان سندا روحيا وسياسيًا لأبيه خلال سعيه للخلافة، وجدد دوره بحرارة للملك الجديد.. وفتحت كل المساجد والزوايا للإخوان لكى ينشروا الدعوة للدين ولأمير المؤمنين.

ونافس الإخوان فى الولاء والتبعية حزب مصر الفتاة وكان شعاره منذ بدأ «الله والوطن والملك»، وكان أول الرواد فى التنظيمات الشبابية العسكرية والتى اقتبسها

من النظام الفاشى والنظام النازى، وأنشأ الحزب فرق القمصان الخضر التى اجتذبت أفواجًا كبيرة من الشباب.

وقد شمل «القصر» الحزب منذ نشأته برعايته المعنوية والمادية السخية.. وكان الحزب يفاخر بها ولا يخفيها وقد آمن الحزب، ولم يشك لحظة فى أنه حزب الشباب الذى لابد أن يتبناه ويرعاه ويعتمد عليه الملك «الشاب» الذى يرفض الأحزاب القديمة المستهلكة ولا يجد دعامة وسندا لحكمة أفضل من «مصر الفتاة» بزعامتها وانتشارها وقمصانها الخضر «بلون الوادى».

والتفت كذلك حول جلالته بالطبع الأحزاب الموالية ـ الميراث الذى تركه له والده ـ وأيده الأحرار الدستوريون الذين قاموا وتباهوا دائمًا بأنهم حراس الدستور ضد كل أنواع وأشكال «الأوتوقراطية» خاصة الملكية.

وأيده حزبان على الورق هما حزب الشعب وحزب الاتحاد وقررا ـ تأكيدا لولائهما ـ أن يتوحدا باسم حزب «الاتحاد الشعبى» وكان كلاهما من مخلفات الوالد، وقد قاما واندثرا فى خدمته، وحتى بعثا من جديد.

على أن السند الرئيسى كان وظل طوال عهده الحزب «السعدى الجديد» الذى انشق عن الوفد بفضل دسائس وتآمر رئيس ديوان جلالته ومعلمه ومستشاره السياسى.

وقد أدرك هؤلاء وأجمعوا على أن مصر تمر بمفترق طرق قد تحدد مصيرها لحقب طويلة قادمة، وأنه إذا ما تعايش القصر والوفد والبريطانيون وقامت حكومة مستقرة لمدى طويل فسوف يعنى ذلك نهايتهم وعليهم أن يستميتوا ـ كقضية حياة أو موت ـ فى تقويض هذه السياسة فى المهد، لم يكن لدى الوفد ولدى زعيمه مصطفى النحاس باشا خاصة أى وهم حول معاهدة ١٩٣٦ مهما خلع عليها من المزايا والأوصاف أمام الجماهير.

وكان يدرك تمام الإدراك أنها مجرد صفقة فرضتها وأملتها التطورات الداخلية والدولية، ونذر الأحداث الجسيمة المقبلة وأنها ليست الاستقلال التام ووحدة وادى النيل ولكنها أفضل ما استطاعت مصر الحصول عليه فى ظل موازين القوى. وسوف

يكون الامتحان الوطنى الكبير هو قدرة مصر على أن تسخر نصوصها وتستفيد من كل مزاياها والاستعداد للصفقة النهائية.

وكان أهم ما وفرته المعاهدة هو الفرصة لإعادة بناء القوات المسلحة، وكان الجيش هو المؤسسة الأولى فى حياة مصر والذى توجد به أو لا توجد وهذه قاعدة أدركها كل الغزاة، وانصب كل الجهد على تجريد مصر من أية قوة أو قدرة عسكرية عصرية. ووقف الاحتلال سدا ضد أية محاولة لإصلاح أو تقوية الجيش ولو فى أضيق الحدود، وحينما حاولت إحدى الحكومات الوفدية ذلك.. انهالت الإنذارات ووصلت البوارج إلى الإسكندرية وطوى المشروع.

هذا وقد اشترطت المعاهدة بناء الجيش ليكون الأساس الأول لتحقيق الجلاء، وأن تكون القوات المسلحة المصرية قادرة على حماية منطقة القنال والدفاع عن مصر عامة.

وكان نسيان كل الخلافات وتأجيل الصراعات والمتناقضات، أول هدف وطنى يجب أن يتكاتف نحوه الجميع حتى يتم بناء القوات المسلحة ويكون ذلك مقياس وطنيتهم وصدقهم.

وكان الجيش المصرى شيئا مفزعًا للإمبراطورية وفى أوائل القرن التاسع عشر زحف حتى القسطنطينية وكاد يسد الطرق إلى الشرق وفى أواخر القرن نفذ إلى قلب أفريقيا واكتشف القارة المجهولة، ومن ثم قاد الجيش المصرى ثورة، وديمقراطية ونظم مقاومة وحربا شعبية كادت تهزم الإمبراطورية فى أوج قوتها، وتقرر على إثرها الاحتلال!

واحتفظ الجيش المصرى بكل خصائصه العسكرية والحضارية، وحينما أرغمه البريطانيون على الانسحاب من السودان ثارت القوات المسلحة السودانية، وانتفضت الكلية الحربية السودانية واشتبكوا مع قوات الاحتلال البريطانية فى أعنف اشتباك، وكان حدثا فريدًا أبطل كل دعاوى الاستعمار ولهذا كان رد اعتبار القوات المسلحة المصرية هدفًا يجب أن يعلو على كل الاعتبارات، وقررت الحكومة البدء بإنشاء مجلس أعلى للدفاع وهيئة أركان حرب للجيش ثم قررت استبدال اليمين المهين الذى كان يقسمه ضباط الجيش بآخر وطنى يتفق مع الروح الجديدة.

وكان نص اليمين السارى: «أقسم أن أكون خادمًا أمينًا مخلصًا لجلالة الملك مطيعًا لأوامره الكريمة» وتقرر أن يكون النص «أقسم أن أكون مخلصا للوطن والملك والدستور» وبذلك يتأكد انتماء الجيش للوطن والملك والديمقراطية.

وقامت قيامة القصر والحاشية واعتبر ذلك إقحاما للجيش فى السياسة وجورا على حقوق العرش، ورفض جلالة الملكِ أن يقسم الجيش على الولاء «للدستور» ولم يحسم الخلاف وتعثرت لذلك كل مشاريع إصلاح الجيش وكانت الخطوة الأخرى ترشيد وتقنين العلاقة بين القصر والحكومة، ومادام البريطانيون قد عدلوا عن لعبة القصر ضد الوفد واختاروا الاستقرار، فقد أصبح ضروريًا سد كل الثغرات وقطع الطريق على كل الدسائس والمؤامرات ولابد من وضع العلاقة على أسس دستورية واضحة لا تسمح بتكرار الماضى، وقررت الحكومة إقامة وزارة قصر تكون حلقة الاتصال تحسم كل المسائل ولا تهمل أو تتراكم، وقررت تأكيد المبدأ الذى اعتمد دستوريًا منذ أول وزارة وفدية وأن يكون تعيين الموظفين السياسيين فى القصر والذين يتقاضون رواتبهم من الحكومة بمراسيم وليس بأوامر ملكية وأن يوقع عليها رئيس الحكومة والملك معًا ضمانًا للتفاهم وألا تنفذ عناصر فاسدة.

ومرة أخرى انتفض الملك الصغير وأعلن أن ذلك مستحيل وأنه عدوان صريح على العرش وحقوقه ولن يسمح به.

وتنازلت الحكومة عن وزارة القصر واكتفت بوكيل برلمانى لشئونه، ولم تلبث أن فوجئت بتعيين على ماهر باشا «رئيسًا للديوان» وبأمر ملكى لم تخطر به الحكومة.

ولم يضع رئيس الديوان وقتًا ودبر مؤامرة أخرى فى حياته الحافلة بها وقرر أن يغزو الوفد وأن يشق صفوفه من الداخل.

استطاع أن يستدرج شقيقه «أحمد ماهر» القطب «التاريخى» لحزب الوفد وأن يقنعه بأنه أحق وأجدر برئاسة الوفد وزعامة البلاد، وأن خلاف الملك ليس مع الوفد ولكن مع زعامة النحاس ومكرم، وهى زعامة ديماجوجية تجاوزها الزمن، ودب الانشقاق الكبير فى صفوف الوفد وفى أسوأ وقت يمكن أن يحدث فيه وأبطلت الهيئة الوفدية المؤامرة وأجمعت على الولاء لمصطفى النحاس.. وخرج أحمد ماهر ومعه أقلية انفصلت عن الحزب وانتقلت لخدمة القصر.!

وكان الوفد قد عقد أول مؤتمر للحزب سنة ١٩٣٥ ليضع رؤية وبرنامجًا شاملاً يواجه به احتمالات الحقبة العصيبة القادمة.

وكانت مصر مازالت تعانى آثار الأزمة الاقتصادية العالمية فى الثلاثينيات ومحو آثار أربع سنوات سوداء من حكم بالحديد والنار على يد صدقى باشا.

وكان على الحكومة الوطنية أن تبدأ الإصلاح للطبقات المحرومة من الفلاحين والعمال وصغار الموظفين وكل الطبقات الدنيا، وأثار ذلك القلق خاصة فى الدوائر الأجنبية والتى لم تتقبل راضية إلغاء الامتيازات التى استنزفت بها ثروة البلاد.

وحينما أعلن مؤتمر الحزب سنة ١٩٣٥ توصية بتأسيس المجلس الأعلى للعمال أزعج القرار أصحاب رءوس الأموال ووصفته جريدة بريطانية استعمارية هى «الديلى تلغراف» بأنه أخطر تطور سياسى فى مصر منذ تصريح ٢٨ فبراير، وأعلن صدقى باشا أن تغلغل النفوذ الحزبى فى العمال سوف يفسد أمرهم ويلحق الضرر بمركز مصر الصناعى.

وكان على رأس «مصلحة العمل» التى تختص بمشاكل العمال موظف بريطانى وقف منذ البداية ضد حكومة الوفد وأعد تقريراً قال فيه: «إن المجلس الأعلى للعمال واتحاد النقابات قد ضاعفا نشاطهما ضد الشركات اعتمادا على تأييد مجلس الوزراء وإنهما يزاولان ضغطًا شديدًا على مصلحة العمل للتدخل فى المنازعات العمالية»، وقال: «إن المطالب العمالية بزيادة الأجور وتخفيض ساعات العمل والإجازة بأجر كامل والإجازة المرضية والمعاشات ومكافآت نهاية الخدمة كل هذه المطالب تثير الإنزعاج الشديد».

وأيده السفير البريطانى الذى يسعى للاستقرار وأن يقوم اقتصاد قوى يدعم «المجهود الحربى» إذا ما وقعت «القارعة»، وكتب إلى لندن أن الوفد يلعب لعبة خطيرة بتشجيعه العمال أملاً فى كسب تأييدهم السياسى ويصر الوفد على سياسته بتقديم التنازلات لموظفى الحكومة والوعد بإصدار تشريعات متقدمة غير مناسبة وسوف تتأثر جميع المشروعات الصناعية تأثرا عكسيا فضلاً عن أن تشجيع عمال المدن قد يدفع العمال الزراعيين إلى المطالبة بزيادة مماثلة فى الأجور ومع أن مستوى

معيشة العمال الزراعيين منخفض بشكل مشين إلا أن رفع أجورهم يجب أن يتم بالتدريج!

وكان الدكتور أحمد ماهر قد أصر على أن يقدم نفسه ليعزز مكانته لدى القصر والمصالح الكبيرة مصرية وأجنبية ولهذا ندد بالحكومة لأنها تغدق النعم على العمال حتى أبطرتهم وجرأتهم على الإخلال بالنظام والتحكم فى رؤسائهم، وأن نقل وكيل المطبعة الأميرية استجابة لرغبة العمال إنما هو شبيه بالتصرفات «البلشفية».

وأن استجابة الوزارة لمطالب الطوائف كما حدث بالنسبة للمعلمين والمحامين الشرعيين ومحاولة تعديل قوانين الدراسة لاجتذاب الطلبة إنما هو ضعف وخضوع وقد أساءت إلى النظام الدستورى . وكان الدكتور أحمد ماهر من أقطاب مؤتمر الحزب سنة ١٩٣٥ وصدق على كل توصياته التى يندد بها.

وتعثرت خطط الإصلاح الاجتماعى وبدا أن القصر لايريد أن تصل الحكومة إلى حل لأية مشكلة، وثارت مشكلة أخرى هى فرق القمصان الزرق وكانت تلك الفرق تنظيمات من الشباب الوفدى قامت رداً على فرق القمصان الخضر التابعة لحزب مصر الفتاة ،وكان الوفد هو محور هجوم القمصان الخضر، كما كان الوفد منذ تصفية أجنحته السرية والثورية بعد قضية السردار قد تحول إلى عملاق بلا قبضة وتقرر إزاء تصاعد الاستفزازات تنظيم القمصان الزرق لمواجهة القمصان الخضر الذين عاثوا فى الحياة السياسية فساداً اعتماداً على مساندة القصر.

واستطاعت القمصان الزرق أن تؤدى مهمتها وأن ترد الصاع صاعين فى أكثر الأحيان، وبعثت تراث التنظيمات الثورية للوفد وأثارت أشد القلق فى الدوائر الملكية والأجنبية والتى لم تكن تقلق لانتشار تنظيمات فاشستية معادية للديمقراطية، وأنذر جلالة الملك وفخامة السفير الوفد بضرورة حل فرق القمصان الزرق على الفور، ودفع النحاس بأن فرق القمصان الزرق دفاعية وأنها تحمى الديمقراطية والنظام الدستورى، وأنها لاتنحاز للمحور ولا تعادى الغرب وإذا كان هناك من هو أحق بالحل فلابد أن تكون الفرق ذات لون مختلف.

ومحاولة للحل الوسط قرر النحاس أن يعدل نظام القمصان الزرق وأن تتبعه

مباشرة وألا تحمل السلاح وألا تسير فى الشوارع أو تظهر بردائها التنظيمى إلا فى المناسبات ورفض النحاس أن يصدر قراراً بالحل.

واتهم النحاس بأنه يعد للحرب الأهلية وذلك فى الوقت نفسه الذى كانت تتم فيه اجتماعات قيادة مصر الفتاة فى القصر «استعداداً لحوادث جسام قادمة قد يضطرب فيها الأمن وتغرق البلاد فى فتنة ضخمة» كما قال زعيم الحزب.

وتقدم النحاس بإنذار إلى السفير البريطانى بأن الملك فاروق يزداد غطرسة ووقاحة كل يوم وأن سير العمل فى الحكومة قد أوشك أن يتوقف وأن الملك غير قابل للإصلاح وأنه لم يعد يستطيع الصبر وسوف يسترد الحرية الكاملة فى العمل فى إطار الدستور وأنه قد عزم على أن يجمع مجلسى البرلمان فى مجلس مشترك وأن يروى قصة كل ما حدث ويواجه الملك وأن يعلن استحالة التعاون معه.

وذعر السفير واستبسل فى إقناعه بالتريث، ولكن لم يحدث شىء يذكر وأعاد مكرم عبيد إنذار السفير بأن ليس هناك أى أمل يرجى فى الملك وأن من الأفضل خلعه الآن وتولية الأمير محمد عبدالمنعم لأن الظروف الداخلية والدولية من الخطورة بحيث لا يمكن تحمل هذا القدر من العبث خاصة أن السفير أول من اعترف بأن جلالته «جاهل عنيد أحمق».

وثارت أطول مناقشة وجدل بين السفارة والوزارة والحكومة فى لندن حول المسألة، وكان هناك جناح بريطانى يتعاطف مع النحاس بينهم الرجل الثانى فى السفارة «كيلى» الذى كتب رسالة إلى لندن:

«يجب التسليم بأن الملك فاروق فى شباك عصابة من الأمراء النبلاء القدامى وأقاربهم وأتباعهم ومن يتصل بهم من العائلات التركية العريقة المتصلة بهم وهؤلاء ارستقراطية مزيفة تريد أن تسترضيه باحتقارها للمصريين وهى تفتقر تماماً للأخلاق وهناك عرق انحلال موروث فى كل السلالة والبعض منهم ينحدر بالتأكيد من سلسلة الجوارى من كلا الجنسين.

وتجربتنا خلال الأشهر الثمانية عشر السابقة تؤكد لنا أننا نستطيع بصفة عامة الاعتماد بدرجة أعلى على المعاملة الصريحة والتعاطف الحقيقى من جانب الوطنيين

المصريين الذين ينحدرون من أصول فلاحين بسطاء مثل النحاس باشا بصراحته ووضوح تفكيره وهؤلاء يريدون إقامة علاقات طيبة معنا».

وقدم مكرم عبيد إنذاراً أخيرا للسفير البريطانى قال فيه:

«إن سياسة وخز الإبر من جانب القصر مازالت مستمرة وأعمال الحكومة معطلة بصفة عامة وكل أمر يعرض على القصر يعترض عليه مهما يكن تافها، وهذا الولد لا يمكن إصلاحه بالمرة ولا يمكن أن تخاطر الحكومة بترك جلالته يقوم بانقلاب وسوف تعرض قضيتها على البرلمان والشعب».

وتأرجح البريطانيون وترددوا ورأوا أن يتدخلوا للتوفيق، وبدا أن لعبة «القصر ضد الوفد» لم تستأصل ومازالت قائمة وأن ما تسعى إليه بريطانيا ليس توطيد ملكية دستورية ولكن إقامة توازن واقعى لفترة استقرار تكتيكية.

ولم يعرف عن بريطانيا أنها مصدرة للديمقراطية وقد احتلت مصر لكى تقضى على ثورة ديمقراطية وأعلنت دائمًا أن الديمقراطية نظام أوروبى لا يصلح للشرق وخاصة مصر.

ولم تمض أسابيع حتى وصل رد القصر على الوفد.. وبينما كان النحاس باشا فى طريقه لحضور حفل شعبى فى شبرا فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٣٧ أطلقت عليه ثلاث رصاصات لم تصبه.

وقبض على الجانى، واتضح أنه «عضو جهادى» فى حزب مصر الفتاة، أى من الكوادر العليا المدربة على العمل الفدائى والمسلح.. وكان الذى وضع المسدس فى يده هو عزيز باشا المصرى المستشار العسكرى لجلالة الملك ومعلمه الأول فى البعثة إلى لندن.. ولم يشك أحد فى الوفد فى أن جلالته وراء التدبير.. وكانت نقطة الانفصام التام واللاعودة.

وقرر الملك أن لا سبيل إلى التراجع مهما يكن الثمن وأقدم على الفصل الأخير من المغامرة.

وفوجئت الوزارة ـ وكذلك السفارة ـ يوم ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ بعد خمسة

شهور فقط من تولى جلالته العرش وبعد سنة ونصف من تولى الوفد بخطاب كان الأول من نوعه فى سفاهته وبذاءته:

«نظراً لما اجتمع لدينا من الأدلة على أن شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة فى الحكم وأنه يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور وبعدها عن احترام الحريات العامة وحمايتها وتعذر إيجاد سبيل لاستصلاح الأمور على يد الوزارة التى ترأسونها لم يكن بد من إقالتها تمهيدا لحكم صالح».

وبهت السفير البريطانى وقال:

«حينما تريد الآلهة أن تدمر أحدا فإنها تصيبه أولاً بالجنون». ولم يكن هناك ما يستطيع أن يفعله. فقد انهارت أعمدة السياسة التى حمل رسالتها ومسئوليتها.

واستسلم رئيس الوزراء بدوره وقبل الأمر الواقع ولم يلجأ إلى البرلمان ليلقى البيان الذى كان قد أعده ويتحدى خطاب الإقالة.

ولم يدعه إلى جلسة طارئة فى فندق «الكونتننتال» كما فعل سعد زغلول ثم يخرج على رأس مظاهرة كبرى ويستنفر الشعب ويحتكم إليه ضد الملك «الطائش».

الحكم المطلق

انتكست حياة مصر السياسية ورجعت عقارب الساعة بعيدا إلى الوراء، وانتهت نوبة التفاؤل قصيرة العمر التى بدأت بالمعاهدة، وعادت الأمور لتدور فى الحلقات المفرغة التى استهلكتها من قبل من القصر.

أهدر الدستور وطويت مشاريع الإصلاح الشامل، وبدا أن تاريخ مصر يعيد نفسه.. ويقول المثل المشهور إن التاريخ يعيد نفسه ولكن مجيدا مرة وهزلياً مرة أخرى وبدا أن تاريخ مصر يتكرر تماما كما حدث وطبق الأصل.

وبدأ الملك «الجديد» فاروق عهده بحكومة وطنية ديمقراطية تفتح صفحة جديدة فى تاريخ مصر وترد اعتباره ولكن لم يقدر لها أن تستمر بل لم تستقر خلالها يوما

واحدا، أقيلت إقالة فجة فظة، واستأنف الملك الجديد على الفور نهج أبيه، بالانقلابات غير الدستورية!

وربما لو واجه حزب الوفد الموقف بنفس الصلابة والصرامة التى واجه بها أزمة التتويج ولم يتراجع عن مطالبته بخلع الملك واستبداله، ووضع استمراره فى الحكم فى المقابل لاستطاع أن يحسم الحاضر والمستقبل ويضع كل شىء فى نصابه الصحيح.. وربما كان فى استطاعة الوفد بل كان عليه ـ مادام قد انتهى إلى استحالة التعاون مع الملك، وعدم أهليته لتولى العرش ـ أن يتولى عزله دستوريا وأن يدعو البرلمان بمجلسيه إلى دورة استثنائية، ويكشف كل الحقائق ويمزق الأسطورة التى نسجت ـ وشارك فيها ـ ويحتكم إلى الشعب ويغير التاريخ.

وكان ذلك لو حدث سيكون نقطة تحول يبدأ منها تصحيح المسار ويجنب البلاد كل المحن والمآسى التى تعاقبت.. ولكن خارت عزيمة الحزب وظل حزب الشرعية والأغلبية المطلقة مبعدا من الحكم أربع سنوات طوال!

وكان الخاسر بنفس القدر فى المغامرة هو «جناب السفير» الذى كان يحلم بأن يخلد اسمه بين بناة وخدام الإمبراطورية العظام فى الشرق.

سوف ينشىء الملك الصغير تنشئة بريطانية، ويتبناه ويوجهه إلى الطريق الصحيح وسوف يوفق وينسق بين كل الأضداد، وسوف يضمن الاستقرار والتعاون فى منطقة استراتيجية حاسمة فى الحرب القادمة.. واستطاع «الغلام الطائش» وهو أول من أطلق عليه هذا اللقب أن يقوض «استراتيجيته العليا».

ولو أيد الوفد وسانده فى طلبه خلع الملك، ولو تعاون بصدق مع الحكومة الشرعية الإصلاحية التى تضمن الاستقرار، ولو أقام علاقات متكافئة مع مصر المستقلة فى إطار المصالح المشتركة التى حددتها المعاهدة، لما اضطر بعد أربع سنوات إلى أن يصحب القوات والدبابات ويحاصر «القصر» ويتولى بنفسه المهمة التى أشار بها الوفد.

وفاصت النشوة بجلالة الملك واستبد به الطرب وقرر أن يقيم فرحا عاما فى البلاد

من أقصاها إلى أدناها، وأن يدعو الشعب كله ليشاركه عقد قرانه، الذى أجله ورفض أن يتم طالما كان الوفد فى الحكم.

وأقيمت الزينات وأضيئت الأنوار، وتوالت الأفراح والليالى الملاح فى بذخ وترف من «ألف ليلة وليلة»، وخرجت الجماهير لتشارك مليكها الشاب سعادته، ووجد حزب الأخوان المسلمون أن الوقت قد حان، وقد أتم جلالته نصف دينه أن يبايعوه مرة أخرى خليفة للمسلمين وعلى سنة الله ورسوله، وأحاطوا بالقصر المتلألىء بالزينات والأضواء، الزاخر بالموائد التى تسيل عليها أنهار الشراب ليهتفوا له بالبيعة ولم يفت بعض المراسلين الأجانب والبريطانيين أن يدهشوا ويبهتوا لذلك الترف وسط محيط مترام من البؤس والشقاء.

وودع جلالته شعبه الوفى وسافر إلى أوروبا ليقضى شهر العسل، وكانت ألسنة اللهب تمتد وتوشك أن تشتعل فى العالم، وكانت هذه هى الزيارة والنزهة الثانية منذ أن عاد من دراسته.

وتجددت الأفراح ببهاء وبذخ أكبر حينما توالت الأحداث السعيدة وأرسل جلالة شاهنشاه إيران رسولا يخطب شقيقة الملك الكبرى فوزية لولى العهد بعد أن رأى صورتها فى مجلة أمريكية.

وكان الشاهنشاه «الأب» جاويشا فى الجيش الإيرانى، ساعده البريطانيون على القيام بانقلاب أطاح فيه بالأسرة المالكة، ثم منح نفسه رتبة الكولونيل ثم الجنرال ثم نصب نفسه إمبراطورا واتخذ للأسرة لقبا ملكيا «آل بهلوى».

وكان لابد أن تفوق الحفاوة بالصهر الإمبراطورى كل حفاوة سابقة وأن يبهر بمجد وعظمة الأسرة العلوية!

وعلى الجبهة السياسية كان اختيار جلالته قد وقع على محمّد محمود باشا ليتولى الوزارة وقد أخطر قبل أيام من إقالة حكومة الوفد بأن يستعد للمنصب.. وكان الكل يتوقعون أن يتولاه أحمد ماهر باشا، الذى أصبح مستشارا مقربا للملك، وصديقا وثيق الصلة بالسفير والذى قام بالضربة القاصمة والتى شقت صفوف الوفد.

وكان محمد محمود باشا من الرعيل الأول من «أبناء الذوات» الذين تم اختيارهم للدراسة فى بريطانيا وتشرب الثقافة وطريقة الحياة البريطانية.. وكان والده أغنى الإقطاعيين فى الصعيد ومن مؤسسى وأقطاب حزب الأمة الذى قام بوحى وإرشاد اللورد كرومر، والتحق الابن بجامعة اكسفورد وتخرج فيها، وكان عند حسن ظن الذين اختاروه، ولهذا تدرج سريعا فى المناصب حتى أصبح مديرا لمديرية البحيرة.

وحينما قامت ثورة ١٩١٩، وجرفت الجميع، إقطاعيين وفلاحين، انضم إليها بحماس ونفى مع سعد زغلول باشا إلى مالطة، ولكن ما لبث أن عاد إلى صوابه وارتد وانضم إلى «عدلى باشا يكن» واشترك معه فى تأليف حزب الأحرار الدستوريين حزب «أبناء البيوتات» ضد حزب الرعاع، وأصبح من ألد أعداء الوفد وانتهت إليه رئاسة الحزب.

وكان يتميز بعنجهية وغطرسة يمارسها على المصريين فقط.. وكانت هذه هى المرة الثانية التى يتولى فيها رئاسة الوزارة وبعد عشر سنوات من الأولى.

وكان الذى نصبه يومئذ وفرضه المندوب السامى اللورد جورج لويد، وقامت وزارته بالعمل الأول من نوعه إذ قررت وقف العمل بالدستور لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وذلك حتى يتسنى لها القضاء على الأوتوقراطية البرلمانية وديكتاتورية الرعاع التى استبدت بالشعب وأفسدت الحكم.. ولم يتسن لرئيس الوزراء والمندوب السامى أن يحققا البرنامج وتدخل القدر بأسرع مما توقعا إذ تغيرت حكومة المحافظين وخلفتها حكومة من حزب العمال، وقررت تغيير القيادة وأن تتفاوض مع حكومة ديمقراطية منتخبة تسوى معها المشكلة المصرية، وأقيل رئيس الوزراء، وأقيل المندوب السامى أيضًا للمرة الأولى من نوعها.

وخرج الباشا مهزوما، وانزوى من الصدارة والصفوف الأولى، إلى أن نفض عنه الغبار واستدعى ليتولى المنصب الأول!.. ووجد محمد محمود باشا لفرط دهشته واستغرابه أن كل شىء جاهز ومعد، برنامج الوزارة وأعضاءها والهدف البعيد وأن كل ما عليه هو التصديق والتنفيذ!

وتقرر إقامة جبهة تضم كل الأحزاب السياسية الأخرى، بلا استثناء، وأن تتناسق وتصفى خلافاتها وتتناسى صراعاتها، وتقوم سداً منيعاً يقضى على الوفد ويبدأ عصراً - ملكياً - جديداً.. واستجابت كل الأحزاب واستجاب أيضاً المستقلون وهم قبيلة واسعة من النكرات أو الشخصيات اللاسياسية أو المهنيين الذين تندر الحاجة إليهم ! ولكن أحيانا يتم الاستعانة بهم لملء فراغات أو فض اشتباكات.

وكان على رأس الجبهة بالطبع الحزب الحاكم العريق حزب الأحرار الدستوريين.

وانضم طبعاً حزب الاتحاد، وهو ميراث ملكى، كونه الملك فؤاد سنة ١٩٢٥ عن طريق رئيس ديوانه حسن نشأت باشا، ليكون أداة القصر مباشرة .

وانضم بالطبع حزب الشعب، والذى كونه إسماعيل صدقى باشا لكى يعيد صياغة حياة مصر السياسية من جديد بدستور وحزب وصحافة جديدة.

ولم يستغرب أحد أو يصدم لانضمام الحزب الوطنى ، حزب مصطفى كامل ومحمد فريد ،وكان قد ناصب الوفد عداء محموماً منذ البداية واتهمه «بالعمالة» لبريطانيا واغتصاب قيادة الحركة الوطنية.

ولم تكن ولادة الحزب السعدى قد تمت وأشهرت رسمياً بعد، ولهذا لم يعلن انضمامه ولكنه كان قلباً وقالباً فى الجبهة بل وأقوى أعمدتها.. وانضم جيش من المستقلين الصالحين والطالحين وأصبح للجبهة احتياطى عريض.

وتقرر زيادة مجلس الوزراء خمس وزارات جديدة وأصبح يتكون من ستة عشر وزيراً بدلاً من العدد التقليدى وهو أحد عشر تشترك الأحزاب برؤسائها أو أبرز أقطابها إسماعيل صدقى باشا رئيس حزب الشعب، حلمى عيسى باشا رئيس حزب الاتحاد، حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطنى ثم عبد العزيز فهمى باشا أحد الآباء الثلاثة ليوم الجهاد وفقيه مصر الأول وأحمد لطفى السيد باشا، فيلسوف الجيل، ومحمد بهى الدين بركات باشا القطب الوفدى السابق ابن خال سعد زغلول باشا وسميت الوزارة لذلك وزارة الشخصيات الكبيرة.

وتغنت الصحف الملكية بحكمة جلالة الملك التى استطاعت أن تجمع الشمل، وتضم الصفوف وتوحد بين كل ما شتت وفرق حزب الوفد.. وكان أول قرار

اتخذته وزارة الجبهة وبعد يومين من تأليفها هو حل البرلمان المنتخب ذى الأغلبية الوفدية!.. وتقرر إجراء انتخابات جديدة وعهد إلى وزير المالية إسماعيل صدقى باشا بالإشراف عليها.

وكان دولته الرائد الأول فى تفصيل الدساتير وإقامة الأحزاب وتجهيز الانتخابات وأول من شق هذا الطريق وأصبح عرفاً فى السياسة المصرية.. وكان دولته عند حسن الظن به وجاءت نتيجة الانتخابات بما يرضى جلالة الملك ودولة رئيس الوزراء، وفاز الحزب الحاكم بنصيب الأسد، وفاز الحزب السعدى الذى أشهر قيامه قبل الانتخابات بقليل بالنصيب الثانى، ووزعت المقاعد الباقية على أطراف الجبهة الآخرين والمستقلين.

وحتى لا تكون النتيجة فاقعة أو يتهم الباشا بالتزوير فاز الوفد باثنى عشر مقعداً ولكن خسر مصطفى النحاس باشا زعيم الوفد كما خسر أيضاً مكرم عبيد سكرتير الحزب مقعديهما التقليديين!!

ووفقا للتقاليد الدستورية قدم رئيس الوزراء استقالته وأعاد جلالته تكليفه بتأليف الوزارة الجديدة.. وكما لم يحدث من قبل تأخر إعلان التشكيل وعرف أن أزمة حادة قد نشبت حول توزيع المناصب الوزارية وأن بعض أطراف الجبهة لا يرضون عن نتائج الانتخابات، ويرفضون أن يستأثر الحزب الحاكم أو الحزب السعدى بنصيب الأسد.

وأسفرت الجبهة عن حقيقتها، وأنها أحزاب مهلهلة ومستهلكة وأن العداء فيما بينها لا يقل إن لم يتجاوز أحياناً عداءها للوفد وقد أفنى زعماؤها وأقطابها حياتهم فى خدمة القصر والاحتلال كالدمى وقطع الشطرنج.. وبعد ثلاثة أسابيع كاملة، استطاع جلالة الملك بحكمته وحسن توجيهه أن يوفق بين الجميع وأعلن تشكيل الوزارة.. وقد ثار أشد الصراع يومئذ حول وزارة الحربية، والتى أصبحت بعد المعاهدة من الوزارات الرئيسية وانتهى الصراع بإسنادها إلى وزير مستقل اشتهر بفرط ولائه للاحتلال وهو حسن صبرى باشا!!

واكتشف رئيس الوزراء الذى كان قد ابتلع الكثير من غطرسته وعنجهيته، أن معظم الوزراء يتلقون تعليماتهم، وتوجيهاتهم مباشرة من القصر ومن رئيس الديوان، وأنهم لا يأبهون كثيراً لرئيسهم الدستورى، واكتشف أيضاً أن رئيس

الديوان يتطلع بحرقة إلى منصبه ولا يدخر جهداً فى محاولات إزاحته والحلول محله.

وفاض به الكيل، ولم يطق الاستمرار وتقدم باستقالة أقصر الوزارات عمراً والتى استمرت شهرين فقط ووصفت بأنها وزارة الاستقرار والحكم النيابى الصحيح.

وحتى لا يخرج محمد محمود باشا بطلاً، وتهتز هيبة الإرادة والتوجيهات الملكية!! فقد تشبث جلالته باستمراره وتكليفه بتأليف وزارته الثالثة.

واشترط محمد محمود باشا فض الجبهة وأن تتكون الوزارة من الحزبين الرئيسيين وهما حزبا الأحرار الدستوريين والسعديين اللذين يملكان الأغلبية فى المجلس وتم له ما أراد ولكن على مضض واعتذر أحمد ماهر باشا زعيم الحزب السعدى عن عدم الاشتراك بشخصه فى الوزارة لأنه لم يشأ أن يكون مرؤوساً لمحمد محمود!!

واستطاعت وزارة محمد محمود باشا «الثالثة» أن تصمد عاماً كاملاً.. وبعد ١٤ شهراً منهكة صرح لمن حوله وللسفير البريطانى بأن صحته تسوء ولم تعد تساعده على البقاء فى الحكم.

وقبل أن يُقدم على تقديم استقالته، زاره رئيس ديوان كبير الأمناء وأبلغه باسم جلالة الملك رغبة جلالته فى أن يقدم استقالته.. وأفهمه أن هذا عطف سام اختص به ولم يرد أن يخرج مثل سلفه واستجاب دولته على الفور شاكراً العطف السامى وكان خروجه أشد مهانة من خروجه من وزارته الأولى قبل أحد عشر عاماً.

غادر الوزارة والسلطة نهائياً وجلس فى صفوف المعارضة فى مجلس النواب عامين حتى وافاه الأجل.

وعهد جلالة الملك ـ كما كان متوقعاً ومؤكداً ـ إلى رئيس ديوانه على ماهر باشا بتأليف الوزارة الجديدة.. وكان دولته هو الرأس المخطط لكل السياسات والمدبر لكل المناورات والمؤامرات وصانع كل القرارات. وكان حلمه منذ البداية أن يكون الوزير المهيمن وراء الخليفة الصغير وأن يدير باسمه شئون الملك والمملكة وقد تربص وانتظر حتى أتته الرئاسة منقادة.

وتشكلت الوزارة الجديدة من المستقلين أساساً صنائع القصر ورجال رئيس الوزراء، وقبل الحزب السعدى الاشتراك وتحدد له أربعة وزراء فقط، ورفض الأحرار الدستوريون الاشتراك لما أصابهم خلال ثلاث وزارات سابقة! وكان واضحاً أن مجلس الوزراء لن يكون أكثر من واجهة لإرادة الملك ووزيره أو العكس وخلا لهما الجو وصفا!

ولكن نشبت الحرب العالمية الثانية استمراراً للحرب العالمية الأولى ونتيجة لفشلها فى حسم المشاكل التى قامت بسببها.

وبعد أقل من ربع قرن من قيام الحرب العالمية الأولى نشبت الحرب العالمية الثانية وبأعنف وأوسع مما عرفته أى حرب سابقة، وكانت كلتا الحربين انعكاساً لطبيعة النظام العالمى القائم يومئذ.. ولقد نشبت الحرب من جبهتين تضم إحداهما ألمانيا وإيطاليا واليابان وأطلق عليهم المحور، وكانوا يؤمنون بضرورة إعادة صياغة خريطة العالم، وتوزيع أراضيه وثرواته التى استأثرت بها بريطانيا وفرنسا واتخذتا لنفسيهما اسم معسكر الديموقراطية!

وامتدت الحرب العالمية الثانية بعد نشوبها لتشمل الاتحاد السوفيتى ثم الولايات المتحدة الأمريكية ولتصبح حرباً كونية ولم يكن خافياً على أحد أن الشرق الأوسط سوف يكون ساحة رئيسية وحاسمة فى الحرب.

كانت إيطاليا تحلم ببعث الإمبراطورية الرومانية فى البحر الأبيض وأفريقيا، وكانت ألمانيا تحلم بالاستيلاء على البترول العربى والإيرانى فى الجنوب والبترول السوفيتى فى القوقاز ومواصلة الزحف إلى الهند للالتقاء باليابان.

وكان لابد لمصر لتواجه الحرب من وزارة قوية لديها خطة متكاملة، سياسية اقتصادية استراتيجية تعبئ كل القوى والموارد وتسد كل الثغرات وتستعد لكل الاحتمالات وأن تحدد بدقة وتفصيل ما تفرضه معاهدة ١٩٣٦ من التزامات وأن تعد اقتصاد حرب، يوفر الحاجات الأساسية للشعب فى ظل الحصار، وأن يهيئ للبلاد تصريف القطن محصولها الرئيسى واستيراد القمح غذائها الأساسى.

وأن تحدد ما تساهم به مصر فى تموين القوات والثمن الذى تحصل عليه، وذلك حتى لا نتكرر مأساة الحرب العالمية الأولى وما عانته البلاد من محن وأرزاء وأن

تستكمل ولأقصى مدى تدريب وتسليح القوات المسلحة المصرية، وتعدها للواجبات والضرورات الوطنية وتحدد بدقة دورها ومهمتها فى إطار المعاهدة وحدود التعاون مع القوات الحليفة!

وكان عليها أن تؤمن الجبهة الداخلية وتحصنها ضد الأجهزة الخفية والسرية ومن الطوابير الخامسة التى سوف تتسلل وتزحم القاعدة والمركز الرئيسى.

وأخيراً كان عليها واجب قومى هو توعية الشعب بجهد منظم مكثف حول ما تعنيه الحرب وما تدور حولها من مصالح ومطامع وما تقوم عليه من سياسات واستراتيجيات وأيديولوجيات وانعكاساتها حتى لا يضلل الشعب أو يخدع، وقد أصبحت الدعايات بمختلف الوسائل الفعالة من أول أسلحة الحرب، ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث أو يتحقق!

وروى أحد وزراء الحكومة وهو السيد عبد الرحمن عزام:

«بمجرد إعلان الحرب طلبت بريطانيا عن طريق سفيرها السير مايلز لامبسون أن تعلن مصر الحرب على ألمانيا بناء على معاهدة الصداقة البريطانية المصرية، واجتمع مجلس الوزراء برئاسة على ماهر باشا فى الإسكندرية لاتخاذ قرار فى هذا الطلب. وناقش المجلس الموضوع وسئل عبد الحميد بدوى باشا وزير العدل عن رأيه وأجاب بأن مصر ملتزمة بدخول الحرب بجانب بريطانيا تنفيذاً لمواد المعاهدة المصرية، وأيده فى ذلك جميع الوزراء.

«واعترضت وكنت الوحيد الذى اعترض وقلت إن المعاهدة لا تفرض على مصر الاشتراك فى الحرب وأن هذا لو حدث سوف يكون كارثة لأن مصر ستتعرض لانتقام الألمان، ثم قلت إن عدم اشتراك مصر فى الحرب يعتبر أكبر خدمة لبريطانيا نفسها لأن حياد مصر سوف يجعل منها مكاناً آمناً من أخطار الحرب لتدريب جنودها وجنود الحلفاء وملجأ آمناً للجرحى من هؤلاء الجنود ومكاناً لاستجمامهم».

وبمجرد قبول بريطانيا بعدم اشتراك مصر فى الحرب وأن من الأفضل لبريطانيا أن تظل مصر «الحوش الخلفى» للقوات وللمجهود الحربى، خرج رئيس الوزراء المصرى عن صمته الذى التزم به عدة أيام وأعلن فى زهو أن سياسة حكومته تقوم

على الحياد وتجنيب مصر ويلات الحرب وقد اقتنعت الدولة الحليفة بسلامة موقف «مصر»!

ولم يكن فى استطاعة الوزارة القائمة - على أية حال - أو أى وزارة أخرى أن تعلن اشتراك مصر فى الحرب وتضمن البقاء أو السيطرة على الموقف، وبمجرد إعلان الرغبة فى دخول الحرب فاضت الكراهية الكامنة والدفينة فى نفوس المصريين، قديماً وحديثاً وتعالت الأصوات فى كل مكان محذرة من أن تقحم مصر فى صراع على اقتسام العالم، هذا فضلاً عن الذين لم يخفوا تمنياتهم بأن تكون فى هذه الحرب نهاية الإمبراطورية.

ولم يشذ عن هذه القاعدة سوى سياسى مصرى واحد، فاجأ الجميع بالدعوة فى حماس لأن تشترك مصر فى الحرب بموجب نصوص المعاهدة، ولأن المصريين لابد أن يدافعوا عن أرضهم ، ولأننا لن نستطيع أن نشترك فى مؤتمر الصلح الذى سوف يقرر المصير بعد الحرب.. وكان هو أحمد ماهر باشا رئيس الحزب السعدى!.. وطاف أحمد ماهر البلاد وذرعها طولاً وعرضاً يدعو للاشتراك فى الحرب، وجعل من الدعوة قضية حياته، ولكنها وقعت على حديد بارد.

وأعلن الوفد موقفه بمجرد إعلان الحرب، وكان منذ البداية وقبلها قد حدد موقفه صريحاً ضد الفاشية والنازية وأن الديموقراطية هى الوجه الآخر للوطنية المصرية، وقاوم كل الدعوات والتنظيمات التى قامت فى مصر باسم أو لحساب هذه المبادئ والدول.. وأكد الوفد أن الصراع يدور بين جبهتين استعماريتين، وأن مصر لا تستطيع أن تفضل استعماراً على استعمار آخر أو أن تنحاز إليه، وألقى النحاس باشا خطاباً قوياً، كرر فيه مطالب مصر القومية الثابتة والتى لا تتغير، وأن مطالبة مصر بها دائمة ولن تكف عنها.

وبالطبع لم يكن ذلك كل ما يجب على الوفد، حزب كل الأمة.. وكان عليه بالطبع، مهما كان فى المعارضة ، أن يعبئ صفوفه بكل منظماته ولجانه وقواعده ، للحفاظ على حقوق وحريات البلاد، وأن تكون السلطة الشرعية الشعبية فى أشد مواجهة ومحنة عرفتها البلاد.. ولكن لم يفعل واكتفى بالقول.

ولم يتخلف جلالة الملك ، وسبق الجميع فى التأكيد للسفير، وللعسكريين والساسة البريطانيين فى تأييده المطلق وانحيازه التام للديموقراطية ومعسكر الحلفاء.

ولكن جلالته مع ذلك ما لبث أن انصرف عن السياسة وترك مقاليد الأمور لرئيس الوزراء «الوفى» وتفرغ لحياته الخاصة وللطواف خاصة فى الصحارى والسواحل وفى صحبة حاشيته الإيطالية التى برعت وتفننت فى تهيئة كل أسباب المتعة وسط الحرائق والزلازل المحيطة به.

ورغم انصياع الوزارة والقصر لكل طلبات السفير السير مايلز لامبسون، الذى ارتدى ثياب الحرب، وتكاثرت طلباته إلا أنه لم يكن منذ البداية مطمئناً إلى الاثنين: الملك ووزيره، وكان لا يثق قط فى على ماهر، ويحمله مسئولية كل العثرات والسلبيات وتقويض مشاريعه من تنشئة الملك وتربيته بطريقة الحياة البريطانية إلى تحقيق الوفاق العام والاستقرار، وقد تعاون معه على مضض لأن بناة الإمبراطورية وخدامها يجب أن يجيدوا التعامل مع الواقع مهما كان وأن يسخروه لمجدها.

وتغيرت المشاريع والموازين وانقلبت رأساً على عقب بدخول إيطاليا الحرب.

وكان الدوتشى قد تريث فى الاشتراك ولكن بعد سقوط فرنسا السريع بادر بالانضمام وما زال دم فرنسا ساخناً.. وكان الانتصار الخاطف للقوات الألمانية، والعمليات العسكرية الخارقة والمبتكرة للقادة والقوات الألمانية قد بهرت العالم وأثارت إعجابه وزلزلت كل هيبة الحليفتين بريطانيا وفرنسا ، والثقة فى مصيرهما.. وكان الانتصار يعنى أن أوروبا كلها قد سقطت تحت أقدام الفوهرر ولم تعد تستعصى على مدافعه ولهذا سارع الدوتشى الذى كان يخشى أطماع حليفه للانضمام إليه لكى لا يتخلف عن اقتسام الغنائم.

وسارع السفير البريطانى السير مايلز لامبسون لكى يطلب إلى رئيس الوزراء أن تعلن مصر الحرب على إيطاليا وقد انتقلت الحرب إلى البحر المتوسط وسوف يكون الساحة الثانية، وأصبحت الحرب على أبواب مصر، وهى الهدف الاستراتيجى الرئيسى لإيطاليا ولم يخف موسولينى أنه أعد جواداً أبيض وعباءة حريرية بيضاء لكى يدخل بهما القاهرة ويعلن قيام الإمبراطورية الرومانية الثانية.

وتلكأ رئيس الوزراء وكان مستحيلاً عليه أن يعلن الحرب، وكان لسقوط فرنسا، وفرار القوات البريطانية من المعركة وأسر معظمها وبينهم ملك بريطانيا السابق المعزول «دوق وندسور» رنة فرح شاملة فى مصر والعالم العربى عامة، وذلك لسجل فرنسا الخسيس الدامى.

وكان اعتقال الجالية الإيطالية ومصادرة أموالها ومصالحها أمراً مختلفاً عما حدث للرعايا الألمان، خاصة أن السفير البريطانى طلب ألا يستثنى من الاعتقال الحاشية الإيطالية بل وأكد على ذلك.

وتذرع رئيس الوزراء بكل هذه العوامل وطلب بعض الوقت، ولكن السفير كان حاسماً وقاطعاً وحينما انتهت المهلة التى حددها ذهب السفير إلى الملك وأبلغه «رسميا» بأن حكومة جلالة الملك وإمبراطور الهند وما وراء البحار، لم تعد تستطيع أن تتعاون مع حكومة دولة على ماهر باشا وأنها تطلب تغييره.. وأجابه الملك إلى طلبه على الفور وكلف رئيس الوزراء بالاستقالة بعد أن يصدر الأوامر بإجابة كل ما تأخر من طلبات السفير!

ولقد وقع اختيار جلالة الملك على حسن صبرى باشا ليخلف على ماهر باشا فى رئاسة الوزارة.. ودهش الجميع وبهتوا، ولم يكن له ماض أو حاضر أو مكانة تذكر. وكان مستقلاً لا ينتمى إلى حزب، ويتعاون مع كل الأحزاب، ولم يعرفه الناس إلا حينما انتهى إليه الاختيار ليكون وزير الحربية فى وزارة محمد محمود باشا الثانية ويفض الاشتباك العنيف بين أطراف «الجبهة» حولها.

وكان أبرز ما يعرف عنه ولاءه المفرط للاحتلال . وتصدر قائمة أصدقاء السفير «لم يكن صديقاً لبريطانيا فحسب ولكن صديقاً شخصياً عزيزاً لى، وكنت أقضى أجمل عطلات آخر الأسبوع فى ضيعته الريفية».

وتألفت الوزارة الجديدة من نفس الخليط الذى أصبح مستعداً لكل وزارة . ولم تجد الأحزاب، وزعماؤها وأقطابها، أى حرج من أن تشارك تحت رئاسته، وشارك الأحرار الدستوريون، والسعديون وبأبرز أقطابهم، ولم يتخلف حزب الاتحاد والذى لم يبق منه سوى رئيسه . ولم يحجم الحزب الوطنى ونال وزارة ثانوية تولاها رئيسه محمد حافظ رمضان باشا وزيراً للشئون الاجتماعية!

وكانت الوزارة الجديدة مع ذلك انقلاباً وتعنى أن مصر تحولت من حليفة وفق معاهدة مفصلة الشروط والنصوص إلى مجرد قاعدة استراتيجية إن لم تكن ثكنة عسكرية.

طويت نصوص المعاهدة والحدود بين المشاركة والتسهيلات وبين الحرب الدفاعية والهجومية، وأصبح كل شيء مسخراً من أجل المجهود الحربي.. وتدفقت الجيوش والأساطيل والأسراب من كل أرجاء الإمبراطورية والكومنولث ولجأت الحكومات الأوروبية التي تساقطت أمام الغزو الألماني إلى مصر. وتوافد ملوكها ورؤساؤها وساستها وقواتها الباقية.

وزخرت القاهرة والإسكندرية بالأجانب والقوات الأجنبية. وتوارى المصريون، وتفشت بالبلاد كل السوءات والرذائل التي تصحب وجود هذه الحشود وتكررت مآسي الحرب العالمية الأولى بصورة أشد وطأة.

واشتدت الضائقة الاقتصادية خاصة بعد أن امتدت الحرب إلى البحر الأبيض المتوسط. وضاق الحصار وتوالى إغراق السفن الحربية والتجارية ، وأصبح على مصر أن تقتطع من أقواتها لتمد المجهود الحربي وطفت على سطح الحياة الاقتصادية والاجتماعية طبقات وفئات طفيلية من المتعهدين والموردين والمقاولين أغنياء الحرب وتجار السوق السوداء ومن يخدمون القوات والمعسكرات ويتلاعبون بالأسعار والأسواق والأقوات وينشرون الفساد العام.

وألقيت على القوات المسلحة المصرية ـ الناشئة ـ مهمات وتبعات أثقل مما تحتمل، وما لم تفرضه المعاهدة، وأصبحت أقرب ما يكون إلى رديف محلي للقوات الإمبراطورية.. كان انضماماً فعلياً وإن لم يكن رسمياً للحرب.

ولم يتورع الحزب السعدي الشريك في الحكومة عن أن يطالب بذلك ويلح في الطلب متذرعاً بأن القوات الإيطالية على الحدود وقد اجتازت ودخلت الأراضي المصرية، وأصبح واجباً وطنياً أن تُعلن الحرب.

وطرح الأمر على مجلس الوزراء، ولم يكن هناك من يجرؤ على الخروج على

الإجماع الشعبى الذى رسخ برفض الحرب فى خندق واحد مع بريطانيا، ودفاعاً عن مصالحها.. وحينما صوتت أغلبية الوزراء ضد الاقتراح السعدى قرر الحزب الانسحاب من الحكومة احتجاجاً وفى حقيقة الأمر تفانياً فى الإخلاص وتطلعاً لتولى الوزارة.

ولم يقدر للعهد الجديد أن يستمر طويلاً، وبينما كان رئيس الوزراء يلقى خطاب العرش فى افتتاح الدورة البرلمانية فاجأته أزمة قلبية فارق على أثرها الحياة.

وحزن السفير حزنًا شديدًا على رئيس الوزراء وشارك فى جنازته، وتجددت مشكلة البحث عن رئيس وزراء واختصر جلالة الملك الطريق وسأل السفير: هل هناك من يرشحه أو يفضله خلفاً لرئيس الوزراء «الراحل»؟.

ورد السفير:

«هذه مسألة من صميم اختصاص جلالتكم ولا يمكن أن أقحم نفسى فى مشكلة داخلية!»

وأضاف السفير ـ وكمجرد نصيحة ـ أنه ربما يكون من الأفضل أن يستشير جلالته الأحزاب السياسية كلها بلا استثناء بما فيها الوفد وأن يستطلع رأيهم فى إمكان تكوين حكومة قومية تواجه الموقف الذى يتفاقم كل يوم دولياً وداخلياً.

وكان مجرد ذكر الوفد يستفز جلالته ويثيره، وكان قد اطمأن وأيقن أنه قد انتهى وأن جلالته أجهز عليه بالفعل ولا يمكن أن يبعثه ويعيده للحياة.. وأصبح عليه أن يجد رئيس وزراء يُنسى السفير حزنه على رئيس الوزراء السابق، ويستبعد طيف الوفد من ذاكرته وحساباته.. واهتدى إلى أفضل اختيار ممكن وكان دولة حسين سرى باشا، كان أعرق فى ولائه وينتمى إلى أسرة أيدت الاحتلال منذ قدومه وتولى والده الوزارة فى ظله، وكان من القلة المختارة التى أنعم عليها بلقب «السير».

وأوفد نجله ليتعلم فى بريطانيا ويشرب طريقة الحياة والحكم البريطانية وحصل على درجة فى الهندسة وعاد ليتدرج فى المناصب العليا.

وأصبح صهراً لجلالة الملك بعد زواجه من الملكة وكان بمثابة الخال لجلالتها.

وكان يتقاسم مع حسن صبرى باشا شرف استضافة السفير فى ضيعته خلال عطلة آخر الأسبوع ،هذا فضلاً عن أن حرمه كانت صديقة لليدى لامبسون، وتشاركها نشاطها الاجتماعى.

وكان حسين سرى باشا، يتمتع بميزة لا يحظى بها أحد من «الموالين»، وأنه كان أيضاً على علاقة طيبة بالوفد وبكل الأحزاب الأخرى كما كان ألد أعداء على ماهر باشا، ولم تختلف الوزارة فى تشكيلها عن الوزارات السابقة إلا فى استبدال بعض المستقلين بعدد آخر من المنتظرين بالباب، وأصر السعديون على موقفهم المتشدد وألا يشاركوا إلا إذا قامت الحكومة بالواجب الوطنى وأعلنت الحرب ولم يأبه بهم أحد وسارت الحكومة الجديدة على السياسة نفسها بل وتعززت وبلغت الذروة بالتطورات «المدوية» التى حدثت على «الجبهة».

عبرت القوات الإيطالية الحدود وتقدمت طويلاً منتشية بسهولة الزحف.. وبدأت الحرب. فقد حشد الدوتشى ما يزيد على ربع مليون جندى على الحدود المصرية الليبية، وكانت معظم ما يملك من قوات وأفضلها بكل أسلحتها ومعداتها، وبقيادة جنرالاته «العظام» قاهرى ليبيا وأثيوبيا، وبناة الإمبراطورية «الثانية» وأحفاد يوليوس قيصر أو أوكتاف أغسطوس وحملت طائرة خاصة الجواد الأبيض، وأعلن موسولينى أن خطابه القادم سوف يكون على ضفاف النيل. لم يخالجه شك فى أنه سوف يجهز على الإمبراطورية فى مصر، وسوف يواصل الزحف حتى يلتقى بحليفه الفوهرر فى «القوقاز»ثم يزحفان معاً حتى يلتقيا بالحليف الثالث اليابان، ويتقاسمون الهند جوهرة التاج ويعيدون رسم خريطة العالم.

وحين بدأت الحرب، وكان البريطانيون لا يملكون سوى عُشر القوات الإيطالية، وأسلحة وعتاداً أقل كفاءة ، وكان القائد الأعلى فى المنطقة الجنرال «ويفل»، وقائد القوات الجنرال «أوكونور» شديدى القلق، أصبح مصير بريطانيا فى الميزان ، لن تحتمل صدمة أخرى بعد الهزيمة فى فرنسا، وسوف يتقرر المصير فى الصحراء.

وجازف «ويفل» و «أوكونور» ببدء المعركة، ولم يدر بخلد أى منهما أو بأى خيال أن النتيجة سوف تكون على ما انتهت إليه.

شن البريطانيون هجوماً مركزاً خاطفاً بقوات لا تتعدى عشرين ألف جندى ضد مئات الآلاف من القوات المبعثرة بطول الصحراء وعرضها واستطاعت أن تجهز عليها الواحدة بعد الأخرى حتى أبادت معظمها وأسرت الباقين وكان عددهم أكثر من مائة وثلاثين ألف جندى وضابط كان من بينهم القيادة العليا من ستة جنرالات واستولى البريطانيون على كل ما لديهم من الأسلحة والعتاد والتموين.

كانت إحدى هزائم التاريخ «الكبرى» وأول انتصار «مجيد» للحلفاء ورد الثقة والهيبة والصلف أيضاً للبريطانيين!

وألقى المارشال جرازيانى القائد العام الإيطالى، تبعة الهزيمة على الحظ وأعلن «أننا لم نفتقد الشجاعة ولكن خاننا الحظ».

وكانت الضربة قاضية بالنسبة للدوتشى وأدرك الفوهرر أنه خدع خديعة كبرى فى حليفه، بطنطنته وصلصلة سيوفه القاصرة، وتعثرت كل المشاريع والاستراتيجيات العليا وقامت فجوة كبرى لابد من التعجيل بمواجهتها مهما كان الثمن.

وكان الدوتشى قد اتفق بعد دخوله الحرب مباشرة وفى اجتماع تاريخى مع الفوهرر، على تحديد مناطق النفوذ تحديداً دقيقاً وأن يكون البحر الأبيض والشرق الأوسط وأفريقيا، مناطق إيطاليا خالصة، لا تتدخل ألمانيا فى شئونها بأى حال.

وجاءت الهزيمة فاضحة وقاضية، وأصبح على «الفوهرر» أن يرث المسئولية وكانت ثقيلة.. وكان قد بدأ فى الاستعداد للحرب «الصليبية» التى نذر لها حياته، وهى الزحف شرقاً للاستيلاء على روسيا، والقضاء على الشيوعية وأصبح عليه أن يفتح جبهة جديدة لا تحتمل الانتظار فى أفريقيا وأن ينقذ موقفاً لا يحتمل الضياع!

واختار الجنرال «روميل»، لكى يقوم بالمهمة، وسارع هذا بتشكيل قوة أطلق عليها الفيلق الأفريقى، واتجهت إلى الصحراء ووصلت إلى الجبهة فى بداية عام ١٩٤١ .

وبدأ روميل العمل منذ اليوم الأول، وكان عند حسن ظن الفوهرر، وكشف عن عبقرية عسكرية خارقة ونادرة، وأطاح بالنصر قصير العمر الذى حققه البريطانيون وأسر القائد البريطانى «أوكونور» وثأر للقادة الإيطاليين، وابتدع استراتيجيات وتكتيكات مبتكرة فى الحرب لم يألفها ولم يتعودها البريطانيون، وأنزل بهم أشد

الهزائم والكوارث، وأسر كبار القادة والضباط وأباد وأسر فرقاً بأكملها ودمر طوابير من المدرعات والدبابات، وبوارج من الأسطول وأسراباً وراء أسراب من الطائرات، وأصبح أسطورة، وأثار فزع القوات البريطانية، والإمبراطورية، واضطر القائد العام البريطانى إلى أن يصدر أمراً صارماً بمنع مجرد ذكر اسمه بين الجنود والضباط.

واستولى روميل بالطبع على خيال المصريين، وكانت انتصاراته تشيع الشماتة والتشفى فى الإمبراطورية التى حطم هيبتها ومرغ قادتها فى رمال الصحراء.. واشتد القلق فى السفارة، وأصبحت المهمة الأولى هى تحصين الجبهة الداخلية، والتى وجهت إليها الدعاية الألمانية جهداً مكثفاً والتى تغلغلت الأجهزة والطوابير الألمانية الخامسة فى داخلها.. ومرة أخرى أصبح مصير الإمبراطورية يعتمد على مصر.

وبناء على نصيحة السفير قام رئيس الوزراء بدعوة كل الأحزاب لدراسة الموقف، وما يمكن أن يتخذ من إجراءات، واعتذر الوفد، وأعاد السعديون مطلبهم الذى يتشبثون به، وهو أن لا حل ولا ضمان، إلا باشترك مصر فى الحرب.

وحينما طرح الاقتراح للتصويت رفضته كل الأحزاب، وكانت تدرك استحالة طرحه، خاصة وقد توالت الغارات الجوية على القاهرة، والإسكندرية ، التى عانت أيضاً من غارات الغواصات وزوارق الطوربيد على السفن الحربية البريطانية الراسية فى الميناء.

وتقرر تدعيم التعاون مع الحليفة وتقديم كل التسهيلات والمساعدات دون الاشتراك رسمياً فى الحرب.. وطلب السفير إلى جلالة الملك أن يختصر رحلاته وأسفاره وأن يعود إلى عاصمة ملكه لكى يشارك فى «توجيه» الساسة والقادة.. وطلب إليه هذه المرة - وبشكل حازم وقاطع - أن يدعو جميع الأحزاب بلا استثناء وفى مقدمتهم الوفد وأن يحثهم ويقنعهم على الائتلاف فى حكومة قومية تستطيع أن تواجه الموقف العصيب داخل الحدود التى اخترقتها قوات روميل لمسافات طويلة فى طريقها إلى الإسكندرية والقاهرة.

واشترط الوفد لقيام حكومة ائتلافية أن تجرى انتخابات جديدة، حتى تستند الحكومة إلى مجلس صحيح وسلطة تشريعية نزيهة، وأن يرأس الحكومة حسين باشا سرى.. ورفض الملك ورئيس الوزراء ذلك واعتذر الوفد.

وعلى هذا تقررت استقالة الوزارة وإعادة تشكيلها وتدعيمها لمواجهة الموقف بما تدعمت به كل الحكومات السابقة، أى الأحرار الدستوريين والسعديين والمستقلين.. الأعمدة الثلاثة المنهارة.

وهكذا تألفت وزارة حسين باشا سرى الثانية والوزارة السابعة منذ تولى جلالة الملك فاروق العرش، ولم يتجاوز عمر خمس وزارات منها ستة أشهر، وكانت الوزارات التى قدر لها أن تواجه تحديات الداخل والخارج التى لم يشهد لها التاريخ مثيلاً من قبل.. وتوالت الصدمات:

انفجرت ثورة فى العراق، وكان منذ احتلاله بعد الحرب العالمية الأولى فى ثورة وانتفاضة شبه دائمة ضد بريطانيا، ومارست فى إخمادها أشد الأساليب بطشاً وفتكاً.. ولم يكن غريباً أن ينتفض الشعب والجيش العراقى معاً، بعد ما اشتدت وطأة المطالب البريطانية وتجاوزت حدود المعاهدة المعقودة بين البلدين، وانتصرت الثورة وهرب الملك والوصى ورئيس الوزراء ولكن استعانت بريطانيا بالجيش" الأردنى» بقيادة جلوب باشا، واستدعت على عجل القوات من الهند، واستطاعت بعد عناء شديد أن تقضى على الثورة ورسب الدرس عميقاً وأن لابد من تأمين وتحصين الركائز الرئيسية للإمبراطورية.

وفى الشهر التالى« يونية» حقق روميل انتصاراً "زلزل» قوائم الإمبراطورية واستولى على «طبرق» وكانت محاصرة منذ عام، واعتبرت رمز الصمود والمقاومة ولكنها استسلمت بعد معركة اعتبرت نموذجاً لعبقرية روميل العسكرية، وفتحت الطريق إلى الإسكندرية.. وفى الشهر نفسه، بدأ هتلر حربه الرئيسية والصليبية وزحف شرقاً للقضاء على أكبر خطر يهدد الحضارة الغربية والجنس الآرى وهى روسيا الشيوعية.. واكتسحت الجيوش الألمانية كل شىء فى طريقها وفى زحف خاطف أذهل العالم ووصلت إلى مشارف موسكو، وبدا أن الاتحاد السوفيتى واقع تحت أقدامها لا محالة، وقبل أن ينتهى العام، انقضت اليابان على الأسطول الأمريكى فى قاعدة «بيرل هاربور» ودمرته فى ضربة قاصمة، وبذلك امتدت الحرب إلى العالم كله، غرق فى الدم، وانقسم العالم إلى قوتين : الدول المتحالفة الكبرى

وتضم بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتى.. ثم دول المحور الثلاث ألمانيا وإيطاليا واليابان.

وقد ازداد الموقف سوءاً فى مصر وانعكست كل هذه التطورات، فقد تضاعفت مطالب وضرورات المجهود الحربى، وتضاعف أيضاً السخط الشعبى ولم تكن هناك سياسات أو حلول.. كانت الوزارة عاجزة قاصرة، وكان جلالة الملك ما زال لاهياً عابثاً فى واد وكل ما يدور حوله فى واد آخر.

وكان لابد أن يكون العام التالى عام ١٩٤٢، عام الرد والردع والهجوم المضاد.

وقد تدعم معسكر الحلفاء وقامت المحالفة الكبرى وأصبحت تضم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى بكل مواردهما البشرية والاستراتيجية غير المحدودة. ولابد أن يتم تأمين وتحصين نقط وقواعد الارتكاز الرئيسية فى المواجهة الفاصلة ـ التى أصبحت كونية ـ وفى مقدمة هذه القواعد وعلى رأسها «مصر».

الملك والمحور

نفذ الإيطاليون إلى الحاشية المصرية منذ تولى السلطان أحمد فؤاد العرش، وقد ولد وتربى وتعلم وتخرج فى إيطاليا، حيث نفى أبوه الخديوى إسماعيل، وقد تخرج فى الأكاديمية الحربية الإيطالية وعين ضابطاً فى الجيش الإيطالى لبعض الوقت، ثم اختير ليكون ياوراً لجلالة ملك إيطاليا، وكان بالطبع يجيد اللغات والعادات والتقاليد، وتشرب طريقة الحياة الإيطالية.. وكان يحلم بأن يشق طريقه ويبنى حياته ومستقبله فى ذلك الإطار وفى خدمة التاج الإيطالى، وحينما استولت إيطاليا على ليبيا، وانضمت بذلك إلى عضوية النادى «الإمبريالى» الأوروبى سعى الأمير أحمد فؤاد سعياً حثيثاً لكى يكون أميراً عربياً على ليبيا تحت التاج الإيطالى ولكن لم تصل الثقة به إلى ذلك الحد، وفضلت إيطاليا الحكم الاستعمارى المباشر.

وابتسم الحظ للأمير بعد قليل وحقق ما لم يكن يحلم به، ووقع عليه الاختيار

ليكون سلطاناً على مصر، بعد وفاة أخيه السلطان حسين كامل فجأة وبعد اعتذار ابنه الوريث الشرعى عن عدم تولى السلطة.

واختار «السلطان» عدداً من الإيطاليين لخدمته، وراحته، وما لبث العدد أن تزايد، وحرصت إيطاليا على أن تساهم وتوفر له كل ما يريد، وأن تستغل وجوده على عرش أهم بلد عربى إسلامى!!.. ولم يكن فى ذلك ما يقلق بريطانيا أو يشكك فى ولائه، وعلى العكس رحبت بذلك، وكان النفوذ الفرنسى هو الغالب دائماً على الحاشية المصرية منذ عصر محمد على وكان الخصم الحقيقى فى نظر البريطانيين، ولذا كان استبداله بالإيطاليين وسيلة لإزاحته أو احتوائه.

وكانت إيطاليا الملكية صنيعة بريطانيا، وقد شجعت وحدتها تدعيماً للتوازن الأوروبى وشجعت توسعها أيضاً واستيلاءها على ليبيا، تدعيماً للتوازن الدولى وإضعافاً للإمبراطورية العثمانية على حدود مصر.

وكانت إيطاليا الفاشية بزعامة موسولينى ـ الذى اتخذ لقب الدوتشى ـ صنيعة بريطانية أيضاً وبنفس القدر.

وبعد ثورة أكتوبر «الشيوعية» فى روسيا، وتصاعد المد الثورى فى أوروبا، وزحفه على إيطاليا، ثار فزع إيطاليا وكانت تتزعم الحرب الأوروبية «الصليبية» ضد «الشيوعية»، واستطاعت بريطانيا أن تتسلل إلى الحزب الاشتراكى الإيطالى أقوى الأحزاب الإيطالية وأن تنتزع سكرتيره ورئيس تحرير صحيفته الرسمية «بنيتو موسولينى»، وأن ينقلب على الحزب وعلى الاشتراكية، وأن يتزعم حركة جديدة ذات أيديولوجية جديدة مضادة للاشتراكية والشيوعية، وأن يزحف على روما ويستولى على السلطة.

وأنقذ «موسولينى» إيطاليا، ولهذا استحق تمجيد «ونستون تشرشل» الذى أهاب بكل الإيطاليين أن يقفوا وراء زعيمهم قائلاً:

«لو كنت إيطاليا لأصبحت فاشياً مخلصا».

ولهذا كان تسرب الإيطاليين إلى القصر وانتقال النفوذ فى الحاشية إليهم لا يثير أى قلق لدى البريطانيين وعلى العكس كان ضماناً وتدعيماً.. وازدحم القصر بكل

النماذج من الشخصيات الإيطالية وبرعوا وتفننوا فى أداء كل الخدمات ووفروا كل أسباب المتعة والحياة الرغدة، وكانوا يعرفون أكثر من أى أحد آخر ثغرات ونزوات جلالته!.. ولم تكن حياة الملك فؤاد سهلة ميسرة كما كان يحب أن يبدو، ولم تنقطع الصدمات، واللطمات التى تأتى مرة من المندوب السامى والذى كان لا يفتأ يذكره دائماً بفضل بريطانيا التى نصبته على العرش، ومرة من سعد زغلول، والذى كان يهمس فى أذنه« هل تحب أن تحتكم إلى الشعب يا مولاى» ويفتح النافذة، ومرة ثالثة من عدلى يكن باشا الذى اكتشفه اللنبى وسلطه سيفاً على رقبة جلالته وتولى إيطالى محنك يدعى «فيروتشى» تضميد الجراح، وإزاحة الهموم، وبرع فى ذلك حتى أصبح عميد الحاشية وأنعم عليه برتبة البكوية.

وكان منصب «قواد القصر» أحد المناصب التى ابتدعها والده الخديو إسماعيل، وكان أول من تولاه فرنسى اتخذ مقره الرئيسى فى باريس، وتولى تصدير الرقيق الأبيض بانتظام!

وكان الملك فؤاد مستميتاً فى أن يفرض نفسه على التاريخ وبغير أى مؤهلات أو مقومات، وأحجم معظم كتاب التاريخ المصريين والبريطانيين والفرنسيين عن المهمة، ودعا الملك أحد كتاب السير وكان كاتباً ألمانياً ذائع الصيت «أميل لودفيج» كتب سلسلة من الكتب عن حياة عظماء التاريخ المعاصر كان أشهرها سيرة بسمارك ونابليون، وغمره الملك بالحفاوة والعطاء وروى له كل أسراره وأمجاده ، ولكن بعد إقامة طويلة فى مصر، استمتع فيها بقضاء فصل شتاء كتب كتاباً عن تاريخ حياة نهر النيل وما زال أحد أشهر الكتب، وسارع الإيطاليون بمحو الإهانة وانتدب مؤرخ محترف «ساماركو» لكى يصنع أسطورة أول ملك لمصر المستقلة الذى ورث كل مجدها القديم والحديث، وجدده وأضاف إليه، وتوافد بعده سيل من المستشرقين، والمؤرخين ليعززوا ذلك بالدراسات والأبحاث وكانوا روادا فى إعادة كتابة تاريخ مصر المعاصرة تحت المظلة الملكية، وتوافدت مواكب من المهاجرين والمستوطنين الإيطاليين حتى أصبحت الجالية الإيطالية أكبر جالية بعد اليونانية، وتغلغلت فى أرجاء مصر، واحترفت كل المهن وحصلت على كل الامتيازات وافتتحت مدارسها وجمعياتها ونواديها وصحفها، وتغيرت الحال إلى النقيض بعد أن تمرد موسولينى

وانقلب على بريطانيا واكتشف أن الأفضل أن يرث الإمبراطورية لا أن يحالفها، وأن يعيد على أشلائها الإمبراطورية الرومانية القديمة.

وتحولت الحاشية الإيطالية فى القصر إلى خطر ترصده الأجهزة البريطانية، وأصبحت الجالية الإيطالية «طابوراً خامسا» يهدد الوجود البريطانى، وأصبحت مصر ساحة صراع بين الدولتين وكانت الجالية فى أغلبيتها الساحقة فاشية متعصبة وتحرص فى كل مناسبة على أن تؤكد وجودها وتحتفل بالأعياد «الفاشية» فى مهرجانات واحتفالات صاخبة وباستعراضات «بالقمصان السود» وبالموسيقى والأناشيد الحماسية.

وكان السفير الإيطالى الكونت مانزولينى يستعرض الطوابير الفاشية ويرد تحيتها كما لو كان نائب الدوتشى وليس سفيراً فى دولة مستقلة.

وتدعيماً للوجود والنفوذ وإعداداً للمستقبل تكون حزب مصر الفتاة «بأيديولوجية» وتنظيم وشعارات منقولة عن الحزب «الأم» فى إيطاليا، وبقميص يميز الأعضاء اختير له اللون الأخضر وبزعيم «دوتشى» مصرى سافر إلى روما، وتلقى البركة والتعميد من موسولينى رأسا.. واستطاع الحزب أن يستقطب قطاعات ليست قليلة من الشباب الذى كان يتطلع إلى عقائد ومذاهب وطرق كفاح حاسمة، إزاء تعثر الحركة الوطنية وتفاقم الصراع الحزبى.

ورفع الحزب الجديد شعارات فاشية «الله والوطن والملك»، ولكنه اتجه إلى الركن الثالث وسخر نفسه لخدمة القصر وأصبح قوته الضاربة ضد الوفد، واقتبس العنف ومعارك الشوارع من الحزب الأم.

كانت إيطاليا الفاشية تكن أشد الحقد والعداء للوفد وللحركة الوطنية المصرية التى كانت ديموقراطية ليبرالية.

وبعد عقد معاهدة ١٩٣٦، وقيام الوفاق المصرى البريطانى، رأت إيطاليا فى عقد المعاهدة وتسوية المسألة المصرية عملاً عدائياً موجهاً أساساً إليها.. واتفقت مع الملك الشاب الذى خلف أباه، وكان يحلم بأن يحكم مصر حكماً مطلقاً لا ينازعه فيه أحد.. وبدأت الاتصالات بين القصر وإيطاليا مبكرة، ومنذ تولى جلالته العرش

وكانت كل السبل ممهدة ميسرة للحاشية والجالية والكونت السفير الذى كان من أعمدة الحكم والحزب الفاشى فى إيطاليا.

وتولى نقل الرسائل الملكية رأساً إلى الكونت «تشيانو» وزير خارجية إيطاليا، وصهر موسولينى.. ورغم أن الردود الإيطالية لم تحو أى وعد أو تأكيد على استقلال مصر أو الاعتراف بسيادتها، أو على مساعدتها على التحرر من الحكم البريطانى، إلا أن جلالته كان حريصاً على تأكيد صداقته وثقته وولائه لإيطاليا.. واكتفى جلالته بما حصل عليه فى هذا الإطار.

وكان الألمان أكثر الناس دهشة لانحياز الملك فاروق إلى إيطاليا، وكانوا يعجبون فى تقاريرهم كيف ينحاز مع نظام يريد أن يحل محل البريطانيين وأن يجعل مصر مستوطنة إيطالية مثل ليبيا، وكانوا يكررون فى تقاريرهم أن إيطاليا هى العقبة الرئيسية أمام نفاذ المحور إلى العرب، لأنهم يمقتونها جميعاً وخاصة المصريين.

وكان الألمان لا يحملون أى تقدير أو احترام للملك فاروق، وكانوا يتطلعون إلى الاتصال بالوفد واستماتوا فى محاولة استمالته خاصة بعد أن تخلى عنه البريطانيون فى أول الطريق ، وكانوا يتطلعون أيضاً إلى الجيش المصرى، الذى أقنعتهم تقارير عزيز باشا المصرى أن لديه تنظيماً عسكرياً يستطيع الاستيلاء على الحكم فى اللحظة المناسبة.. وحينما احتشدت القوات الإيطالية على الحدود المصرية لم يخالج الملك أى شك فى أن ساعة الفصل قد دقت وأنها سوف تزحف حتى القاهرة، وسوف يغدو ملكاً على مصر، وربما ليبيا أيضاً.. وبدا أن انصرافه عن شئون الحكم، واهتمامه بالرحلات والحفلات وإطلاق يد بريطانيا واختيار عملائها المخلصين لرئاسة الوزارة، كانت سياسة مؤقتة انتظاراً ليوم الخلاص وجاءت الهزيمة الإيطالية ضربة قاصمة انهارت بها قصور الرمال!!

وزاد من فزعه أنه عرف أن البريطانيين استولوا على وثائق وملفات القيادة الإيطالية التى تكشف عن شبكات المحور فى مصر وزعمائها وأقطابها، وأعلنوا ذلك ولم يفصحوا عن التفاصيل، لتبقى سيفاً مسلطاً.

وتبدد يأس الملك حينما وصلت القوات الألمانية ولم يجد جلالته أى حرج فى أن يغير ولاءه على الفور نحو الألمان ويتحول واستمات فى الوصول إليهم وإقناعهم!

وكان لدى الألمان من يعتمدون عليه وهو شخصية أخرى، عريقة فى علاقاتها بألمانيا، وفى صلاتها العربية والإسلامية، وهى الخديو السابق عباس حلمى، وكان يعيش فى أوروبا، وقد حقق ثروة طائلة كان ينفق منها على مشاريعه الاقتصادية وطموحاته السياسية، وقد أعلن انحيازه لألمانيا النازية وأعلن أيضاً أن تنازله عن حقوقه فى العرش لا تشمل ابنه الأمير محمد عبد المنعم، الذى يحوز ثقة الوطنيين ورشحه الوفد بدلاً من فاروق.

وجند الملك فاروق كل ما فى جعبته للاتصال ببرلين وتأكيد ولائه، واستعداده للقيام بكل ما يطلب إليه ومالا يستطيع الخديو أداءه!.

جند جلالته مفوضيات مصر فى الدول المحايدة للقيام بالاتصالات مع ممثلى ألمانيا وهم القائم بالأعمال فى مفوضية مصر بسويسرا والقنصل المصرى العام فى اسطنبول، ووزير مصر المفوض لدى حكومة فيشى وفى النهاية استقر جلالته على أن يعتمد على صهره يوسف ذو الفقار باشا الذى عينه سفيراً فى طهران ليتولى المحادثات.

وبدأ محادثاته فى أبريل سنة ١٩٤١ فى طهران، والتقى يوسف ذو الفقار باشا بالهر إينل وزير ألمانيا المفوض فى طهران، وأبلغه «باسم جلالة الملك فاروق وبتعليمات خاصة منه تعاطفه مع ألمانيا واحترامه العميق للفوهور وتمنياته الطيبة بتحقيق النصر على بريطانيا، وأن جلالته والشعب المصرى يتمنون مشاهدة قوات التحرير الألمانية فى مصر فى أسرع وقت ممكن»، وسأل الهر إينل السفير عن موقف مصر من إيطاليا وأجاب بلا تردد «إن المصريين على يقين بأن الألمان سوف يأتون كمحررين وليسوا طغاة جداً مثل الإيطاليين»!

وأرسل وزير خارجية ألمانيا فون ريبنتروت رد هتلر على رسالة الملك فاروق لكى يبلغه إلى ذو الفقار باشا وقال الرد:

«يؤكد الفوهرر لجلالة الملك فاروق أن حرب ألمانيا ليست موجهة ضد مصر أو

ضد أى بلد عربى بل ضد انجلترا وحدها، وأن دولتى المحور تريدان طرد بريطانيا من أوروبا والشرق الأوسط نهائياً ، وبذلك يقوم نظام جديد يعتمد على مبدأ المصالح المشروعة لكل الشعوب وليس لدى ألمانيا أى أطماع إقليمية فى البلاد العربية ويرغب هتلر وموسولينى أن يتحقق الاستقلال لمصر ولكل العالم العربى».

ولم تكن المشاريع الألمانية بالنسبة لمصر والعرب تختلف فى الجوهر عن المشاريع الإيطالية، وكان الاستيلاء على الشرق الأوسط وكل منابع البترول العربية والإيرانية هدفاً استراتيجياً للفوهرر، وسوف تتولى الجيوش الألمانية الزحف شرقاً حتى آبار بترول القوقاز ويلتقى هناك بالجيوش الإيطالية الزاحفة من مصر وعبر قناة السويس إلى سوريا والعراق!!

وتوالت الرسائل والاتصالات بين الملك فاروق والألمان طوال عام ١٩٤١، وضماناً للأمان أضيفت طريقتان أخريان فى القاهرة هما السفارة البلغارية، وكانت مركزاً للمخابرات الألمانية ثم سفارة فيشى الفرنسية والتى كان يتولاها المسيو «چان بوتزى» أبرز عملاء «الجستابو- الجهاز السرى الألمانى، الذى أصبح صديقاً حميماً وملازماً لجلالة الملك.

وتحت الحماية الملكية، وفى ظل الانتصارات المدوية التى حققتها القوات الألمانية ، تسرب سيل من الجواسيس والعملاء الألمان إلى الداخل، وكانت مهمتهم إعداد الجبهة الداخلية لاستقبال القوات الألمانية التى توغلت فى حدود مصر وأصبحت الإسكندرية على مرمى مدفعيتها.

كان عليهم تجنيد طابور خامس يقوم بزعزعة الاستقرار وإشاعة القلق وإثارة المزيد من العداء للبريطانيين.. وكثفت الدعاية الألمانية وأجهزة الإعلام نشاطها فى مصر، وإذاعتها الموجهة إلى مصر، ولقيت آذاناً صاغية، وتفاقم الموقف الاقتصادى والسياسى إزاء عجز وتخبط الحكومات الهزيلة، واشتد السخط، وبدأت نذر الانفجار وشراراته تتطاير.

ولم يدرك الملك أن البريطانيين كانوا على علم بما يفعل وأن أجهزتهم لم تكن غافلة وأنها تراقبه فى الداخل والخارج.

وفى يوم ٣٠ يناير سنة ١٩٤٢ أرسل مبعوثاً خاصاً إلى سفارة بلغاريا لتبعث بهذه الرسالة إلى برلين:

«مازال جلالة الملك ورجاله متمسكين بموقفهم، ومؤيدين للمحور، وهم يعلنون ذلك جهراً ولا يخشون شيئاً لأن الشعب معهم، فقط يطلب جلالة الملك ألا تلقى حكومة ألمانيا أى اهتمام لدسائس الخديو السابق عباس حلمى الذى يرمى إلى زعزعة ثقتها بجلالته».

٤ فبراير

بدأت المواجهة بين جلالة الملك فاروق وبريطانيا ببداية عام ١٩٤٢ .. وقد بدأت الأحداث بداية هادئة لم تنبئ بما سوف تنتهى إليه، وتقدمت الحكومة البريطانية يوم ٦ يناير بمذكرة إلى رئيس الوزراء تطلب قطع العلاقات الدبلوماسية مع حكومة فيشى الفرنسية، والتى تولت السلطة بعد الهزيمة والاحتلال برئاسة الماريشال بيتان، وبالطبع إبعاد سفيرها المسيو چان بوتزى، وبدا الطلب عادياً ومنطقياً وتطبيقاً لسياسة مصر التى اتفق عليها بقطع العلاقات مع دول المحور والدول التابعة له والتى أصبحت تدور فى فلكه.

وعززت الحكومة البريطانية طلبها بحيثيات مسهبة تبدأ بأن حكومة فيشى أصبحت فعلياً عضواً فى المحور وتؤيد النظام الأوروبى الجديد الذى يرسى هتلر أسسه، ويغير به خريطة أوروبا ثم العالم وأنها تشارك فعلاً فى الحرب بمساعدة قوات المحور فى الصحراء الغربية عن طريق تونس.. وقالت إن الحكومة المصرية اعترفت بحكومة فرنسا الحرة التى يرأسها الچنرال ديجول ومركزها لندن، وبسفيرها المتجول فى الشرق الأوسط الچنرال كاترو الذى يتخذ القاهرة مركزاً له، ولا يمكن أن يكون هناك سفيران فرنسيان فى القاهرة، يمثل كل منهما حكومة مضادة.

ولم تورد الحيثيات السبب الحقيقى لإبعاد المسيو چان بوتزى وأنه وثيق الصلة

بجلالة الملك والحاشية ويكاد يكون أقرب الدبلوماسيين الأجانب صلة بجلالته، وأنه يعمل لحساب «الجستابو» الألمانى ويحمل الرسائل منه إلى القصر وبالعكس.

ولما كانت كل طلبات السفير تجاب على الفور، وفقاً لما اتفق عليه كل الأطراف فقد صدر القرار وأخطر السفير بضرورة إغلاق السفارة ومغادرة البلاد فى أقرب وقت ممكن.. وكان جلالة الملك ـ كعادته منذ نشوب الحرب ومنذ تولى صهره رئاسة الوزارة ـ يفضل ألا يشغل نفسه بهموم الحرب ومشكلاتها ويمضى معظم الوقت فى رحلات صيد أو استجمام مع الحاشية أو الضيوف الأجانب، وكان يومها غائباً عن العاصمة فى رحلة طويلة على شواطئ البحر الأحمر لصيد السمك.

ولم يجد رئيس الوزراء ما يدعو لأن يزعج جلالته أو يفسد متعته وأن يحيطه علماً بما حدث، ولم يخالجه شك فى أن جلالته موافق مقدماً على كل مطالب الدولة الحليفة بريطانيا.. ووصل الخبر مع هذا إلى جلالته وفوجئ الجميع بأنه يقطع رحلته ويعود فوراً إلى القاهرة.

استدعى رئيس الوزراء ووزير الخارجية وبدأ حساباً عسيراً عنيفاً على ما ارتكباه .

وكيف يجرؤان على اتخاذ قرار مثل ذلك فى غيابه وبدون إخطاره، وكيف يعتديان ذلك الاعتداء الصارخ على حق من صميم حقوقه، وكيف يستجيبان فى استخزاء وبلا تردد لما يطلبه السفير البريطانى.

وحينما حاولا الشرح والتبرير نهرهما ثم خرج عن طوره وانهال عليهما بالسباب المهين، وكما لم يتصور أى منهما أن يتفوه به نطقه السامى.

وذكره رئيس الوزراء صهره بما اتفق عليه وأضاف أن البريطانيين يمرون بأشد الأوقات حرجاً فى تاريخهم وأنهم فى حالة من القلق والجزع بحيث لا يتورعون عن شىء وأنه يصدر فى كل تصرفاته عن رغبته فى الحفاظ على العرش واتقاء لأى تصرف أهوج من طرفهم وانفجر الملك، وهزأ به وبضعفه أمامهم وأنهم أعجز من أن يستطيعوا المساس بالعرش وأنهم مهزومون وقد بدأت نهايتهم.

وفى اليوم التالى قرر وزير الخارجية الذى أهدرت كرامته أن يقدم استقالته وبعث بها إلى رئيس الوزراء ورأى هذا بدوره أن ما لحقه من إهانة يفوق ما أصاب وزير

الخارجية إذا لم يراع الملك أى اعتبار لمكانته أو علاقته وقرر أن يتضامن ويقدم استقالة الوزارة.

ولم يكن ليقدم على ذلك بغير إحاطة السفير علماً، وما أن أبلغه حتى استشاط بدوره غيظاً وغضباً ، ولعن الولد الأحمق والذى لم يعد يستغرب أى تصرف يقوم به، وبدا أيضاً أن السفير كان يتوقع ما حدث وأنه أعد الرد ونصح رئيس الوزراء بأن يتمهل بعض الوقت.

وطلب فخامة السفير مقابلة عاجلة من رئيس الديوان الملكى وتمت على الفور . وفوجئ بأنه يحمل إنذاراً صريحاً وشديد اللهجة إلى صاحب الجلالة بضرورة استمرار الوزارة فى الحكم بكامل هيئتها بما فيهم وزير الخارجية وضرورة قطع العلاقات مع حكومة فيشى وإبعاد سفيرها على الفور، وأن جلالة الملك سوف يتحمل كل العواقب إذا لم يتم ذلك على الفور.

وفوجئ رئيس الديوان بما لم يتوقعه حينما أضاف السفير طلباً أشد وطأة، وهو ضرورة طرد أو اعتقال أعضاء الحاشية الملكية من الإيطاليين والذين ما زالوا يحتفظون بمناصبهم ويسخرونها فى نشاط معاد ومخرب ضد الحلفاء.

وتضاعفت المفاجأة حينما أضاف السفير طلباً ثالثاً تجاوز كل الحدود والأعراف، وهو ضرورة طرد وإعفاء عدد من موظفى القصر المصريين وعلى رأسهم نائب الديوان عبد الوهاب طلعت ربيب على ماهر وذلك لميولهم ونشاطهم الذى تنافى مع التزامات مصر نحو الدول الحليفة بمقتضى المعاهدة.

وغادر السفير القصر طالباً إخطاره بالرد فى نفس اليوم.

وحينما أخطر جلالة الملك بما حدث تخاذل وتهاوى، وتبخر صلفه وغروره واستدعى رئيس الوزراء ووزير الخارجية وفوجئ كلاهما بترحيب جلالته وملاطفته ومداعبته لهما، وكأن شيئاً لم يحدث وأبلغهما بأنه لا يمكن أن يقبل استقالة أى منهما، وأنه لابد أن يبقيا فى منصبيهما وأنهما يتمتعان بثقته المطلقة واستبقى رئيس الوزراء وطلب منه بحكم علاقتهما وصداقتهما أن يتوسط لدى السفير لكى يتنازل عن مطلبين فيهما مساس بشخصه وكرامته وهما: طرد الإيطاليين واعتقالهم، وإعفاء نائب رئيس الديوان.

واستجاب رئيس الوزراء وهدأ غضب السفير وطيب خاطره ورجاه أن يتسامح مع «الولد» وأن يتنازل عن المطلبين وبدا أن السفير وافق وانفرجت الأزمة.

وبعد يومين فى ٢٩ يناير سنة ١٩٤٢ أنزل روميل بالبريطانيين هزيمة قاصمة فاقت كل ما أصابهم.. سقطت «بنغازى» وانهارت كل خطوط الدفاع فى الصحراء، واهتزت هيبة الإمبراطورية التى تلاحقت عليها الكوارث، وتضاعف الفزع والجزع، فقد أصبح الطريق إلى الإسكندرية مفتوحاً.

وطرب جلالة الملك طرباً شديداً ، وكلف على ماهر باشا بأن يكلف ربيبه وصديقه «عمر سرى بك» وكيل وزارة الخارجية المصرية بأن يحمل رسالة منه إلى الفوهور عن طريق السفارة البلغارية فى القاهرة والتى أصبحت واسطة الاتصال بعد إغلاق سفارة فيشى.

وأبلغ جلالته الفوهور تهنئته بالانتصار العظيم وأكد له ولاءه للمحور وثقته المطلقة فى ألمانيا وانتصارها النهائى، ثم شفع ذلك بأن طلب إليه ألا يثق فى الخديو عباس حلمى أو فى ابنه الذى يريد أن يوليه عرش مصر، وأن جلالته أصدق وأكفأ من يستطيع المحور أن يعتمد عليه فى حكم مصر.

وبعث سقوط بنغازى موجة الشماتة والتشفى فى البريطانيين وكان أمراً عادياً ومألوفاً ، وفشلت الدعاية البريطانية المكثفة فى أن تخفف من حدته.. فقد كان طوفاناً هذه المرة، وضاعف منه تفاقم الأحوال الاقتصادية وتفشى الفساد والانحلال ، وكل سوءات القوات المتحالفة ، التى ازدحمت بها مصر من كل الألوان والأجناس والقارات.

وما لبث أن تحولت المشاعر إلى انفجارات ومظاهرات انبعثت من حيث لا يدرى أو يتوقع أحد، وتدفقت حشودها فى الشوارع وبدأت هجومها على المخابز ومحال بيع الخبز وتخاطفته بالقوة صائحة «نريد الخبز. الخبز. الخبز»، وكان الهتاف الأول من نوعه والذى لم يسبق أن ارتفع فى مصر مهما اشتدت الأحوال، وتحولت الهتافات إلى السياسة ورددت الهتافات التقليدية لسقوط بريطانيا، ثم خرج هتاف تعالى عليها جميعاً هو « إلى الأمام يا روميل» واقترن بهتافات حارة بحياة جلالة الملك

وعلى ماهر رجل الساعة، ثم بارتفاع أعلام ألمانية وإيطالية وسط المظاهرات وعلى بعض المبانى واتجهت المظاهرات جميعها نحو حوائط المبكى فى قصر عابدين.

وساد الذعر الدوائر البريطانية ولم يخالجهم أدنى شك فى أن كل ذلك من تدبير الملك ورجاله وعلى رأسهم على ماهر ، وأنهم يدبرون انقلاباً واسع المدى ليتولى السلطة ويعد البلاد لاستقبال روميل فى القاهرة.

واستدعى السفير البريطانى رئيس الوزراء على الفور ووجده فى نفس الحال، وحينما استفسر منه عن الأسباب لم يقدم تفسيراً وأبلغه بأن الحكومة فقدت السيطرة على الموقف، وأنه مصمم على تقديم استقالته فوراً، ولم يختلف مع السفير حول من المسئول وأضاف فى غضب وانفعال شديد «هذا الولد العابث المنحط يسوق البلاد إلى كارثة، وإذا لم يجد من يردعه ويرد إليه صوابه، فسوف يدمر كل شىء».

ودار حوار بين الاثنين حول من يمكن أن يواجه الموقف.. وعرضت بعض الأسماء لم يوافق عليها السفير، وقال رئيس الوزراء فى النهاية إن الحل الآخر الحاسم هو استدعاء الوفد وليس هناك طريق آخر.. وانفرجت أسارير السفير وقال إن ذلك بالضبط ما كان يفكر فيه وما استقر عليه وسوف يفعل ذلك .

وطلب السفير موعداً عاجلاً مع رئيس الديوان، وتحدد فى الساعة الواحدة وشق السفير طريقه وسط الجموع التى احتشدت فى ميدان عابدين تهتف لجلالته ولعلى ماهر باشا.. ولروميل!!

وأخرج السفير من جيبه ورقة قرأها على رئيس الديوان وكانت إنذاراً ينص على أن : «تتشكل وزارة جديدة قوية تستطيع أن تسيطر على الموقف ويتطلب ذلك أن تستند إلى تأييد شعبى حقيقى ولا يتوافر ذلك إلا باستدعاء مصطفى النحاس باشا بصفته زعيم حزب الأغلبية والتشاور معه وتكليفه بالمهمة وأن يتم ذلك فى موعد لا يتجاوز اليوم التالى، وإذا لم يتم ذلك فإن جلالة الملك سوف يتحمل كل العواقب».

وخارج الإنذار المكتوب طلب السفير أن توقف المظاهرات فوراً ولا تتكرر وأن الملك يتحمل المسئولية كاملة.

وحينما أبلغ صاحب الجلالة لم يتوان لحظة وأمر باستدعاء النحاس باشا على الفور. وتحدد له موعد فى اليوم التالى ٣ فبراير سنة ١٩٤٢ .

وخلال ذلك استمرت المظاهرات ولم تتوقف بل زادت حدتها، مما أكد للبريطانيين أن الملك ماض فى مؤامراته وغير مكترث بالإنذار، وأنه يطبق نفس أساليبه المعوجة المزدوجة.

وأشار جلالته على مصطفى النحاس بأن يؤلف وزارة «قومية» ائتلافية تضم كل الأحزاب والشخصيات وتواجه الموقف العصيب فى ظل وحدة وطنية متماسكة.

وكان النحاس يعرف جيداً أن ذلك حق يراد به باطل، وأن وزارة ائتلافية تعنى اشتراك أعداء الوفد الألداء وأحزاب القصر والاحتلال، وأن الدسائس سوف تبدأ منذ اليوم الأول ، ولا يتحقق أى وحدة أو استقرار فى ظل ظروف لا تحتمل العبث.

وتمسك النحاس بأن الوزارة التى يمكن أن يؤلفها لابد أن تكون وفدية خالصة تتحمل المسئولية كاملة وتحاسب عليها، وذلك بإرادة جلالته وتوجيهاته ورعايته، ودفعاً لمناورات الملك اقترح النحاس أن يُخصص عدد من الدوائر فى البرلمان الذى لابد أن ينتخب للتصديق على الوزارة لباقى الأحزاب وذلك لتقوم المعارضة بدورها، كما اقترح أن يتكون مجلس استشارى يتم اختياره من كل الأحزاب، ويكون بمثابة هيئة رقابة ورمزاً للوحدة الوطنية التى تذكرها جلالته!

وأدرك السفير أن الملك يناور ويماطل، وأنه يسوف فى إجابة ما طلبه، ربما حتى يستطيع أن يشعل الموقف ويضرم حريقاً كبيراً.

وتداولت الدوائر البريطانية الرأى فى القاهرة ولندن وبين السياسيين والعسكريين، وحسم الرأى بأن الولد الأهوج الذى أنكره صهره وأقرب السياسيين إليه والذى يطعن بريطانيا من الخلف وفى أحرج اللحظات لابد أن يذهب وليس هناك حل سوى خلعه من العرش.

وصدرت التعليمات باتخاذ كل الإجراءات ليتم ذلك فوراً.

وطلب السفير مقابلة عاجلة مع رئيس الديوان وتحددت له فى اليوم التالى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ فى الساعة الثانية عشرة والنصف ولم تستغرق أكثر من دقائق أملى خلالها السفير إنذاراً مقتضباً إلى جلالة الملك ينص على أنه «إذا لم أعلم قبل الساعة السادسة مساء اليوم أن مصطفى النحاس باشا سوف يشكل الوزارة فإن

الملك فاروق سوف يتحمل كل العواقب»، وحينما استفسر رئيس الديوان فى أدب جم عن معنى العواقب رد بجفاء شديد «تعلم أننا فى حالة حرب وسوف نفعل أى شىء فى سبيل مصلحتنا».

وكان على رئيس الديوان ذى الخبرة الطويلة والتجربة وأعلم الناس بالسياسة البريطانية وأطوارها وطرائقها كما كان يدعى أن يدرك أن «الأسد» الجريح المهزوم لن يحجم عن أى إجراء مهما كان وحشياً.. وكان عليه أن يدرك أن لا مناص من تدارك الخطر الداهم غير المتكافئ، وتجنيب الملك والبلاد ويلات مجهولة ولكن أعماه الحقد على الوفد الذى كان محور حياته وسياسته.

وبدلاً من الاستجابة أشار على الملك بدعوة كل زعماء الأحزاب والشخصيات «الوطنية» إلى اجتماع «تاريخى» يقررون فيه الرد ويحملون المسئولية.

وتم استدعاؤهم، وكان أكبر حشد سياسى اجتمع فى القصر ولم يكن فيهم من لا يدرك مغزى الإنذار وعواقب رفضه، وكانت خبرتهم مع ربيبتهم بريطانيا كفيلة بأن تبصرهم، وكان درس العراق وقد بطشت القوات البريطانية بالجيش والشعب فى معارك دامية فى العراق ، وقتل واعتقل قادة الانقلاب حتى يحين الوقت لإعدامهم.

وخلع شاه إيران «الجاويش» الذى نصبته بريطانيا على العرش وجعلت منه إمبراطوراً «شاهنشاه» ثم ارتابت فى صلاته مع المحور، وانحيازه إلى النازى، فاعتقل ونفى إلى أبعد مكان فى جنوب أفريقيا.

ووافق الجميع لذلك على قبول الإنذار والتسليم بالتغيير ولكن بشرط أن تقوم وزارة ائتلافية تضم الجميع، واعتذر النحاس باشا، وأصر على وزارة وفدية ولهم أن يحاسبوها فى المعارضة.

وانهال الجميع بالتنديد بأنانية الوفد وزعيمه، وأوتوقراطيته وديكتاتوريته والتى لا يتخلى عنها حتى فى أحرج الأوقات والتى يتعلق بها مصير الوطن ، ووضع كل منهم قناعاً وطنياً متطرفاً وأعلن أن الإنذار الذى قبلوه منذ لحظات إهدار للسيادة الوطنية وتدخل صارخ فى الشئون الداخلية وأن لا حق مطلقاً لبريطانيا فى أن تفرض حكومة ما على مصر المستقلة وأن لا بديل سوى رفضه مهما كان الثمن.

وحاول مصطفى النحاس أن يبصرهم بحماقة الموقف وأن يحذرهم من عواقب الرفض.. ولكن علا الصياح والاستنكار ووافق معهم ووقع على البيان الذى تضمن الرد .. وكانت الساعة توشك على السادسة ونهاية موعد الإنذار ولذا اتصل رئيس الديوان بالسفارة وطلب تأخير الموعد واتفق على أن يكون التاسعة.

وحمل رئيس الديوان قرار الأحزاب إلى السفارة وحينما اطلع عليه السفير بهت لما جاء فيه ولم يزد على أن قال «حسناً سوف أحضر بنفسى فى الساعة التاسعة»، ولابد أن رئيس الديوان «المخضرم» أدرك أن السفير لن يأتى حاملاً غصن زيتون!

وأدرك السفير لا ريب أن الملك يصر على المواجهة والصدام، وأنه يريد إثارة الشعب واستنفار الجيش وأن يرفع بذلك أسهمه ومكانته لدى الألمان والإيطاليين.

وفى بداية المساء تناول السفير العشاء مع ضيوفه، وكانوا حشداً ضم كل أعضاء مجلس الحرب فى المنطقة ، وكل السياسيين والدبلوماسيين والعسكريين ذوى المكانة وعلى رأسهم السير أوليفر ليتلتون الوزير المقيم فى الشرق الأوسط.

وبعد العشاء نهض السفير ومعه الجنرال ستون القائد العام للقوات البريطانية والذى عكف على وضع الخطط والاستعداد لكل الاحتمالات ، واستأذن السفير وأكد أنه لن يغيب طويلاً وسوف يعودان قبل تناولهم القهوة لاستئناف السهرة.

وكما يروى فى يومياته ألقى نظرة على نفسه فى المرآة ليطمئن على هيبته وهمهم لنفسه: «هذه مهمة لا تتكرر كثيراً ولا يتأتى لأحد أن يخلع ملكاً كل يوم».

وتمنى له الجميع التوفيق والحظ الطيب، وكانوا يعرفون بما هو مقدم عليه، ولكن قبل أن يغادر الغرفة وفى اللحظة الأخيرة ، نفث السير أوليفر ليتلتون دخان البايب، واستوقفه قائلاً فجأة «مايلز.. ماذا لو قبل الولد كل طلباتنا. هل نمنحه فرصة أخرى؟!».

وارتبك السفير لهذا السؤال المفاجئ «ولكن رسب فى أعماقى»، وكان يعرف أن هناك البعض خاصة من العسكريين لم يكن مرتاحاً إلى القرار أو المنهج، وكان قلقاً حول آثاره، بل كان تشرشل نفسه فى البداية معارضاً ، وأشار باستبدال السفير بآخر أكثر مرونة يستطيع تقويم «الولد» ولكن إيدن وزير الخارجية والذى كان يعرف كل التفاصيل ساند السفير وأقنع رئيس الوزراء.

وكان إيدن قد جاء إلى القاهرة قبل شهور ، وأقامت له السفارة حفلاً كبيراً دعت إليه كل رؤساء الأحزاب بلا استثناء وعلى رأسهم مصطفى النحاس ، وانفرد إيدن بكل منهم على حدة، وناقش أسباب الاضطراب وعدم الاستقرار فى مصر، وعاد ليكتب تقريراً جاء فيه أن جميع رؤساء الأحزاب بلا استثناء وكل من قابله فى مصر أجمعوا على أن السبب الأول فى سوء الأحوال فى مصر هو الملك فاروق، وطالما ظل مطلق السلطات محاطاً بمستشاريه الفاسدين فلا أمل ولا جدوى.

ومنذ ذلك الوقت بدأ التفكير فى خلعه وبدأ بحث كل الاحتمالات المتوقعة داخل مصر وخارجها، واستنفدت المسألة بحثاً.

وتم الإجماع يومئذ على أن لا حل فى مصر إلا بعودة الوفد إلى الحكم وطالما أن ذلك مستحيل مع وجود الملك فلا مناص من خلعه ونفيه حتى لا يمارس التخريب، واقترح أحد خبراء وزارة الخارجية المستر بيكيت أن يفرض الوفد ويتولى خلع الملك كما اقترح سنة ١٩٣٧ وبذلك تتم المهمة بإرادة وطنية، ولكن تعاقبت الأحداث سريعة واتخذت مساراً مختلفاً.

وكانت المشكلة التى ظلت معلقة هى من يخلفه، واستبعد الأمير محمد على ولى العهد رغم ولائه المفرط لبريطانيا، وذلك لأنه شخصية هزيلة مكروهة من الشعب، واستبعد أيضاً إعلان حكم عسكرى بريطانى كما حدث خلال الحرب العالمية الأولى، لأن ذلك قد يفجر العنف الذى يزيد الموقف تعقيداً، وطرح اقتراح بتعيين مجلس وصاية حتى نهاية الحرب، ولكن لم يبت فى الأمر وتقرر التعجيل بالخلع أولاً.

ووصل السفير والقائد إلى ميدان عابدين واخترقا حشود الدبابات والمصفحات التى أحكمت حصار القصر وثكنات الحرس وفق الخطة التى أعدها ستون، وانضم إليهما هناك «أربعة ضباط أشداء انتقوا بعناية لكى يبثوا الرهبة والرعب فى قلب صاحب الجلالة»، واقتحم الموكب ردهات السراى رأسا إلى مكتب الملك الذى كان فى انتظارهم .

وطلب إليهم التشريفاتى الانتظار قليلاً لإخطار جلالته، وبعد خمس دقائق رأى السفير أنها أطول مما يجب فنهض ودفع باب الغرفة ودخل، وأراد التشريفاتى أن

يحول بين القائد والضباط الأربعة لأن الموعد تحدد للسفير وحده ولكنه دفعه جانباً قائلاً: «نحن نعرف الطريق».

وكان الملك يجلس على مكتبه ومعه رئيس الديوان أحمد حسنين «وكان ممتقعاً يبعث منظره على الرثاء» كما كتب السفير.

وظل الجميع واقفين، وبدأ السفير إلقاء خطاب موعظة ذكره فيه بكل رذائله وذنوبه، وكل ما قام به من حماقات وصغائر، وكل ما تجاهله من نصائح وانتهى قائلاً: «ولهذا كله ثبت لنا عدم صلاحيتكم لتولى الحكم وضرورة تخليكم عنه».

وقدم إليه وثيقة لكى يوقعها متنازلاً عن العرش، وكانت الوثيقة من إعداد مستشار قانونى بوزارة الخارجية تخصص فى وثائق خلع المهراجات والسلاطين والولاة الذين تغضب عليهم الإمبراطورية، وقد ارتقى حتى إعداد وثيقة تنازل الملك إدوارد الثامن عن عرش بريطانيا.

وقرأ الملك الوثيقة وظل يتأمل تجاعيد فى الورقة بدا أنها لا تعجبه ثم أمسك القلم بيد مرتعشة مهتزة وأوشك على التوقيع.

وتحدث إليه حسنين باشا باللغة العربية فتوقف والتفت رئيس الديوان إلى السفير وقال «ألا يمكن إعطاء الملك فرصة أخرى؟» وأجاب السفير «كيف؟» وقال رئيس الديوان: «إنه على استعداد لأن يجيب كل مطالبكم» وتدخل الملك وقال : «إننى على استعداد لاستدعاء النحاس باشا فوراً وتكليفه بتولى السلطة وتأليف الحكومة».

وصمت السفير وقفزت إلى ذهنه كلمات السير أوليفر ليتلتون التى سمعها قبل أن يحضر ثم قال : «حسنا ... ممكن».

وتنفس الملك الصعداء وانفرجت أساريره وانهال على السفير بالشكر وذكره بأنه كان دائماً الموجه والمرشد والذى وقف بجانبه فى كل الأوقات الصعبة: «وتحول إلى قط أليف يستدر العطف».

وانتهت المقابلة كما لم يتوقع أى من الأطراف ، وخرج الموكب البريطانى مودعاً بفيض من الحفاوة لم يرد فى حسابه!

وقبل الوداع همس الملك بأن له رجاء أخيراً هو أن يظل ما حدث فى الغرفة سرا

لا يعرف عنه سوى الحاضرين فقط، وطمأنه السفير وطيب خاطره، وحينما جلس يسجل يومياته كعادته كل ليلة ثار الجدل بينه وبين نفسه وخالجه ندم شديد على أنه لم يثبت عند قراره ويخلع «الولد» الذى لا رجاء فيه ولكنه راجع نفسه بعدئذ ورأى أن مرور الأيام وتقلبات السياسة ربما تثبت رجاحة نصيحة السير أوليفر وربما يصبح الملك فاروق نافعا ذات يوم ويصبح النحاس عبئا!!

ولكن السير أوليفر ليتلتون كتب فى اليوم التالى رسالة إلى أنتونى إيدن وزير الخارجية قال فيها أنه لا يستريح لبقاء الملك وأنه لامناص من خلعه عاجلا أو آجلا لأنه لا يصلح لشئ وطالما بقى على العرش فلن يتحقق استقرار أو إصلاح، ويظل العمل معه مستحيلا!!

وهكذا كانت أحداث يوم ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ مما يطلق عليه «التراچيكو ميديا» فى المسرح وأكدت أن مصر مازالت كما وصفها هيرودوت «بلاد المتناقضات».

وقد احتلت بريطانيا مصر قبل ستين عاما، وبعثت بالأسطول والجيش من الغرب والشرق، لأن حكومة وطنية ديمقراطية تساندها أغلبية شعبية قامت لأول مرة فى مصر. وتحكم بالدستور والبرلمان وتسعى للإصلاح لسداد ديون بريطانيا. واعتبرتها يومئذ خطرا يهدد الإمبراطورية، وأنذرتها بضرورة الاستقالة وأن يغادر الزعيم عرابى البلاد، وسوف يضمن له «البارون روتشيلد» معاشا مجزيا فى المنفى الاختيارى.

وقبل ثمانية عشر عاما، اخترق شوارع القاهرة موكب يبعث الخوف والرهبة من كتائب سلاح الفرسان البريطانى حاملى الحراب، أشهر الفرق التى قاتلت فى كل مكان من أجل الإمبراطورية، وتقدم الموكب فخامة المندوب السامى البريطانى الفيلد مارشال اللورد اللنبى واتجه إلى مقر رئيس الوزراء زعيم الأمة سعد زغلول باشا وقرأ عليه واقفا إنذارا «شديد اللهجة» يتضمن سلسلة مطالب تهدر حرية مصر وسيادتها ومصالحهم وخرج عائدا بنفس الموكب.

واستقالت أول وزارة وطنية ديموقراطية منذ الاحتلال. ولم تمض فى الحكم سوى أقل من عام.

ومرت الأيام لكى تحشد بريطانيا قواتها وتفرض حكومة وطنية قوية «تستند إلى الأغلبية» ويرأسها «زعيم الأمة».

ولهذا أثار يوم ٤ فبراير ومازال يثير الجدل وقد أثبت على أى حال أن «البراجماتية» البريطانية بلا حدود، وأكد أن «القرار» يظل أولا وأخيرا فى يد الاحتلال ويسرى على الجميع!

وكان حادث ٤ فبراير هو ثالث تجارب «الخلع» التى مارستها بريطانيا فى مصر.. فقد كانت وراء خلع الخديو إسماعيل سنة ١٨٧٩ لأنه فى نهاية المطاف انضم للوطنيين وقبل برنامج الإصلاح والحكم النيابى وسداد الديون بالموارد الذاتية.

وعزلت بريطانيا حفيده الخديو عباس حلمى بدعوى انحيازه إلى تركيا وألمانيا خلال الحرب العالمية الأولى. وقد استماتت فى استرضاء بريطانيا وزارها ثلاث مرات وجثا على قدميه معلنا التوبة وطالبا الصفح. ولم يشفع له. وعزل فى غيبته فى اسطنبول وأعلنت الحماية على مصر.

وقررت بريطانيا خلع ابن عمه الملك فاروق، والذى خيب كل أمالها فى تنشئة وتربية ملك بريطانى الميول والهوى، وعبث بالسلطة فى الداخل وتحالف مع دول المحور فى الخارج.. وقد عفت عنه ومنحته فرصة أخيرة بعدما حطمت صلفه وغروره وأذلت كبرياءه.

وكانت أحداث ٤ فبراير معروفة بكل تفاصيلها للأحزاب وزعمائها وشاركوا فى كل مراحلها، وتطوراتها، وقبلوا الإنذار البريطانى وتولى السلطة بشرط أن تكون الحكومة ائتلافية ورفضوه واعتبروه إهدارا للسيادة حينما أصر الوفد على أن تكون الحكومة وفدية، ولم يجدوا أى حرج فى شن حملة ضارية على الوفد الذى قبل السلطة من يد الاحتلال، وعاد على أسنة الحراب البريطانية وحملته كل المسئولية عن حادث ٤ فبراير وقررت أنه وصمة عار فى تاريخه!!

وكان أشدهم هجوماً وتهديداً الدكتور أحمد ماهر رئيس الحزب السعدى والسياسى المصرى الوحيد الذى خرج على الإجماع وطالب بحماس شديد باشتراك مصر فى الحرب مع بريطانيا الحليفة لأن المعاهدة تقضى بذلك وطاف البلاد يدعو بلا استجابة.

وإذا كان هناك مسئول عن ٤ فبراير، فهو بلا شك صاحب الجلالة ومنذ البداية

حتى النهاية وتبدأ مسئوليته منذ توليه العرش ورفضه أن يضع يده فى يد حزب الأغلبية، وأن يبدأ صفحة جديدة من تاريخ البلاد، ونظام حكم ملكى دستورى إصلاحى، يعدها لكل ما كانت تنذر به الأحداث فى العالم ولو تم ذلك، لتجنبت مصر كل الويلات والعثرات التى تخبطت فيها خلال أربع سنوات حاسمة.

كان جلالته هو المسئول عن سلسلة الحكومات الهزيلة المهلهلة والملفقة التى تعاقبت على الحكم بلا مبادئ أو برامج أو إدراك لما يدور فى العالم، والتى تنافست حول هدف واحد هو تمجيد جلالته والتغنى بفضائله وتلبية كل نزواته وانحرافاته فى وقت كان العالم يقف على حافة بركان وعلى أهبة الانفجار، الذى ما لبث أن حدث وامتدت ألسنة النار إلى داخل حدود بلاده!!

ودفعه مستشاروه وكبيرهم «على ماهر» إلى الاتجاه نحو المحور، نكاية فى بريطانيا التى تحالفت مع الوفد، وإعجاباً بالحكم الفردى الفاشستى، وضد كل بديهيات الوطنية، ولم يكن أحد يجهل أطماع إيطاليا، ونواياها نحو مصر وفظائعها فى ليبيا وأثيوبيا، المجاورتين، ثم اتجه إلى ألمانيا، التى لم تكن تختلف فى النوايا والأطماع وتغنى بالفوهور، وانتظر قواته لتحرير مصر، بشرط ألا يفضل عليه الأمير محمد عبد المنعم ابن الخديو السابق!

ورفض جلالته كل النصائح التى قدمت إليه، بأن ذلك طريق مسدود، ويعنى استبدال احتلال باحتلال آخر وأن ليس أمام مصر سوى أن تعد نفسها وتعبئ قواها الذاتية، وتشحذها انتظاراً لما ستسفر عنه المعركة بين قوى تتصارع حول اقتسام العالم.

كان جلالته، يعلن ولا يخفى انحيازه للمحور، ويتصرف فى طيش، ولا يعبأ بأن كل حركاته وسكناته، وآرائه وتصريحاته مراقبة بأجهزة خفية وعيون مبثوثة فى كل مكان خاصة داخل القصر.

كان يلقى بالأحاديث والتصريحات، بلا اكتراث، وفى مجالسه وسهراته وفى النوادى وعلب الليل التى كان يرتادها علناً. وكان يكرر ويؤكد ثقته المطلقة فى حتمية انتصار المحور وهزيمة بريطانيا وحلفائها. ومنذ نشوب الحرب توالت النصائح والمشورات على جلالته، من الوطنيين والبريطانيين بأن من الأفضل ألا

يستبعد الوفد وألا يصر على تجاهله ولابد من مصالحته ومحاولة إشراكه بصورة أو أخرى فى المسئولية، وقد أصبحت أثقل من أن ينفرد بها أحد ومن أن يحمل حزب الأغلبية نصيباً منها.

ورفض ذلك رفضاً قاطعاً وكان على يقين من أنه حقق هدفه وحلم أبيه وأنه أجهز على الوفد، وقضى على دوره فى الحياة السياسية المصرية، وأن البريطانيين وحدهم هم الذين يريدون الإبقاء على الوفد وإشراكه نكاية فى جلالته.

وظل متشبثاً برأيه حتى اللحظة الأخيرة ثم انهار وتهاوى أمام السفير وصدع ذليلاً بكل ما أمره به، ولم يكن هناك مناص من أن تحين لحظة تهدر فيها كرامته ويتحطم فيها غروره بعد أن استباح كل شىء وانتهك كل الحرمات.

وقد اختلطت المشاعر عند كثيرين إزاء يوم ٤ فبراير وساد الأسى لدى كثير من الأبرياء مدنيين وعسكريين، فقد حوصر ملك مصر وأرغم على تأليف حكومة ولكن مجموع الشعب والجيش كان بفطرته وخبرته أبعد نظراً وأعمق وعياً.

ولم ينتفض الشعب أو يثور دفاعاً عن جلالته، ولم يتمرد الجيش وينصب مدافعه ثأراً لكرامة القائد الأعلى، بل لم يتحرك من أجله حرسه الملكى، وقد حوصر القصر والثكنات دون أن يدرى، وتم تحييده واحتلال ثكناته فى لحظات وبدون أية مقاومة.

وداری جلالته الفضيحة بأن أعلن أنه أصدر الأوامر مسبقاً للحرس بعدم المقاومة، ثم عاد وأنعم على ضباط قيل أنهم أصيبوا خلال المقاومة بأوسمة وأنواط الشجاعة.. بل وصرح بأنه خلال المقابلة مع السفير فى مكتبه كان قد أعد ثلاثة من الحرس الألبانيين بأسلحتهم وراء الستار استعداداً لكل الاحتمالات.

وحكم الشعب فى نهاية الأمر، وذلك فى الانتخابات التى تمت بعد الحادث بشهر واحد وفى ظل الدعاية المحمومة والتى قامت بها أحزاب المعارضة، واكتسحها الوفد وبأعلى نسبة حصل عليها ٨٩٪ تأكيداً لنقاء وصفاء ووفاء الأغلبية الساحقة.

وإذا كان هناك من يمكن أن يشاطر جلالته المسئولية فهو المكيافيللية الاستعمارية، والتى لم تستجب لنصيحة الوفد عام ١٩٣٧ بضرورة خلعه واستبداله بأمير آخر يلتزم بالدستور وفضلت الاستمرار فى لعبة القصر والوفد التى جلبت عليها الوبال.

ولو خلع جلالته عام ١٩٣٧ وعلى يد الحكومة الوطنية، لما ذرف أحد دمعة ، ولما دفعت كل الأطراف هذا الثمن الفادح.

ولم يتعلم الملك شيئاً مما حدث أو يرتدع، وبعد أن قضى أياماً قابعاً فى القصر لا يغادره وينام تحت حراسة مشددة من قوات الحرس ، أفاق لكى يستأنف الحياة كالمعتاد وبكل سوءاته وكأن شيئاً لم يحدث.

وكان أول ما فعله هو معاودة الاتصال بالمحور، وبدا أن الحادث قد حقق ما كان يهدف إليه، وأتى بالنتائج التى سعى إليها، فقد أصدر هتلر تعليمات خاصة لوزارة الخارجية الألمانية بتكثيف الاتصال بالملك فاروق وطمأنته، وأصدر تعليمات إلى روميل بأن يجعل أول أهدافه حماية الملك فاروق وتأمين حياته بحيث لا يأسره البريطانيون أو يرغمونه على الانسحاب معهم بعد الهزيمة!!

وضغط هتلر على حليفه موسولينى لإصدار بيان مشترك حول المسألة المصرية، وكان الإيطاليون يراوغون ويماطلون فى إصداره وجاء فيه:

«فى الوقت الذى تتقدم فيه قوات دولتى المحور المسلحة عبر مصر تؤكد الدولتان من جديد تصميمهما على احترام وتأكيد سيادة مصر واستقلالها، وأن قوات المحور المسلحة تدخل مصر لا باعتبارها بلداً معادياً ولكن لطرد الإنجليز من الأراضى المصرية ومواصلة العمليات الحربية حتى تحرير الشرق الأوسط من الحكم البريطانى، وتستلهم دولتا المحور سياساتهما نحو مصر من المبدأ الوطنى مصر للمصريين».

وفى شهر يونية وحينما تصاعدت العمليات العسكرية فى الصحراء الغربية نحو الذروة، وبدأ الزحف نحو الإسكندرية بعث هتلر وريبنتروب وزير الخارجية الألمانية رسالة إلى الملك يقترحان عليه فيها الهرب سواء إلى قيادة روميل فى الصحراء أو إلى جزيرة كريت، وسوف تساعده ألمانيا وتضمن سلامته، وحتى يعود مع قوات «التحرير»!

وحمل الرسالة «أمين زكى» قنصل مصر فى اسطنبول وحمل رد الملك الذى يشكر فيه الفوهور على موقفه وعواطفه نحوه وعلى البيان المشترك الذى صدر حول

مصر، واعتذر عن اقتراح الهرب ومغادرة مصر، ولكنه وعد بأن يختفى داخل مصر فى اللحظة التى يخطره بها الألمان، ولا يمكن للبريطانيين إرغامه على مرافقتهم عند الانسحاب ويبقى حتى يستقبل القوات «الصديقة»!

وجاء فى الرسالة أيضاً أن جلالته قد اتفق مع ضابط وصف ضابط من سلاح الطيران ممن يثق فيهم بالتسلل جواً إلى قيادة روميل ومعهم خطط وخرائط هامة حصل عليها جلالته ويرجو حينما يصل الضابط الطيار أن تذيع إذاعة برلين العربية سورة الإخلاص، وحين يصل الصف ضابط أن تذيع سورة الفلق!!

ولم ينجح الضابط الطيار «أحمد سعودى» فى الوصول إلى الخطوط الألمانية وأسقطته المدافع الألمانية المضادة.

ونجح صف الضابط محمد رضوان ووصل إلى مقر قيادة روميل ولكنه حمل رسالة خيبت آمال الألمان، فقد حمل حملة عنيفة على الملك فاروق ووصفه بأنه تركى وليس مصرياً ، وأنه فاسد لا يهمه أمر البلاد ولا يعنيه سوى الإثراء بأى طريق، وقال أيضاً إن الوفد والساسة القدامى ، لا يستطيعون إنقاذ البلاد ولن يحقق ذلك سوى نظام عسكرى ثورى جديد، وقال إنه عضو فى تنظيم سرى فى الجيش يعمل لهذا الهدف .

ونقل محمد رضوان إلى برلين حيث لم تصادف أراؤه ترحيبا لدى المسئولين هناك، وأعيد إلى الجبهة لكى يعمل مع روميل ويرافق القوات فى الزحف.

ومنذ أذيعت سورة الفلق إيذانا بوصوله لم يبعث بأية رسائل إلى صاحب الجلالة، ولم يعرف عنه شىء.

ولم يخالج جلالته أدنى شك فى انتصار المحور، وأنه سوف يقف على رأس الجيش المصرى ليستقبل «قوات التحرير» ويحيط به شيخ الإسلام المراغى من ناحية، ومن الناحية الأخرى مفتى فلسطين الحاج أمين الحسينى، وبعدها تقام له البيعة ويتوج ملكا لكل العرب وخليفة للمسلمين وأميرًا للمؤمنين!!

المواجهة

فبراير ١٩٤٢ - أكتوبر ١٩٤٤

ساد الاعتقاد بأن وزارة الوفد الخامسة سوف تكون أقوى وزارات الحزب، إن لم تكن أقوى الحكومات عامة، وقد حظيت بما لم تحظ به أى منها خاصة حكومات الوفد الأربع السابقة والقصيرة الأجل.. وقد تألفت الحكومة الأولى سنة ١٩٢٤ برئاسة زعيم الأمة سعد باشا زغلول ولم تدم أكثر من عشرة أشهر.

وتألفت الحكومة الثانية «الائتلافية» سنة ١٩٢٨ برئاسة «خليفة سعد» مصطفى النحاس باشا ودامت ستة أشهر.. وتألفت الحكومة الثالثة سنة ١٩٣٠ برئاسة النحاس باشا ودامت ستة أشهر.

وتألفت الحكومة الرابعة سنة ١٩٣٦ وطال عمرها إلى سنة وستة أشهر.

وقد أرغمت الحكومة الأولى على الاستقالة بعد حادث السردار وأقيلت الحكومة الثانية، بعد تصدع الائتلاف وكان القرار الأول من نوعه وأرغمت الحكومة الثالثة على الاستقالة بعد فشل المفاوضات مع بريطانيا وتمهيدا للانقلاب الشامل على الدستور وأقيلت الحكومة الرابعة بعد حرب سياسية مريرة مع القصر وبضربة خاطفة.

وعقدت الآمال على الحكومة الخامسة التى تحقق للوفد كل ما يثبت سلطته وهيبته، وبقى عليه أن يجعل من الوزارة الخامسة صخرة صامدة وأن يثأر بها لكل سوءات الماضى.

واستبشر الناس خيرا، وبدا أن الوفد على وعى تام بدقة المرحلة، ووطأة المهام التى ألقيت على عاتقه، وأنه يتولى السلطة فى ظل محنة كبرى كادت تودى بالبلاد وأن عليه أن ينتشلها مهما كانت ضرورات الإنقاذ.

ولم يفتقر رئيس الوزراء مصطفى النحاس إلى الصراحة ليعلن فى خطاب قبوله للوزارة أن ما حدث للبلاد كان انهيارا وأن مسئوليته تقع على الحكومة السابقة «غير الشرعية».

وكان أول امتحان للحكومة ولكل الحكومات هو الميزانية العامة. وكان مقررا حسب العادة أن تقدم بعد شهرين وكانت الوزارة السابقة قد أوشكت على أن تتم إعداد «مشروع الميزانية».

وقرر وزير المالية فى الحكومة الجديدة «مكرم عبيد باشا» سكرتير عام الوفد أن يطرح المشروع جانبا، وأن يعد ميزانية جديدة تتفق وتغير الأحوال والأزمان، وانهمك فى إعدادها، لتكون البيان الأولى لسياسة الحكومة.. وحينما أعلنها وقدمها كانت مفاجأة، وكانت الميزانية الأولى من نوعها فى تاريخ السياسة والمالية المصرية.. فلم تكن التقرير السنوى التقليدى الزاخر بالأرقام والإحصاءات والذى قلما قرؤه المواطن، والذى لا يفعل أكثر من طمأنة أصحاب المصالح الكبيرة من محليين وأجانب على الثروة والسلطة.

وكانت الميزانية تشخصيا للأزمة الطاحنة التى يرزخ تحتها المجتمع، والتناقض الشاسع بين فئاته وطبقاته ولثراء القلة على القمة والفقر المدقع للأغلبية فى القاع وقدمت الميزانية الحلول، وأن لابد أن نبدأ بإجراءات حاسمة بعد ما تراكمت المشكلات وتضخمت ولم تعد تجدى أنصاف الحلول والمسكنات.

كانت بمثابة أول إعلان لحقوق الإنسان المصرى فى الثروة، وأول بيان للقضية الاجتماعية والتى آن الأوان لتكون الوجه الآخر للثورة الوطنية.

حددت معالم وملامح المجتمع، الذى يجب أن تتمخض عنه الحرب، وكانت أحلام «المجتمع الأفضل» القادم قد بدأت تشغل العالم رغم وطأة الحرب وأهوالها، وربما بسببها، وكانت الميزانية هى مساهمة مصر فى ذلك الحلم. قالت فى التقديم «لم تكن الميزانيات السابقة فيما مضى تمت إلى الشعب بأية صلة، ولم توضع لخدمة الشعب فى علاقته بالحكومة ولكن لخدمة الحكومة فى علاقاتها بالشعب».

«كانت ميزانيات حكومات انقلابية غير دستورية لا تتوخى سوى تعزيز قبضة الأداة الحكومية البيروقراطية التى نشأت بها وتستند إليها وهى لاتنظر لمصلحة الشعب ولكن إلى مصلحة الحكام ولهذا لم تكن أكثر من بيانات وإحصاءات عن مصالح الحكومة واعتمادات موظفيها، مجرد بيانات حسابية وتحليلية عن الصادرات

والواردات والمال الاحتياطى والنقد المتداول والقطن والمحاصيل.. إلى آخر ما عهدتموه».

«انحصرت الميزانية فى مجرد الإحصاءات والموازنة، ولكن الميزانية الحقيقية هى روح وجسم وجوهر ومظهر، وإذا لم تنطو أرقامها على فكرة محددة وسياسة جديدة أو محددة كانت مجرد شكل حسابى محكم الصنع مضبوط بالطرح والجمع. لا روح فيه ولا حكمة يرمى إليها».

وقال وزير المالية فى لغة لم تسبق: «إن المشروع فى هذه الميزانية يختلف تماما كل الاختلاف، وهو سينطوى على سياسة مالية إيجابية واضحة ذات طابع شعبى يقصد إلى تحقيق مصلحة الشعب على اختلاف طبقاته، سواء فى إعفاء صغار المزارعين من الضرائب أو فرض الضرائب على غيرهم من الممولين. وفى التخفيف عن المدينين أو فى تحسين حال العمال وصغار الموظفين أو فى وضع سياسة إيجابية لمختلف المحاصيل ولمسائل التموين وتكفل مصالح المنتجين والتجار والمستهلكين ولابد من توزيع الطمأنينة والعدالة على الناس».

وقال: «ليس من مصلحتنا يا حضرات النواب ـ مؤيدين أو معارضين ـ أن نشيح بوجوهنا عن حقائق لابد لها أن تواجهنا إذا نحن لم نواجهها وأولها أن الروح البيروقراطية أو الحكومية تؤدى حتما إلى روح أوتوقراطية استبدادية وأن الاستبداد أفعل وأقتل فى ديمقراطية الشرق المبتدىء، منه فى النظام الغربى المنتهى وهو أفعل وأقتل فى ميدان الاقتصاد منه فى ميدان السياسة وقد يحفز الاستبداد السياسى الشعب إلى يقظة ثم ثورة أما الاستبداد الاقتصادى فمن شأنه أن يسلب الناس أرزاقهم ويشغلهم بمصالح العيش عن التضحية ويثير فى طبقات الشعب جزعا على شئون عيشهم قد يبلغ مبلغ الهلع كما يثير فى نفوس الطامعين المنتفعين شهوة الكسب حتى الجشع».

وقال: «تطورت الروح الحكومية إلى روح استبدادية واستعاضت بقوة الحكم عن قوة الإنصاف وترتب على ذلك أن اشتدت أزمة التموين وتفاقمت ولاحت فى البلاد أشباح متلاحمة من الفزع والجشع ومن التهرب والتهريب حتى قيض الله للشعب وزارة تمت إليه بصلة من الرحم والرحمة وتغير الحكم وتغيرت الحكمة».

وتصاعدت حرارة البيان وقال: «إن استقلالنا السياسى لن يقام له وزن أو يكون له أثر إذا لم يقترن باستقلالنا الاقتصادى وأنه ما من سبيل إلى الاستقلال الاقتصادى إلا إذا كان اقتصادنا، الأهلى شعبيا لا حكوميا كما كان حتى الآن».

«أما عن اقتصادنا الحكومى فقد بارك الله للحكومة فى خزانتها فميزانيتها موفورة لا تغيض واحتياطيها مستفيض وموظفوها جيش عرم ينافس صغارهم كبارهم فى ارتفاع المرتبات وفى ارتفاع الشكايات والكل مهضوم ولا يهضم، مظلوم لا يظلم، والكل يطالب بالمزيد وأن تفتح له الأبواب كلما أراد أو كان محسوبا على من يريد وكل ما نراه إذن من مظاهر الثراء والترف فى مصر إنما هو مستمد من اقتصادنا الحكومى الغنى السخى أما اقتصادنا الشعبى فأين هو؟».

«هل هو فى تلك البقرة الحلوب تدر لبنا وعسلا على غير أهلها أو هل هو فى الكارثة الاقتصادية التى يعانيها فلاحونا وعمالنا الذين يتكون منهم مجموع الشعب أو أكثر من ٩٠٪ منهم الذين يعيشون فى ظهرانينا وفى جوارنا وكأنهم من دار غير دارنا ومن عصر غير عصرنا ومن مصر غير مصرنا».

«والحق أننى ما مررت بقرية من قرانا ورأيت الفلاح يكاد يأكله العمل وغيره يأكل ويلبسه العرى وغيره يرفل ويضنيه العيش القذر والمأوى القذر وغيره يتحمل فيحمل حتى كاد المسكين يخرج من الجنة لكى يدعنا ندخل، كلما شهدت هذه المزريات المفجعات وحاولت أن أقارن وأوازن بين ما نرى فى مصر من مفارقات تولانى شعور أشد ألما من الحزن والأسى لأنه يقترن بالكثير من الخجل والكثير من الأمل، وكنت أسائل نفسى: هل حقا حققنا لمصر استقلالها فى حين أن هذه الفلاحة وهى تكاد تكون مصر الكاملة قد استعبدت للأرض وأصحاب الأرض وأى استقلال وأى كرامة لشعب قتل الفقر فيه روح الاستقلال والاعتماد على الذات فلا يكاد يجد من القوت إلا ما يتناوله من موائد الأسياد من الفتات».

«وأية وقفة من ميدان الاقتصاد وأى اندفاع يمكن أن ينتظر من رجل لا يملك من حطام الدنيا ما يستحق مجرد الدفاع، وما الذى يكسب الفلاح المصرى من الاستقلال إذا ما ظل فى كل عصر من العصور كبش الفداء، ولنقلها إذن قولة صريحة ياحضرات النواب فلقد عملنا لتخليص المصرى من الاستعمار الأجنبى وقد بقى علينا أن نخلص المصرى من الاستعمار المصرى».

كانت المرة الأولى التى يطلق فيها هذا الشعار، ويذهل السامعين.. واستمر:

«وعندى أنه ما من سبيل إلى ذلك إلا أن يستقر النظام الشعبى الديمقراطى فى مصر، فكل وزارة من الشعب هى إلى الشعب بحكم الطبيعة والمصلحة، ولنحذر كل الحذر شر الانتكاس إذا ما انقلب النظام إلى النظام البيروقراطى الذى كثيرا ما حاولت مصر أن تتملص منه فلم يتملص منها، وليس يشفع لنا أن نعتذر عن ديمقراطيتنا بأن كل انقلاب يقع ضدها إنما هو من فعل أقلية تتحكم فى الأكثرية من الشعب. فالأقلية التى تتحكم هى فى الوقت نفسه أقلية تحكم وكثيرا ما يستتب لها الحكم سنوات معدودات بل ويترك بعده فى الأخلاق والمرافق مخلفات باقيات، وفى اعتقادى أنه لن يستتب لمصر استقلال اقتصادى أو سياسى طالما أن نظام الحكم فيها بين شد وجذب وسلم وحرب، بل إننى أذهب إلى حد القول إنه لا يكفى لاستقرار الديمقراطية فى البلاد أن تكون الطبقة الحاكمة أو النيابية ممثلة للأكثرية الساحقة من الشعب بل يجب على الدوام أن تتوافر العقلية الديمقراطية فى الهيئة التى تتوافر لها الأغلبية الشعبية حتى تسود الديمقراطية شكلا وفعلا وحتى تبرز فى برنامج الحكومة وميزانيتها الطابع الديمقراطى الصحيح. ولا أجدنى مفاخرا أو متأثرا بمصلحة حزبية إذا ما سجلت هنا أن أقرب الهيئات إلى الديمقراطية الحقة سواء فى عقليتها أو فى أنظمتها أو فى ميزانيتها هى الهيئة التى برهن الانتخاب الحر على أنها تمثل الأغلبية الساحقة من المصريين ولكننى لا أزعم أننا نحن المصريين الديموقراطيين قد بلغنا حد الكمال فتخلصنا كل التخلص من آثار العقلية الحكومية التى كان عليها آباؤنا، وكانت سائدة فى البلاد جميعا قبل النظام النيابى، كلا فما نحن إلا أبناء وقتنا وبيئتنا وتربيتنا ومازلنا فى بعض اتجاهاتنا العامة ننزلق من حيث لا ننظر ونحن من حيث لا نشعر إلى بعض المثل الحكومية البيروقراطية، فترانا ندفع بأولادنا دفعا إلى وظائف الحكومة ثم لا يهدأ لنا بال حتى نضمن ميزانية الدولة والأموال الضخمة التى تنتهى كلها إلى الوظائف والتوظيف».

وأنهى تقديم الميزانية بقوله: «من حقكم ياحضرات النواب المحترمين أن تحاسبوا هذه الحكومة الشعبية حسابا دقيقا وتسألوها هل اتبعت فى برنامجها السياسى والمالى سياسة شعبية على النمط الذى تشرفت بتبيانه مفصلا، أم هل اكتفت بتلك الإصلاحات الدورية والأفلاطونية لمصلحة الفلاحين والتى يتردد فى كل ميزانية صداها دون أن ينالهم منها إلا منفعة جزئية أو وهمية».

«وجوابنا على هذا السؤال أعمال لا أقولا».

وسوف نقدم الأدلة على أننا نفعل ما نقول أو بالأحرى نحقق ما تمليه علينا طبيعة نظامنا وحقيقة ميولنا».

واختتم بيانه ختاما دراميا قائلاً: «ولعلكم تتساءلون: هل هذه السياسة التى أسميتها شعبية هى سياسة اشتراكية أو عمالية أو ليبرالية أو محافظة إلى آخر المصطلحات الحزبية المألوفة فى البلاد الأجنبية.. والجواب على هذا مستمد من طبيعة التطور النيابى فى مصر ونحن الآن فى دور الشارع بين الديمقراطية أو العقلية الشعبية والبيروقراطية أو العقلية الحكومية، والقول بأن تحديد أجر العامل الحكومى بحيث لا يقل عن خمسة قروش يوميًا أو إعفاء الفلاح من الضريبة إذا بلغت خمسين قرشا سنويًا أو إلغاء السخرة أو ما شاكل ذلك من إجراءات. إن القول بأن هذه الإصلاحات تنطوى على اتجاهات اشتراكية فيه ظلم للاشتراكية ولنا فما هى إلا الألف والباء من قاموس العدالة الاجتماعية.

فلنعمل إذن فى حدودنا ولنبذل فى هذا النطاق أحسن جهودنا فمازلنا بعيدين، وفى رأيى أنه يجب أن نكون بعيدين عن كل تقسيم سياسى صناعى فلا نسبق الحوادث أو نقتحم الطريق الذى يرسمه لنا التطور البرلمانى».

وبدت الميزانية كما لو كانت نقطة تحول فى مسيرة الوفد إن لم يكن فى تاريخ مصر وأنها حسمت ميزان القوى داخل الحزب.

وكان الوفد حزبا متعدد الفئات والطبقات ويضم الإقطاعيين والفلاحين والعمال والرأسماليين والمثقفين والأميين، وكان الصراع قائما ولكن مؤجل حتى يحسم القضية الوطنية، وبدا أن الميزانية قد حسمت الموازين لصالح الطبقات الشعبية.

وانعكس ذلك داخل الحزب وخارجه، وبينما فاجأت وأثارت قلق أصحاب المصالح الكبيرة - مصريين وأجانب - وأطلقوا عليها ميزانية الفقراء.. أشاعت الأمل والتفاؤل وخفضت السخط الذى كان مضطرما ومتفاقما.

اطمأنت الأغلبية المحرومة إلى أن الحكومة «حكومتها» وتضع يدها على نبضها وتدرك وطأة مشكلاتها، وأنها على استعداد للمجازفة بالحلول الجذرية.

وبدا واضحا أن الحكومة تدرك عمق التحولات والتغيرات الداخلية التى طرأت

على المجتمع، بل وأنها تدرك أيضا أن رياح التحول والتغيير العاصفة التى تهب على العالم، نفذت وكان لا مناص من أن تنفذ إلى مصر.

كان هناك جيل جديد ينمو وينضج ويخرج عاما بعد عام من بوابات الجامعة المصرية الحديثة التى أصبحت المنارة ومركز الإشعاع الذى ينطلق منه الشرارات وبوارق الأمل.. وتدفقت لأول مرة دفعات من معهد مختلف. بعدما فتحت الكلية الحربية أبوابها لأبناء الطبقات الوطنية والصغرى منذ الاحتلال.. وحفزت الأحداث العظام والأهوال الجسام التى تلاحقت على العالم تفكير الشباب وشحذت وعيهم، وبدأوا البحث والتنقيب ومعرفة أسباب وأسرار ما يتم ويحدث. وما هى الفروق بين المبادىء والمذاهب والمصالح، وما تعنيه الشعارات التى تزحم العالم: الإمبريالية والنازية والفاشية والشيوعية والاشتراكية والرأسمالية. إلخ وما يمكن أن يقتبس منها أو يستوعب.

بدا أن حزب الأغلبية ـ ممثلا فى سكرتيره العام ـ يريد أن يستوعب القوى الفتية الصاعدة، والتى تضيق ذرعا بتعثر الحركة الوطنية، والتى تبحث وتتطلع إلى آفاق أبعد مدى وحلول حاسمة.

وبدا أيضا أن حزب الأغلبية ـ ممثلا فى السكرتير العام ـ يدرك بنفس الوعى والفطرة مدى التغيرات الدولية، ومغزى التيارات المتصارعة وإرهاصات العالم الذى سوف تتمخض عنه الحرب.

وقد غير دخول الاتحاد السوفييتى ومداها ثم الولايات المتحدة الأمريكية من طبيعة الحرب ومداها، وقد تحولت من حرب استعمارية بين معسكرين على اقتسام العالم وإعادت توزيع المستعمرات إلى حرب كونية تقرر مصير البشرية ولم يمض وقت طويل حتى تأكد أن الولايات المتحدة وروسيا هما القوتان الرئيسيتان اللتان سوف تحسمان الحرب وتشكلان العالم بعد نهايتها.

كان فرانكلين روزفلت يقود معركة الولايات المتحدة، وجوزيف ستالين يقود معركة الاتحاد السوفييتى.

وكان روزفلت أعظم رؤساء الجمهورية منذ واشنطون وقد انتشل الولايات

المتحدة من أكبر محنة فى تاريخها كادت تعصف بها وبالنظام «الرأسمالى» العالمى. وهو «أزمة الثلاثينيات» وتدخلت الدولة على أوسع نطاق وكان أول من طبق «الاقتصاد الاجتماعى» وأقام دولة الرعاية الاجتماعية تحت اسم «النيوديل» أى صفقة الشعب فى ثروة بلاده.. وكان روزفلت يدرك جوهر الصراع وأنه طالما بقى الاستعمار فلن تنتهى الحروب وأن الوسيلة الوحيدة لحماية البشرية هى تصفية الإمبراطوريات ومنح شعوب العالم صفقة عادلة ترفع عنها وطأة الاستعمار والاستبداد والاستغلال.

وأدرك روزفلت مبكرا أن ذلك سوف يعتمد أولا على إقامة علاقات دولية ونظام دولى جديد يرتكز ـ ولابد ـ على التعايش بين القوتين الرئيسيتين فى العالم ومنظمة عالمية تضمن السلام!

وكان الاتحاد السوفييتى بقيادة ستالين يخرج للعالم بعد عزلة طويلة انطوى خلالها على نفسه لكى يبنى الاشتراكية فى بلد واحد يكون نموذجا لكل الشعوب. وقد انتفض وخرج من عزلته على صدمة الغزو الألمانى الخاطف. وقد منى الاتحاد السوفيتى فى البداية بهزائم فادحة وفقد الكثيرون الأمل فى قدرته على الصمود، وتنبأوا بانهياره السريع. ولكن ما لبث أن استرد نفسه وفاجأ العالم بانتصارات باهرة قصمت ظهر الألمان وأصبح من حق الاتحاد السوفييتى أن يخاطب العالم ويعلن مبادئه وعقائده ونظمه التى كسب بها المعارك والتى ظلت زمنا طويلا محاصرة مهاجمة فى العالم الرأسمالى أو الفاشى، ووجدت المقولات السوفييتية أرضا خصبة فى أرجاء العالم المستَعمر والذى كان يكافح منذ أزمان بعيدة فى معارك مستميتة وغير متكافئة وفى ظل موازين قوى جائرة متحيزة.

وبهذا نفذت النظريات الشيوعية والاشتراكية على أوسع مدى وإلى أقصى أركان الأرض وانتشرت مراجعها و«أناجيلها» وشاعت بكل اللغات ومنها العربية، ووجدت فى مصر جيلا منهمكا فى البحث متلهفا إلى المعرفة.

وهكذا بدا أن الوفد يدرك ولا يتخلف عن متابعة العالم الذى لابد أن تكون لمصر فيه مكانة متميزة كدولة استكملت سيادتها ومجتمع حقق أمانيه! ولم يقدر لهذا التفاؤل أن يدوم طويلا وفوجئت البلاد، بغير مقدمات، بأن رئيس الوزراء قرر

الاستقالة، وقدمها بالفعل إلى جلالة الملـك، وذلك بعد شهر واحد من تقديم الميزانية «الثوريـة» التى سوف تغيـر كل شىء. وبعد أربعـة أشهر من «دراما» ٤ فبـراير. قدم مصطفى النحاس استقالته فى مايو سنة ١٩٤٢، وكانت فريدة من نوعها.

ولم تكن الحـكومات تستقيل عادة ولكن تقـال بخطابات مقتضبة مهيـنة خاصة حكومات الوفد ودهـشت البلاد وبهتت لأن رئيس الوزراء شـرح فى خطابه، ولأول مرة فى مثل هذه المواثيق سبب الاستقالة، وأنه لـيس سوى استحالة التعاون بينه وبين وزير الماليـة وسكرتير عام الوفـد ولم يعد بد من استقـالة الوزارة بأكملهـا للخلاص منه».

لم يكن هـناك ما يستطيـع أن يزلزل الرأى العام والحيـاة السياسية عامـة مثل هذا الحدث، كان يعنى تصدع الوفد فى فترة عصـيبة، وأشد اللحظات حرجا، وكان يعنى طى الميزانية الثوريـة التى عقدت عليها آمال عريضة. وكان يعـنى أن الحزب العتيد لم يتغير ولم يتعلم شيئًا!!

وقبل جـلالة الملك استقـالة الوزارة وكان بلاشـك أشد الناس سعادة بـها، وأعاد جلالته تكـليف رئيس الوزراء بتألـيف وزارة لا يدخلها سكرتـير عام الحزب. ووزير المالية.

ولفت الأنـظار انضمـام وزير شاب وافد علـى الحزب، من أسرة إقـطاعية كـبيرة معادية للوفد وموالية للاحتلال وبدأ تاريخه السياسى من القمة وأصبح ظاهرة ووراء كل الأحداث، كان اسمه محمد فؤاد سراج الدين.

كان إقصاء مكرم عـبيد بالطريقة الفجـة الفظة التى تم بها وفى الأوقات الـعصيبة القائمة يومئذ مأساة كبرى للحياة السياسية عامة.

كان مكرم عبيد الوجه الآخر للزعامة والقيادة، وكان مع مصطفى النحاس «توأم» لا يفترقـان، كان آخر أبطال الحرس الـقديم، وما بقى مـن أعمدة الجرانيت الـتى قام عليها البـناء. وقد صمدا معا لأقسى المحن والـشدائد التى تعاقبت ولم تـنقطع وكان ذلك مصدر كل الثقة والثبات.. وكان مصطـفى النحاس «خليفة سعد»، وكان مكرم «ابن سعد» ولم ينجب الزعيم أبناء وتبنى مكرم، وكان ذلك الضمان والأمان.. وكان

مكرم عبيد أبلغ البلغاء وأفصح الخطباء، وأبـرع المنظمين وساحر الجماهير وأعمقهم اتصالا بـهم وانحيـازا لهم، وكان الـرمز المجيد لأثـمن ما حقـقه الوفد وهـو الوحدة الوطنية وأقام نفسه الحارس الأول عليها.

وضاعف من المرارة والأسى، وأذهـل الناس جميعا وفجعهـم أن أفقدت الصدمة مكرم عبيـد الصواب والحكمة، وكل ما اشتـهر به من رصانة وكبريـاء، واندفع لاجئا لائذا إلى آخر مكان يمـكن أن ينتهى إليه وهو القصر، وأعلن أنـه يحتمى فى رحاب جلالة الملك. أمل البلاد وخلاصها وأغرقه فجأة بسيـل من التعظيم والتمجيد استنفد كل بلاغته وفـصاحته، ونسب إليه من الـفضائل والمواهب ما لم يذهـب إليه أحد من قبل.. وانفطرت قـلوب الوطنيين وتمزقت حسرة حـينما انطلق بركانا ثـائرا محموما يقذف اللهب ويصبه على الحزب والزعيم والـرفاق الذين أنفق عمره وكل حياته عبر المسيرة المجيدة معهم.

أعلن أنـه نذر ما بقى من حـياته للإجهـاز عليهم ولأن يـهدم المعبد علـى كل من مازلوا يتعبدون فيه.

ولـم يخرج مكرم عبيد من الوفد لكى يستـكمل ثورته ويحقق برنامجه وأن يجمع حوله كل الـعناصر القديمة والجـديدة، وكل القوى الفتـية والعصرية وينشـىء معهم حزبا جديـدا شعبيا، ولـم يـقتحم الحزب، ويحـتكم إلى القواعـد العريضة التـى طالما قادها وخاض مـعاركها، ويستولـى بها على الحزب ويطـرد «الفرنسيين» والـصيارفة وكان أقـدر من يستـطيع ذلك، ولـو فعل لتـغير تاريـخ الوفد ومصـيره والبلاد عـامة وأصبـح مكرم عبـيد، زعيم المـستقبـل، والذى وضع حجـر الأساس.. ولكن اخـتار مكرم عبيد لسبب مازال مجهولا الطريق الآخر المسدود. وكان الملك فاروق كما كان أبوه من قبله يضـع مكرم عبيد على رأس قائمة الأعداء، ويـعده أشدهم خطرا، وهو جمهورى يريد القضاء على العرش وطائـفى متعصب يحقد على الإسلام ويعارض الخلافة وأخيرا هـو شيوعى يهيج الرعاع ويؤلـبهم على السادة. ولكن لـم يكن هناك من هو أسعد منه، باحتضانه. وأن يجد فيه طوق النجاة الذى فك حصاره وانتشله من أسره وراء أسوار القصر والذى انزوى فيه منذ ٤ فبراير.

ولم يتبع مكرم عبيد سوى نفر قليل ألف بهم حزبا ضئيلا هزيلا كان محوره شخصه وزعامته وسط بطانة من النكرات. وائتلف به مع قافلة أحزاب الأقلية والنفاية التى طالما ندد بها ولعنها على كل المنابر.

ولم يحدث أن أهدر «ثائر» وطنى تاريخه وتراثه، وبدده مثلما فعل مكرم عبيد.. وتظل مأساته كارثة طبيعية تتحدى التعليل والتفسير، ولم يجد جلالة الملك أفضل من حليفه الجديد لكى يحقق له أمنية حياته، وهى القضاء على الوفد وزعامته.

وعهد إليه جلالة الملك بصفته نقيب المحامين وأبرعهم بأن يعد الوثيقة التاريخية وعريضة الاتهام التى سوف تزيل الغشاوة وتسحب الثقة من الحزب الذى ضلل الشعب طوال الوقت. والتى سوف تثبت للبريطانيين خطأ انحيازهم إلى الوفد، ومغبة اعتمادهم على حزب فاسد ينخر السوس عظامه، والتى سوف تظل قائمة ليحاكم بها، ويدان زعماء الحزب حينما تحين ساعة القصاص الأخير.. وكان جلالته واثقا من أنها أقرب من حبل الوريد.

وطرب السكرتير العام للمهمة، وانكب عليها والتفت حوله كل القوى «السوداء» ليعد وثيقة حياته الثانية بعد الميزانية باسم «الكتاب الأسود» يجمع فيه كل مخازى وفضائح حزبه السابق مقدمة لهدمه واقتلاعه!!

ولم يكن يخالج جلالة الملك أى شك حتى تلك اللحظة فى أن النصر النهائى سوف يكون للمحور وساحقا، وبنى كل مشاريعه وأحلامه على ذلك الأساس، ولم يكن كعادته يخفيها بل كان يلقى بها متباهيا فى الدوائر الضيقة التى كان يتحرك بينها، ولم يكن يدرى أن الأمراء والأميرات والخدم والحشم يعملون لحساب الأجهزة البريطانية ويوافون السفير بكل صغيرة وكبيرة.

ولم يكن يكترث وكان مطمئنا إلى ما وعده به هتلر، وما أكده جلالة ملك إيطاليا وأنه لن يكون ملك مصر فحسب ولكن خليفة المسلمين وأمير المؤمنين كما حلم وتمنى وسوف يبايع فى القلعة ويتسلم سيف جده محمد على من يد شيخ الإسلام «المراغى» ويصبح ظل الله على الأرض واستعد جلالته ووضع التفاصيل لاستقبال قوات التحرير «الألمانية» على رأس جيشه.

وفى حماية النسر الألمانى ورعاية التاج الإيطالى سوف يملك ويحكم ويقتص القصاص الأخير.

وجاءت الأقدار بما لم يتمن أو يشته صاحب الجلالة وتم الاستعداد للمعركة الحاسمة وتحددت ساعة الصفر فى أكتوبر، تدفقت الأسلحة الحديثة وكل ما ملكت الترسانة الأمريكية إلى الصحراء، واحتشدت أفضل فرق القوات الإمبراطورية، ووضع مونتجمرى خطة المعركة واستراتيجية جديدة، وأن يعرف كل جندى وضابط لماذا يقاتل ودوره المحدد فى المعركة على الطريقة الروسية!!

وبدأ الهجوم. وكان صاعقا كاسحا قصم ظهر القوات الألمانية فى ضربة لم تبرأ بعدها. كان روميل يومئذ مريضا يعالج فى ألمانيا، وانقض الجيش الثامن البريطانى، وفتك بالقوات التى لم تهزم من قبل، وأسر كبار قادتها وعشرات الآلاف من ضباطها وجنودها، وسيطر البريطانيون على الميدان ولم تخرج المبادرة من أيديهم، وحينما قطع روميل فترة نقاهته وعاد كان كل شىء قد ضاع، وأصبح عليه أن ينقذ ما يمكن إنقاذه من قواته وعتاده، وتجلت عبقريته فى الهزيمة مثلما كانت فى النصر، واستطاع بمعجزة عسكرية أن يقوم بأبرع انسحاب فى تاريخ الحرب. ولكن لم يغير من نتيجه الحرب التى ظلت هزيمة منكرة قضت على حلم «الرايخ الثالث» فى وراثة العالم والسيادة عليه لألف عام!!

وكان أول ضحايا الهزيمة جلالة الملك «وظل يبكى بكاء مرًا»، وكان يروى الأمير عمر طوسون أكبر الأمراء مقاما واحتراما. أن الملك أبلغه بأنه سوف يغادر مصر ولن يبقى فيها ولن يمكن البريطانيين من التنكيل به، وأنه يملك ضيعة فى إيطاليا اشتراها أبوه سوف يرحل ليعيش فيها.. «وروى أمير آخر أنه حزم الحقائب ورحل إلى الصحراء بدعوى القيام برحلة صيد وحينما زاره وجده هائما تائها لم يغير ملابسه ويستبدل البيچاما طوال ثلاثة أيام».. وتسلمت القنصلية البريطانية فى الإسكندرية هذه التقارير، وزودت بها فخامة السفير.

وتولى رئيس الديوان أحمد حسنين باشا تهدئة روعه وإعادته إلى العاصمة وطمأنه وأفهمه أن للبريطانيين حسابات أخرى مختلفة ومعقدة وأن كل شىء لم ينته بعد.. وربما يكون قد بدأ!

وما لبث أن تقمص جلالته فى يوم وليلة شخصية مضادة تماما وتحول ملكيا أكثر من الملك، وتدفق سيل من برقيات التهنئة الحماسية الحارة إلى كل القادة والساسة وعلى رأسهم جلالة الملك وإمبراطور الهند وفخامة المستر ونستون تشرشل مهندس «النصر» والجنرال مونتجمرى قاهر روميل! ولم ينس الرئيس فرانكلين روزفلت والجنرال ايزنهاور.

وتأكيدا لصدقه استدعى جلالته السفير «اللدود» وغمره بفيض من المشاعر والعواطف تعبر عن مدى سعادته بانتصار الحرية والديمقراطية.. واتجه جلالته بإرشاد رئيس ديوانه قلبا وقالبا إلى بريطانيا وحليفتها الكبرى الولايات المتحدة، وفتح أبواب القصر لسلسلة من الحفلات والمآدب للقادة والساسة والدبلوماسيين سواء المقيمين أو العابرين ومن كل الرتب والمناصب.

وحينما حلت أعياد الميلاد قام جلالته بلفتة كريمة وتبرع بألف جنيه لصندوق الترفيه عن القوات البريطانية وتبرعت الملكة بمائتى جنيه، وشهد جلالتهما الاحتفال الكبير الذى أقيم فى أول عيد بعد النصر.. وقدم جلالتهما نفس المبلغ إلى القوات الأمريكية وشهدا احتفالا بنفس المناسبة، ولم يدهش السفير أو يفاجأ بمواقف وعواطف جلالة الملك، ولم يكن هناك من يعرف دواخله وتقلباته مثله، وبعد أول لقاء «حار» بينهما كتب تقريره إلى لندن:

«لم يعد له بعد انهيار حلفائه فى المحور من يعتمد عليه، ولم يعد هناك من يمكن أن يحمى العرش ويبقيه جالسا عليه سوى بريطانيا».

وتذكر السفير ما سجله فى يومياته فى ليلة ٤ فبراير، وأنه ربما أصاب بعدم خلعه ومنحه فرصة وقد تدور الأيام وتقضى الحاجة إليه. وقد يشتط الوفد ويصبح واجبا ردعه وتحجيمه.

بدت طلائع هذا اليوم.. «أصبح جلالته رهينة يمكن تسخيره لما نريد ولا يملك سوى أن ينصاع» كما أضاف السفير.

وكانت الحكومة قد هنأت بدورها وشاركت فى الاحتفالات بالنصر وتأكدت صحة المواقف الوطنية فى رفض عروض المحور، والتأييد المشروط للحلفاء، ولم يخف الوفد أن النصر لابد أن يعنى إعادة طرح العلاقات الثنائية واستكمال مصر لحقوقها كاملة.

ولم تسترح الدوائر البريطانية لتصريحات الحكومة، وقارنت بين تهانيها وتهانى جلالة الملك غير المشروطة.

وفى بداية العام التالى أعلنت السفارة البريطانية أن رئيس الوزراء ونستون تشرشل سوف يزور مصر ولكن سوف يقتصر على زيارة قوات الصحراء وتفقد الجيش الثامن وتهنئة قواده وضباطه وتسليمهم الأوسمة المنعم عليهم بها، وتدشين مونتجمرى «فيلد مارشال أوف علمين».

وأكدت السفارة أن رئيس الوزراء لن يقابل أحدا من المسئولين سواء فى القصر أو الحكومة، وسوف يقضى معظم أوقاته بين الجنود.

ولم يشأ جلالة الملك أن تفلت الفرصة واستماتت مع رئيس الديوان فى تحديد مقابلة فى أى وقت وأى مكان. وبعد الإلحاح الشديد قبل تشرشل أن يرى جلالته فى دار السفارة البريطانية ضد كل التقاليد والبروتوكول، ولم يتشدد الملك وتمت المقابلة كما أراد تشرشل ودامت ساعة ونصف الساعة وخلالها جثا جلالته وأعلن التوبة النصوح وطلب الصفح والغفران وأن يبدأ صفحة جديدة.. «فرصة ثانية» قال جلالته: «إنه لم يكن فى أى يوم من الأيام عدوا لبريطانيا ولا يمكن أن يكون كذلك، وهى أول بلد أجنبى رآه وتعلم فيه ولقى كل العطف من الجميع من الأسرة المالكة حتى أفراد الشعب، ولكنه بعد أن تولى العرش وقع ضحية بعض مستشارى السوء الذين أوقعوا بينه وبين الدولة الحليفة، ولكنه لم ينس أبداً نصيحة أبيه الدائمة له قبل أن يموت، وهى أن بريطانيا ومصر مرتبطتان رباطا لا انفصام له لمدة خمسين عاما على الأقل، وأن حياة مصر تعتمد أولا وأخيرا على هذا الارتباط، وأنه لا يريد سوى أن ينفذ وصية أبيه ويثبت جدارته وصدقه!

وربت كاهن الإمبراطورية الأول على كتف «الملك المذنب» وباركه ومنحه الصكوك التى استجداها للغفران، ولم ينس أن يقدم له بعض النصائح فى تناسخه الجديد هى أن يتناول الغداء مرة فى الأسبوع مع رئيس الوزراء مثلما يفعل هو وجلالة الملك فى بريطانيا، وطلب جلالته معافاته من هذه النصيحة حتى يكون رئيس وزراء مصر فى مثل عبقرية المستر تشرشل ولكنه رحب بالنصيحة الأخرى حينما لفت نظره إلى الفروق الاجتماعية الشاسعة بين الفقراء والأغنياء فى مصر ووعد جلالته بأن يتدارك ذلك على الفور!

ولم يُعرف عن المستر تشرشل تعاطفه مع الفقراء سواء العمال البريطانيين أو شعوب المستعمرات، ومن أشهر مآثره تحطيم أكبر إضراب عمالى فى تاريخ بريطانيا بالقوة، وتعصبه ضد أى تنازل فى المستعمرات، وقد صرخ ذات يوم فى وجه حليفه الكبير روزفلت: «سيدى.. إننى لم أتول رئاسة الوزارة لأشرف على تصفية الإمبراطورية»!

ولكن خرجت الصحف المصرية فى اليوم التالى تنصب الملك «الفلاح الأول» و«العامل الأول» ونصير الفقراء!

وقبل المستر تشرشل دعوة الملك الرسمية لتناول الغداء فى القصر قبل نهاية زيارته لمصر، وغمره بكرمه الملكى، وتضمن هدية من السيجار الفاخر النادر الذى اشتهر رئيس الوزراء البريطانى بتدخينه! وبدأت الصفحة الجديدة.

وكان المستر تشرشل يعرف مصر جيدا ربما أكثر مما يعرفها السفير، وله معها تاريخ طويل منذ الاحتلال، ويحمل لها ثأرا خاصا وابتدع قولا مأثورا «حيثما تكون مصر تكون المتاعب».

ولم يكن أقل فهما وإدراكا لدوافع جلالة الملك، ولكن كانت الصفقة مجزية بين إمبراطورية منتصرة ولكن مهددة ومحفوفة بالخاطر وتبحث عن أدوات تسخرها وبين ملك لم يبق له من يحمى عرشه سواها!

وتعزيزا للصفقة احتفت الصحف البريطانية لأول مرة بعيد ميلاد الملك فاروق فى الشهر التالى «فبراير» وذهبت إحداها إلى القول:

«إن فاروق ملك محبوب من شعبه عن جدارة ويقوم بدور كبير فى الحياة العامة ويحرص جلالته ووزراؤه على التعاون الوثيق مع بريطانيا ولم تكن العلاقات بين البلدين أخلص وأعمق مما هى عليه الآن وخلال هذه الفترة العصيبة من حياة العالم، والأمل كبير فى أن يزدهر هذا التعاون ويتطور إلى تعاون اقتصادى شامل وارتباط تام فى ظل السلام».

واعتمادا على التحول والتغير الذى طرأ قرر جلالته ألا يضيع الوقت سدى وأن

يتقدم بطلبه وأمنيته الوحيدة، وذلك أن يسمح له بممارسة حقه الدستورى ومسئوليته الوطنية فى إقالة الحكومة التى ثبت فسادها والتى تسوق البلاد إلى كارثة يجب تداركها.. وقدم جلالته «المستند» الذى لا يقبل الشك أو الجدل، وهو «الكتاب الأسود» الذى أعده ووثقه شاهد يعرف كل شيء وكما لا يعرف أحد غيره وهو سكرتير عام الوفد السابق، والذى جمع كل فضائح ومخازى الوفد، ورفعها إلى جلالة الملك مستنجدا به لتخليص البلاد!!.. وكان الكتاب قد أصبح أوسع الكتب انتشارا وإثارة، وغرقت مصر فى جدل عنيف حوله، بينما كانت شعوب العالم المحاربة وغير المحاربة تكتب وتقرأ كتبا ذات قيمة انهمرت وترجمت إلى كل اللغات وتبحث عن المجتمع الأفضل بعد انتهاء أكبر مأسى التاريخ!

وكان الكتاب قد هز هيبة الوفد وأساء إليه، ولكن بقى أثره محدودا ولم يحقق ما أراده المؤلف، وما تصوره صاحب الجلالة لأسباب كثيرة.

كانت مصداقية مكرم عبيد قد تداعت منذ انحاز وتعصب للقصر وجلالة الملك وأصبح موضع رثاء وليس إعجاب الناس.. كتب احتفالا بعيد ميلاد الملك:

«اليوم عيد ميلاد الملك فهو إذن عيد الرجل فى الملك.

فى مثل هذا اليوم من سنة ١٩٢٠ ولد فى مصر لمصر طفل ملكى حف الجلال بسريره والجمال بأساريره وكان ميلاده فى إبان الثورة حين هبت مصر من نومتها تدفع الأذى عن مصريتها وعن كرامتها.. قولوا إن الطفل ولد حينما ثارت الأم لحقوقها فإذا الثورة تجرى دما فى عروقها ومن عروقها وإذا هى تسرى إلى الوليد فاروقها.

نعم فقد ولد الطفل الموعود فى جو ثائر فائر فكأنه هو ينمو ويكبر ولكأنه يثور فيطفر وإذا هو فى طفولته يبدو وبإذن ربه صبيا وفى صباه شابا فتيا وفى شبابه رجلا سويا.. تلك ميزة مليكنا الشاب.. رجولة نادرة فيمن كان مثله من مناعة زهو عمره وزهو قصره».

ويختتم مقاله قائلا: «ولكن الفاروق قد تميز أيضا بديمقراطيته فوق رجولته فإن ملك الشعب يفاخر بشعبيته بينما الشعب يفاخر بملكيته والديمقراطية الحقة هى التى

ترونها تتجلى فى مليكنا فهو اليوم فى عيد ميلاده بدلا من أن نحتفى به يأبى إلا أن يحتفى هو بشعبه، فيزور الفقراء فى ضياعهم ويواسى المرضى فى أوجاعهم ويسبغ عليهم من حدبه ومن حبه ما يجعل كل مصرى يصيح هاتفا من أعماق قلبه يحيا الملك.. يحيا الفاروق».

وكان إهداء الكتاب الأسود إلى جلالة الملك مشارا لمزيد من السخرية، فقد أصبح فساد جلالته على المستوى الشخصى أو العام حديث العامة والخاصة ومتداولا فى الأسواق.. وكانت التهم التى وردت فى الكتاب تقليدية وليست جديدة أو فريدة وكلها مالية حول استغلال النفوذ والمحسوبية والثراء غير المشروع ولم يكن فيها ما يمس الشرف الوطنى أو التفريط فى الحقوق «المقدسة»، ولم يكن القصر أو أى حزب يستطيع أن يفخر أو يتباهى ببراءته منها، ولعل الوفد أقلها ذنوبا، كان يتولى السلطة لمدد قصيرة وعلى فترات متقطعة، وكان التنكيل ينصب على أعضائه وأنصاره، ويحاول أن ينصفهم أو يعوضهم إذا ما عاد.

وكان الوفد رغم كل العثرات والعقبات قد استطاع أن يحقق المهمة التى تعهد بها وهى كفالة الاستقرار ورد الطمأنينة والاستعداد لمواجهة كل الاحتمالات، وكان العامل الحاسم أن الوفد واصل الإصلاح، واستوعب إيجابيا ما فجرته الميزانية من تطلعات، وصدرت أهم سلسلة من التشريعات والقوانين التى ظلت مهملة ومعطلة منذ وزارة الوفد الأولى، كان من أهمها قوانين العمال، وقانون النقابات وعقد العمل الفردى، واستعمال اللغة العربية فى الشركات، ومجانية التعليم الابتدائى والثانوى، ورفع الضريبة عن صغار الفلاحين، ورفع أسعار المحاصيل، ثم قانون استقلال القضاء، الذى كان أهم «ثورة» إصلاحية حققها الوفد وفى أقصر وقت.

ولم يعن البريطانيون فى كل ما حدث من انفجار الصراع داخل الوفد، وصدور الكتاب الأسود، والعاصفة التى أثارها سوى تأثيره على الاستقرار فى مصر، وحرصوا لهذا على قياس مدى تأثير الكتاب على شعبية الوفد ومكانته، وهل زعزع الثقة أو سحبها، وتحققوا من أن الوفد مهما كانت الخدوش والندوب التى خلفها الكتاب الأسود مازال حزب الأغلبية والقوة الرئيسية.. وينصح السفير جلالة الملك

بأن يتريث ويتمهل ويؤجل طلبه وأن الظروف الإقليمية والدولية لا تسمح بالتغيير فى مصر، فمازالت الحرب على أشدها فى الميادين الأخرى، ومازال الاستقرار فى مصر ضروريا للمجهود الحربى هناك.

ولم يقتنع الملك وتشبث بمطلبه وألح.. وسانده ولقنه رئيس الديوان أحمد حسنين.. وبدأ الملك يكثف اتصالاته خارج دائرة السفارة والسفير، ولم يجد السفير فى نهاية المطاف سوى أن يبعث إلى لندن يطلب إليها السماح له باستعمال العصا الغليظة التى لا مناص منها بعد أن عاد «الولد» إلى طباعه القديمة. ووافقت لندن وأنذره بأن يكف عن العبث. وانصاع على الفور.

ولم يرتدع طويلا أو يتراجع واستبدت به الفكرة، وسيطرت عليه وقرر أن يجعلها قضية جوهرية يرفعها إلى «لندن» رأسا حيث يحسم «صديقه» تشرشل كل الأمور.

ورفع مذكرة مسهبة حول الموضوع أعدها بعناية مع رئيس ديوانه بدأها بتأكيد ولائه المطلق لبريطانيا وإخلاصه لها، وأن كل ما يتمناه هو فرصة ليثبت صدقه ويمتحن فى هذه الظروف الدقيقة التى يمتحن فيها الحكام.

وقال : «إن عمق إحساسه بالمسئولية نحو عرشه ووطنه وشعبه، هو الذى يدفعه لأن يصر ويتمسك بضرورة السماح له بأن يستبدل وزارة الوفد بوزارة أخرى يستطيع أن يتعاون معها وأن يصلح ما أفسدته وأن يعد البلاد للتبعات الكبيرة التى تتطلبها الحرب ثم السلام فى إطار المصالح والمبادىء المشتركة».

ولكن السفير الذى لم يغير رأيه فى أن الوقت لم يحن بعد للتغيير، رفع المذكرة إلى «لندن» حيث استغرقت أكبر قدر من الجدل والنقاش بين السياسيين والعسكريين وأخيرا أشار تشرشل، باقتراح إجراء انتخابات عامة يلتزم بنتيجتها الطرفان ولكن رفض الملك الفكرة رفضا باتا، مستندا إلى الكتاب الأسود وأنه لم يبق هناك أى شك حول فساد الحكم وانهيار الحزب وانصراف الشعب، ولم يقتنع أولو الأمر بذلك خاصة وقد نفى السفير صحة تقديرات جلالته وارتكب جلالته الخطأ «القاتل» حينما أراد أن يعزز الطلب، بتصعيد محاولاته، لإثارة القلق والشغب

وبدأت المظاهرات المعادية للحكومة تتحرك من الأزهر، حيث مازال الشيخ المراغى يتربع فى منصبه.

ولم تكن مظاهرات الخبز و«إلى الأمام ياروميل» قبل عام واحد قد انمحت من الذاكرة.. وأنذر السفير لندن بضرورة تدارك الخطر قبل أن يستفحل وأن الملك لا يحفل ولا يكترث بشىء إذا ما استبدت به نزوة، وأن لا مناص من ردعه، وبصرامة بل ونهائيا هذه المرة.

واجتمع مجلس الحرب فى لندن برئاسة تشرشل واتخذ قرارا بأن يوجه السفير النصح للملك، ويبين له أن إقالة الحكومة أمر خطير للغاية وأن الحالة الدولية مازالت حافلة بالأخطار والمفاجآت ولابد أن يسود الاستقرار. . وإذا لم يستجب الملك للنصيحة فإن على السفير أن يستعمل القوة بالطريقة التى يراها.

ولابد أن السفير كان سعيدا وهو يقدم له الإنذار الثانى من نوعه وارتجف جلالته بعد أن أيقن أن التهديد صارم وأنه فى هذه المرة سوف يكون بلا رجعة.

وبعد بضعة أيام استدعى السفير إلى قصر عابدين، لمقابلة جلالته وفوجىء به يقرأ عليه مذكرة مكتوبة تنص على «ضرورة استمرار الدور الذى تقوم به مصر فى المجهود الحربى، بل ومضاعفته.. وإننى والشعب المصرى عامة نحرص أشد الحرص على تقديم كل ما فى استطاعتنا لتحقيق النصر النهائى للحلفاء، وإذا كانت الحكومة البريطانية ترى أن الوزارة الحالية قادرة على القيام بالمهمة وتقديم أفضل المساعدات فإنه يوافق على بقائها وسوف يستمر فى علاقاته معها وتسهيل مهامها فى إطار ما يتطلبه المجهود الحربى»!

ومرة أخرى أصبح السفير صديقه ومستشاره وملاذه، بل والوسيط بينه وبين الحكومة إذا ما نشأ احتكاك أو ثارت بوادر أزمة وكان دورا يرحب به فخامة السفير ولم تكن الحكومة تجهل جهود الملك المحمومة لخلعها، واستبساله فى إقناع البريطانيين بأفضليته عنها، وكانت تدرك أيضا أن البريطانيين لا يتمسكون ببقائها احتراما لشرعيتها أو شعبيتها، وأنهم لن يترددوا لحظة فى الاستغناء عنها لو تطلبت المصلحة تغيير الجياد.

وتقرر لهذا الرد على الاثنين ـ القصر والاحتلال ـ وأن يكون الرد صاخبا وصحيحا، وعلى الطريقة الوفدية، وذلك بالاحتكام إلى الجماهير واستعراض القوة وتعميق الارتباط بالشعب.. وقرر رئيس الوزراء وزعيم الأمة القيام بجولة فى قلاع الوفد فى الصعيد، تمتد حتى تصل إلى قنا وأسوان.

وكانت الجولات وما تفجره من حماس وولاء، أثمن ما يملكه الوفد ويتحصن به منذ انبعثت ثورة ١٩١٩، وكان الصعيد «الأقصى» فى قنا وأسوان قد أصيب بكارثة كبرى، إذ اجتاحه وباء الملاريا الذى نفذ إليه من أفريقيا وحملته «بعوضة الجامبيا» عن طريق سلاح الطيران البريطانى، وجنود الفرق الأفريقية الإمبراطورية وتفشى الوباء واستشرى وحصد آلاف الأرواح وبلغ ضحاياه أكثر من عشرين ألف شخص ولم تملك الحكومة الاستعدادات لمواجهة مثل هذه «الكارثة المفاجئة» ولكنها سارعت، وأعلنت التعبئة وحشدت كل ما لديها، واستنفرت الأطباء والخدمات الصحية وتسابق الجميع لدفع البلاء، وأمكن فى النهاية احتواؤه، وكان محنة ولم يتهم الحكومة بالتقصير فيها سوى جلالة الملك الذى كان يتابع الأحداث من قصره.

وقرر رئيس الحكومة أن يختتم زيارته للصعيد بالمديريتين المنكوبتين وأن يتفقد مباشرة سير المكافحة وآثار الوباء وهو أمر أثار الملك، ودفعه إلى أن يشكو للسفير من أن النحاس يريد أن يتوج نفسه ملكا!!

وحققت الزيارة كل أهدافها وبأكثر مما توقع رئيس الحكومة التى لم ينقطع الهجوم عليها والتآمر ضدها، وثبت مرة أخرى أن الوفد ليس مجرد حزب ولكنه عقيدة، وخرجت الجماهير والحشود بمئات الآلاف ومن كل الفئات والطبقات تؤكد الولاء وتجدده، وانتهز النحاس باشا الفرصة، وألقى سلسلة من الخطب فى كل مكان توقف فيه وأكد ثبات الوفد على مبادئه، وإيمانه برسالته وأنها واحدة لا تتغير وهى استيفاء حقوق الوطن كاملة والتى أصبحت تتمثل فى مطلبين هما الجلاء ووحدة وادى النيل.

وشرح رئيس الحكومة وزعيم الأمة ما تواجهه حكومته من مشكلات داخلية وخارجية وما تقدمه من حلول، ولكن كان الجديد الذى ركز عليه وألح عليه هو ما ينتظر البلاد من مشكلات وتبعات بعد الحرب وإقرار السلام.

وأكد استقبال رئيس الحكومة فى المناطق المنكوبة أنها لم تقصر وفعلت كل ما

استطاعت، وانتهز زعيم الأمة الفرصة ليفجر الحقيقة التى كان الكل يحرص على إخفائها، وهى أن شدة الوباء وسرعة انتشاره على ذلك النطاق لم تكن بفعل بعوضة الجامبيا وحدها، ولكن بعامل لا يقل وطأة وهو الفقر المدقع الذى يعانى منه أهالى البلاد وعدم اكتراث أغلب كبار الملاك بشقاء فلاحيهم وضنك حياتهم.

وكانت إشارة صريحة لجلالة الملك، أغنى الملاك أرضا وكانت بعض تفاتيشه الواسعة فى المناطق الموبوءة.

ولم يحجم رئيس الحكومة عن أن يعلن أنه لا مناص من تعديل فى النظم الزراعية وفى الضرائب لكى تستطيع الحكومة مواجهة الوباء، وأثار بذلك القلق فى صفوف الطبقة العليا والتى بدأت مخاوفها «الطبقية» تتصاعد خاصة بعد أن طرحت قضية الضرائب التصاعدية.. وعاد رئيس الحكومة من رحلته مشبعا بالثقة، وبدأ الإعداد لضربة تالية.

وكان الوفد يحتفل كل عام بعيد الجهاد الوطنى، عيده القومى، فى ١٣ نوفمبر، وهو التاريخ الذى ذهب فيه سعد باشا زغلول وزميلاه عبدالعزيز فهمى وعلى شعراوى إلى المعتمد البريطانى السير ريجنالد وينجيت، ليطلبوا السماح لهم بالسفر إلى باريس وحضور مؤتمر الصلح المنعقد فى فرساى، ويرفعوا إليه قضية مصر.

ويومها دارت المناقشة الطويلة التى طالب فيها الوفد بمعاملة المصريين معاملة الند للند لا معاملة السيد للعبد وانتهت بالمماطلة ثم الرفض ثم النفى ثم الثورة، وكان عام ١٩٤٣ هو اليوبيل الفضى لذلك اليوم وذكرى ربع قرن تعاقبت فيه على مصر الأحداث «الجسام» والأمور «العظام»، ولهذا قرر الوفد أن يكون الاحتفال على مستوى المناسبة.

وألقى النحاس باشا خطابا شاملاً استعرض فيه ربع قرن من جهاد الوفد وكفاح الشعب، وأشار بطريق غير مباشر ولكنه واضح إلى كل العثرات والعقبات التى اعترضت الطريق ومن كان المسئول، وما عانته مصر من عرقلة المسيرة الوطنية والديمقراطية، وتميز خطاب «اليوبيل» بأنه امتد إلى المستقبل، وأن عالما جديدا مختلفا سوف يقوم بعد نهاية الحرب، واستتباب السلام، وسوف يكون الموقف مختلفا عنه بعد الحرب العالمية الأولى، فإن هناك حكومة وطنية ديمقراطية فى السلطة، وهى

يقظة واعية، لكل الاحتمالات، وقد وقعت على ميثاق الأطلنطى الذى أعلنه الحلفاء، وسوف تتمسك بحق مصر فى عضوية مؤتمر الصلح وفى صياغة «النظام العالمى» الجديد الذى سوف يتمخض عنه، ولابد أن تخرج مصر منه وقد حصلت على حقوقها كاملة، وقد تمثلت فى مطلبين رئيسيين هما الجلاء التام ووحدة وادى النيل.

وعرض الخطاب ما قدمته مصر للحلفاء وللمجهود الحربى، وأن هذا قدم عن إيمان وعقيدة وبصدق وإخلاص، وأقل ما تنتظره مصر هو رد الجميل بالاعتراف بحقوقها.

كان الخطاب «ميثاقا» جديداً للوفد وإعلانا صريحا عن مرحلة جديدة من كفاحه لا تترك مجالا للشك.

وتأكيدا للولادة الجديدة قرر الوفد عقد مؤتمر عام للحزب، وكان مؤتمره السابق قد عقد منذ تسع سنوات سنة ١٩٣٥ وقبيل عقد معاهدة ١٩٣٦، لإعداد برنامج لمرحلة جديدة من العلاقات المصرية البريطانية، واستعدادا لمواجهة ما كانت تنذر به الأحداث من حرب عالمية ثانية.

وتقرر عقد مؤتمر عام ١٩٤٣ لمواجهة عالم ما بعد الحرب، واستعرض المؤتمر كل المشكلات الداخلية والخارجية وكل الاحتمالات ووضع نواة ومشروع برنامج لإعادة البناء والإصلاح ومواجهة تبعات «الجلاء ووحدة وادى النيل».

وكانت الدورة البرلمانية وفقا للدستور تفتتح فى الأسبوع الأخير من نوفمبر ويلقى رئيس الوزراء خطبة العرش فى حضرة صاحب الجلالة الملك.

وكان الخطاب فى هذه المرة تلخيصا، وتأكيدا لما قامت به مصر من أجل بريطانيا الحليفة، ولما تتوقعه مصر منها، ولما تتمسك به مصر ولا تساوم حوله من حقوق ثابتة فى الجلاء التام ووحدة مصر والسودان.

ولا ريب أن جلالة الملك كان فى واد ورئيس الوزراء فى واد آخر خلال الخطاب.. وخلال عام ١٩٤٣ الذى حفل بالأحداث والمواقف وقعت على كاهل رئيس الوزراء وزعيم الأمة، مهمة «تاريخية» فاقت كل المهام وكانت الأولى من نوعها، وكان عليه أن يتولى التحضير والتنسيق لإقامة المنظمة الأولى فى حياة العرب عامة وهى الجامعة العربية التى سوف تجمع شمل الأمة الكبيرة المشتتة وتحقق حلمها الدفين والملح عبر قرون وحقب طويلة فى أن تتوحد.

وكانت البداية والولادة هذه المرة مثيرة للدهشة والريبة وقد دهش أكثر العرب وتحفظوا حينما وقف أنتونى إيدن وزير خارجية بريطانيا فى ٢٩ مايو سنة ١٩٤١ وألقى خطابا جاء فيه:

«يود كثيرون من مفكرى العرب أن يتحقق للشعوب العربية قدر من الوحدة أكبر مما هو قائم الآن، وهم فى سعيهم لبلوغ هذا الهدف يتطلعون إلى مساعدة بريطانيا وتأييدها ولا يمكن لنا إلا أن نكون عند حسن ظن أصدقائنا هؤلاء، وإنه لأمر طبيعى أن تتوثق العلاقات الاقتصادية والثقافية بين البلدان العربية بل والروابط السياسية أيضًا، وسوف تؤيد حكومة صاحب الجلالة من جانبها تأييدا تاما كل مشروع تتم الموافقة الجماعية عليه».

ولم يثق أحد من القوميين فى مصداقية التصريح، ودار البحث حول ما ورائه.. ولم تقم دولة «عظمى» بتمزيق كيان «الأمة» مثلما فعلت بريطانيا طوال أكثر من أربعة قرون.. وخلال الفترة التى سميت ما بين الحربين سخرت بريطانيا قواها وأشد أسلحتها وأساليبها فتكا لإخماد الثورات العربية «البطولية» التى اشتعلت فى العراق ومصر، ثم فى فلسطين حيث استمرت ثلاث سنوات.

كانت ثورات العرب محفورة عميقة ضد بريطانيا، وقد ساد التصميم على ألا تتكرر المأساة بل وأن تسترد كل الحقوق بعد هذه الحرب.

وأدرك العرب أن تصريح إيدن كان محاولة لامتصاص السخط والغضب العربى الذى لم يبرد لحظة أو محاولة لتدارك الانفجار فى العراق.

وكان هتلر قد عدل بحكم الضرورة عن عقيدته بأن العرب يحتلون المرتبة قبل الأخيرة فى قائمة الأجناس، ويسبقون اليهود والقرود مباشرة، وصرح بأن الحركة القومية العربية هى حليف صالح لنا ويجب أن نقنعهم بأننا لا نريد سوى طرد البريطانيين والفرنسيين ومساعدتهم فى استعادة حقوقهم.

وكان الحاج أمين الحسينى مفتى فلسطين وزعيم الثورة قد استطاع أن يهرب من مطاردة البريطانيين وأن يصل إلى ألمانيا، ولحق به عدد من رجال الحركة العربية «اقتنعوا» بصدق الأهداف الألمانية الإيطالية.

وكانت إذاعة برلين العربية قد استطاعت، عبر أحاديث ونداءات هؤلاء أن تصل إلى الرأى العام العربى وأن تؤثر فيه تأثيرا بعيد المدى.

وطوى تصريح إيدن ولم يجد صداه الذى توقعه بين الأصدقاء والمفكرين العرب، ولكنه ما لبث أن تجدد وبقوة بعد عامين تقريبا، وفى فبراير سنة ١٩٤٣ أجاب المستر إيدن على سؤال «موحى به» فى مجلس العموم حول «مارأى الحكومة البريطانية فى إقامة حلف أو اتحاد عربى؟، هل تتخذ تدابير لتعزيز التعاون السياسى والاقتصادى مع البلدان العربية بهدف إقامة حلف عربى؟».

وأجاب وزير خارجية بريطانيا أنتونى إيدن قائلا: «سبق أن أوضحت الحكومة البريطانية أنها تنظر بعين العطف إلى كل جهد يقوم به العرب لتعزيز الوحدة الاقتصادية والثقافية والسياسية بينهم وبين العرب، ومن البديهى أن الخطوة الأولى لتحقيق أى مشروع مثل هذا يجب أن تأتى من جانب العرب أنفسهم، والذى أعرفه أنه لم يوضع حتى الآن مثل هذا المشروع الذى سوف ينال تأييدا واستحسانا عاما».

وكان هذا دعوة للعرب لكى يبدأوا العمل وترجمة المشروع إلى واقع.

كان أول المعلقين على التصريح صاحب السمو الملكى الأمير عبدالله بن الحسين أمير شرق الأردن وعميد الأسرة الهاشمية وربما أخلص رجال بريطانيا فى المنطقة إذ قال: «يجب أن يكون العرب هم البادئون وأن التنفيذ والخروج بالفكرة من حيز القول إلى حيز العمل سوف يقع على عاتقى من بعد الله بعزيمة وإخلاص».

وتلاه السيد نورى السعيد السياسى العراقى العتيد، وأول أعمدة الوجود البريطانى هناك، وأقرب السياسيين العرب إلى قلب إيدن.. وقال: «إن العالم العربى يولى أعظم الاهتمام ببيان المستر إيدن والذى أكد فيه أن الحكومة البريطانية لن تبدأ بأى إجراء ولكنها تؤيد وتنظر بعين العطف إلى ما تتفق عليه البلاد العربية فى سبيل تحقيق وحدتها»!.

وكانت الجامعة العربية فى رؤية المستر إيدن تبدأ من العراق وتعتمد على الأسرة الهاشمية وتمتد لتحقق حلمها فى سوريا الكبرى والهلال الخصيب، وأن ترث فرنسا فى سوريا ولبنان، ثم تواصل التوسع، ولكن بدا أن هذا المشروع سوف يفقد أية مصداقية، ولهذا كان الأفضل أن يبدأ من مصر، وأن يتم على يد حكومة الوفد، وقيادتها.

وكانت مصر رغم كل سياسات عزلها وحصارها، تظل مطمح أنظار كل العرب، وقيادتهم الفعلية والشرعية، وكان الوفد قد دحض كل ما لصق به من أنه حزب إقليمى انعزالى انتماؤه للوطنية المصرية وليس القومية العربية.. وكانت مواقف حكومات الوفد إزاء كل الثورات والانتفاضات العربية صريحة مدوية.

لم يكن هناك أفضل من الوفد لكى يرسى الأساس لإقامة الجامعة العربية ولكى يوفق بين الأطراف والأسر والقبائل المتناقضة.. أن يكمل مهمته المحلية بالمهمة العربية الأوسع.. وصب رئيس الوزراء مصطفى النحاس جهده وحماسه وصدقه المعروف فى المهمة وفى تعريب المشروع وإرساء جذوره الصحيحة.. واستطاع أن يجمع كل العرب حوله.

وببداية عام ١٩٤٣ كانت خريطة عالم ما بعد الحرب قد اتضحت وأن دولتين عظميين قد خرجتا نهائيا من العزلة والانطواء، وأنهما سوف تتقاسمان القيادة فى العالم، وأن عصر السيادة الأوروبية الذى دام خمسة قرون لابد أن ينحسر وينزاح.. وتأكد أن الولايات المتحدة قد اعتمدت الحركة الصهيونية وكيلا لها فى المنطقة بعد مؤتمر بلتيمور وسوف تقيم لها دولة يهودية كاملة وليس مجرد وطن قومى «غامض» وسوف تمثل الوجود الأمريكى مباشرة.

وتأكد أن روسيا السوفييتية قد اعتمدت «الأكراد» وسوف تقيم لهم جمهورية كردية تكون نواة لدولة كردية حلم الأكراد المستحيل، واعتمدت أيضا الأذربيجانيين الايرانيين، وسوف تقيم لهم جمهورية اشتراكية تكون الدعامة الثانية.

وكان أفضل ما يمكن أن تعتمد عليه بريطانيا هو تعبئة وتكتيل النظم والقوى العربية، التى تدين لها بالسلطة والثروة لتواجه الصراع الذى سوف يكون حاميا وداميا وكما لم يعرف من قبل.

وقد سنحت الفرصة التاريخية ليقوم الوفد بالمرحلة الأولى والأساسية وحتى يرتفع البناء ثم ينظر فى الأمر.

وقد انتهى القصر إلى أن خطب النحاس باشا ومواقفه سواء من القضية المصرية أو من الوحدة العربية قد قدمت كل الحيثيات الكافية للخلاص منه بمجرد أداء المهمة.

وفى نهاية عام ١٩٤٣ الزاخر بالأحداث، عقد أول مؤتمر قمة فى القاهرة وكان بين روزفلت وتشرشل وتشيانج كاى شيك فى فندق مينا هاوس فى الهرم وذلك لوضع الخطط النهائية للحرب فى الشرق الأقصى، والإجهاز على اليابان.

وكان جلالة الملك فى لهفة إلى اللقاء بالرئيس الأمريكى، وكان قد عزز علاقاته مع الساسة والعسكريين الأمريكيين ومع السفير، وتبادل برقيات التهنئة والشكر مع رئيس الجمهورية خلال انتصارات الحلفاء.. وكان رجال إدارة العمليات الخاصة «الأمريكية» يرون فيه ورقة يمكن أن تكون نافعة فى الصراع حول المنطقة التى تتعاظم أهميتها كل يوم.

وشاء القدر أن يحرم جلالته من هذا «الشرف»، فقد أصيب فى حادث سيارة فى القصاصين ونقل إلى المستشفى، وانتدب جلالته رئيس ديوانه وصفيه أحمد حسنين باشا لكى ينقل له تحيات صاحب الجلالة ولكى يسر إليه بكل ما كان جلالته يود أن يبلغه به وولائه الخالص والمطلق لقضية الحلفاء.

وقابل مصطفى النحاس باشا الرئيس الأمريكى وعرض عليه الرؤية الأخرى «الوطنية» للقضية المصرية والعربية وتمسك بكل ما جاء فى مواثيق الحلفاء وحلف الأطلنطى والحريات الأربع وخطاباته حول أهداف الحرب.

واجتمعت أحزاب المعارضة المصرية وكلفت «مفكرها» الكبير إسماعيل صدقى باشا بشرح موقف المعارضة المصرية، وتمسكها بحق مصر فى الديمقراطية الصحيحة والاستقلال التام المحرومة منهما، وذلك فى إطار ما أعلن الحلفاء من عهود ومواثيق.

وكان روزفلت قد أدلى بتصريحات منحازة إلى اليهود والحركة الصهيونية، وحقهم فى فلسطين بعد ما حل بهم من الفظائع والأهوال على أيدى النازى، وأثارت تصريحاته سخطا عاما فى البلاد العربية.

كانت الزيارة معاينة مباشرة لقضايا المنطقة التى أصبحت أحد أهم أركان السياسة والاستراتيجية الأمريكية ولم يبق روزفلت طويلا وسافر وتبعه تشانج كاى شيك وبقى تشرشل وإيدن، ربما ليزيلا آثار الزيارة!

وما أن أهل عام ١٩٤٤ حتى كان جلالة الملك قد وثق وتأكد من أنه لابد أن يكون العام الحاسم والفاصل، وأنه لابد أن يأخذ المبادرة وخاصة أن كل الظروف المحلية والإقليمية والدولية أصبحت فى صالحه.

قابل تشرشل وإيدن بعد عودته إلى «عاصمة ملكه» وأكد لهما ولم يترك شبهة شك فى أنه لا يمكن أن يحيد عن وصية أبيه والارتباط العضوى ببريطانيا لمدة خمسين عاما على الأقل.

وحينما حل عيد الميلاد قام بالتبرع والاحتفال مع قوات الحلفاء.

«ويبدى جلالته فى كل مناسبة عطفا كبيرا بالفعل لا بالقول على جنود الدول المتحالفة النازلة فى مصر وينالهم جميعا من بره ورعايته العالية ما يلهج ألسنتهم بالشكر، وقد بلغت تبرعات المكارم الملكية حوالى أحد عشر ألف جنيه أرسلت إلى الجنود البريطانية والأمريكية بمناسبة الأعياد ولمساعدة الصليب الأحمر الهندى ولإغاثة اللاجئين اليونانيين. وللترفيه عن الجنود المحاربين وقوات الطيران فضلا عن الحفلات التى أمر جلالته بإقامتها للضباط والجنود الناقهين على نفقته الخاصة».

وعاودت جلالة الملك النوبة فى نفس الموعد بالضبط من العام السابق فى أبريل ١٩٤٤، وقرر أن يكرر الطلب وأن يلح ويستميت فى حقه فى إقالة الحكومة «الفاسدة».

ومنذ تأكد أن بريطانيا لن تعاقبه ولن تؤدبه حول موقفه خلال الحرب وانحيازه للمحور وأنها على العكس قررت الاحتفاظ به، وأن تدخره لموقف قادم، استبد به الإصرار على أن يسترد اعتباره وأن يمارس الحق الذى لا يحرص على حق آخر مثله، وهو إقالة الحكومات أغلبية أو أقلية.

أدرك بغرائزه أن بريطانيا لم تحتفظ به إلا ليقوم بالدور التقليدى الذى رسم للقصر منذ قامت الملكية وهو استبداله مع الوفد وقد حان وقت تغيير الجياد.

ونسى أن التغيير واتخاذ القرار من حقهم وحدهم وسوف يخطرونه ليستعد وينفذ.

وقد أراد أن يثبت العكس فى العام الماضى ولكنه قمع وردع وبأقسى عصا غليظة، ولم يستوعب الدرس، وسيطرت عليه رغبة محمومة.. وقرر أن يجازف ويغامر بأن يفاجىء السفير والحكومة فى لندن «بضربة خاطفة» لا تترك لهم وقتا للتفكير أو الرد، ولا يملكون سوى التسليم بما وقع.. قرر أن يكرر مغامرة ١٩٣٧ وبإحكام أكثر هذه المرة.

ووافقه السياسى المحنك الأريب الذى كان يعرف البريطانيين أكثر مما يعرفهم أى أحد آخر، والذى عمل معهم ولحسابهم طوال حياته وهو رئيس ديوانه أحمد حسنين والذى كان معروفا أنه يلجمه ويقلل من حماقاته.. ولكنه فى هذه المرة شاركه فى التدبير.

وفى ١٢ أبريل، قام جلالته فجأة باستدعاء السفير البريطانى وأعلن إليه أن الكيل قد فاض، وأنه لم يعد يستطيع أن يحتمل فساد وعجز هذه الحكومة، وأن مسئوليته أمام شعبه تحتم عليه إقالتها.. وأضاف أن رئيس الوزارة يتصرف بعجرفة وغطرسة.. وأن البلاد لاتستطيع أن تسع ملكين.

وأخرج جلالته مذكرة معدة مقدما وقرأها عليه.. وجاء فيها:

«سبق أن وجهت نظركم إلى ما أصاب الحكومة من فقد الثقة والتأييد الشعبى بسبب عدم نزاهة الحكم وأصبح الأمر يستوجب تغييرها، ولكنى استجابة لرغبة الحكومة البريطانية استبقيت الحكومة واستأنفت علاقتى الرسمية بها نظرا للخدمات التى تؤديها للمجهود الحربى للحلفاء وإثباتا لرغبتى فى متابعة ذلك المجهود حتى النصر».

واستطرد: «وليست الرشوة والفساد وحدهما هما أسباب قصور الوزارة، لكنها عمدت فى الفترة الأخيرة إلى الاستخفاف بهيبة العرش».

«وعلى ضوء ما تقدم ذكره من انتشار الفساد وسوء الإدارة ومحاولات الفتنة بين طبقات الأمة ومن محاولة الاستخفاف بالعرش رأيت من واجبى نحو وطنى وشعبى وبعد إمعان الفكر أن أقوم بتغيير الوزارة القائمة.. وأود أن أؤكد للحكومة البريطانية حرصى على تنفيذ معاهدات الصداقة المعقودة بين مصر وبريطانيا تنفيذا كاملا.

وسوف تضع الحكومة الجديدة نصب عينها مواصلة التعاون وبذل كل الجهد حتى يتم النصر للحلفاء، وسوف يكون أعضاؤها من وزراء معروفين بالكفاءة والنزاهة والحرص الصادق على التعاون مع الحكومة البريطانية».

وقال السفير إنه فوجيء بالأمر وإنه لا يملك سوى أن يرسل المذكرة إلى لندن وأن ينتظر الرد، وطلب من الملك أن يتمهل وألا يقوم بأى إجراء لتلافى العواقب المحتملة، ولم يكترث جلالته هذه المرة بنصيحة السفير، وجلس مع رئيس ديوانه لكى يحررا هذه الخطابات التى سوف يفجرانها فى وجه السفارة والوزارة.

كان الخطاب الأول أمر تكليف لرئيس الديوان بتولى الوزارة الجديدة وجاء فيه:

«عزيزى محمد أحمد حسنين باشا: إن المرحلة التى يجتازها العالم اليوم مرحلة حاسمة فى تاريخ الأمم.. ولما كانت مصر حلقة فى سلسلة الشعوب المناضلة والباحثة عن الديمقراطية والحرية والحق والعدالة، فقد وجب أن تتولى أمرها حكومة ديمقراطية ترعى الحقوق وتصون الحريات وتحكم بالعدل بين الناس. وإنى أعتمد عليكم فى أن تهبوا لشعبى المحبوب حكومة نزيهة قوية تتأثر بالحوادث وتؤثر فيها.. حكومة تعمل طبقا لبرنامج مرسوم يجمع بين القومية والدولية ويحقق ما أريد لمصر من رخاء وعظمة وينبغى أن تضع الحكومة أمام عينها توفير التموين للشعب فلا يكون من المصريين جائع ولا عار ولا محروم وأن يكون للرشوة والجشع والاستغلال عقوبات ماضية قاضية.

يجب أن توفر الحكومة للموظف والعامل والفلاح والجندى حياة جديدة طيبة عادلة تضمن الرزق والحق وتصون الكرامة.

ويجب أن يكون هدف الحكومة خير المحكومين وليس خير الحاكمين، وأن تنظر للمصريين جيمعا بعين المساواة، وأن تحترم الرأى معها أو ضدها وتطلق الحرية.

إن الجهل والفقر والمرض والجوع والرشوة والمحسوبية والظلم كلمات لا ينبغى أن تدل على معنى فى بلادى.

أريد فجرا جديدا تشرق فيه شمس السعادة والعدالة والحرية والمساواة».

كان بيان ثورة ضد جلالته مباشرة وليس تكليفا لحكومة «موظف» بريطانى.

وقد كان خطاب الرد بنفس الحرارة:

«مولاى صاحب الجلالة: إنه ليشرفنى أن أضطلع بأعباء الوزارة لأنفذ إرادتكم وأعمل على الوصول إلى تحقيق الغاية الوطنية السامية التى رسمتموها فى أمركم الملكى الكريم وهى إسعاد الشعب الذى تحبون وتعيشون له وتعملون على تمكينه من أن ينال حقه فى الحرية والحياة، وأن ما تضمنه كتاب مولاى سيكون هاديا لى ومعينا على تحمل المسئولية الخطيرة، وإنى أتشرف بأن أعرض على جلالتكم أسماء الوزراء».

محمد أحمد حسنين

وفى اللحظة الأخيرة خانت جلالته أعصابه، ولم يعلن القرارات قبل أن يحيط السفير علما بها.

واتصل رئيس الوزراء الجديد بالمستر سمارت السكرتير الشرقى، لكى يبلغ السفير بالأمر، ورد السفير مباشرة معلنا أنه قادم على الفور.

وربما تداعت ذكريات ٤ فبراير ١٩٤٢ فلم يقابله الملك فى السراى أو فى مكتبه ولكن اعتصم منذ الصباح فى ثكنات الحرس الملكى، وأعلن حالة الطوارىء، وقال لمن حوله إذا جاء السفير وحده فسوف أقابله وإذا جاء مع الدبابات فسوف أهاجر على الفور.

وجاء السفير وحده.. وكانت المقابلة عاصفة وذكره بما حدث فى فبراير ١٩٤٢ ثم فى أبريل ١٩٤٣، وحذره بأشد لهجة ممكنة من أن يتصرف أو يعلن هذه «المسرحية» قبل رد لندن.

وخرج السفير لكى يصرح للصحفيين (لقد جئت فى الوقت المناسب) وكأنه تفادى كارثة.. وتُبودلت البرقيات والمذكرات والتأشيرات، وكان الرد الذى وصل بعد حوالى عشرة أيام قاطعا حاسما.. أن لا تغيير «لايزال الموقف يتطلب بقاء حكومة الوفد».

وانزوى الملك وانطوى واستدعى السفير لكى يؤكد له فى استسلام أنه سوف يساهم فى المجهود الحربى.. بكل قواه حتى النصر.

وفى شهر سبتمبر كانت الحرب قد حسمت فى أوروبا بعد هبوط قوات الحلفاء فى النورماندى، ثم اختراق القوات الروسية للحدود الألمانية وزحفها نحو برلين.. وقرر السفير البريطانى أن ينعم بإجازة طويلة، وأن يقضيها فى أبعد مكان عن مصر فى جنوب أفريقيا، وتولى أعمال السفارة نائبه المستر «تيرينس شون» وكان زميلا قديما لرئيس الديوان حسنين فى جامعة اكسفورد وكان مقربا من الملك ويتولى عادة تضميد وتخفيف لطمات السفير.

وقد أدرك حسنين من لقاءاته وأحاديثه مع شون أن ساعة التغيير قد حانت وأن الحكومة البريطانية قد اطمأنت إلى الحالة فى مصر وقررت ألا تتدخل قط فى الشئون الداخلية، ومنحت الضوء الأخضر لصاحب الجلالة.

وبقى افتعال حادث على الطريقة البريطانية..

واقترب موعد عيد الفطر، وحل موعد صلاة الجمعة اليتيمة، وأرسل القصر إخطارا بأن الملك سوف يصلى مع رئيس الديوان ولن يصحب رئيس الوزراء.. ولم تبال الحكومة التى اعتادات على ذلك الصغار ولكن حدث خلال مرور الموكب أن رأى جلالته لافتة كتب عليها «يحيى الملك مع النحاس». ولم يتردد فى استدعاء مدير الأمن محمود غزالى وأن يأمره برفع كل اللافتات التى تحمل هذا الشعار لأنه لايريد أن يراها خلال رجوعه، وصدع مدير الأمن للأمر.

وشاعت القصة وذاعت وقرر وزير الداخلية سراج الدين إيقاف مدير الأمن محمود غزالى، لأنه يتلقى أوامره من وزير الداخلية فقط، ولا ينفذ سواها، وثار المستر شون لقرار الإيقاف، وكان مدير الأمن من أعمدة الوجود والنفوذ البريطانى ومن تلاميذ رسل باشا النجباء، ولأول مرة يرسل خطابا فريدا من نوعه يقول فى مضمونه إن إيقاف محمود غزالى يضر بالمجهود الحربى للحلفاء!!

وقامت الحكومة بالرد بخطاب لا يقل صلفا، بأن غزالى موظف مصرى، ولا دخل للسفارة بما يحدث له.

وأدرك رئيس الوزراء أن المؤامرة تستكمل فصولها وقرر أن يبطلها وذلك بأن ينشر نصى الخطابين بينه وبين السفارة، ثم يدلى ببيان فى البرلمان حول تطورات الموقف عامة.. والأزمة مع القصر.. ثم تقدم الوزارة استقالتها وتضع الجميع فى المأزق الحرج!

وكان رئيس الوزارة، قد استطاع بجهد قومى خارق، أن يوفق بين كل المتناقضات العسيرة وأن ينتهى إلى توقيع بروتوكول الجامعة العربية يوم ٧ أكتوبر فى الإسكندرية.. وكان حدثا تجاوبت أصداؤه فى كل شعوب الأمة العربية، واستبشرت بعصر جديد.. وخاف المتآمرون أن تقوم الحكومة بضربتها بعد ذلك... وفى اليوم التالى مباشرة وصل نائب الرئيس الديوان الملكى يحمل خطاب إقالة لم يسبق فى سفاهته وبذاءته.

ورد النحاس باشا: «شكرا لجلالة الملك ويلطف الله بالبلاد».

هل كان على النحاس باشا أن يرفض الإقالة ويعيدها للملك، ويذهب رأسا للبرلمان ويندد بالعدوان المتكرر على الدستور والديمقراطية ويستنفر الشعب ليحكم بينه وبين القصر والاحتلال.

لم يفعل، وبعد بعض الوقت كشف النحاس باشا عن بعد آخر للإقالة:

«أردت أن تكون الجامعة العربية قومية للعرب، وكانت بريطانيا تريدها أداة لمصالحها، ولقد أقيلت الحكومة وكل الحكومات القومية التى وقعت البروتوكول لكى تجهض المشروع.

الانحراف

بينما كان وكيل الديوان يسلم النحاس باشا خطاب الإقالة فى الإسكندرية كان رئيس الديوان فى القاهرة، وفى نفس الساعة بالضبط يسلم رئيس الوزراء الجديد خطاب التكليف وكان صاحب الجلالة يعشق هذه المواقف، وكان الأمر قد دبر وأعد

من قبل مع أحمد ماهر باشا ليتولى المنصب وقد انتظره طويلا أكثر من سبع سنوات لم يفقد خلالها الأمل.. فقد توقع أنه سوف يحتله عام ١٩٣٨، بعد إقالة وزارة النحاس ولكن فشلت خطته التى دبرها مع شقيقه رئيس الديوان للاستيلاء على الوفد وزعامة الأمة، وإقامة علاقة من نوع جديد مع وفد معتدل!

وتصور أن الفرصة قد حانت بعد إعفاء شقيقه على ماهر من المنصب سنة ١٩٤٠، وكان بلاشك أصلح من يرضى البريطانيين ومن يباركون اختياره، وكان ملحا على أن تدخل مصر الحرب وأن المعاهدة تلزمها بذلك، ولكن الملك كان منحازا للمحور ومتوقعا هزيمة بريطانيا والحلفاء بين يوم وآخر.

وظل يعمل بهمة وبسالة فى زرع الألغام تحت أقدام حكومة الوفد، وكان صاحب الاتهام المشهور بأنها جاءت على أسنة الحراب البريطانية، وأصبح ساعد الملك الأيمن فى مقاومتها.

وكان على ثقة من أن ما حدث لم يكن مجرد تغيير وزارى ولكن بداية تاريخ جديد، بزعامة وقيادة مصرية ملائمة لعالم ما بعد الحرب.. كانت طموحاته بلا حدود.

وقد وضع مع جلالة الملك خططا جديدة تقوم على تعبئة كل أحزاب المعارضة (ضد الوفد) والتنسيق بينهم فى جبهة واحدة عريضة متماسكة تستطيع مواجهة التحدى.. وأن تنتهى بمحو الوفد تماما من الخريطة السياسية.. وهو حلم الملك الأبدى.

وهكذا تألفت الوزارة من الحزب السعدى فى الصدارة وحزب الأحرار الدستوريين وحزب «الكتلة الوفدية» ثم الحزب الذى أصبح يشارك فى كل الانقلابات الدستورية؛ الحزب الوطنى.

وتمكينا لأواصر الجبهة تقررت المساواة الكاملة بين الأحزاب وذلك بأن يحصل كل منهم على أربع وزارات وإن كان رئيس حزب الكتلة مكرم عبيد قد أصر على أن تكون من نصيبه وزارة المالية وإلا انفصل عن الجبهة.. ورضى الحزب الوطنى بأن يحصل على وزارة واحدة.

وتقرر تقسيم الدوائر الانتخابية أيضا بالتساوى، وذلك بعد أن حلت الوزارة البرلمان الوفدى وحصل كل حزب على ٥٥ دائرة، وحصل الحزب الوطنى على عشرين دائرة والمستقلون على ١٤ دائرة وتركت الدوائر الباقية مفتوحة وعددها ٦٥.

وقبل أن تعلن الحكومة سياستها أو تطرح برنامج المرحلة التاريخية القادمة.. أعلن رئيسها أحمد ماهر أن «لابد من التطهير وتسوية حساب العصر الأسود.. إن النحاس لا يختلف فى شىء عن هتلر أو موسولينى ولابد أن يكون مصيره مماثلا، وأن حكم الوفد الذى دام سنتين، لم يقل بطشا وقهرا عن حكم النازى أو الفاشست فى إيطاليا ولابد من محاكمة لمجرمى الحرب».

وتكونت لجنة تحقيق تجمع القضايا والأدلة وعهد إلى مكرم عبيد باشا وزير المالية وأشهر المحامين والفصحاء البلغاء بأن يعد قائمة الاتهام وكتاب أشد سوادا ليكون وثيقة الادعاء، وكان مكرم عبيد قد خرج من السجن حيث اعتقلته حكومة الوفد إلى الوزارة ولهذا فاض سعادة بالمهمة.

وأصبحت المحاكمة والإعداد لها، وكشف فضائح وجرائم وآثام الوفد هى الشغل الشاغل للحكومة الجديدة بينما كان العالم كله يضطرم بمشكلات ما بعد الحرب وصياغة العالم الجديد وخاصة فى الشرق الأوسط.

وفجأة تقدم السفير البريطانى بمذكرة بعثت بها الحكومة البريطانية من لندن تنذر بضرورة وقف محاكمة النحاس باشا أو اضطهاد الوفد، لأن بريطانيا لا تستطيع أن تجحد الخدمات التى قام بها الوفد خلال الحرب ولا يمكن أن تسمح بأن يكون ضحية لمثل هذا التنكيل والبطش، وأكد السفير أن المستر تشرشل والمستر إيدن يطلبان تأكيدا بأن شيئا من ذلك لن يتم.

وطويت كل الأوراق، وتذكرت الحكومة أن هناك قضايا سياسية واقتصادية ودولية عديدة تنتظر حلولا.

ولم يكن رئيس الوزراء فى حاجة إلى إثبات صدق ولائه ولكن الملك الذى كان فيما يبدو يحمل شعوراً ثقيلاً بالذنب عكف على أن يثبت صدقه للبريطانيين، وسعى سعيا حثيثا لكى يقابل الشخصية البريطانية الأولى فى المنطقة اللورد الترنشام

الوزير المقيم فى الشرق الأوسط وأن يجلس أمامه على كرسى الاعتراف، ويغسل الماضى كله.. وقد عامله اللورد معاملة التلميذ المذنب وشرح له أن وجود بريطانيا فى الشرق الأوسط هو قضية حياة أو موت بالنسبة للإمبراطورية البريطانية، وقد لا يهم فى أمريكا أو روسيا ولكن بالنسبة لبريطانيا فإن الأمر جد مختلف، وليس معنى هذا بأى حال أن بريطانيا تريد فرض أية سيطرة أو سيادة على دول المنطقة ولكن تريد التعاون معها من أجل المصلحة المشتركة.

«ورد جلالة الملك بأنه يعرف هذا جيدا وهو مقتنع به تماما وهو لا يعرف السبب فى النظر إليه على أنه معاد لبريطانيا ولكنه لا يستطيع أن يجاهر بإخلاصه على الملأ وأن يعلن اعتماده على بريطانيا أو أن مصر هى حجر الزاوية فى المنطقة بالنسبة لها وهو يستطيع أن يقدم لبريطانيا كل ما يمكن أن يدعم الصداقة المصرية البريطانية وأفضل مما يستطيع أى شخص آخر وأن يتم ذلك بالتلاقى فى منتصف الطريق وكل ما يطلبه من بريطانيا هو أن تحافظ على مشاعره وألا تجرح كبرياءه وكرامته وأن تتعامل معه كشريك فى إطار مصالح مشتركة.

«وأكد للورد أنه يريد الإصلاح الحقيقى وأنه بحث عن شباب ودم جديد ليتولوا المسئولية ولكنه لم يجد، ولا مناص له من الاعتماد على سياسيين لا يحمل لهم تقديرا كبيرا وأنه يود قيام ديمقراطية حقيقية وليست المهزلة التى يمثلها برلمان لا يمثل الشعب».

«وطلب جلالته إلى اللورد أن يوجهه دائما فيما يمكن أن يحققه».

وبعث اللورد الترنشام بالمذكرة إلى رئيس الوزراء تشرشل مع تزكية للملك وإعطائه الفرصة.. وذلك لأن:

«الملكية هى المؤسسة الوحيدة التى مازالت تمتلك المكانة والسلطة والاستمرار رغم أنها تحفل بالأخطاء التى ارتكبها الملك فاروق.. وقد كان عدوا لدودا لبريطانيا ولكن خضع واستقر بعد انتصارنا فى الحرب.

وهو يرغب فى أن تقوم سياستنا على منحه حرية التصرف على أن يكون لنا القول الأخير وهو ما نفضله.. وقد يكون الوفد مازال يمثل الحرية والديموقراطية

والملك يمثل الأوتوقراطية ولكن الوفد جامد متشدد مدمر.. وعلى أية حال فإن الديموقراطية بمفهومها فى بريطانيا أو أمريكا ليس لها وجود فى مصر».

وهو نفس ما قالته بريطانيا على لسان اللورد دوفرين بعد الاحتلال وإلغاء دستور ١٨٨٢ .

وكان غريبا حينما عاد السفير لامبسون من إجازته الطويلة فى جنوب أفريقيا، ووجد الجو قد تغير أن أعلن أن أحمد ماهر صديق حميم وأنه يستطيع التعاون معه بصدق وإخلاص، ثم تصالح مع الملك وتصالح الملك معه كأن شيئا لم يعكر صفو العلاقة، وكرر جلالة الملك وصية أبيه الذهبية وهى أن مصر لكى تقف على قدميها وتزدهر لا مناص لها من أن ترتبط عضويا ببريطانيا لمدة خمسين سنة، وأضاف جلالته أنه لم يمض منها سوى عشر سنوات وبالطبع سوف يعد جلالته برنامج الأربعين سنة الباقية.

ولم يمنع ذلك من أن ينفذ قليلا وراء الاندفاع الملكى نحو بريطانيا وقال السفير فى رسالة إلى لندن:

«إن تطلعه إلى صداقة بريطانيا حميم وصادق لأن العلمين كان درسا رسب فى أعماقه ورد له صوابه ولن يستطيع أن ينساه.. وهو من الذكاء بحيث أصبح لا يجد من يعتمد عليه لكى يحميه سوى بريطانيا ولا مناص له من التعاون الوثيق معها.. ولكنه مع ذلك لا يملك المناعة لمقاومة غزل الأمريكيين.. وفى حديث له مع اللورد الترنشام أشار إلى أن ترومان جدد له الدعوة، التى قدمها له روزفلت، وألمح إلى أنه يود لو يزور بريطانيا بدعوة رسمية».

وقد هداه تفكيره إلى أنه لكى يحرس العلاقة ويسهر على صيانتها وتقويتها لابد وأن يكون له ممثل شخصى وخاص فى لندن، يوافيه بكل صغيرة وكبيرة ويتلقى تعليماته وتوجيهاته التى لا يريد أن يعرف بها أحد، وأن تكون علاقاته خاصة ومباشرة مع لندن.

ووقع اختياره على أفضل من تصور أن يقوم بهذه المهمة، وكان مصريا تربى وتعلم ونبغ فى بريطانيا ولكن فى الرياضة وفى لعبة بريطانية خالصة هى

الإسكواش راكيت وأصبح بطلا للعالم فيها، وبالطبع فتح له ذلك كل أبواب المجتمع البريطانى، ولكن لم تكن له أى دراية بالسياسة سواء البريطانية أو المصرية وهو قد أمضى معظم حياته فى بريطانيا ولم يعرف عن مصر سوى القليل النادر، وهو « عبد الفتاح عمرو» وتخطى كل النظم واختاره ليكون سفيره الخاص فى لندن، وأن يرسل كل رسائله مباشرة إليه، وأن يحضر كل شهر مرة لكى يشرح له ما يدور هناك.

وقد تردد عبد الفتاح عمرو فى قبول المنصب لأنه لم يخطر بباله قط أن ينتهى إلى العمل بالسياسة وفى ميدان يجهل عنه كل شىء.. ودهشت السفارة البريطانية فى القاهرة، وقال سمارت الذى كان يعرفه:

«إنه قليل الأهمية والفاعلية وهو إنجليزى أكثر مما يجب»!

ولكنه قبل فى النهاية ولم يكن يستطيع أن يرفض وبعد أن وعدت السفارة فى القاهرة، والوزارة فى لندن أن ترشد وتسدد خطواته الأولى فى الغابة الجديدة التى يدخلها.

وكانت تعليمات الملك الأولى إليه تقتصر على مهمتين، أن يدبر لجلالته دعوة رسمية إلى لندن ثم أن يعمل على إزاحة كيلرن من القاهرة وقد فوجىء بأن الثانية أسهل كثيرا من الأولى.

ورغم كل ما بذله كيلرن لكى يثبت أن فى استطاعته أن يتعاون مع الملك تماما مثلما كان يتعاون مع الوفد إلا أنه كان يدرك أن تغير السياسة يتبعه دائما تغير «الجواد».

«وقد كانت تقاريره قبل أشهر فقط تؤكد «لابد من الوقوف بجوار الأصدقاء «الوفد» والملك ليس بصديق إنما هو متآمر تتجسم فيه أحط الرذائل الشرقية».

«من الأفضل تأييد إدارة ديموقراطية«الوفد» ضد عصابة قصر يرأسها مستبد شرقى أثبت فى كل مناسبة أنه صديق هزيل لبريطانيا».

«يظل الأولاد أولاداً طيلة حياتهم ويظل الملك طفلا أحمق عنيداً».

ولكن كتب وكيل وزارة الخارجية (أن الملك فاروق لن تكون لديه ثقة فى سياستنا مادام لورد كيلرن ممثلنا فى مصر) وكان ذلك بداية النهاية.. خاصة أن كيلرن كان يطمح فى أن ينال المنصب الأول فى الإمبراطورية وهو نائب الملك فى الهند.

واستبسل عبد الفتاح عمرو، فى تبييض صورة فاروق فى دوائر لندن الدبلوماسية والإعلامية.

«عقد المقارنة بين فاروق والنحاس: الأول فى سن الخامسة والعشرين وأمامه أربعون سنة أخرى والثانى فى سن السبعين وليس هناك من يخلفه والرغبة الكامنة فى نفس النحاس تظل الإطاحة بالملك وإعلان نفسه رئيساً للجمهورية ولدى فاروق برنامج للإصلاح الاجتماعى والتعليم التدريجى من أجل ديموقراطية غير مزيفة ولكنه دون مساندة بريطانيا له لن يتمكن من القيام بهذا العمل ولا يمكن أن يتحد السياسيون المصريون على برنامج إصلاح إلا إذا قاده الملك وأيدته بريطانيا.. وبذلك تأمن المصالح البريطانية العليا وليس للملك أى طموح سوى رغبته فى أن يظل ملكاً لشعب مستقر وعلى علاقة ودية مع بريطانيا وقد تعلم الدرس خلال الحرب حينما تأثر بمستشار سيئ».

ولم تكن بريطانيا لتحفل كثيراً وهى لم تكن تنوى حقيقة إقامة صداقة مع الملك فاروق ولكن استخدامه.. تماماً كما استخدمت الوفد ، وكما تسخر كل شىء .

على أن الملك فاروق لم يكن على أية حال ليجحد الجميل، ولهذا أقام لأول مرة فى تاريخ القصر حفلاً لتكريم رجال السفارة البريطانية والمستر شون وذلك تقديراً لموقفه من الصراع بين الوفد والقصر وتمسكه بألا يتدخل فى شئون مصر الداخلية!!

واستغرق ترميم وتدعيم العلاقات مع بريطانيا معظم وقته، وترك الشئون الداخلية لرئيس الديوان، ولم تلبث أواصر الجبهة الحاكمة أن تشققت وثار الصراع حول الانتخابات وتقسيم الدوائر مرة أخرى، خاصة بعد أن أعلن الوفد مقاطعته للانتخابات، وكان الحزب السعدى مصراً على أن يؤكد مكانته الجديدة «الحزب القائد» وبينما يصر الأحرار الدستوريون على أنهم الحزب التاريخى العريق، ويصر مكرم عبيد باشا على أنه بطل الانقلاب ولولاه لما خرج الوفد من الحكم.

ونفض رئيس الديوان يده واعتكف ولم يستطع وكيله أن يصالح الأحرار والزعماء، وتدخل جلالة الملك حتى لا ينهار البناء الذى انعقدت عليه الآمال، وفى النهاية أجريت الانتخابات، وكانت نتيجتها تماماً كما أراد الحزب الأول وفاز السعديون بالأغلبية ١٢٥ مقعداً وتلاهم الأحرار الدستوريون ٧٤ مقعداً وحزب الكتلة الوفدية ٤٩ والحزب الوطنى ٧ والمستقلون ٢٩. كان البرلمان المتوازن الذى طالما حلم به وتمناه الملك، ولكن ما لبث أن ثار نزاع آخر لم يقل حدة، فقد رأى رئيس الوزراء أن كراسى الحكم لابد أن توزع وفق نتيجة الانتخابات، بينما أصر مكرم باشا على أن يظل التوزيع بالتساوى، وكان الصراع عنيفاً بحيث «آثر هيكل باشا السلامة وطلب أن يعين رئيساً للشيوخ وأجيب إلى طلبه».

وقدمت الوزارة استقالتها بعد نتيجة الانتخابات وتألفت الوزارة الجديدة كما أراد رئيس الوزراء الذى لم ينس قط تاريخه مع مكرم عبيد، وحصل السعديون على ستة مقاعد والأحرار الدستوريون على أربعة والكتلة على أربعة والوطنى مقعد واحد، وقال رئيس الوزراء فى خطابه إلى جلالة الملك: دلت الانتخابات بأجلى بيان ونطقت بأفصح لسان على صدق النظرة السامية التى شملتم بها الموقف عندما آمرتم جلالتكم بإقالة الوزارة الماضية !!

وكانت على حكومة الجبهة ـ المتصارعة ـ أن تواجه عالم ما بعد الحرب وكان أول اختبار يدور حول إعلان الحرب.

تقرر فى مؤتمر «يالتا» ألا تشترك أية دولة فى مؤتمر سان فرانسيسكو الذى سوف يضع أسس المنظمة العالمية الجديدة «الأمم المتحدة» إلا الدول التى سوف تعلن الحرب على المحور حتى وإن كانت الحرب قد انتهت فعلاً، وحينما مر تشرشل بالقاهرة وقابل جلالة الملك ، أحاطه علماً بذلك وطلب إليه أن يعمل على تحقيقه وتقدم السفير البريطانى رسمياً بطلب إلى الحكومة المصرية بأن تعلن مصر الحرب إذا ما أرادت المشاركة فى مؤتمر سان فرانسيسكو.

ورفض الوفد الطلب وشن حملة عنيفة عليه، واستقال رئيس الحزب الوطنى احتجاجاً على الطلب ثم سحب استقالته بعدما أقنعه جلالة الملك وذاعت شائعات بأن الملك سوف يقرر اشتراك القوات المصرية فى الحرب فى الشرق الأقصى!

وعقد البرلمان جلسة سرية فى مساء السبت ٢٤ فبراير ١٩٤٥ ليلقى رئيس الوزراء أحمد ماهر بياناً حول الموضوع وحينما فرغ من البيان فى مجلس النواب، انتقل إلى مجلس الشيوخ لنفس الغرض... وبينما كان يقطع الردهة بين المجلسين برز شاب وأطلق عليه بضع رصاصات أردته قتيلاً.

كانت نهاية أليمة لزعيم شباب ثورة ١٩١٩ وبطل الكفاح الثورى والاغتيالات السياسية.. وبعد أربعين يوماً فقط من وزارة كان ينوى أن يبدأ بها تاريخاً جديداً..

وكان الحدث إنذاراً على مدى السخط والرفض لأى استجابة لبريطانيا حتى ولو كانت شكلية وكانت إثباتاً للانفصام التام بين ملك يستميت فى استرضاء والانضواء تحت جناح بريطانيا وبين شعبه الذى لا يطيق أى ارتباط حتى ولو كان اسمياً.. وسارع جلالته بإسناد الوزارة إلى الرجل الثانى فى الحزب محمود فهمى النقراشى ولم يكن جلالة الملك يرتاح إليه، ولكن رئيس حزب الأحرار الدستوريين هيكل باشا، أقنعه بأن النقراشى سوف يكون أكثر مرونة من ماهر باشا، بعد أن يتولى الحكم، وكانت نبوءة صحيحة!

وصرح مكرم عبيد بأنه لن يستطيع أن يعمل تحت رئاسة النقراشى ولكن ما لبث أن رضخ حين رأى أن ذلك يعنى خروجه إلى البيداء وتألفت الوزارة، وكانت تنويعاً على نفس اللحن «النشاز»!!

كان على الوزارة الجديدة أن تواجه أهم القضايا وأخطرها.. القضية الوطنية وقد كان البريطانيون أحرص ما يكونون على ألا يتكرر ما حدث بعد الحرب العالمية الأولى، وأن تنفجر ثورة تفاجئهم وتقلب كل شىء رأساً على عقب.

ولم يمنع ذلك أن تثور القضية وتعرض نفسها، وقد خرج الوفد من الحكم ليتولى المعارضة، وجعل محورها تعديل المعاهدة التى عقدت عام ١٩٣٦ بل استبدالها تماما وتحقيق الهدفين اللذين تبلورت حولهما المطالب الوطنية الجلاء ووحدة وادى النيل.

وقد نمت فى صفوف الوفد قوى جديدة فتية، كما نمت خارجه قوى «أيديولوجية» اجتماعية ولم تعد المطالب السياسية هى وحدها الهدف ولكن تعدتها

إلى المطالب الاجتماعية وأصبح التحرر الاجتماعى والثورة الاجتماعية هى الوجه الآخر للتحرر الوطنى والثورة الوطنية.

وقد ظلت الحكومة - وبوحى من القصر - تماطل فى طرح القضية الوطنية حتى قارب العام أن ينتهى وبدأت نذر السخط وشراراته وحينئذ تقدمت الحكومة على استحياء بمذكرة تطلب إلى الحكومة البريطانية أن تفتح باب المفاوضات لإعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ نظراً لتغير الظروف الدولية والمحلية.

وبعد شهر جاء الرد البريطانى تؤكد فيه الحكومة البريطانية أن المبادئ الأساسية التى قامت عليها المعاهدة سليمة فى جوهرها وأن سياسة الحكومة البريطانية هى أن تدعم العلاقات بروح من الصراحة والود والتعاون الوثيق كما حققته مصر ومجموعة الأمم البريطانية والإمبراطورية خلال الحرب.. واقتنعت الحكومة راضية بما لدى الحكومة البريطانية من مشاغل ومشكلات أهم لابد أن تفرغ منها أولاً.

وقرر طلبة الجامعة أن ينتزعوا المبادرة وأن يتولوا المسئولية، وأن يقوموا بالرد على المذكرة البريطانية نيابة عن الحكومة المتقاعسة.. واتفق قادتهم من مختلف المذاهب والاتجاهات على أن يتم ذلك فى مظاهرة كبرى وتحدد لها يوم ٩ فبراير فى الحرم الجامعى وحول النصب التذكارى لشهداء الجامعة وهم الذين سقطوا فى انتفاضة ١٩٣٥ وأعلنوا التعميد السياسى للجامعة .. ميلاد الجيل الجديد.

وشهدت الجامعة صباح ذلك اليوم أكبر اجتماع فى تاريخها وتجمع الآلاف من طلبة الجامعة وطالباتها وكن يشتركن لأول مرة بعد ما فرضن وجودهن السياسى والثقافى.

وضم الاجتماع شباب الوفد وكانوا أبرز القوى، وشباب الحلقات والتنظيمات الشيوعية التى تصاعد نفوذها، وشباب حزب مصر الفتاة والذين انتهت بهم تقلبات الحزب ونزواته خلال الحرب إلى الحلف الوطنى ثم شباب الإخوان المسلمين والذين كانوا يعزفون عادة عن الاشتراك مع «غير الإسلاميين» فى أى نشاط.. لم يتخلف أحد ،وكان الاجتماع الأول من نوعه وبدا وكأنه نواة حلف للقوى الجديدة فى مواجهة الائتلاف الملكى!

وتعاقب الخطباء والخطيبات أيضاً وكان الحماس جارفاً وأجمع الكل على أن الاستعمار لم يتعلم ولم يتغير وأن قضية مصر والسودان واضحة عادلة ولم تعد تحتمل المماطلة، وأن الحل لن يتحقق على مائدة المفاوضات وأن الطريق هو نفس طريق الشعوب التى هبت وثارت منذ نهاية الحرب، وكانت مصر دائماً فى الطليعة ولكنها تخلفت وتأخرت وحان الوقت لكى تقف وتنتزع حقوقها كاملة.

ولم يكن لدى المجتمعين خطة عمل أو برنامج لما بعد الخطب، وبدد الحيرة صوت ارتفع من الحشد ودعا للخروج إلى الشارع إلى الجماهير صاحبة الحق واستجاب الكل واشتعل الحماس وتدفقت خارج الأسوار أكبر مظاهرة طلابية جددت تراث الكفاح وأثارت ذكرياته وأثبتت أن الطلبة ما زالوا هم الطليعة والقوة الضاربة الأولى.

ولم يدرك صاحب النداء يومئذ أنه أطلق مارداً، وأشعل حريقاً لم ينطفئ وأنه بدأ زحفاً طويلاً لن يتراجع.

وانطلقت المظاهرة إلى ميدان الجيزة لكى تتجه منه إلى كوبرى عباس، وتعبره إلى المدينة.. إلى الجماهير، وفوجئ الجميع بأن الكوبرى مفتوح فى غير مواعيده.. ولا يسمح بالمرور، واندفع بعض طلبة الهندسة إلى غرف الآلات أسفله وأعادوه للعمل.

وعبرت الجموع وقد التهب حماسها وفوجئوا مرة أخرى بقوات مكثفة من البوليس تنتظرهم على الضفة الأخرى بالخوذات والهراوات والبنادق، وبقيادة كبار الضباط الإنجليز فى البوليس المصرى.

ولم يدعوا لهم فرصة للتفاهم وانقضوا فى قسوة تجاوزت كل الحدود، وتساقط المصابون والجرحى، واعتقل المئات، وهرع البعض وألقوا بأنفسهم فى الماء، واحتموا بقوارب الصيادين وتراجع البعض محاولين الارتداد ، ولكنهم فوجئوا بقوات استدعيت على عجل وحاصرتهم وصبت عليهم نفس القمع والبطش على الجهة الأخرى .

واستفزت «الموقعة» سكان الحى وهالهم ما حدث ونزلوا على الفور لنجدة الطلبة وإسعافهم، وإخفائهم من البوليس الذى كان يتعقبهم!

وانتهى اليوم الدامى بالاعتقالات ونقل الجرحى والمصابين إلى المستشفيات وتوفى أحدهم بمجرد وصوله.

وذاعت أنباء «مذبحة كوبرى عباس» وسرت فى أرجاء البلاد وتفجر السخط والغضب المكظوم، ولم يملك الجميع سوى الخروج إلى الشوارع تعاطفاً مع الطلبة وهرعت قوات البوليس، وانتشرت فى كل أرجاء المدينة تفرق التجمعات.

وقضت البلاد ليلة عصيبة تغلى وتضطرم وطلع النهار على انتفاضة امتدت لتشمل كل المدن الصغرى والكبرى القاهرة والإسكندرية وأسيوط والمنصورة والزقازيق ونشب الصدام دامياً وبدأت الأخبار تتوارد بوقوع الضحايا والمصابين واطّراد الاعتقالات.

وفجع الناس وذهلوا للقسوة، غير المبررة ولم يعرف أحد أو يخطر بباله أن صاحب الجلالة الطالب الأول والفلاح الأول والعامل الأول والوطنى الأول أصدر تعليماته «المشددة» إلى رئيس الوزراء بأنه تمنع مظاهرة الطلبة من الوصول إلى المدينة مهما كان الثمن، وأن رئيس الوزراء عهد بالمهمة إلى كبار ضباط البوليس الإنجليز لما اشتهروا به من عدم المبالاة بالثمن!

كان الاختبار الأول ولم تكن النتيجة مطمئنة.

وكان مقرراً أن يحتفل فى اليوم التالى بأهم أيام العام وكل عام وهو عيد ميلاد جلالته، وكان العيد السادس والعشرين، وتقرر أن تفوق الاحتفالات ما تم فى العام الماضى، وكان أول الطقوس أن تضاء مصر كلها، المدن والقرى بالأضواء والمشاعل وأن تحتفل كل منها بعيد «الشعلة» والتى يطلق جلالته شرارتها من شرفة قصر عابدين إلى القلعة ومنها إلى باقى أرجاء القطر، ثم يقف ليتسلم الشعلة «الأولى» قادمة من العاصمة الثانية الإسكندرية يحملها ويتبادلها العداءون جرياً على الأقدام!

وتعلن بعدها الأفراح العامة وتموج البلاد وتزخر بالمهرجانات، وتطوف الاستعراضات تحت أقواس النصر.. وينال كل مواطن نصيبه من السعادة الغامرة.

وكان جلالته قد أعلن أنه سوف يختص أبناءه الطلبة بأن يحتفل معهم فى الجامعة

بوضع حجر الأساس لمدينة فاروق الأول الجامعية لراحة الطلبة الغرباء أو الذين يحتاجون لسكن خلال الدراسة وسوف يضىء شعلة خاصة هى «شعلة المعرفة» والتى سوف يرعاها طوال حكمه.

واستيقظت العاصمة فى الصباح على مشهد مختلف، انتزعت كل الصور واللوحات والملصقات أو لطخت وأزيلت معظم أقواس النصر أو حطمت، وامتلأت المدينة بالمنشورات تهيب بالشعب أن يقاطع الاحتفالات، وتعلن أن الطلبة قرروا مقاطعة احتفال المدينة الجامعية بل ومنع إقامته، وتحطيم الزينات المقامة ومنصة الشعلة.

وتصدى الطلبة للعدائين حاملى شعلة الإسكندرية وأطفأوها، وقبل أن تصل سارعت الحكومة ـ وقد أذهلها الموقف ولم تحسب حسابه ـ إلى حشد فرق الموسيقى من الجيش والبوليس لتطوف الشوارع وتملأ «الفراغ» فى ميدان عابدين أمام جلالة الملك المنتظر فى الشرفة.

وارتفع لأول مرة هتاف استجابت له جموع غفيرة وهو الهتاف بسقوط جلالته.. وكان قد أخذ على نفسه عهداً منذ استمع إلى نصيحة تشرشل بأن يوفر الغذاء والكساء لكل مواطن، وبعد الهتاف بسقوط الملك والملكية ارتفع هتاف جماعى «أين الغذاء والكساء يا ملك النساء»، وأصبح لاصقاً به وكان بداية ونهاية، فقد انقشعت الأسطورة.

ووصف رئيس مجلس الشيوخ محمد حسين هيكل باشا ما حدث:

«تنفس الصبح عن شائعات تردد أن طلاب الجامعة سيقاطعون الحفلة التى يحضرها الملك لوضع حجر الأساس، ولما تقدم النهار بلغنى أن الأمر لن يقف عند المقاطعة وأن الملك قد لا يحضر الاجتماع واتصلت برئيس الديوان وسألته عن الموقف وتطوراته وعما إذا كانت الحفلة تجرى وفق برنامجها وهل يرى واجباً أن أذهب إليه بصفتى رئيس مجلس الشيوخ، وذكر لى أنه يجب أن أعد عدتى للذهاب إليها ولم يتصل بى قبل موعدها، وذهبت إلى مكان الاجتماع فإذا الطرق كلها محروسة أشد الحراسة، وجاء الملك متأخراً عن موعده ،ثم علمت أن البوليس ضبط

فى إحدى العمارات أشخاصاً بتهمة أنهم كانوا يعتزمون إلقاء متفجرات على الموكب الملكى، ولم يحضر الحفل من الطلبة إلا من وثق رجال الأمن بهم وتم الحفل سريعًا فى أضيق حدوده وانصرف الحاضرون كل إلى منزله والجو ينذر بالخطر».

كما كتب محمد حسين هيكل باشا:

«.. وفى عيد ميلاده السادس والعشرين سقط جلالته وعرشه مهما تأخر الخلع لبعض الوقت».

واقتحمت «مذبحة كوبرى عباس» مجلس الوزراء والبرلمان وأثارت عاصفة قادها مكرم عبيد باشا، ارتدى مسوح الوطنية القديمة وقرر أن يثأر من خصمه اللدود رئيس الوزراء، وأن يقدم نفسه كرجل الساعة ولا أحد غيره يمكن أن يسيطر على الموقف وقدم استقالته مع وزراء حزبه.

وكان ممثل الحزب الوطنى فى الوزارة قد استقال مبكراً، وبمجرد تقديم الحكومة المصرية لمذكرتها «الباهتة» طلباً للمفاوضات واحتج بأن ذلك يتنافى مع مبادئ الحزب التى تصر على الجلاء قبل المفاوضة!! وتصدع الائتلاف الرباعى وتداعت قوائمه، ولم يلبث السفير البريطانى أن تقدم لكى يجهز عليه.

وقد تابعت بريطانيا الأحداث بأكبر قدر من القلق، وعاد الشبح الذى كان يثير أرقهم وهو أن تنفجر ثورة شعبية تفاجئهم وتتكرر «مأساة» ١٩١٩ .

وبعد أن ناقش السفير الموقف مع لندن تقدم بمذكرة مكتوبة إلى جلالة الملك «كانت فى واقع الأمر إنذاراً طلب فيه إقالة وزارة النقراشى باشا لعجزها عن حفظ الأمن والنظام، وتداركا لما قد يحدث من مضاعفات وعواقب».

ولم يعترض جلالته على الطلب كتدخل فى شئون مصر الداخلية، ولكنه وعده بالتنفيذ ، واستدعى رئيس وزرائه ليخطره بضرورة تقديم استقالته، وفعل على الفور.

وفاضت نفس دولته بالمرارة وصارح بها زملاءه الوزراء. ولم يدر السبب .. فقد

نظم الاحتفالات «الباهرة» بعيد ميلاد جلالته الذى غمره بعطفه وثقته بل وأنعم عليه بأرفع أوسمة الدولة!!

وخرجت من الحكم وزارة لم تكمل عاماً واحداً وكانت لطمة لرئيس وزراء كان مزهواً دائماً بحرصه على كرامته.

وكان جلالة الملك قد عقد العزم والنية على أن يكون عام ١٩٤٦ هو عام الحسم وأن يحكم سطوته وسلطته فى الداخل «بحيث يكفى أن يشير إلى أى رجل من رجال الدولة بأصبعه ليلبى الإشارة طائعاً»، كما روى رئيس مجلس الشيوخ ورئيس حزب الأحرار الدستوريين «هيكل باشا» والذى يستطرد ليقول:

«وهو على أية حال لم يعد يحفل برجال دولته بل كان يزدريهم ولم تكن أطماعه تقف عند حدود مصر بل وكان متلهفاً على أن ينصب نفسه زعيماً وملكاً للملوك العرب بل وأن يبسط ظله ليرث الخلافة ويصبح أمير المؤمنين».

قرر جلالته أن يتم على يديه حل القضية المصرية وتحرير فلسطين وقيادة القوات لصد الشيوعية والغزو السوفييتى.

وكان ذلك يبدأ وينتهى بتصفية الأعداء فى الداخل، وأن يطهر البلاد منهم حتى يتفرغ لأهدافه الكبرى.

وخلص جلالته فى النهاية إلى «الحل العثمانى»، وقد حاول لدى توليه العرش خلال حكومة الوفد الأولى ولكن خابت المحاولة، وآن الأوان لاستئنافها ولم يستعمل الرصاص هذه المرة ولكن ألقيت قنبلة على السيارة ، حتى لا يفلت الصيد منها، ولكن حدث ما لم يكن طبيعياً أن يحدث ، ونجا النحاس ولم تتردد زوجته فى أن تصرح علناً بأن الملك هو المسئول، وفى الأسبوع الأول من العام الجديد ثأر جلالته لفشله واغتيل أمين عثمان باشا وزير المالية فى وزارة الوفد الأخيرة، وكان أمين عثمان طرازاً فريداً من الساسة المصريين، وكان يقوم بدور رئيسى وهو سفارة الوفد لدى الدوائر البريطانية وقد تعلم وتربى تربية بريطانية ودرس فى جامعة أكسفورد التى درس فيها وتخرج أحمد حسنين باشا، وحينما عادا اختار كل منهما طريقاً

مختلفاً والتحق حسنين بالإدارة البريطانية وعمل سكرتيراً خاصاً للجنرال مكسويل الحاكم العسكرى فى ظل الحماية خلال الحرب العالمية الأولى، والتحق أمين عثمان بوظيفة حكومية، ولكن انتمى سياسياً إلى الوفد .

وتقلب حسنين فى خدمة الإدارة البريطانية ثم انتقل إلى القصر وأصبح ضابط الاتصال بين الاثنين ثم رئيس الديوان الملكى وتدرج أمين عثمان فى العمل الحكومى والسياسى معاً، ثم تفرغ وأصبح من الخبراء المعاونين والمقربين لمصطفى النحاس ، وبرزت مواهبه خلال مفاوضات المعاهدة سنة ١٩٣٦ وقام فيها بدور رئيسى ، وحاز ثقة وتقدير كل الأطراف، واختاره النحاس وزيراً للمالية فى وزارته الأخيرة ، وقام بإنجاز «تاريخى» هو تصفية آخر ديون إسماعيل التى ظلت تثقل الخزانة والسيادة المصرية حتى عام ١٩٤٤ .

وكان القصر شديد العداء لأمين عثمان، ويضعه فى أول قائمة الخصوم إذ كان يتصدى لسياسات ومؤامرات حسنين وعبد الفتاح عمرو ويفند «سياسة» الاعتماد على القصر وأنها سوف تؤدى إلى كارثة شاملة ، وتقرر لهذا البدء بالخلاص منه، وتجريد الوفد وزعيمه من سفيره لدى بريطانيا.

ولم يخالج أحد فى الوفد أى شك فى أن الفاعل واحد فى الجريمتين وتعزز ذلك باعتراف أحد المتهمين بأن النية كانت معقودة على استكمال المهمة باغتيال النحاس خلال تشييعه لجنازة أمين عثمان.

واتباعاً للأساليب المملوكية والعثمانية انهمك جلالة الملك فى الإعداد للزيارة التى انتظرها، وعقد عليها آمالاً كبيرة، وهى تشريف شقيقه الكبير جلالة الملك عبد العزيز آل سعود، وتحددت الزيارة فى أوائل يناير وتقرر أن تكون حدثاً لم تشهد البلاد مثله فى الحفاوة والترحيب، وأن تشارك كل الهيئات والمؤسسات والطبقات فى الاستقبال، وقد وصل «العاهل» الكبير وطاف بأرجاء البلاد واستقبل فى كل مكان ذهب إليه استقبال «الفاتحين» ولكن أهم ما تضمنته الزيارة كان وفاؤه بما وعد به، وهو تناول الغداء على مائدة السفير البريطانى فى السفارة ولأول مرة فى العرف والتقاليد الدبلوماسية.

وقد اختلى جلالة الملك بالسفير وأكد لـه ما سبق وأخبره به شقيقه الملك فاروق ، وأن ولاءه لبريطانيا ما زال ثابتاً لا يتزعزع وأن ذلك دين تاريخى فى عنق الأسرة وأن البترول وشركاته مجرد علاقات تجارية مع الولايات المتحدة ولا تغير شيئاً.

وأكد جلالـته للسفيـر أن كل هم الملكـين العربيـين أصبح تعبئة العالم الـعربى والإسلامى وإعدادها لـلحرب «المقدسة» ضد الخطر الداهـم على الأوطان والأديان وهو الشـيوعية، وقد عقـدوا العزم فيمـا بينهم عـلى أن يتوليا قـيادة الجيوش العـربية والإسلامية «المجاهدة» ضد الغزو.

وانتهـت المأدبة الأولى والأخيـرة من نوعها فـى تاريخ السفـارة بتقديم الـهدايا ، وتلقت الليدى كيلـرن أثمن ما تلقته فى حياتها ولم يمنع ذلـك السفير من أن يسخر فى يومياته من اليوم الغريب والعصيب الذى عاناه !

وودع جلالة الملك ضيفه العظيم «بمثل ما قـوبل به» وحققت الزيارة أهدافها بأبعد مما تـوقع.. تصـالحت أسرتـا محمـد على وآل سعـود، وانتهـى الحقد والـثأر القـديم وتبددت مـخاوف العاهل الـعربى من هيـمنة مصر أو استـئثارها بـالجامعة العـربية، واتفق الاثنان على أن يدعو الملك فاروق إلى اجـتماع «تاريخى» لكل الملوك والحكام العرب فى منتصف العام، لمواجهة الصهيونية وحماية فلسطين والعرب.. والإسلام!

وبعد رحيل الـضيف العربى الكبير بـأيام وردت أسعد الأخبار التى كان يـنتظرها جلالته بلهفة وأبلـغه سفيره يوم ٤ فبراير سنة ١٩٤٦ أنه تقرر نقل الـسفير البريطانى فى القاهرة وأن البحـث جار عن منصب له يرضيه، ويعوضـه عن المنصب الذى كان يحلـم به وهو نائـب الملك فى الـهند والذى سبـقه إليه «الجـنرال ويفل» واختـرع له منصب جـديد هو المندوب السامـى فى جنوب شرقى آسـيا وكلف بمهمة «إنـسانية» هى مواجـهة المجاعات والاضـطرابات التـى خلفتـها الحرب، وكانـت الواجهة الـتى تخفى تطلعات بريطانيا لوراثة إمبراطوريات فرنسا وهولندا فى المنطقة.

وطمأنه السفير إلى أن الخبر سوف يعلن رسمياً فى وقت قريب.

واستعد جـلالته ليحتفـل بنصره المبين وبعـيد ميلاده السادس والعـشرين فى أوج قوته.. ولكن لم تلبث الأحداث أن تلاحقت كما لم يتوقع أو يصدق!

وبدأ البحث عن رئيس وزراء ووزارة جديدة.

ودهش الناس ووجموا حين نفض جلالته الغبار عن أبغض السياسيين وأكرههم على قلب الشعب وعهد بالمهمة إلى إسماعيل صدقى باشا.

كان سجله الدامى يضارع سجل الاحتلال فى إراقة الدماء وإهدار الدستور، وقد حكم أكثر من ثلاث سنوات كانت أشد السنوات سواداً وبطشاً منذ «الاستقلال» ولم تمح من ذاكرة الجيل الذى عاشها.

ولم يكن صدقى باشا يملك حزباً سياسياً يستند إليه أو يؤهله لتولى الرئاسة، وقد اندثر الحزب المصطنع الذى كونه والذى تنكر له.. ولم يكن يملك أى تمثيل فى البرلمان يعتمد عليه ليحصل على الثقة، ولكن لم تعد المبادئ الدستورية «عقبة».

وتوسم جلالته فى الاختيار أنه أقوى ذئاب الغابة والذى لا يتورع عن شىء لردع الغوغاء، ويثأر له من الطلبة والعمال، بخبرته فى إراقة دمائهم!

«وقد ظل مؤمناً بالفاشية الإيطالية حتى بعد سقوطها فى إيطاليا».

وكان صدقى باشا من أوسع السياسيين المصريين إدراكاً للمتغيرات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية وإن كان إيمانه لم يتغير قبلها وبعدها بأن مكان مصر الصحيح والدائم فى كنف الغرب، وكان أبرز أقطاب الهيئة السياسية العليا التى ألفها أحمد ماهر باشا بعد توليه الوزارة وجمعت كل ممثلى الأحزاب لترسم سياسة مصر فى عالم ما بعد الحرب والتى انتهت إلى أن مصر لابد أن تحتمى بحليف من الدول الكبرى تعتمد عليه، وأن أصلح الحلفاء هو بريطانيا، وأن تعديل المعاهدة، يجب أن يتم فى هذا الإطار.

وكان صدقى باشا من أول رافعى راية الخطر الأحمر، وأن الشيوعية تجب كل ما عداها من الأخطار ، وأن مصر لا تستطيع أن تهرب أو تتخلف عن دورها فى صدها واتقاء خطرها.

وكان دولته من أوائل السياسيين الذين أقاموا علاقات وثيقة مع الأمريكيين وأيضاً مع الإسرائيليين، وكان متعاطفاً مع المشروع الصهيونى.

وقد وقع الاختيار على صدقى باشا للهالة الأخرى التى كانت تحاك حول

عبقريته الاقتصادية وكان رئيس اتحاد الصناعات وعميد الرأسمالية المصرية الكبيرة وموضع ثقة الرأسمالية الأجنبية واليهودية خاصة.

وكانت المشكلة الاجتماعية ووطأة البطالة والفقر والجهل والمرض تنسب إلى مصدر واحد هو الشيوعية، وقد تشرب صدقى باشا من تعاليم الفاشية الإيطالية ما يؤهله للقضاء عليها.

وكان صدقى باشا مختلفاً بالطبع حول أسباب اختياره من بين السياسيين جميعاً لتولى السلطة فى أحرج اللحظات قال: «قبلت الوزارة بعد تردد شديد لأن حبى لبلدى دفعنى آخر الأمر إلى القبول لاعتبارين أولهما أننى كنت أتوق إلى المساهمة فى محاربة الأعداء الثلاثة التى حالت دون تقدم بلادنا العزيزة وقضت على نشاط الطبقات الفقيرة وبالأخص فى أوساط الريف، والثانى أن همى أن أرى بلادى وقد استفادت من نتائج الحرب وحينما تولت الوزارة الاشتراكية فى إنجلترا تنبهت إلى الفرصة السانحة بحلول قوم مشهود لهم بحب الحرية بدل قوم تربوا على حب الاستعمار بالبدء فى حل القضية المصرية».

ولم يقنع أحداً!!

ولم يكن لدى أى من الوطنيين القدامى أو الجدد أى وهم حول دولته وحكومته!

وقد اعتذر السعديون عن عدم الاشتراك فى الوزارة، وأعلن النقراشى باشا أنه يبارك اختيار جلالة الملك ولكنه لاعتبارات كثيرة قديمة وحديثة لا يستطيع التعاون مع صدقى باشا، ولم يعرض دولته الاشتراك على حزب الكتلة أو الحزب الوطنى اتقاء لديماجوجية مكرم عبيد باشا وحذلقة حافظ رمضان باشا، وتألفت الوزارة من الأحرارالدستوريين ومن المستقلين، الاحتياطى الدائم لكل الوزارات، ولم يبال صدقى باشا الذى كان يؤمن دائماً بأنه الوزارة وحوله عدة أصفار!

وتقدمت الحكومة الجديدة بهذا التشكيل «المبتور» إلى البرلمان، وكان غريباً أن حصلت على الثقة ،وكان أول من صوت لها حزب الأغلبية «السعديون» الذين استجابوا لطلب جلالة الملك، ثم لم يلبثوا طويلاً حتى اقتنعوا بالاشتراك وتولى الرجل الثانى فى الحزب إبراهيم باشا عبد الهادى وزارة الخارجية.

وبدأت الوزارة الجديدة العمل بمحاولة للتهدئة، واستبسل رئيسها فى التقرب إلى الجماهير، وخاصة الطلبة والعمال ووضع مسوح الوطنى الشعبى، الذى يريد أن يبدأ تاريخاً جديداً وصفحة متفانية من حياة لا صلة لها بالماضى، وأعلن دلالة على حسن نيته أنه لن يحجر على الحرية وسوف يسمح بالمظاهرات ويكفل حق التعبير طالما كان سلمياً .

وتولى الوفد ومصطفى النحاس كشف الخدعة وأعلن أن رئيس الوزراء «رجل معروف للأمة منذ ١٩١٤ حين كان وزيراً فى عهد السلطان حسين إلى اليوم ، ومجال القول فيه لا يتسع إلى كتاب بل إلى كتب ومجلات.. والمصريون جميعاً يعرفون من هو آخر رجل فى مصر يحق له أن يتحدث عن الشرف والنزاهة ويشيد بذكر الأمانة والاستقامة».

«ألم يتنكر لدستور الأمة سنة ١٩٣٠واستبدله بدستور آخر من صنعه، ألم يتنكر لبنى وطنه وأذاقهم العذاب ألواناً والهوان أنواعاً طوال مدة حكمه الماضية فقتل منهم المئات وأهدر كرامة العائلات وانتهك الحرمات وخرب البيوت وحارب الناس فى أرزاقهم وكمم أفواههم وخنق الحريات وزيف الانتخابات حتى لقد وصف القضاء العادل عهده بأنه«إجرام فى إجرام» ثم هو يسخر الآن من عقول المصريين فيطلب إليهم نسيان الماضى وإسدال الستار عليه!!»

لم يخدع دولته أحداً أو يرهبه.. ولهذا تقررت المواجهة بإعلان إضراب شامل تحدد له يوم ٢١ فبراير ١٩٤٦، فى كل أرجاء البلاد ، وأن يدشن «يوم الجلاء».

وتدعيماً لوحدة الصفوف واستعداداً لكل الاحتمالات اتفق الطلبة والعمال على تنسيق القيادة لكى تتولى تنظيم وترشيد الإضرابات والمظاهرات، ولكن فوجئت جموع المتظاهرين فى ميدان الإسماعيلية بسيارات بريطانية عسكرية تقتحم الصفوف وتطلق النيران بلا تمييز فى كل اتجاه وتساقط القتلى والجرحى وساد الذعر وتفرق المتظاهرون وهربت السيارات وبلغ عدد القتلى ٢٣، كان من بينهم صبى صغير لم يتجاوز الثانية عشرة وبلغ عدد الجرحى ١٢٣ جريحاً.

وذاعت أنباء «مذبحة الميدان» فى أرجاء المدينة، وتحولت المظاهرات فى كل مكان إلى صدامات عنيفة دامية ، وتتابع سقوط الضحايا والمصابين.. واعتقال المئات.

وحقق الاستفزاز البريطانى هدفه ووجدت الحكومة الذريعة لتعلن «اضطرارها» إلى منع المظاهرات.

وتصادف فى اليوم نفسه أن وقعت أحداث مماثلة فى الهند فى مدينة بومباى وتمردت بعض فصائل الأسطول الهندى، وانضمت إليها فصائل الجيش وأعلنت تأييدها للمطالب الوطنية وهرعت المظاهرات الشعبية تأييداً للقوات وحماية لها من بطش البريطانيين وكان الالتحام بين القوات المسلحة والجماهير، يعنى انهيار الكيان «الإمبراطورى» عامة .. وسارعت القوات البريطانية تحاصر القوات المتمردة وتحصد مثيرى الشغب وتعتقل الآلاف.

واهتز الرأى العام العالمى لأحداث القاهرة وبومباى، وهبت القوى العالمية المناصرة للحرية وحركات التحرير الوطنى وأعلنت« ١٢ فبراير» يوم الشعوب المناضلة وعيداً سنوياً للحرية.

ولم تفت أحداث ذلك اليوم فى عضد الوطنيين وزادتهم تصميماً .. وقررت اللجنة الوطنية الرد المناسب، وتصعيد الكفاح وإعلان إضراب عام آخر وشامل تحدد له يوم ٤ مارس وأن يدشن يوم «الشهداء».

وتم الإضراب وفاق كل التوقعات، واحتجبت الصحف، وتعطلت المرافق، وتقرر أن يلزم الناس بيوتهم فلم يخرج أحد ولم يتحرك فى الشوارع سوى دوريات الجنود.

ولم يتحقق الشيء نفسه فى الإسكندرية كما كان مقرراً ، ونزلت الجموع إلى الشوارع، وتدفقت فى الأحياء والميادين، وتكررت أحداث ٢١ فبراير فى القاهرة إذ تحرشت القوات البريطانية بالمتظاهرين وسقط فى نهاية اليوم ٢٨ قتيلاً، و٣٤٠ جريحاً ، وقتل من البريطانيين جنديان وجرح أربعة.

وثارت بريطانيا ثورة عارمة، وهدد القادة العسكريون البريطانيون فى مصر باتخاذ كل الإجراءات الضرورية لضمان حياة قواتهم.

واستجابت الحكومة للتهديد وقررت تحريم المظاهرات تماماً.

ورغم الإنذارات والتهديدات أدركت الحكومة البريطانية أن العنف لم يعد يجدى، وأن قبضة صدقى باشا تآكلت وأن لا مناص من تنازلات ... عاجلة.

وأعلنت القاهرة ولندن بعد ثلاثة أيام فقط فى ٧ مارس سنة ١٩٤٦ عن فتح باب المفاوضات وصدر مرسوم ملكى بتأليف وفد مفاوض!

وبشر رئيس الوزراء الرأى العام بأن وفد المفاوضات سوف يكون قومياً، ويضم كل الأحزاب تماماً كما حدث فى مفاوضات سنة ١٩٣٦ . ولم يكن الوفد أو أى من الوطنيين يثق فى مفاوضات تتم على يد صدقى باشا ولذا اشترط الوفد لقبوله أن تكون له الرئاسة، وأغلبية الأعضاء، ورفض الطلب، وتكون وفد المفاوضات المصرى من ممثلين لكل الأحزاب «اللاوفدية» ومن المستقلين برئاسة رئيس الوزراء.

وندد الوطنيون بالوفد وبالمفاوضات عامة، وأن القضية والمطالب المصرية واضحة صريحة واستنفدت بحثاً ولم تعد تحتاج إلى مساومة أو مفاوضة، وكان المستر بيفين وزير خارجية بريطانيا قد ألقى خطاباً بمناسبة نظر قضية إيران فى الأمم المتحدة مطالباً بجلاء القوات الروسية التى احتلت الشمال خلال الحرب قال فيه:

«ليس من المقبول أن تفاوض دولة كبيرة دولة صغيرة لكى تحاول الحصول على قواعد أو امتيازات خاصة على أراضيها فى نفس الوقت الذى تحتل جزءاً منها، وهذا هو استعمار القرن التاسع عشر الذى يجب أن نتخلى عنه ونطرحه وراء ظهورنا».

وكانت بريطانيا قد ساندت وأيدت أيضاً جلاء القوات الفرنسية عن سوريا ولبنان وبدون قيد أو شرط .. أو قواعد!!

وانتظرت مصر قرار الحكومة البريطانية بتأليف وفدها وطال الانتظار، واستغرق ما يقرب من شهر، واعتذرت بريطانيا بأنه لابد من التمهيد بمباحثات أولية غير رسمية بين رئيس الوزراء وصديقه القديم والحميم السير رونالد كامبل السفير البريطانى.

وأعلنت الأسماء فى ٢ أبريل سنة ١٩٤٦، وأن الوفد سوف يكون برئاسة المستر بيفين نفسه تقديراً لأهمية الحدث ولمكانة مصر وأن نائبه سوف يكون اللورد ستانسجيت وزير الطيران «العمالى» والذى عرف بتعاطفه مع مصر والمصريين منذ

كان عضواً شابا فى لجنة ملنر للتحقيق فى أسباب ثورة ١٩١٩، وضم الوفد عددا من كبار العسكريين والدبلوماسيين الخبراء فى قضايا الشرق الأوسط.

واستغرق الوفد أسبوعين ليصل إلى القاهرة «بالطائرة» واعتذر وزير الخارجية لجسامة مشاغله ووعد بأنه سوف يشهد توقيع الاتفاق!

وقرر الوفد أن يستريح بضعة أيام من «عناء السفر» قبل أن يبدأ سلسلة المباحثات التمهيدية».

وأخيراً تقرر الافتتاح رسمياً فى ٩ مايو سنة ١٩٤٦ .

وألقى فخامة اللورد نائب رئيس الوفد خطاباً قال فيه : «كنت وما زلت أفخر دائماً بأننى صديق لمصر ويشرفنى أن أرأس هذا الوفد وأن يبدأ عصر جديد من العلاقات بين بلدينا يسوده السلام والانسجام».

واستمرت المفاوضات لأقل من أسبوعين ثم أعلن عن توقفها فى ٢٢ مايو وصدر بيان جاء فيه:

«ظهر بعد تبادل الرأى بين الوفدين أن هناك بعض المسائل التى يرى الوفد البريطانى ضرورة الرجوع فيها إلى المستر بيفين وسوف يتطلب ذلك بعض الوقت».

لم يتغير شىء أو يتطور سواء كان المفاوض كيرزون أو إيدن أو كان بيفين أو ستانسجيت من العمال... الكل بريطانيون!!

وكانت حكومة العمال قد انتهت إلى أن الإمبراطورية ليست عاراً أو اغتصاباً يكفرون عنه برد الحقوق ولكن تركة مشروعة ورثها العمال ليحافظوا عليها... وتبددت كل البرامج لتحقيق الثورة الاشتراكية الديموقراطية العالمية!

وبدت الهوة واسعة بين المواقف المصرية والبريطانية وبعد ٦٤ عاماً من الاحتلال ومثلها من الوعود بالجلاء، لم يعد مقبولاً أو ممكناً سوى الجلاء التام الناجز عن مصر والسودان، وفى أسرع وقت ممكن ومع الاعتراف بوحدة وادى النيل وأن قضية السودان داخلية يحلها المصريون والسودانيون فيما بينهم ويقررون مصيرهم المشترك.

وكانت بريطانيا «العمالية» ترى مع تسليمها بحق مصر فى الجلاء إلا أنه لابد أن

يتم على مراحل ويستغرق بضع سنوات على الأقل ، وذلك إذا لم يطرأ على الموقف الدولى ما يدعو لإعادة النظر، ولابد أن تحصل بريطانيا على قاعدة استراتيجية رئيسية تؤمن الدفاع عن مصر وعن الشرق الأوسط، وأن تعقد الدولتان حلفاً دفاعياً مشتركاً لهذا السبب، أما السودان فإن بريطانيا مع اعترافها بمصالح مصر فى السودان إلا أنها تتمسك بالتزامها نحو السودانيين بإعدادهم وتمكينهم من ممارسة حقهم فى تقرير المصير!!

كانت تنويعات على نفس الحجج والذرائع القديمة وتعنى هذه المرة أن تصبح مصر قاعدة استراتيجية للحرب الباردة وجزءاً من نظام الدفاع الغربى.

وكان توقف المفاوضات لهذا السبب وأسباب الخلاف التى لم تكن مجهولة للرأى العام دافعاً لاشتداد حدة المظاهرات والاعتصامات والإضرابات التى لم تنقطع خلال المفاوضات ولم تكترث بقرارات صدقى باشا بتحريمها، وتصاعدت حملات الصحف الوطنية والثورية التى تكاثرت وانتشرت وسخرت من عبقرية رئيس الوزراء التى فشلت سياسياً، واقتصادياً ، فى الخارج والداخل.

وخلال انكباب دولته على حل القضية السياسية لم يلق اهتماماً كافياً لخطته الخمسية لمحاربة الفقر والجهل والمرض وإنقاذ الطبقات الفقيرة عامة وتفاقمت البطالة، وتضخمت الأسعار، واستأسد أصحاب الأعمال وسادت السوق السوداء... ولم تلبث أن تفجرت الإضرابات الواسعة المنظمة فى أهم المناطق الصناعية وبلغت ذروتها فى أكبر إضراب من نوعه عرفته مصر وهو إضراب عمال الغزل والنسيج فى المحلة الكبرى أكبر قلاع الصناعة المصرية، واندفعت الحكومة «مذعورة» لاستدعاء الجيش ليساند قوات البوليس فى حصار الإضراب وقمعه، وأدت الصدامات مع العمال المصريين إلى سقوط القتلى والجرحى.. وإعلان حالة الطوارئ فى مدينة المحلة الكبرى.

ولم يجد دولته ما يفسر به الأحداث المروعة سوى تغلغل الشيوعية والتى لم يعد هناك مناص من أن ينزل بها ضربة قاضية تصادر منابرها وتعتقل دعاتها وتقتلع جذورها، وكان إيمانه راسخاً بأن يحارب أعداءه الألداء : الصحافة والشيوعية،

وكان يرى أن الصحافة تستطيع أن تبنى وأن تهدم واستطاعتها فى الهدم أشد منها فى البناء خاصة فى بلد لم ينضج بعد النضج الكافى ولم يتعود التفكير الذاتى، «ولو كان إلى جوارى صحافة مؤيدة قوية لما استطاع خصومى أن ينجحوا فى محاربتى ولكن خصومى استطاعوا أن يحاربونى بأقوى سلاح وهو الصحافة وأقلها أن تشوه أهدافى .. ووجدت من قرائها من يصدق هذه الدعايات».

وكان العدو الثانى هو «الأيدى الخبيثة الخارجية من روسيا الشيوعية، وقبل بدء المفاوضات ولدى الإعلان عنها حرص المستر بيفين وزير الخارجية البريطانى على أن يحذرنى فى رسالة مع السفير عمرو باشا إلى أن الخطر على المفاوضات يأتى من روسيا وهى تتطلع بشراهة إلى السيطرة على المنطقة وخاصة البترول».

وكان جلالة الملك أشد اقتناعاً وصرح أحد رجال القصر لأمين عام الجامعة العربية عبد الرحمن عزام بأن« الملك شديد الحساسية الآن ويعتبر أن كل من يعترض على أى رأى أو قرار يتخذه شيوعياً خاصة إذا ما تعلق بالإصلاح»

كان جلالته مؤمناً بما يلقنه له العسكريون البريطانيون من أن هناك خطة روسية شيوعية تتطلع إلى السيطرة على مصر لأن من يسيطر عليها سوف يسيطر على الشرق الأوسط، وإذا ما تم ذلك فسوف تنهار أوروبا وكل نظم الدفاع الغربى، وسوف تسود العالم روسيا الشيوعية وتتحقق النبوءة الماركسية وأصبح جلالته حامل مفاتيح إنقاذ العالم ولا يخالجه شك فى ذلك!

وتقرر القيام بضربة مزدوجة تطيح بالعدوين: الصحفيين والشيوعيين معاً وتهيئ المناخ الصالح لاستئناف المفاوضات ونجاحها، واستصدر رئيس الوزراء تعديلاً فى التشريع الجنائى أضاف أربعة بنود إلى إحدى مواده وبها أصبح تأليب أية طبقة على طبقة سواء بالتنظيم أو الإدارة أو الدعوة جناية تعاقب بالأشغال الشاقة.

وقالت المذكرة التفسيرية للتعديل:

«كان من آثار الحرب العالمية الأولى أن سرت النظريات الشيوعية والفوضوية وقطعت شوطاً بعيداً بحيث أصبحت الهيئات النظامية عرضة للتزعزع، وهذه النظريات لها من الخلابة فى الظاهر ما تنفعل به القلوب، ولها من التخيل ما يحرك

الشهوات فيسير بها فى طريق الجموح الذى لا يرعى حداً ، وإغلاقاً للباب دون تغلغلها بين طبقاتنا العاملة الهادئة الوادعة، وحماية لأولئك العمال وغيرهم ممن يتعرضون للاندفاع فى هذا التيار المخرب لم ير المشرع بداً من أن يضرب على أيدى من يريد أن تنقض طبقة على طبقة».

وقرن دولته صدور التشريع بحملة ضارية استعاد بها ماضيه اعتقل فيها أكثر من مائتين من ألمع الكتاب والمفكرين والصحفيين الوطنيين والتقدميين، ومنهم من لا يمكن أن تلحق به أية شبهة شيوعية، وصادر كل الصحف الوطنية والتقدمية واليسارية وأغلق كل النوادى الثقافية التى كانت تجمع الشباب من كل الاتجاهات لمناقشة قضايا البلاد وقضايا العصر ، كانت حملة هستيرية على نسق الحملات التى سادت الولايات المتحدة الأمريكية، باسم الماكارثية (نسبة إلى زعيمها السيناتور ماكارثى) فى مطاردة الشيوعيين فى كل مكان ومن الدبلوماسية إلى السينما!

وكان صدقى باشا رائد تزييف الانتخابات ورائد إهدار الدستور ورائد إراقة دماء الجماهير بغزارة وأضاف تفجير الخطر الشيوعى وأصبحت ذريعة سهلة لوصم الكفاح الوطنى الاجتماعى ولتشتيت الحياة الثقافية والفكرية.

وعلقت صحيفة الجارديان البريطانية «الليبرالية» على أحداث مصر قائلة: «تصرف لا يستغرب من صدقى باشا وهو الذى يمثل أصحاب الأعمال بعد ما أصيبت مصالحهم بأضرار كبيرة نتيجة الإضرابات، ولكن هذه إجراءات تحجب المشكلة الحقيقية وتعطل الإصلاحات التى أصبحت ضرورية ولا يمكن تفسيرها إلا بأنها اعتراف بالعجز والقصور».

وأطلقت سلطات التحقيق سراح كل المعتقلين، وأبطلت مصادرة الصحف واستمرت الإضرابات وازدادت عنفاً وتصاعدت الحملات ضد حكومة الطغيان الفاشلة المتعثرة داخلياً وخارجياً!

وثبتت صحة تعليق الصحيفة البريطانية ورأت الحكومة البريطانية أن تساهم فى تخفيف الموقف المتفاقم، وأعلنت فى سخاء قراراً بجلاء قواتها عن القلعة وكانت أول موقع احتلته القوات البريطانية لدى دخولها القاهرة فى ١٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢

وظل العلم البريطانى يرفرف عليها منذ ذلك الحين وهللت الحكومة وصحفها للانتصار وتقرر أن يقام احتفال كبير مهيب، ليقوم فيه جلالة الملك برفع العلم المصرى بيديه الكريمتين على قلعة جده الكبير محمد على!!

واستؤنفت المفاوضات فى شهر يوليو واستمرت أكثر من ثلاثة أشهر بمسيرة متقطعة متعثرة، توقف يوماً ثم تستأنف ثم توقف وتستأنف، وفى نهاية المطاف ثبت أن الهوة شاسعة واسعة وأنه لا يمكن تخطيها !

لم تتزحزح بريطانيا خطوة وأصبح الشرق الأوسط قضية حياة أو موت بالنسبة للإمبراطورية ،وكانت أهميته تتضاعف كل يوم بتفاقم الحرب الباردة وغزارة البترول!

وكان تشدد المواقف البريطانية نابعاً من مصدر آخر، هو يقين البريطانيين بأن القصر والحكومة والغالبية العظمى من وفد المفاوضات المصرى يتمنون فى قرارة أنفسهم لو تم الاتفاق بالشروط البريطانية، ولو تحقق الجلاء التام الناجز عن مصر والسودان لما بقوا يوماً واحداً فى مواقع السلطة والثروة التى يحتلونها، وقد ذهبت بريطانيا إلى أبعد مدى فى منحهم الصيغة التى يمكن أن تحوز قبول الرأى العام المصرى.

وكانت المفاوضات تتم وسيف ديموقليس «الشعبى» مسلطاً على الرقاب ولم يعد الجلاء والوحدة مطالب ولكن عقيدة.. مصر للمصريين يحكمونها ويملكونها ويدافعون عنها وحدهم.

وخلال اشتداد الجدل، ألقى المستر بيفين وزير الخارجية البريطانية خطاباً علق فيه على الأزمة التركية الروسية حول مضيق الدردنيل قال: «إن مطالبة روسيا بقاعدة فى الدردنيل تعد تدخلاً غير مقبول وعدواناً على السيادة التركية وهى تعنى وضع تركيا تحت السيطرة الأجنبية، أما الدفاع المشترك بين روسيا وتركيا عن مضيق الدردنيل فهو مجرد ذريعة مرفوضة لأن الدفاع عن الدردنيل فى رأينا هو مسئولية تركيا وحدها، وليس مسئولية أية دولة أخرى.. وتشاركنا هذا الرأى الولايات المتحدة».

وكان طبيعياً أن يتساءل المصريون ما الفرق!

ولم يجد رئيس الوزراء فى نهاية المطاف مناصاً من الاعتراف «المرير» بالفشل، وأن يعلن وقف المفاوضات، وأن يقدم استقالته إلى صاحب الجلالة.

واستبد القلق وثار الخوف التقليدى من أن يلجأ البريطانيون إلى الورقة الأخيرة حين تتعقد الأمور وتصل إلى حافة الهاوية وأن يهيئوا لعودة الوفد .. ولذا رفض قبول الاستقالة وكلف رئيس الوزراء بالاستمرار وعقد العزم على القيام بمحاولة أخيرة مستميتة.

وأعلن رئيس الوزراء أنه قرر أن يقوم بتضحية أخرى من أجل البلاد وعلى حساب صحته وأن يحمل القضية ويسافر بها إلى لندن وأن يطرحها رأساً على وزير الخارجية المستر بيفين، الذى لم يكن على بينة من كل الحقائق!

وأحيطت رحلة رئيس الوزراء بحملة إعلامية واسعة، وتنبأ أنصاره بالنجاح، بعد أن أعلن المستر بيفين أنه يرحب بمبادرة رئيس الوزراء، وينتظره ويثق أن فى الإمكان الوصول إلى تسوية بعد أن أطلع على كل الحقائق.

وأراد رئيس الوزراء أن يصحب معه رئيس الحزب السعدى النقراشى باشا، ورئيس حزب الأحرار الدستوريين هيكل باشا ولكنهما اعتذرا واقتصر على وزير الخارجية السعدى إبراهيم عبد الهادى باشا.

ومنذ اللقاء الأول بدأت الأنباء تتوارد مبشرة متفائلة وفى اليوم السابع أعلن عن تحقيق المعجزة، وأن الاتفاق قد تم ووقع الطرفان عليه بالأحرف الأولى.

وعاد رئيس الوزراء إلى مصر عودة الظافرين، وقد استطاع وحده، وبعيداً عن مزايدة وفد المفاوضة المصرى، أن يحقق المطالب، سوف يتم الجلاء كاملاً خلال ثلاث سنوات، واعترفت بريطانيا بوحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى، وأعلن رئيس الوزراء بفخر:

«لقد وعدت بأن أجىء لكم بالسودان وقد فعلت واعترفت بريطانيا بوحدة البلدين تحت التاج المصرى».

وكان السودان هو العقبة التى فشلت بسببها المفاوضات السابقة، وحقق صدقى باشا ما لم يستطعه السابقون.. وقام صدقى باشا بعرض الاتفاق على هيئة

المفاوضات المصرية «مزهواً» بما حققه ولكنه فوجئ بأن سبعة منهم بينهم شريف صبرى ولطفى السيد وعلى ماهر ومكرم عبيد يرفضونه، ثم ينشرون بياناً مفصلاً يوضح حقيقة الاتفاق وأسباب الرفض، ورد رئيس الوزراء بإعلان حل وفد المفاوضات وأنه أصبح غير ذى موضوع وطرح الاتفاق على البرلمان ، واسترد ثقته حين صوتت الأغلبية بالموافقة عليه.

ولم يقدر لرئيس الوزراء مع ذلك أن يهنأ .. فقد أحدثت تصريحاته فى القاهرة ضجة فى الصحافة البريطانية وانتقلت إلى مجلس العموم، وتقدم السير أوليفر ليتلتون الوزير المقيم فى الشرق الأوسط خلال الحرب بسؤال إلى المستر بيفين حول تصريحات صدقى باشا خاصة حول السودان، وأجاب رئيس الوزراء كليمنت إيتلى بأن تصريحات صدقى باشا «غير صحيحة ومضللة ومغرضة، وأن شيئاً لم يتغير من مواقف الحكومة البريطانية» ،وأضاف أيضاً أن المباحثات « كانت شخصية وسرية وكان مفروضاً أن تناقش نتائجها مع وفد المفاوضات المصرى، ثم تعرض على البرلمان».

ووافق المستر بيفين على ما قاله إيتلى.

وانفجرت المظاهرات احتجاجاً على خداع الباشا وتضليله ولم يهدأ حتى قدم استقالته ولم يملك صاحب الجلالة سوى قبولها.. وكان الفشل محتوماً، بين حكومة بريطانية تنكرت لكل مبادئها وبرامجها وحكومة مصرية غير شرعية لا تمثل أحداً .. ولم يخرج صدقى باشا من الوزارة فقط، ولكن من الحياة السياسية نهائياً، وكان جزاء عادلاً لرجل بمثل تاريخه!

ودارت الحلقة المفرغة دورة أخرى وعاد محمود فهمى النقراشى باشا رئيس الحزب السعدى ليتولى الوزارة الجديدة بعد أن وقع عليه اختيار صاحب الجلالة، وقد أصبحت الدائرة محدودة وتضيق يوماً بعد يوم.

وتألفت الوزارة الجديدة ـ لدهشة المراقبين والمعلقين ـ من حزبين اثنين فقط هم حزب السعديين وحزب الأحرار الدستوريين، وكانت اليد العليا للأولين، واستبعد باقى أعضاء الجبهة ، الكتلة بقيادة مكرم عبيد باشا والذى أصبح صداعاً دائماً لكل الأطراف، والمستقلين، الذين ساهموا فى تقويض مشروع صدقى ـ بيفين.

وكان النقراشى باشا قد تدرب وتمرس وابتلع الإهانة المزرية وذهب بعيداً حتى رفع شعاراً يقول: «إن الملك هو السيد وهو دائماً على حق وليس لأى أحد أن يعترض»، وأثار دهشة حلفائه الأحرار الدستوريين.

وأصبح الحزب السعدى ملكياً أكثر من الملك، ووصلت الثقة إلى حد تعيين إبراهيم باشا عبد الهادى نائب رئيس الحزب رئيساً للديوان الملكى فى أول سابقة من نوعها وفى المكان الذى خلا بوفاة أحمد حسنين باشا فى حادث سيارة.

اعترف الحزب السعدى - نسبة إلى سعد زغلول - بالحق الإلهى للملوك، وبأن القانون هو إرادة السلطان.. ولم يتحرج رئيس الوزراء الجديد من أن يصرح بعد تسلمه السلطة بأن سياسته هى استمرار لسياسة سلفه، وأن ما حدث لا يعتبر حائلاً دون استمرار المفاوضات وأنه سوف يستأنفها مباشرة!

وكان وفد المفاوضات البريطانى قد غادر البلاد نهائياً، ولم يكن المستر بيفين رئيس الوفد على استعداد لعقد لقاء قمة آخر مع رئيس وزراء مصر.. ولهذا ردت الحكومة البريطانية بأن عليه إذا ما قرر ذلك أن يفاوض السفير البريطانى.

ولم يعترض دولته حتى بعد أن أكد له السفير أن الموقف لم يتغير وأن بريطانيا ليست على استعداد لأى تنازلات أخرى خاصة فيما يتعلق بالسودان.

ورأت القوى الوطنية أن النقراشى باشا الذى بدأ التخاذل فى المواجهة لم يتعلم شيئاً، وتصادف أن كان يوم ١٩ يناير هو ذكرى توقيع معاهدة السودان «المشئومة» سنة ١٨٩٩ والتى اغتصبت بها بريطانيا السيادة الفعلية على السودان وتقرر إعلان إضراب عام يذكر رئيس الوزراء بحقائق ووقائع التاريخ والمطالب الوطنية.

وقامت الصحافة الوطنية والتقدمية - إعداداً للإضراب - بشرح واسع لقضية السودان، وفندت كل الحجج البريطانية ، وردت على كل الافتراء والتحريف لتاريخ الصلات والعلاقات المصرية السودانية، وكيف حرصت بريطانيا منذ احتلالها مصر على فصل السودان ثم على تجزئته إلى شمال عربى مسلم وجنوب أفريقى مسيحى وثنى، ثم تدعى أنها تكفل للسودانيين حق تقرير مصيرهم فى مواجهة «الاستعمار» المصرى!!

ونجح إضراب ١٩ يناير وفاق كل ما سبقه، وبهت البريطانيون من عمق الوعى والارتباط بوحدة وادى النيل لدى المصريين.. وأقلع رئيس الوزراء عن تصريحاته حول استئناف المفاوضات وبدأ البحث عن طريق آخر، وأدرك البريطانيون بدورهم أن لا مناص من بعض التنازلات!

وكان بعض «الشطار» منهم قد خرجوا بمقولة أن ما يستفز المصريين، ويثيرهم ليس الاحتلال أو الوجود البريطانى ولكن رؤية القوات والثكنات والأعلام البريطانية ترفرف فى القاهرة والإسكندرية ويمكن الاستغناء عن عدد كبير منها مما لم يعد ضرورياً فى ظل الاستراتيجيات والأسلحة الحديثة.

وأعلنت بريطانيا عن برنامج واسع للجلاء عن القاهرة والإسكندرية ومعظم مناطق الدلتا، ونقل قواتها إلى منطقة القناة استجابة منها للمشاعر والمطالب الوطنية وتعبيراً عن حسن نواياها.

وهللت الدوائر الملكية والحكومية واعتبرت ذلك نصراً وطنياً كبيراً، وأعلن جلالة الملك بدوره أنه سوف يقوم برفع العلم فى احتفال وطنى «مهيب» على أولى الثكنات وأقدمها فى قصر النيل، وقرر جلالته لأول مرة فى تقاليد القصر أن يوفد مندوباً خاصاً يضع إكليلاً من الورد على قبر مصطفى كامل وقبر سعد زغلول ـ ولم يتذكر عرابى ـ وأنه سوف يضع باقة خاصة على النصب التذكارى لشهداء الجامعة، بل وسوف يعيد بناءه ليصبح لائقاً بالرمز الذى يعبر عنه.

واستفز تصرف الملك السفير البريطانى ـ صديقه ـ وكتب إلى لندن تعليقاً عليه:

«الملك جبان منافق لا تصلح معه سوى لغة ٤ فبراير وهو انتهازى سوقى لا يتورع عن شىء.. وهو جاهل تحكمه عقدة عدم استكماله للتعليم». انتهى السفير الذى اختير لاسترضائه ومهادنته إلى نفس رأى لامبسون، بل تجاوزه.

«وكان اللجوء إلى الأمم المتحدة قد أثير منذ البداية وأن تذهب مصر مباشرة إلى هناك كما فعلت إيران وكما فعلت سوريا ولبنان، وتحصل على نفس النتائج، ومن الأفضل أن تحسم القضية على منابر الأمم المتحدة وعلى مشهد من العالم كله، وبتأييد كل القوى المؤيدة للتحرر وحقوق الشعوب.

ورفضت حكومة النقراشى باشا الاقتراح خلال حكومته الأولى .. وكان جلالة الملك معارضاً أشد المعارضة لأن عرض القضية على الأمم المتحدة سوف يتيح لروسيا فرصة التدخل كما فعلت فى قضايا الدول الأخرى وبذلك سوف تكسب الشيوعية والشيوعيين ويزداد نفوذهم فى الداخل.

وصارح جلالته السفير البريطانى برأيه أنه يعارض طرح القضية على الأمم المتحدة «لأن ذلك سوف يعطى روسيا الفرصة للتدخل لمصلحة مصر، وبهدف القضاء على التفاهم المتبادل بين مصر وبريطانيا ومما يؤدى إلى أسوأ العواقب».

ولكن إزاء تعاظم السخط والمد الوطنى وخوفاً من مضاعفات أشد رؤى أنه لم يعد هناك مخرج سوى الذهاب بالقضية إلى الأمم المتحدة، وكان النقراشى باشا على أية حال آخر من يصلح للمهمة، وكان الحزب السعدى هو صاحب نظرية أن مكان مصر الطبيعى فى كنف الغرب وبريطانيا، وقد أيد إسماعيل صدقى باشا حتى اللحظة الأخيرة وبارك تضليله وتحريفه فى البرلمان ومنحه الثقة، وأراد أن يستأنف المفاوضات.

وكان النقراشى سياسياً محلياً ضيق الأفق وقد تولى وزارة الخارجية ذات يوم ولكن لمجرد توزيع المناصب، وكان آخر من يدرك تغيرات ومتناقضات وموازين العالم بعد الحرب، ولم يوهب البراعة الدبلوماسية والسياسية التى تؤهله لأن يشق طريقاً بين كواليس المنظمة العالمية التى تفاقم فيها الصراع بين الدول العظمى والأعظم ولكن كان كل هم رئيس الوزراء والذى حرص عليه ألا يدع لروسيا أى مجال للتدخل فى القضية.. وكانت روسيا فى ذلك الوقت قد أصبحت سنداً رئيسياً تستعين به كل الدول المطالبة بحقوقها وحرياتها.

وقد أراد النقراشى باشا أن يجعل من المناسبة حدثاً قومياً تاريخياً ودعا رئيس حزب الأحرار الدستوريين، وممثلين للإخوان المسلمين وحزب مصر الفتاة وحزب الفلاح المصرى وهو حزب صغير ضئيل لمرافقته ولكنه رفض رفضاً باتاً اشتراك ممثلين عن الوفد، وكان الوفد قد اختار فؤاد سراج الدين باشا للسفر فى الوفد الشعبى للعمل من أجل القضية خارج الأمم المتحدة وداخلها، ورفضت الحكومة تحويل أى مبلغ لنفقات ممثلى الوفد أكثر من مائة دولار.

وأعلن الوفد عدم اعترافه بحكومة النقراشى وعدم أهليتها وشرعيتها لتمثيل مصر ولعرض قضيتها على الأمم المتحدة.. وكانت كل الدوائر والقوى الوطنية تؤيده فى هذا الرأى.

وحرص النقراشى باشا لدى وصوله إلى الأمم المتحدة على أن يلتقى أولاً مع الرئيس الأمريكى ترومان والمستر جورج مارشال وزير الخارجية وأن يؤكد لهما أن خلاف مصر مع بريطانيا وليس مع الغرب وأن موقف مصر حكومة وملكاً من الشيوعية والأطماع السوفييتية لا شبهة حوله.

وكان ترومان يضع اللمسات الأخيرة فى تغيير خريطة المنطقة وفرض دولة جديدة «يهودية» ،ولم يعبأ باستقالة أربعة سفراء أمريكيين فى البلاد العربية استقالة جماعية احتجاجاً على ذلك وعلى «الكارثة» التى ستلحق بالمنطقة وبالمصالح الأمريكية إذا ما قامت إسرائيل.

وقد أعد ملف القضية المصرية مع ذلك إعدادًا محكماً ومفصلاً، وقامت بذلك مجموعة من الخبراء والفقهاء والمؤرخين «الوطنيين» ووضع النقراشى باشا مسوح الوطنية «القديمة» وكانت مصر كلها تتطلع إلى ما سوف يفعله ويقوله، وكان العالم العربى ـ بل والعالم كله ـ يترقب كيف تعرض مصر ـ زعيمة العالم العربى ـ قضيتها على المنبر الدولى... ومع ذلك رفض تماماً الاقتراح بأن يعلن من على منبر الأمم المتحدة سقوط معاهدتى ١٩٣٦ و١٨٩٩ ، ويضع بريطانيا أمام الأمر الواقع.

وفوجئت بريطانيا باللغة الوطنية التى أعد بها الخطاب وكانت مختلفة تماماً عن لغة الحزب السعدى الذى استمات لتشترك مصر فى الحرب، والذى يؤمن بانتماء مصر إلى الغرب كعقيدة.

ولم يكن ذلك مبرراً على أية حال للصلف والغطرسة التى رد بها ممثل حكومة العمال الاشتراكية فى الأمم المتحدة على مطالب شعب محتل يطالب بحقوقه، وكان هناك فريق من ساسة العمال البريطانيين فى مجلس العموم وخارجه، على دراية وعلم دقيق «بالمسألة المصرية». ولكن طرح كل ذلك وتولى السكرتير الشرقى فى السفارة البريطانية فى القاهرة والذى كان من بقايا مدرسة كرومر ولامبسون،

إعداد الردود، وكانت لا تختلف فى شىء عن مقولات وذرائع بالمرستون وجلادستون وتشرشل!!

وندد السير إلكسندر كادوجان فى سفاهة بالغة بالمطالب المصرية بل وأن لا حق لمصر فى عرض قضيتها لأن هناك معاهدات لا مناص من احترامها وتظل نافذة حتى آخر يوم من تاريخها.. واستطرد ممثل بريطانيا لكى يفاخر بما حققته بريطانيا فى مصر، وأنها أنقذت شعبها من العبودية والسخرة، وأقامت نظماً سياسية واقتصادية وثقافية تصله بالحضارة التى حجبها عنه حكامه المستبدون، ولم تذهب بريطانيا إلا بطلب من الحاكم الشرعى، ولحماية السلطة الشرعية من عصاة متمردين، أقاموا المذابح ضد الأوروبيين والمسيحيين.. وسقط فى المذبحة الأولى خمسون «بريئاً»!!

ولم يكن هناك مناص من أن يرد النقراشى باشا ويفند الدعاوى الباطلة.. وأن يفضح «القراصنة الذين جردوا الشعوب من سيادتها وثروتها وثقافتها تحت شعارات اخترعوها وصدقوها»، ولجأت الحكومة البريطانية إلى ورقة كانت تحتفظ بها للمواجهة الأخيرة، وأرسلت إلى جلالة الملك فاروق إنذاراً بأنها تملك الآن كل الوثائق الألمانية والإيطالية التى تثبت صلاته بالمحور، وإذا ما واصل النقراشى هذا الأسلوب ، فإنها سوف تنشرها على الملأ وفى الأمم المتحدة.

ودب الفزع والجزع وسارع جلالته على الفور وأرسل سكرتيره الخاص إلى نيويورك ، يحمل الأمر بوقف المواجهة على الفور، وتغيرت لغة الحوار، وتعثرت القضية وانتهت بأدراجها فى الجدول والتوصية بإعادتها للطرفين لاستئناف المفاوضات!

لم يقو النقراشى باشا على الرد على تحدى كادوجان:

«إذا كان النقراشى باشا يتهمنا بالتدخل فى شئون مصر الداخلية ويضرب مثلاً سنة ١٩٤٠ وسنة ١٩٤٢، فإننى على استعداد تام لأن أشرح فى جلسة خاصة أسباب ذلك والحقائق وراءه».

وبالطبع أحاطت بريطانيا أعضاء المجلس ـ فى جلسات خاصة ـ بما كان فى الأوراق ،وتولت صحافة القصر التفسير والتبرير، وكان جلالة الملك قد استحدث

منصباً جديداً فى الحاشية هو المستشار الصحفى لجلالته، وذلك بعد ما أصبحت أخباره ومباذله حديث الناس فى الداخل والخارج، ووقع الاختيار على صحفى متمصر - كريم ثابت - ينتمى إلى صحيفة المقطم لسان حال السفارة البريطانية منذ الاحتلال، ويتمتع بسمعة سيئة.

وقد اعترض إسماعيل صدقى باشا حينما كان رئيساً للوزراء على اختياره، وأنه لا يشرف المنصب، وأنه يتقاضى راتباً شهرياً من المصروفات السرية ولكن أصر الملك وأمر بأن يضاعف الراتب وكان دفاع كريم ثابت عن الملك كفيلا بأن يؤكد صحة الوثائق ويدمغ سمعة جلالته، كانت الصدمة على أية حال شديدة الوطأة، وأدرك جلالته أن البريطانيين لا يحملون لجلالته ما كان يتصوره من تقدير ومكانة، وأنهم على استعداد «لابتزازه» إذا اقتضت المصالح!

وأدرك دولة رئيس الوزراء أنه لم يعد هناك جدوى فى البقاء وأن لا مناص له من العودة صفر اليدين ،وأراد أن ينقذ ماء وجهه بأن أعلن أن مصر سوف تشترى أسلحة وتستدعى خبراء عسكريين أمريكيين وتعيد تنظيم وتسليح القوات المصرية وتعدها لمهامها «الوطنية» والدفاع وحدها عن مصر، وكانت الولايات المتحدة قد وقفت موقفاً فاتراً من القضية، وكانت العلاقة البريطانية الأمريكية لا تسمح بأن تقف الولايات المتحدة موقفاً آخر أو أن تبدى أى تعاطف مع مصر.

والتقى رئيس الوزراء بوزير الدفاع الأمريكى ولم يحصل بالطبع على شىء.. بل نشرت الصحف الأمريكية طلبات رئيس الوزراء المصرى بأنها طلب انضمام صريح إلى المعسكر الغربى وأن رئيس الوزراء يريد الدخول من الباب الأمريكى وليس البريطانى.

وررغم كل محاولات الوفد السوفيتى للتقرب إلى الوفد المصرى ، والتنسيق معه أو تقديم خبرته ومعرفته بدخائل المنظمة ، وكان يقدمها لكل أصحاب القضايا الوطنية، ورغم تأييده الصريح للمطالب المصرية سواء فى الجلاء أو وحدة مصر والسودان إلا أن رئيس الوزراء حرص أشد الحرص على احتواء العلاقات فى أضيق الحدود، وذلك التزاما بأولى وصايا جلالة الملك.

وكان الارتماء نحو الولايات المتحدة الأمريكية التى لا تستجيب ، والفتور نحو الاتحاد السوفييتى الذى كان يؤيد ويساند مثار دهشة وتعليق الصحف والدوائر الوطنية فى مصر.

وقررت الحكومة أن تحتفل بعودة رئيس الوزراء عودة «الظافرين» بعد أن رفع رأس مصر من على أعلى منبر وأقنع العالم بعدالة قضيتها وأفحم خصومها وهزمهم، وحشدت الجماهير وأعدت الهتافات والشعارات وقرر جلالة الملك ـ تكريماً لرئيس الوزراء العائد ـ أن يبعث بسيارة ملكية خاصة تنتظره فى المطار وتعود به رأساً إلى القصر الملكى حيث يكون جلالته فى انتظاره.. وأصدر نطقاً سامياً بأن «أحداً لم يخدم وطنه مثلما فعل دولة النقراشى باشا».

واخترقت مظاهرات الطلبة والعمال الاستقبال المصطنع واستطاعت أن تفسده، ووزعت المنشورات تكشف الفشل الذريع وكل ما أرادت الحكومة إخفاءه!

وكانت حكومة النقراشى مثلها مثل الحكومات السابقة قد أغفلت المشكلات الداخلية تماماً بحجة القضية الرئيسية «الوطنية» وتفشى المزيد من البطالة بين العمال وتعاظمت أعداد العاطلين ، واطّرد ارتفاع الأسعار وتضخم تلاعب تجار السوق السوداء ، وضاقت سبل العيش بصغار الموظفين والمهنيين، ولم تختلف الحكومة فى تفسيرها للسخط والغضب، وللمظاهرات والانفجارات ونسبتها إلى الشيوعية والشيوعيين فى الداخل أو الخارج، ولم تقدم حلولاً سوى المزيد من القهر والقمع.

ولم يعد صاحب الجلالة يهتم بمكافحة الفقر والجهل والمرض أو بتوفير الغذاء والكساء لكل مواطن، ومنذ أحداث فبراير سنة ١٩٤٦ لم يعد الطلبة أو العمال يدعون إلى مآدب القصر وحفلاته ويؤكدون الولاء لقائد الشباب، والعامل الأول ونصير الفقراء.

وشهدت البلاد أعنف سلسلة من الإضرابات والاعتصامات العمالية عرفتها فى تاريخها، وتجلت القدرة العمالية والتنظيم والوعى العمالى، ولم تواجه الحكومة ذلك بأية محاولة تذكر لاستقصاء الأسباب أو بحث المطالب أو الاستجابة لما هو عادل وواضح ولكن بالمزيد من البطش وتساقط الضحايا واعتقل المئات، وبلغت

الإضرابات ذروتها فى الإضراب الثانى لعمال الغزل والنسيج فى المحلة الكبرى، بعد أكثر من عام من الإضراب الأول .

وكما حدث فى الإضراب الأول لجأت الشركة إلى البوليس، وحينما عجز استدعى الجيش واستطاع أن يخمد الإضراب بعد صدامات دامية سقط فيها قتلى عدة من العمال ومائتى جريح.

واستفز إضراب المحلة ـ الثانى ـ الرأى العام فى البلاد، وانتفضت النقابات والتنظيمات العمالية تضامناً وتأييداً للعمال وسخطاً على الحكومة، وتلاه بعد أيام الإضراب الآخر فى ثانى مصانع النسيج الكبرى فى شركة الغزل الأهلية فى الإسكندرية، ومثلما حدث فى المحلة استدعيت قوات الجيش وبأعداد أضخم من المصفحات ونشبت المعارك وسقط القتلى والجرحى وأعلنت حالة الطوارئ فى الإسكندرية!!

وأصبحت سنة ١٩٤٧ عام المظاهرات والإضرابات الدائمة، وتتابعت الأحداث فأضرب موظفو التلغراف فى يوليو ثم فى أكتوبر بعدما لم يتحقق شىء من مطالبهم.

وأضرب مدرسو التعليم الحر وامتنعوا عن تصحيح أوراق الامتحانات.. وأضرب نظار ومعاونو السكك الحديدية مطالبين بتنفيذ الكادر المالى الخاص بهم، والذى صدر ولم ينفذ .. وأضرب المرضون بمستشفى قصر العينى وتطور الإضراب إلى صدام دام عندما اقتحمت قوات الجيش والبوليس مبنى المستشفى لإخراج المضربين ودارت معركة حامية تضامن فيها الطلبة مع المرضين.

وهدد القضاة بالإضراب لولا تدخل وزير العدل على الفور ونفذت موجة الإضراب والاعتصام إلى قلاع حصينة لم يخطر ببال أحد أن تنفذ إليها .. إلى الجيش والبوليس!

وفى ديسمبر تقدم صولات وضباط صف وجنود الجيش بعريضة إلى المسئولين تتضمن مطالب حول المرتبات والترقيات وقرروا تنظيم مظاهرة تحمل عريضتهم لرفعها إلى كافة الجهات المسئولة، وجاء فى تلك العريضة أن زمن العبيد ولى وراح وأصبحنا فى عصر يفهم فيه كل فرد حقوقه الاجتماعية التى تتفق مع مبادئ الإنسانية الصحيحة والجندية السمحة.

وكانت لغة فزع لها القادة !

وكان الإضراب الذى أثار الفزع والهلع إضراب ضباط البوليس.

وقد استطاعت الحكومة أن تخمد الحركات المحدودة داخل الجيش وبين الرتب الصغيرة بإبعاد قادتها أو فصلهم، أو اعتقال البعض.. ولكن إضراب البوليس قام به الضباط من كل الرتب.. وقد بدأ الإضراب بمذكرة تقدموا بها إلى المسئولين بمطالبهم ولكن قابلتها وزارة النقراشى باشا والمسئولون فى وزارة الداخلية باستخفاف شديد!!.. وبعد أسبوعين عقد الضباط اجتماعاً موسعاً فى نادى البوليس وقرروا الإضراب ابتداءً من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٧ .

وأعلنت حالة الطوارئ وتدخل جلالة الملك ، واستدعى وفداً منهم وطمأنهم على إجابة مطالبهم.

وتقرر العدول عن الإضراب ثقة فى وعد صاحب الجلالة، ولكن لم ينفذ شىء، بل واقتصت الحكومة من قادة الحركة ونقلت ٣٥ منهم إلى الأقاليم وأحالت عدداً آخر إلى الاستيداع.

وتجددت الحركة بعد خمسة أشهر، وفى هذه المرة لم يخدع أحد ونزلت قوات الجيش وحاصرت الضباط المعتصمين فى نادى البوليس فى الأزبكية، وامتنع جنود البوليس ورجال المرور وفرق الهجانة والمطافئ والسوارى عن العمل تضامناً مع ضباطهم وخرجوا فى مظاهرة كبيرة اتجهت إلى النادى، وفى الإسكندرية تطورت الأحداث تطوراً دامياً.. إذ امتنع أربعة آلاف من الصولات والكونستبلات والجنود عن العمل تضامناً مع ضباطهم واستعانت «الحكمدارية» بفرق من الجيش احتلت أقسام البوليس، ومناطق المصالح الحكومية ومبانى البنوك فى المدينة.. وأضرب رجال حرس الجمارك وحاولوا الخروج من الميناء للانضمام إلى زملائهم.. واصطدمت بهم قوت الجيش وأسفر الصدام عن مقتل ثلاثة منهم وإصابة ٣٧.

وفى داخل المدينة أضرب عمال الترسانة وطلبة المدارس تضامناً مع البوليس فى مظاهرات كانت الأولى من نوعها وطافت مع جنود البوليس أحياء المدينة حاملين لافتات وأرغفة خبز على العصى.. تعبيراً عما بلغته الحالة من سوء.

وتجمعت المظاهرات في ميدان المنشية وأطلقت قوات الجيش النيران على المتظاهرين وقابلها رجال البوليس بالمثل وسقط ٢٧ قتيلاً منهم سبعة من الجنود ومائة وعشرين مصاباً، وأعلن حظر التجول في الإسكندرية، وأشرف النقراشي باشا الذى وصل إلى الإسكندرية على عجل على إخماد المظاهرات بنفسه.

وهكذا ثبت أن أجهزة القهر والقمع وأفرادها ليسوا بمنأى عن الصراع الاجتماعى والوطنى ، وكان هذا الصراع حقيقة سافرة اتسعت أبعادها وساحتها لتشمل كافة القوى الاجتماعية التى طحنتها البطالة وغلاء المعيشة وسطوة رأس المال، وكان لابد لها - حتى وإن كانت مجندة لحماية أمن النظام - من أن تتحرك وتمارس العمل الجماعى فى مواجهة أعدائها.

ولم يكن غريباً أن يرسل جلالة الملك إلى سفيره فى لندن لكى يستشف مدى ما يمكن أن تقدمه بريطانيا لمساندة العرش إذا ما تهددته «ثورة شعبية»!!

واختتمت السنة العصيبة ختاماً مأساوياً بانفجار وباء الكوليرا، وقد بدأ فى بلدة القرين بالشرقية، والقريبة من المعسكرات البريطانية وما لبث أن سرى وانتشر إلى الوجه البحرى والقبلى واجتاح كالإعصار ٢١٢٧ مدينة وقرية وكما لم يحدث من قبل، وأثارت سرعة انتشاره واستفحاله الفزع والدهشة أيضاً، وفى هذه المرة لم يهب جلالة الملك ليساهم فى إنقاذ شعبه أو تخفيف مصابه .. ولم يسافر ليطوف بأكواخ الفلاحين المنكوبين غير حافل بالخطر !!.

ولم تتهم الشيوعية هذه المرة ونسبت شدة الوباء إلى المياه غير الصالحة للشرب وإلى الذباب، وإلى القذارة ، ولم يذكر أحد انحطاط مستوى المعيشة، أو انعدام الخدمات الصحية، ولم يتطرق الاتهام إلى طرف آخر.

والمجاعات والأوبئة والمذابح الطائفية والحرائق الكبرى والاغتيالات المروعة وسائل معروفة ومباحة فى إخماد الثورات والانتفاضات وفى شل حركات الشعوب، واشتهر البريطانيون بأنهم أبرع من يمارسها توطيداً لأركان الإمبراطورية .

كان الحقد على مصر والمصريين تقليدياً ولكنه هذه المرة فاق كل الحدود وتجلى خلال نظر القضية فى الأمم المتحدة.

وانتهى العام العاصف بمائة ألف ضحية لوباء الكوليرا على أقل تقدير.

ولم يكن العام التالى أفضل حالاً وما لبثت المنطقة أن غرقت فى مأساة تاريخها المعاصر - فلسطين - وكان على رأس أبطالها جلالة ملك مصر «المعظم»!

الملك وفلسطين

نصب الملك فاروق نفسه محرراً لفلسطين منذ البداية، وخلال زيارة شقيقه جلالة الملك عبدالعزيز للقاهرة تم الاتفاق على دعوة الملوك والرؤساء العرب إلى اجتماع برئاسته، ليضع البرنامج ويرسم الطريق ويتسلم الأمانة.

ويروى نائب رئيس الديوان الملكى حسن يوسف عن ذلك قائلا:

«وجه الملك الدعوة مباشرة عن طريق الإدارة العربية بالديوان، دون أن يخطر رئيس الوزراء صدقى باشا أو وزير الخارجية لطفى السيد باشا، أو الأمين العام للجامعة العربية عزام باشا، وتقرر أن يعقد فى المزارع الملكية فى انشاص، ولم يدع رئيس الحكومة أو وزير الخارجية للاشتراك وجرت مناقشات طويلة مرتجلة إذ لم يكن للمؤتمر جدول أعمال وانتهى بصدور بيان من الأمانة العامة للجامعة العربية استغرق صفحتين من الإنشاء والبلاغة ولم يأت بشىء جديد أو جاد، سوى أنهم - أى الملوك والرؤساء - وجدوا أنفسهم متفقين تمام الاتفاق حول كل المشكلات، وأراد الملك عبدالله فى اللحظة الأخيرة أن تؤجل الموافقة والتوقيع بدعوى تأخر إعداد البيان، ولكن الملك أقنعه فى النهاية».

وكان الملك عبدالله يتوجس شرا من الحلف بين الملك فاروق والملك عبدالعزيز، وكان يرى أن الأول تركى لا صلة له بالعروبة، والثانى قاطع طريق لا صلة له بالسياسة؛ وكان كل همه منصبا على تحقيق حلمه فى مملكة سوريا الكبرى، وكان على صلة وثيقة بالوكالة اليهودية ويساومهم على المشروع!!

ويقول الأمين العام للجامعة العربية عزام باشا:

«كان أول ما حرص عليه الملك فاروق أن يصدر البيان بديباجة تحمل ألقابه

كاملة، واعتمد فى ذلك على رئيس الجمهورية السورية شكرى القوتلى، وكان له ما أراد، وبدأ البيان بالقول إنه عقد بناء على دعوة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول ملك مصر والسودان، وصاحب النوبة ودار فور وكردفان، وتسلم جلالته النص فى الساعة العاشرة مساء على أن يتم تحريره ويوقع عليه الملوك والرؤساء بعد العشاء».

«وتأخر النص طويلا وأوى الملوك والرؤساء إلى مخادعهم ولم يكن قد أعد، وفى الساعة الرابعة صباحا ظهر الملك ومعه البيان، وتبين أنه قرر أن يكتب بماء الذهب، وأنه استدعى الخطاطين وظل ساهرا معهم حتى تم له ذلك.

وقام بإقاظ الملوك والرؤساء فى الساعة الخامسة للتوقيع، ووقع جلالته نيابة عن الملك عبدالعزيز وبتكليف منه دلالة الثقة ورغم حضور ولى العهد الأمير سعود، ولم يوقع الأمير عبد الإله الوصى على عرش العراق.. لسفره إلى العراق بسبب أزمة داخلية هناك»!!

ويروى محمد حسين هيكل باشا رئيس مجلس الشيوخ ورئيس حزب الأحرار الدستوريين:

«دعا جلالة الملك فاروق الملوك والرؤساء لصلاة الجمعة فى جامع قيسون، فلما أتم الخطيب خطبة الجمعة ونزل عن المنبر ليؤم الناس قام بعض رجال القصر بتنحية الخطيب وتقدم الملك فاروق ليؤم الناس لصلاة الجمعة على غير عادة، وجرى الحديث يومئذ بأن الدافع كان طموحه لزعامة المسلمين إن لم يكن الخلافة وكان والده يطمع فى ذلك قبله».

«وأقام جلالته حفل غداء توديعا للملوك والرؤساء ودعا إليه رئيس الوزراء ووزير الخارجية وكانت مساهمتهما الوحيدة.. وقبل رئيس الوزراء الدعوة واعتذر وزير الخارجية لمرضه واعتكافه».

«وحينما انتقد رئيس الوزراء لتلبيته الدعوة قال إنه لم يشأ أن يثير مشكلة بينما المفاوضات البريطانية المصرية تجتاز أزمة حرجة».

ويقول عزيز باشا المصرى:

«لما تولى الملك بعد أبيه بالغ المحيطون به فى تملق شبابه وكانوا يقولون له إنه

وحده الذى يستطيع أن ينهض بالبلاد ويدفع إليها من شبابه أسباب الوثبة والفتوة، وكانوا يقولون له إن أجداده هم الذين أنشأوا مصر الحديثة من العدم وهم الذين انتشلوها من الفناء الذى كانت تتردى فيه فى عهد المماليك وأنه وارث هذا التراث وصاحب الرسالة لبعث الشرق كله وإتمام المعجزة، وأن جده محمد على حاولها ولكن حالت الأقدار دون ذلك وعليه أن يتمها».

«وكان الملك يصدق ذلك ويفتن به، وكان يمقت كل من يذكره بأنه مازال فى بدء شبابه وأنه بحاجة لأن يدرس ليكمل تعليمه وأن من الخير له أن يسمع المشورة.. وكان لا يطيق هذا الكلام ويضيق بصاحبه بقدر ما كان يفسح صدره للمتملقين والذين يكررون له فى ملقهم أنه الحكمة مجسمة وأنه يرى بعين بصيرته ما لا يراه غيره بعلمهم وتجاربهم وسنهم وخبرتهم».

ولم تمض أيام حتى فوجئت البلاد بوصول مفتى فلسطين ورئيس الهيئة العربية العليا وزعيم المقاومة الحاج أمين الحسينى إلى القاهرة، الذى صرح بأنه وصل «لاجئا إلى حمى الملك فاروق ملاذ العرب والعروبة».

وكان المفتى قد انضم إلى المحور خلال الحرب، وكان على صلات دائمة مع الملك فاروق وتبادلا الرسائل السرية وكان وسيطا له لدى ريبنتروب وزير الخارجية الألمانية و«هتلر» زعيم الرايخ الثالث!

وقد اعتقل بعد انهيار ألمانيا، واحتجز فى المنطقة الفرنسية، وسهل الفرنسيون «هربه» وعودته إلى الشرق نكاية فى البريطانيين.

وقد رد البريطانيون الضربة بتسهيل هرب الأمير عبدالكريم الخطابى إلى حمى الفاروق «ملاذ العروبة والإسلام».

ولم يطرأ على بال جلالته أن تحرير فلسطين يبدأ وينتهى بالقوات المسلحة، وأن عليه أن يصب كل جهده فى إعدادها، كان العنف يتصاعد كل يوم من المنظمات الإرهابية اليهودية، وتتدفق الأسلحة والأموال من الولايات المتحدة.

ولم تكن هذه الحقائق خافية.. وكانت مواجهة العنف الصهيونى تتطلب تعبئة القوة العربية، وعمودها الفقرى القوة المصرية!!

ولكن كان الجيش بالنسبة لجلالة الملك حرسا خاصا يحمى العرش أو فرقة يقودها بنفسه ضد الشيوعية والغزو السوفييتى.

وقد وقف حجر عثرة فى سبيل إعادة بناء الجيش حينما سنحت الفرصة، بعد معاهدة ١٩٣٦، وافتعل أزمة بالغة العنف لأن حكومة الوفد أرادت أن تضيف الولاء للدستور إلى قسم العسكريين، ولم يهدأ حتى أقيلت الوزارة.

ورفع جلالته إلى مناصب القيادة طاقما من كبار الضباط ميزتهم الأولى والأخيرة هى الولاء للعرش!

وحينما عاد النقراشى باشا خالى الوفاض من الأمم المتحدة أعلن فى ثقة زائدة:

«خطتى الآن وإلى أن يجد الجديد المنتظر فى الموقف تتلخص فى تجاهل انجلترا تجاهلا تاما فنحن فى خصومة سافرة معها وهى ليس لها وجود عندنا، وسنتصل بمن نشاء من الدول ونطلب مساعدة ومشورة من نشاء من إخصائيى أية دولة، وسنستعين بخبراء من كل جنس حسب ما تقتضيه الحالة وسنولى وجهنا شطر الجيش المصرى سياج الوطن فنقويه بزيادة عدده والاستعانة بالدول الأخرى لجلب عدده والخبراء والمستشارين اللازمين له وسندعم الإصلاح الداخلى بكل ما فى وسعنا لكى لا نترك لأمثال انجلترا فرصة للتقول علينا».

واتجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية حليفة بريطانيا، وحامية اليهود ولذا لم يحصل على شىء، وحينما لفتت الصحف الوطنية واليسارية نظره إلى مورد آخر تستعين به كل الحركات الوطنية والثورية والدول التى تحررت وهو روسيا رفض مجرد بحث الأمر.

ولم يلبث دولته أن تقبل راضيا خاضعا لطمة موجعة وجهها صاحب الجلالة لكرامة قواته المسلحة العريقة»!

دخل جلالته إلى ملهى ليلى «حلمية بالاس» ولمحه أربعة وزراء كانوا يقضون السهرة فى الملهى، وسارع اثنان منهم بالمغادرة وبقى الآخران، وكانا وزير الدفاع ووزير المالية، ولم يجدا مبررا للانصراف.

وطلب جلالة الملك فى صباح اليوم التالى إلى رئيس الوزراء طرد الوزيرين على

الفـور، واستبسل دولتـه فى إقنـاع جلالتـه بالعـدول ولكنـه فشل وشـاعت القـصة وذاعت، ولم تثر غرابة أو دهشة فقد أصبحت المباذل والفضائح الملكية أمرا عاديا.

ووقـع اختـيار جـلالـته عـلى ضـابـط كان مـن ضبـاط الـسجـون، ولا دراية لـه بالعسكرية، واشتهر بـولائه للاحتلال وتنـكيله بالوطـنيين خلال الثـورة سنة ١٩١٩ وهو «محمد حيدر باشا» وتقرر أن يرأس المؤسسـة العسكرية التى سوف تقوم بمهمة تحرير فلسطين!!

ولم يستعد جلالته أو يهيىء نفسه للتبعات التى كانت تنتظره بعد أن أصدر ميثاق التحرير وسطره بمـاء الذهب، وبعدما أم الملوك والرؤساء فى صلاة الجـمعة ولم يجد حرجـا فى أن يستقل الـيخت «فـخر البحـار» فى نزهـة إلى قبـرص، لقضـاء إجازة وكانـت القضـية الفـلسـطينية تتـصاعد إلـى الذروة، وكانـت المفـاوضات المصـرية البريطانية تسـير إلى طريق مسدود، وكانت المظاهرات الوطنيـة والإضرابات العمالية تعم البـلاد.. ولدى وصوله إلى قبرص استـقبله الحاكم البـريطانى للجزيرة استـقبالا يليق بملـك مصر ثم استقبلـه أتراك الجزيرة استقبالا يـليق بالخليفة المـنتظر، وأم صلاة الجمعـة هناك، ولكن مـا لبثت المخـابرات البريطـانية أن اكتشـفت أن الرحلـة كانت «غرامية» من الـبداية للنهاية ولقـضاء عطلة مع ممثلة سـينمائية يهودية صـغيرة تدعى كاميـليا ،وكانـت تنتظره كـل ليلة فى جـناح فندق صـغير حجزه لـها ويذهب إلـيها متنكرًا!!

وكان انحـلال جلالته قـد بدأ مبكـرًا، وكانت مربيـته الإنجليـزية تقول إنـه ولد به واكتشفته منذ كـان يهرب من رقابتها ويتسلل إلى أجنحة الخـدم الإيطاليين من أجل الحصول على الشيكـولاتة التى كانت تمنعه من تناولها، وقد تـنبأت وهى تغادر مصر بأنه لن ينتهى على عرشه.

وكان أول من لفت نظره ونصحه حول سلـوكه الشخصى.. رئيس وزرائه محمد محمـود باشا سنة ١٩٣٨، وعـلل النصيحـة بالمحافظة عـلى شخصه وأن مـن الخطر ارتياد الـنوادى الليلـية بلا حراسة وكـان ذلك سببا فى الـتنكيل بـه، وإهانته سيـاسيا وشخصيـا وخروجه نهائيا من الحـياة السياسية.. وقـد فسدت حياته الزوجيـة مبكرا، وذات يوم أبلغ السفير الـبريطانى رئيس الوزراء حسن باشا صبرى بـأن شجارا عنيفا نشب بين الملك والملكة فى السـاعة الثالثة من مساء «أمس» وتبادلا أقزع الألفاظ!!

وما لبث جلالته أن أصبح ضيفا دائما فى حفلات «ألف ليلة وليلة» التى كانت تقيمها زوجة أبيه السابقة الأميرة شويكار.

وكانت حفلات الأميرة العجوز واجهة تتم وراءها كل الصفقات والعمليات والمغامرات السياسية والمالية والعاطفية، وتعرف جلالته فى حفلات الأميرة على امرأتين فى حياته، كانت الأولى «هيلين موصيرى»، ووصفها السفير البريطانى لامبسون بأنها قوادة شهيرة وقد حذره منها وطلب إلى صهره حسين سرى أن ينصحه بذلك لأنها تعمل لحساب الأجهزة الصهيونية، وكانت الثانية «ليليان كوهين» وهى عميلة محترفة «للموساد» اعتقلتها الأجهزة المصرية ولكنه أمر بالإفراج فورا عنها، وأخفاها فى المزارع الملكية بانشاص.. حيث اجتمع الملوك والرؤساء العرب!!

وكان يشك فى زوجته، ويتهمها بخيانته مع شاب ينتمى للأسرة المالكة ويختلف عنه تماما فى وطنيته وثقافته ورجولته، وكان متعاطفا متحمسا للوفد وقد رشحه ذات يوم لوزارة الخارجية.

وكان يحمل زوجته فريدة مسئولية إنجاب «بنات» وعدم إنجاب ولى عهد ويضطهدها لهذا السبب.

وكانت اليهودية الثالثة فى حياته كاميليا والتى قدمها له قواده الخاص «انطون بوللى» الذى برع فى وظيفته حتى استحق لقب «البكوية»!!

وكانت سهرات جلالته طوال الأسبوع موزعة بين نوادى الليل «حلمية بالاس» وأوبرج الأهرام و«سكارابيه» ثم نادى السيارات وتدار أمور الدولة وشئون الحكم وتحسم هناك.

ولم يضارع انحلاله سوى سعاره إلى الثروة ولم يتحرج فى ذروة الأزمات العصبية أن يطالب بانتزاع أطيان الأوقاف الخيرية من وزارة الأوقاف وضمها إلى «الخاصة الملكية»، وكانت عشرات الآلاف من الأفدنة، ورفض وزير الأوقاف «على عبدالرازق» الطلب ولكن استصدر جلالته فتوى «بأن وزارة الأوقاف تدير هذه الأراضى بتوكيل من الملك يوقعه عند تأليف كل وزارة ومن حقه أن يسقط التوكيل

ويتولاها بنفسه وهو ما حدث.. وأبلغ وزير الأوقاف رئيس الوزراء «النقراشى» بما حدث ولكنه لم يرد أن يجعل من هذه المسألة سبب أزمة قد تنتهى إلى إقالته!!

وقد دخلت مصر الحرب وعلى الأصح أقحمت فيها بنفس هذا الأسلوب «المأساوى» ويروى رئيس مجلس الشيوخ ورئيس حزب الأحرار الدستوريين الحاكم محمد حسين هيكل باشا:

«كنت جالسا فى مكتبى يوم ١٢ مايو سنة ١٩٤٨ إذ أقبل النقراشى باشا فجأة وطلب إلى أن أغلق باب الغرفة ولا أدع أحدا يدخل ولما فعلت قال إنه يريدنى أن أعقد جلسة سرية للبرلمان لتعرض الحكومة قرارها بدخول القوات المصرية إلى فلسطين لقتال اليهود، وتولتنى الدهشة وكنت أعرف أن الحكومات العربية استقرت فى اجتماع للجنة السياسية فى بيروت على ألا تدخل الحرب النظامية ولكن أن تؤلف قوات غير نظامية من أهالى فلسطين ومن المتطوعين من كل الدول العربية وأن تمدهم الدول العربية بالمال والسلاح وتسمح لضباط من جيوشها بأن يستقيلوا من الجيوش ويتولوا قيادة هذه القوات وأن هذه السياسة بدأ تنفيذها بالفعل قبل حلول موعد انسحاب القوات البريطانية فى ١٥ مايو سنة ١٩٤٨.

«وكنت أعرف أيضا أن النقراشى باشا كان أشد ممثلى الدول العربية إصرارا وحماسة لعدم اشتراك القوات الرسمية فى القتال ولم تكن حجته فى ذلك تقف عند إشفاقه من الأمم المتحدة وعواقب خروج مصر على قرارها، بل كان يرى أيضا أنه لا يجوز أن تدفع مصر جيشها إلى فلسطين وبذلك تصبح القوات البريطانية المرابطة على قناة السويس حائلا بينه وبين أرض الوطن، وكان من طبيعة النقراشى باشا إذا ما اقتنع بمثل هذا الرأى ألا يتزحزح عنه أبدا، وقد وافقته الدول العربية التى لم تكن تخالف لمصر رأيا».

«وبقيت الدول العربية إلى يوم ١١ مايو مقتنعة بأن قوات المتطوعين كافية لمنع تنفيذ قرار التقسيم وكان هؤلاء يسافرون من مصر ومن سائر البلاد العربية».

«وسألت النقراشى باشا: هل وافقت الدول العربية كلها على ذلك؟ وأجابنى نعم، وسألته :هل لدى جيشنا من الأسلحة والعتاد ما يكفى حربا نظامية لمدة ثلاثة

أشهر على الأقل؟ وأجاب نعم وأكثر من ثلاثة أشهر، وسألت: وما عسى أن يكون موقف انجلترا من هذا الأمر وهل اتفقتم معها على خطة؟ وأجاب: انجلترا لا تعارض وأنا مطمئن لها وإن كنت لا أخفى عليك أنها قادرة إذا أرادت أن تقف منا مثل موقفها فى نافارين.. ورأيت الرجل مصمما على الأمر كل التصميم فقلت إذن يطلب أحد أعضاء الحكومة فى المجلس الجلسة السرية، ففكر قليلا ثم قال: بل الأكرم أن تطلب الحكومة بنفسها هذه الجلسة السرية. ولما انصرف جعلت أفكر فى الأمر وفى هذا التغير المفاجئ فى سياسة الحكومة المصرية والحكومات العربية والدافع إليه».

«ولم أكن أجهل أن أهل فلسطين وقوات المتطوعين يتعذر عليها أن تقاوم منظمات اليهود العسكرية إذا لم تمد بالسلاح والعتاد إمدادا منتظما. وأخذت أسائل نفسى عن مقدرة الدول العربية عسكريا وعن موقف بريطانيا منها: وبريطانيا حليفة لمصر والعراق وصاحبة المصلحة العليا فى شرق الأردن وصاحبة النفوذ فى دولتى سوريا ولبنان وحامية استقلالهما حماية غير رسمية».

«وفى صباح الغد مر بى دسوقى أباظة باشا وزير الخارجية وتناول حديثنا الموضوع الخطير وسألته عن مقدرة مصر إذا دخلت الحرب وقال إن الموضوع طرح للبحث فى مجلس الوزراء وإن حيدر باشا وزير الحربية أكد أن الجيش المصرى وحده بجنوده وعتاده قادر من غير أى حاجة إلى أية معونة من الدول العربية الأخرى على أن يدخل تل أبيب عاصمة اليهود فى خمسة عشر يوما وأن كل ما لديه من المعلومات يثبت له هذا القول وهو لذلك لا يتردد فى دفع القوات المصرية إلى أرض فلسطين لمعاقبة العصابات اليهودية التى تعتدى على العرب اعتداء وحشيا».

ويستطرد رئيس مجلس الشيوخ ورئيس حزب الأحرار الدستوريين الحاكم قائلاً:

«وعقدت الجلسة السرية فى الغد وعرض عليها الموضوع. وكان إسماعيل صدقى باشا عضو المجلس معارضا فى دخول الجيش المصرى أرض فلسطين وكانت حجته أنه يعلم ـ وقد كان رئيس وزارة إلى أواخر سنة ١٩٤٦ ـ أن الجيش المصرى تنقصه أسلحة كثيرة وينقصه العتاد اللازم والكثير من الأسلحة إذا خاض الحرب وكان يخشى فضلا عن ذلك أن تعتبر الأمم المتحدة دخول الجيوش العربية فلسطين تحديا

لقرار التقسيم فتفرض على الأمم العربيـة ومنها مصر عقوبات لا طاقة لها بها أو تمد اليهود بـالأسلحة والعتاد وتمـنعها عن مصر والأمم العـربية فتدور الدائرة عـليها وأن مصر لا مصلحة لهـا على أية حال فـى خوض معركـة لا شأن لها بهـا ولا ناقة ولا جمل».

وحمـلت آراء صدقـى باشا الـكثيـرين على الـتفكـير فى المـوقف ولكـن الردود أضعـفت مـن تردد المـترددين فـقد أكـد رئيس الـوزراء مرة أخـرى أن لدى الجـيش المصرى السلاح والعتاد لخوض الحرب شهورا عدة وأيد ذلك اللواء أحمد عطية باشا وكان إلى أشهر مـضت وزيرا للحربية معه كـما كان وزيرا للحربية مـع صدقى باشا وطرد فى حادث الملهى. كـذلك تكلم فؤاد سراج الدين باشا باسـم المعارضة الوفدية فأيد الوزارة تأييدًا حارا ورد على صدقى باشا ردا عنيفا وحبذ دخول القوات المصرية فلسـطين وكان من أثر ذلـك أن أنسحب صدقى بـاشا من الجلسة وأن قـرار المجلس دخول القوات المصرية فلسطين بإجماع الآراء».

«وما لبثـنا أن علمنا وعـلم الناس أن وزير الدفاع محمد حيدر باشـا رجل الملك وياوره الخـاص تلقى أمـرا مباشرا مـن الملك فأمـر فرق الجيش بـاجتياز الحـدود إلى فلـسطين دون أن يـحيط رئـيس الوزراء علـما، ومن غيـر أن ينتـظر قرار البـرلمان أو مجلـس الوزراء .وكان حيدر يـعرف بلا شك أن الدسـتور ينص على أن المـلك هو القائد الأعـلى للقوات المسلـحة ولا يتقيد بأن الملـك يمارس سلطته بـواسطة وزرائه وكان واجبه وهو وزير الحربـية ألا ينفذ أمر القائد الأعلى بغيـر موافقة رئيس الوزراء ومجلس الوزراء.

وبهذا كان اجتـياز القوات المصرية للحـدود على أرض فلسطين علـى هذا النحو عملا مخالفا للـدستور أقل ما يجزى به أن يستقيل (أو يقـال) وزير الحربية وأن ترتد القوات المصرية إلى أرض مصر حتى ينظر البرلمان فى الأمر ويصدر قراره بشأنه، فإن لم يحدث ذلـك فقد كان واجبا أن تـستقيل الوزارة وأن تـعلن إلى الشعـب من فوق منبر البـرلمان أنها قدمت استقالتـها حتى لا تحمل وزيرا هذا الاعتداء عـلى الدستور، لكن النـقراشى نظر إلى الأمـر غير هذه النظرة وتجـاهل ما حدث وتقدم إلـى البرلمان وكأن الأمور تسيـر فى مجراها الدستورى وعـرض عليه معلوملات غيـر دقيقة أدت

إلى موافقة كل من المجلسين على إعلان الحرب على إسرائيل، ولعله أراد بذلك تغطية الملك، ولعل اعتبارات أخرى جاوزت فى نظره احترام الدستور هى التى جعلته يتغاضى عن هذا الاحترام.

أقول اعتبارات أخرى وأقصد الوضع الداخلى بالبلاد، فقد كانت الأمور فيها تتطور فى اتجاه يدعو إلى كثير من القلق ومن الحذر ومن التفكير، وبلغ من هذا التطور أن أضرب رجال البوليس حفظة الأمن واضطر حيدر باشا إلى إنزال قوات الجيش لحفظ الأمن فى القاهرة والإسكندرية ثم اضطر إلى تسوية مشكلة البوليس بأمر الملك على نحو يختلف مع اتجاه رئيس الوزراء والالتجاء إلى الحرب لصرف الأنظار عن المشكلات الداخلية سياسة لجأت إليها الدول الديكتاتورية مرارا فى التاريخ القديم والحديث».

ولم يفسر هيكل باشا بالطبع لماذا لم يبادر دولته، ويقوم بما لم يقو عليه رئيس الوزراء ويعلن استقالته وانسحاب حزبه من الحكم مادام ذلك رأيه ورؤيته ويغير التاريخ ويصححه ولكن تستمر شهادته... ويقول: «كان مركز قيادة حملة فلسطين فى القاهرة وهذا وضع لم يحدثنا تاريخ الوقائع والمعارك عن شىء مثله، وكان تأويله أن الذين أسندت لهم القيادة المحلية فى فلسطين لم يكونوا موضع الثقة بالقدر الذى يسمح لهم بتحمل التبعة عن تصرفاتهم أمام الوزير فكان الوزير يتولى القيادة بنفسه، وذكر لى صديقى حافظ عفيفى باشا أنه كان بمكتب حيدر باشا وزير الحربية يوما وأن الوزير اتصل بقائد القوات فى فلسطين وتبادل معه حديثا خاصا باستيلاء القوات المصرية على بير سبع وكان رأى الوزير أنه يجب الاستيلاء على بير سبع فى ذلك اليوم وكان رأى القائد الذى يتحدث من الميدان أن الاستيلاء على الموقع فى اليوم نفسه يكلف الجيش تضحيات وخسائر يمكن تفاديها إذا حوصرت بير سبع ثلاثة أيام وكان جواب حيدر: «كلا لابد من الاستيلاء عليها اليوم بأى ثمن لأن لهذا أثرا سياسيا مطلوبا فى مصر».

«والتقيت فى مكتب جمال الدين بك العبد بضابط كان فى فلسطين قص علىَّ قصة أكثر إثارة للدهشة، فقد نشرت الأنباء قبل ذلك أن طوربيدا إسرائيليا نسف البارجة المصرية «مصر» ثم نجت بارجة أخرى من الطوربيد الذى كان منصوبا لها

بمحض الصدفة وذكر الضابط أن البارجتين كانتا فى موقف المهاجمة لقوات إسرائيل وأنهما أبلغتا القيادة البحرية بأنهما على أتم الاستعداد لضرب الأهداف التى أمامهما ضربا محكما وأمرتهما القيادة بالانتظار حتى تتصل بالقاهرة تليفونيا وتتلقى أوامرها، وفى الدقائق التى انقضت والتى كانت القيادة البحرية تنتظر أوامر القاهرة لتبلغها إلى البارجتين أطلق الطوربيدان فنسفت البارجة «مصر» واضطرت الأخرى للانسحاب مخافة أن يصيبها طوربيد ينزل بها إلى قاع البحر.

ويتابع هيكل باشا الرواية: «واستمرت أنباء الغارات الجوية تتوالى فى الأيام الأولى لدخولنا فلسطين وأننى فى مكتبى برئاسة مجلس الشيوخ بعد أسبوع من بدء القتال إذ علمت أن الضابط الطيار سعد الصادق قتل وأسرعت أتقصى النبأ وقيل لى إن خمسة من خيرة طيارينا بينهم سعد وقد صدر لهم الأمر بمهاجمة مطار للأعداء فى فلسطين وأن طائرات بريطانية تصدت للطائرات المصرية وضربتها وعرف أن قائد القوات البريطانية فى فلسطين أبلغ قيادة الطيران المصرى بعدم التعرض لهذا المطار وأن القائد المصرى أغفل تبليغ الإشارة وصدرت الأوامر لطيارينا بمهاجمته واشتبكت معهم الطائرات البريطانية.. ولم يكن لليهود حتى ذلك الحين طائرات تستطيع مقاومة الطائرات المصرية».

وأديرت الحرب من مكتب وزير الحربية فى القاهرة وبتوجيهات القائد الأعلى من مكتبه فى عابدين وبنفس العبث الذى أعلنت به، ولم يكن هناك مناص من الكارثة!!

الملك..الهزيمة والهوان

ربما كانت حرب فلسطين هى الأولى من نوعها فى تاريخ الحروب، دخلتها مصر ضد إرادة كل القادة والمسئولين السياسيين والعسكريين والبرلمانيين!.. وتم ذلك بلا خطط ولا خرائط وبلا أسلحة.. بل لم تكن مصر تملك خرائط للطرق فضلا عن استحكامات العدو أو مواقعه.. وتولى قيادة الحرب «القيادة العليا» ضابط بوليس سابق ومدير لمصلحة السجون، لم يشتهر بالوطنية فرضه جلالة الملك.. وأديرت

الحرب من مكتبه فى القاهرة وأملى الأوامر والتعليمات بالتليفون وزار الجبهة مرة واحدة فى زيارة قصيرة فى صحبة جلالة الملك!!

وقبل أيام من إعلان الحرب صرح رئيس الوزراء محمود فهمى النقراشى باشا قائلاً:

«عندما كنت فى مجلس الأمن أعلنت للعالم كله أن الجيش المصرى كفء وقادر على ملء الفراغ فى منطقة القناة ولا يمكن أن أوافق الآن على دخول مصر حربا نظامية فى فلسطين، ولا يمكن أن يتعرض الجيش الذى نعتمد عليه فى مواجهة الإنجليز لأية مخاطرة ولو كانت ضئيلة».

وقال رئيس أركان حرب الجيش الفريق عثمان المهدى «باشا»:

«لايمكن أن يخوض الجيش حربا لأننا لانملك العتاد أو الاستعداد وهذه مغامرة لانحتملها».

وقال قائد الحملة الذى وقع عليه الاختيار اللواء المواوى:

«هذا فخ تنصبه بريطانيا للجيش المصرى، لكى تثبت عجزه، ولا يمكن دخول حرب لأن الجيش لم يقم بأية مناورة منذ سبعة عشر عاما. وقد توزعت مهامه للاحتفال بسفر المحمل أو المولد النبوى ومرة لمقاومة الفيضان لحساب وزارة الأشغال ولمقاومة وباء الكوليرا لحساب وزارة الصحة، أو لمقاومة المظاهرات لحساب وزارة الداخلية وأخيراً لمواجهة إضراب رجال البوليس».

واقتنع وزير الحربية وأعلن:

«إن مصر لن تدخل الحرب ولكن سوف تفتح باب التطوع، وتوفر للمتطوعين كل ما يحتاجونه».

وكان ذلك ما انتهت إليه الدول العربية، وصاغته اللجنة العسكرية للجامعة العربية فى قراراتها الاستراتيجية وكان ما طالب به الفلسطينيون «أن يحملوا تبعة تحرير وطنهم وأن يساعدهم الأشقاء العرب على أن يساعدوا أنفسهم»!

وفجأة تغيرت الحال وانقلبت بين يوم وليلة.. وعقدت جلسة سرية عاجلة ليصدق البرلمان على إعلان الحرب وأعلن رئيس الوزراء للأعضاء «أن كرامتنا لم تعد تسمح لنا بأن ننتظر ولابد أن نعلن الحرب فورا».

وصدق على ذلك وزير الحربية وطمأن الأعضاء «إن لدينا كل ما نحتاجه لكى نصل إلى تل أبيب قبل أسبوعين».

ولم تكن موافقة البرلمان أو معارضته لتغير شيئا لأن الجيش كان قد اجتاز الحدود بالفعل ولم ينتظر القرار الدستورى وبأمر من جلالة الملك نفذه على الفور وزير الحربية.

كانت الحرب قد استبدت بخيال جلالة الملك وملكت عليه كل حواسه، ولم يكن هناك من يجرؤ أو يستطيع أن يقف أمام إرادته، وكان يتباهى بذلك، ويسخر من الأقطاب الذين ينحنون، استجابة لأية نزوة له حتى ولو كانت هى الحرب!

كانوا يعرفون أن انتقامه عبثى طائش .. ومروع.

وهداه تفكيره إلى أن دخول الحرب هو أنسب الظروف ليتخلص من ألد أعدائه.

وقبل حوالى أسبوعين من دخول الحرب انفجرت سيارة مشحونة بالديناميت على باب دار زعيم الوفد مصطفى النحاس باشا، وكان الحدث الأول من نوعة فى سجل الاغتيالات السياسية فى مصر..كانت السيارة تحمل شحنة تكفى لنسف الدار ومن فيها إلا أنها هدمت جانبا منها فقط ونجا «الزعيم» بمعجزة، وصرح بعد الحادث:

«هذه هى المحاولة الخامسة ولكن الله خير حافظًا وهو أرحم الراحمين».

ولم يشفع لزعيم الأمة ورئيس الوفد أن سكرتير الحزب وأقوى رجاله وزعيم المعارضة الوفدية، صدق بحماس على دخول الحرب.

وهكذا دخلت مصر أول حرب «نظامية» منذ الاحتلال، ولم يساور القائد الأعلى أى شك فى أنه سوف يسطر صفحة خالدة.. سوف يحرر فلسطين كما فعل صلاح الدين، سوف يدخل القدس وسوف يؤم الملوك والرؤساء والحكام العرب فى صلاة النصر فى المسجد الأقصى، وسوف يعود إلى عاصمة ملكه السعيد مكللا بالغار ويجهز على خصومه وأعدائه؛ وفديين وشيوعيين واشتراكيين، وسوف يمجده الجميع ويبايعونه، ملكا على العرب وأميرا للمؤمنين.

وكان مطمئنا إلى أن بريطانيا سوف تقف معه.

وتعززت ثقته حينما طلب الوزير المفوض البريطانى «تشابمان اندروز» مقابلته،

ليؤكد له بناء على رسالة من حكومته (أنه يهمها أن تثأر للشرف البريطانى من اليهود الذين أهانوا وجلدوا الضباط والجنود البريطانيين وشنقوا بعضهم)، واطمأن جلالته أكثر حينما أكد له النقراشى أن البريطانيين أبلغوه بأن الحرب لو قامت لن تدوم أكثر من بضعة أيام، وقد اتفقت الدول الكبرى فيما بينها على التدخل فورا لإقرار هدنة وفرض حل سياسى!

ولكن ما إن بدأت المعارك حتى تدخلت الولايات المتحدة واستصدرت قرار حظر تصدير الأسلحة للمتحاربين، وكانت تعنى العرب وحدهم، وتذرعت بريطانيا للقرار ولم تفِ بأى وعد!!

وبدأ البحث المحموم عن الأسلحة بعد أن ثبت شدة المعارك وضراوة العدو، وكان أول ميدان اتجه إليه البحث هو الصحراء الغربية والمخلفات القديمة التى تركتها جيوش الحلفاء والمحور ،وكانت تجارة رابحة يقوم بها البدو وسماسرة الأسلحة و«الخردة»، وتألفت هيئة عسكرية من كبار الضباط للتنسيق مع البدو، وكانت التجربة عقيما وضاعف من سوءاتها أن امتد الفساد إلى بعض الضباط المسئولين عن المهمة وامتدت أيديهم إلى الأموال التى خصصت للشراء!!

واستغلالاً للحاجة الملحة طفا على السطح حشد من المهربين والمغامرين والسماسرة تزاحموا بعروض وصفقات باسم شركات واحتكارات وهمية وانضمت إليهم شخصيات من كل الفئات أمراء ونبلاء ورجال أعمال ومن المتمصرين والأجانب، بل واندس بينهم عملاء للعدو حصولا على الأسرار والأموال!!

ولم يشأ جلالة الملك أن يضيع الفرصة وقرر أن يستوفى «نصيب الملك» واختار سمسارا متمصرا وسهل له الحصول على صفقات يودع أرباحها باسمه فى أحد البنوك «البلچيكية» الكبرى.

وتلقت القوات المسلحة المصرية فى ذروة معاركها أسلحة غير صالحة ومتخلفة وذخائر فارغة بقى الكثير منها فى الصناديق والمخازن حتى نهاية الحرب.

وتشتهر تجارة السلاح بأنها غير منحازة تبيع لكل الأطراف ولكن عجزت الأجهزة المصرية عن أن تنفذ إلى الدروب السرية، وذهبت إلى الميدان «فرقة من ثمانمائة جندى وضابط، كل ما تحمله من أسلحة مائتا بندقية قديمة»!!

ولم تعدم القوات المسلحة المصرية مع ذلك مواطنين اخترقوا السدود وواجهوا المخاطر، وحصلوا للقوات المسلحة على أقصى ما استطاعوا من الأسلحة الحاسمة.

وكان الجيش المصرى على أية حال يملك أسلحة أقوى وأثمن وتعوض بعض النقص فى السلاح!.. فقد تدفق إليه دم جديد وانضم إلى صفوفه ضباط شبان من أبناء الطبقات الوطنية الذين التحقوا بالكلية الحربية بعد تعديل نظمها بمقتضى معاهدة ١٩٣٦، وغير هؤلاء طبيعة الجيش وعلاقاته وكسروا عزلته.. وقد شارك هؤلاء خلال الحرب العالمية الثانية فى الدفاع الجوى وفى مساندة قوات الحلفاء واستحقوا ثناء وتقدير الساسة والقادة البريطانيين تشرشل ومونتجمرى وويلسون. وتابع الضباط الشبان المعارك الهائلة التى دارت على حدود بلادهم وفى كل الميادين واستوعبوا المبادئ والمصالح التى تكمن وراءها، وأدركوا أين تقع بلادهم على خريطة المطامع الدولية.

وحينما تصاعدت القضية الفلسطينية، وانتهت إلى قرار التقسيم فى الأمم المتحدة أدرك هؤلاء أن لحظتهم قد حانت، وذهب ضابط شاب من طلائعهم إلى مفتى فلسطين الحاج أمين الحسينى وأبلغه باسم «الضباط الوطنيين» أن المقاومة الفلسطينية تحتاج إلى ضباط محترفين على دراية بالأسلحة والحرب الحديثة، وأن هناك ضباطا مصريين على استعداد للتطوع والانضمام.

وشكره المفتى على عرضه ولكن أبلغه أنه لابد أن يستأذن فى ذلك الحكومة المصرية وطلب إليه العودة مرة أخرى.. وحينما عاد اعتذر له المفتى بأن الحكومة المصرية رفضت ذلك.

ولم يثن ذلك الضباط عن تصميمهم ونظموا فيما بينهم التطوع، وحددوا المهام التى أخذوها على عاتقهم، ووقع اختيارهم على واحد من أكفأ الضباط «العميد أحمد عبد العزيز» لتدريب وقيادة المتطوعين وفتح جبهة جنوبية للحرب غير النظامية، وكانت الدول العربية قد انتهت إلى «أن يكون أهل البلاد هم الأساس فى الدفاع عن بلادهم لمعرفتهم بالمواقع والمسالك والدروب، ولأنهم أول الناس تصميما وإصرارا على الدفاع عن أهلهم ووطنهم وأموالهم، ولأنهم أقل نفقة من المتطوعين أو القادمين من خارج فلسطين وعلى أن ترابط الجيوش العربية على الحدود تعزيزا لمعنويات المقاتلين ولإمدادهم كلما احتاجوا بالخبرة والسلاح والمال والوحدات الفنية».

وبدأت إعادة تنظيم المقاومة وتكون:

١ - جيش «الجهاد المقدس» الفلسطينى بقيادة أحد أبطال المقاومة عبد القادر الحسينى.

٢ - جيش الإنقاذ «العربى» بقيادة ضابط سورى مخضرم فوزى القاوقجى فى الشمال.

٣ - القوات المصرية العربية بقيادة أحمد عبد العزيز فى الجنوب.

وكان للفلسطينيين تاريخ وتراث عريق فى المقاومة.. بدأ منذ البداية فى العشرينيات وتصاعد فى إضراب كان الأول من نوعه امتد ستة أشهر عام ١٩٣٦ وشارك فيه الشعب بأكمله.. وتحولت المقاومة بنهاية العام إلى الكفاح المسلح وتفجرت ثورة عارمة واستدعت بريطانيا أشد فرقها العسكرية مراسا وشهرة وتجاوزت فى بطشها كل ما اعتادت ممارسته ضد ثورات العرب.

وبرز ضابط بريطانى وأعلن اعتناقه للصهيونية، وأن العناية بعثت به ليكوّن الجيش الصهيونى ويحقق حلم إسرائيل كما ورد فى العهد القديم، وسبق «الميچور وينجيت» الفاشيست والنازى وفاقهم فى جرائم وفظائع الحرب، وأغرق فى ذلك حتى استفز قادته العسكريين، وأفزع الرأى العام البريطانى حينما تسربت أنباء مذابحه وممارساته ونقل من فلسطين ثم حرم عليه دخولها حينما أراد أن يتسلل للعمل ثانية مع العصابات الصهيونية، وليتم رسالته وقد تتلمذ عليه معظم القادة الإسرائيليين وخلدوا ذكراه بين «القديسين».

ولم تستطع بريطانيا مع ذلك إخماد الثورة حتى بدأت بوادر الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩، وتوسط الملوك والرؤساء العرب لعقد هدنة والبحث عن تسوية واستؤنف الكفاح بعد قرار التقسيم.

وبدأت المقاومة على الجبهات الثلاث، وما لبثت الجبهة الجنوبية أن أصبحت أسطورة، ولقب قائدها «النمر».. ورغم عدم التكافؤ ورغم كل السلبيات والثغرات إلا أن المقاومة العربية استطاعت أن تصمد وترد واحتفظت بالمبادرة فى أيديها وقوضت الهالة والأسطورة التى أشاعتها الحركة الصهيونية، فقد توزعت العمليات والضربات من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، ولم تستطع العصابات الصهيونية

أن تزعزع معنويات العرب ،وحافظت المقاومة على كل المدن والقرى العربية.. ثم كسرت احتكار العمليات الصهيونية لوسائل الإعلام الغربية.

واضطرت القوات البريطانية إلى أن تتدخل فى بعض الأحيان لتفصل بين القوات حينما كان الميزان يميل إلى صالح العرب وتوشك قواتهم أن تحقق نصرا كبيرا.

«وخلال الثلاثة شهور الأولى كان جيش الجهاد المقدس وجيش الإنقاذ قد كبدوا الإسرائيليين خسارة ألف ومائتى قتيل وجريح فضلا عن الخسائر الفادحة فى الأسلحة والمؤسسات. وبدا مؤكدا أن الصراع العربى اليهودى قد وصل ذروته بنجاح العرب فى حصار وشل المستوطنات اليهودية وفى مواصلة حرب استنزاف مريرة ضدهم».

«وأجمع معظم المعلقين والمراقبين على أن الحركة الصهيونية باتت نهايتها على الأبواب. وأيد هذا الرأى اثنان من أكبر العسكريين البريطانيين وهما الفيلدمارشال مونتجمرى رئيس أركان حرب الإمبراطورية البريطانية والجنرال السير جوردان ماكميلان قائد القوات البريطانية فى فلسطين».

وتصاعد الهلع واستنفرت الحركة الصهيونية يهود العالم. وأعلن بن جوريون «أن لا مناص من معجزة .. وإلا تبدد أى أمل فى إقامة الدولة اليهودية».

واحتدم الصراع فى الأجهزة والمؤسسات الأمريكية بين البيت الأبيض ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع. وتغلب الرأى القائل بأن قرار التقسيم كان متعجلاً وخطأً ولابد من تداركه، وتقدم مندوب الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة بمشروع قرار لمجلس الأمن بفرض الوصاية على فلسطين حتى يمكن الوصول إلى حل سلمى».

ووافق المجلس على القرار!!

واستجاب يهود العالم لنداء بن جوريون وتدفق سيل عارم من المتطوعين معظمهم ممن تمرسوا بالحرب فى جيوش الحلفاء أو بحرب العصابات فى منظمات المقاومة، وتدفق سيل من أحدث الأسلحة من ترسانات الغرب والشرق معاً ومال الميزان فى الناحية الأخرى واسترد بن جوريون صلفه وغروره وتحدد الهدف هذه المرة بالإجهاز على المقاومة العربية والاستيلاء على أكبر قدر من الأرض ، قبل جلاء البريطانيين الذى تحدد له ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ .

وكان القرار البريطانى أحد أشد القرارات مرارة فى تاريخ الإمبراطورية، كانت بريطانيا هى التى حولت الحلم الصهيونى إلى حقيقة والتى فرضت الصهيونية على خريطة الشرق الأوسط وهى التى حققت المعجزة وحولت اليهودى إلى محارب كما قال وايزمان وكان تشرشل زعيم المحافظين يفخر بأنه صهيونى ، وكان حزب العمال البريطانى منافسه فى «الولاء» يؤيد قيام دولة وليس مجرد وطن قومى كما نص وعد بلفور، وكان شقيقاً حميماً لحزب الماباى فى الاشتراكية الدولية ولكن الحركة الصهيونية تعلمت أيضاً المبدأ البريطانى، وأن ليس لها أعداء دائمون أو أصدقاء دائمون.

وكان بن جوريون يعلن دائماً أنه يؤمن بالإمبراطورية البريطانية كعقيدة، وأن مهمة الحركة الصهيونية تأمين الإمبراطورية البريطانية فى الشرق.. ولكن خلال الحرب العالمية الثانية أدركت الحركة الصهيونية أن الشمس تغرب عن الإمبراطورية البريطانية وحصلت من الولايات المتحدة على الوعد بدولة يهودية كاملة، وتولى بن جوريون نقل الولاء وإزاحة الطاقم البريطانى الذى كان يتزعمه وايزمان وأصبح على الحركة الصهيونية أن تتسلم فلسطين مطهرة من العرب ومن البريطانيين!!

وأدركت بريطانيا بمرارة أن عليها أن ترحل ، وقد استعملتها الولايات المتحدة مخلب قط، لطرد فرنسا وتصفية نفوذها من سوريا ولبنان، والآن جاء دورها لتشرب من نفس الكأس وترحل.

وكانت بريطانيا قد أقامت كل خططها على أساس البقاء والتشبث بالشرق الأوسط، وأن تمثل الغرب فى المنطقة بما لها من تاريخ وتراث.

وبددت الولايات المتحدة الحلم، وتدفقت الأموال والأسلحة والمتطوعون على الحركة الصهيونية ، لإقامة دولة يهودية كاملة.

وكتب رئيس الوزراء «العمالى» أتلى إلى حليفه «ترومان» يندد بهذا الطوفان من السلاح والمال والمتطوعين الذى ينهال على الحركة الصهيونية ويحذره من عواقب «زرع الإرهاب» فى المنطقة.

وقررت بريطانيا فى البداية أن ترفع القضية إلى الأمم المتحدة وأن تشهد العالم

على ما يحدث، وكانت تتوقع ألا تصل إلى حل وأن تعيدها إلى بريطانيا لتحاول مرة أخرى كما فعلت قبل أشهر قليلة فى القضية المصرية، ولكن استبسلت الولايات المتحدة حتى فرضت قرار التقسيم ، وأدركت بريطانيا أن عليها أن تذهب وأن الدولة العبرية محتومة وسوف تكون محمية أمريكية خالصة وتحدد يوم ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ لذلك !!

كان هناك أقل من ثلاثة أشهر أمام بن جوريون لكى يحقق أهدافه.

وحمل عبد القادر الحسينى قائد الجهاد المقدس كل هذه الحقائق وذهب إلى دمشق حيث اللجنة العسكرية للجامعة العربية لكى يبصرها بدقة الموقف وخطورته، وأن المرحلة المقبلة فاصلة ولكى يطالب بسيل عربى من المال والسلاح ، يواجه ما تلقاه العدو، وروعه أن أحداً لم يعره اهتماماً ولم يستجب لإلحاحه وتوسلاته.

وكان لقاؤه الأخير باللجنة عاصفاً.. ولم يتردد فى أن يوجه إليهم تهمة الخيانة ويحملهم مسئولية ضياع فلسطين ويقفل راجعاً، وأن يستشهد بعد أيام فى معركة شهيرة «القسطل» وأن يتداعى جيشه ويتفكك بعده.

ولم يكن تقاعس اللجنة عن المساعدة مجرد إهمال أو قصور.. فقد كانت الأردن والعراق تنظران بحذر إلى عبد القادر الحسينى ـ وجيش الجهاد المقدس ـ وكانت الأولى تريد الشطر الغربى من فلسطين بعد التقسيم تكملة لمشروعها فى سوريا الكبرى، وكانت الثانية تريد الشىء نفسه لتحقيق مشروعها الهلال الخصيب، وقد عارضتا معارضة قاطعة فى أن يعود مفتى فلسطين إلى أرضه ليقود المقاومة..كان كلاهما لا يرحب بقيام فلسطين مستقلة.

وبدأت المقاومة تتهاوى، وابتدع بن جوريون استراتيچية استمدها من تعاليم وينچيت وأطلق عليها «حدوة الحصان» وتقوم على أن تنقض القوات الصهيونية ليلاً على القرى الفلسطينية ـ خاصة النائية ـ وتحاصرها من كل الجهات ولا تترك سوى منفذ صغير مفتوح ثم تشن معركة إبادة لا تميز بين الرجال والنساء والأطفال، وبعد أن تجهز على معظمهم تترك للقلة الباقية فرصة الفرار مذعورين مرعوبين، لكى يشيعوا الفزع والهلع بين الناس جميعاً.

وبلغت الاستراتيجية ذروتها فى مذبحة اكتشفها الصليب الأحمر، وأذاع

تفاصيلها وهزت الضمير العالمى وهى مذبحة «دير ياسين»، وقد اضطر بن جوريون مبدع الاستراتيجية لأن يتنصل منها وأن يرسل برقية عزاء للعرب عبر ملك الأردن!!

وقد ارتكب المذبحة مناحم بيجين زعيم عصابة «الأرجون زفاى ليومى» وأعلن مسئوليته عنها وتفاخر بأنه لولاها لما قامت إسرائيل.

وقد أثمرت الاستراتيجية وبدأ النزوح الجماعى فى مواكب خرجت ـ مجردة من كل شىء تملكه ـ نحو مصير مجهول.

وتقرر المضى خطوات أبعد وذلك بالاستيلاء على المدن خاصة الساحلية قبل أن يجلو عنها البريطانيون، وإغلاقها أمام نزول أى قوات عربية، وبدأت معركة الاستيلاء على يافا المدينة العريقة، ودارت المعركة من بيت إلى بيت وفى النهاية تدخل البريطانيون وسقطت المدينة.

وبعد يافا توالى السقوط: حيفا وعكا، وبدا أن الاستراتيجية تسير نحو ذروتها بطرد العرب والاستيلاء على كل الأرض وأن تسقط فلسطين كاملة.

ولم يعد هناك مناص من التدخل المباشر للجيوش العربية النظامية لإنقاذ ما بقى من الأرض والشعب وضاعت الفرصة التاريخية بأن تتحرر فلسطين من الداخل ولم يعد هناك بديل عن التدخل.. وبأسرع ما يمكن.. وأراد جلالة الملك فاروق أن يكون له فضل السبق.. وكان الجيش المصرى أول من اجتاز الحدود بأمر جلالته!

لم يكن الملوك والحكام العرب أفضل من جلالته ولم تكن الجيوش العربية أفضل حالا من الجيش المصرى، الذى كان أفضلها!

وكان الجيش الآخر الذى يمكن أن ينطبق عليه هذا الوصف هو الجيش الملكى الأردنى أو الفيلق العربى كما كان يسمى وهو فرقة من البدو الفطريين والأشد تخلفا تكونت بقيادة ضابط بريطانى من ضباط المكتب العربى الذى اشتهر خلال الحرب العالمية الأولى، تكون لحماية إمارة شرق الأردن التى اقتطعها البريطانيون من ولاية الشام إرضاء للأمير عبدالله ابن الشريف حسين.. وكان الشريف قائد الثورة العربية ضد العثمانيين، وقد وعده البريطانيون بمملكة عربية تمتد من جبال طوروس حتى بحر العرب، ثم تنكروا له وانتهوا به إلى المنفى فى قبرص.

وتعويضا له ولأبنائه وتوطيدا للوجود البريطانى، اصطنعوا عرشا فى العراق ولوا عليه أفضل أبنائه فيصل ،واقتطعوا مساحة جرداء قفراء فى الصحراء جعلوا منها إمارة ولوا عليها الابن الآخر عبدالله.. وكان لا مناص من أن يكون له جيش.. ومع توطيد عرش الأمير تطورت فرقة الهجانة والخيالة لتصبح جيشا عصريا مسلحا بالأسلحة الحديثة وارتفع عدد ضباطه إلى خمسين كان بينهم خمسة فقط من العرب، وارتقى الكابتن جلوب إلى رتبة الجنرال وتطورت مهمة الجيش ليصبح فرقة انتشار سريعة لحراسة وحماية المصالح البريطانية، وخلال الحرب العالمية الثانية قام بدور حاسم فى إنقاذ العرش فى العراق وإخماد الانتفاضة الوطنية التى عرفت باسم ثورة رشيد عالى الكيلانى.

وقام بدور مماثل فى دحر قوات حكومة فيشى الفرنسية وقوات المحور فى سوريا ولبنان ،ولم يكن جلالة الملك عبدالله متحمسا للحرب فى فلسطين وكان يمقت الجامعة العربية، وكان أشد مقتا لمصر شعبا وجيشا وملكا، وكان يرى أنها دخيلة على العرب وأن دورها ينبغى ألا يتجاوز حدودها، وكان جلالته على صلات وثيقة وقديمة بالحركة الصهيونية وقادتها واستطاع أن يحصل على تأييدهم فى إقامة مملكة سوريا الكبرى والتى تتعايش وتكون أفضل الجيران للدولة اليهودية.

وقبل أيام فقط من دخول الجيوش العربية إلى فلسطين عقد جلالته اجتماعا فى قصره فى عمان مع وفد صهيونى برئاسة جولدا مائير لمواصلة المفاوضات حول تجنيب الأردن الاشتراك فى الحرب.. وذلك بينما أصر ولم يتنازل عن منصب القائد الأعلى للجيوش العربية وأن تؤول إليه المهمة التاريخية فى تحرير فلسطين.

وكان الجيش العراقى أجدر الجيوش العربية باحتلال المكانة الثانية بعد الجيش المصرى، وكان سجله العسكرى والوطنى حافلا منذ ولادته الحديثة بعد الحرب العالمية الأولى ، وكان أول جيش عربى قام بانقلاب فرض حكومة وطنية فى منتصف الثلاثينيات ولم يقدر لها أن تدوم وانتفض مرة أخرى وانضم إلى ثورة رشيد عالى الكيلانى خلال الحرب، ولكن قضى البريطانيون على الثورة فى بحر من الدماء واعتقل البريطانيون القادة العسكريين وقاموا بنفيهم إلى جنوب أفريقيا ثم حاكموهم بعد نهاية الحرب وأعدموهم إنذارا لكل من تحدثه نفسه بالثورة.

وحاصر البريطانيون الجيش العراقى كخطر دائم وحرصوا على تجريده من مقومات الحرب ،وحينما تقرر دخول الجيوش النظامية قدم قائده مصطفى راغب استقالته حتى لا يتحمل عار هزيمة محتومة وتولى قائد آخر بلا خطط ولا خرائط ولا أسلحة ولا أوامر!!

وكان الجيش السورى لا يتجاوز كتائب من الفرق الاستعمارية الفرنسية، وكانوا يجندونها خاصة من الأقليات وللاشتراك فى أعمال القمع أو فى مغامرات فرنسا الاستعمارية.

ولم تكن سوريا قد أفاقت بعد من الصدام الدامى مع حكومة فرنسا الحرة التى أرادت أن تعود مرة أخرى بالحديد والنار.

وكانت تعيش فى قلق دائم على سيادتها واستقلالها من مطامع العرش الهاشمى فى العراق ومشروعه «الهلال الخصيب» ومن مطامع العرش الهاشمى الآخر فى عمان ومشروعه سوريا الكبرى، ولم يتوافر لسوريا الوقت أو الموارد أو الاستقرار لكى تبنى جيشا وطنيا عصريا، وبدأت فى تكوين فرقتين. وقدر رئيس الأركان أنه لابد من ثلاث سنوات لتستكمل سوريا ذلك، ورفض رفضا قاطعا أن يشترك الجيش النظامى فى الحرب فى فلسطين ودخل الجيش الحرب بغير إخطار قائده!!

وأعلنت لبنان صراحة أن أقصى ما يستطيعه الجيش اللبنانى هو الدفاع عن حدود لبنان، وأنه لا يملك ما يستطيع أن يشترك به فى أى هجوم خارج حدوده، ولم يكن جلالة الملك عبدالعزيز آل سعود متحمسا للحرب رغم تصريحاته بأن فلسطين هى «بؤبؤة العين» لديه، وأعلن جلالته منذ البداية أنه لا يجب أن يخلط بين الاقتصاد والسياسة.

وعندما أصدرت اللجنة السياسية لمجلس جامعة الدول العربية توصيات فى فبراير سنة ١٩٤٨ «بالمحافظة على الوضع القائم فى البلاد العربية وعدم منح امتيازات بترولية جديدة فى السعودية والعراق، لأية شركات أجنبية تسعى حكوماتها إلى إرغام العرب على قبول تقسيم فلسطين» رفض وزير الخارجية السعودى التصديق وتذرع بأن اليهود أذكياء أقوياء بينما العرب عزل من السلاح وأن غاية ما تقبله السعودية هو الاشتراك فى القتال بقوة رمزية مع إمداد جيوش العرب بالمال والدعم!!.

وقبيل نظر مشروع التقسيم فى الأمم المتحدة صرح متحدث باسم الوفود العربية، بأن امتيازات البترول سوف يعاد النظر فيها وفق مواقف الدول فى التصويت، وأحدث التصريح ضجة ودعت دوائر أمريكية مسئولة إلى التريث وإلى إقرار اقتراح الوصاية بدل التقسيم، ولكن خرج على الفور تصريح من المملكة السعودية يؤكد «أن امتيازات البترول تجارية وليست سياسية وأن العاملين بها ذميون توجب الشريعة حمايتهم والحفاظ على أمنهم».

ومساهمة فى «الجهاد» أرسلت المملكة كتيبتين من المشاة وسرية رشاشات وفصيلتين من المدرعات بلغ عددها ١٦٧٠ ضابطا وجنديا وأطلقت عليها قوة إنقاذ فلسطين وطلبت إلحاقها بالقوات المسلحة المصرية.

«وكان إطلاق اسم الجيش على أى من هذه القوات النظامية بمثابة إلباسها ثوبا فضفاضا، إذ لم يتجاوز حجم أكبرها عددًا لواءين غير كاملى الترتيب بينما قل حجم البعض الآخر عن الكتيبة الواحدة، وبدد من قيمتها جميعا افتقارها إلى قيادة مشتركة تنسق العمل الميدانى بينها وترسم خطط القتال المتصاعد فى الحجم والهدف وتستغل مزايا العمل من خطوط خارجية بحكم موقع تلك الجيوش على الحافة الخارجية لفلسطين وموقع غريمها داخلها.

كان عدد قوات العدو أربعة أضعاف عدد قوات الجيوش العربية - الوحوش السبعة - كما سماها بن جوريون.

أما فى التسليح والتدريب والتمويل والتأييد الخارجى فلم تكن المقارنة واردة!!».

وقد خرجت الحركة الصهيونية من الحرب العالمية الثانية وقد تحققت المعجزة التى بهرت وايزمان، ولم يعد هناك يهود محاربون فحسب ولكن تحول الشعب اليهودى إلى شعب محارب أعلنت التعبئة العامة لكل يهودى ويهودية من سن السابعة عشرة إلى سن الخامسة والأربعين وامتدت من يهود فلسطين إلى يهود العالم.

وكان ذلك أهم الأسلحة والتى افتقدها العرب وأصبح لدى الحركة الصهيونية جيش عصرى يفضل كل جيوش المنطقة، تكون الفيلق اليهودى واستغرق جهدا وجدلا طويلا حسمته الولايات المتحدة الأمريكية وتكفلت بكل مقوماته ومطالبه

وتكونت الفرقَ الخاصة وأطلق عليها «البالماح» وضمت جنودا شاركوا فى معارك الحرب العالمية ثم فى حركات المقاومة واكتسبوا الخبرة والقدرة على الحرب والأسلحة الحديثة.

وتولى بن جوريون ضم كل القوى ليقوم جيش الدفاع الإسرائيلى وليتولى هو قيادته.

وانشقت عصابتان عن الجيش النظامى هما «الآرجون زفاى ليومى» بقيادة مناحم بيجين، والتى كانت تريد شن حرب إبادة لتطهير فلسطين من العرب، و«شتيرن» التى كانت تنافسها وتريد الذهاب إلى أبعد مدى من ذلك، وأن الدولة العبرية تمتد من النيل إلى الفرات. ولابد أن تكون الحرب شاملة.

ومنذ البداية ضمنت الولايات المتحدة الأمريكية واليهود الأمريكيون تفوق القوات الصهيونية على كل القوات العربية النظامية وغير النظامية.

وكان ترومان محموما، يريد أن تكون الدولة العبرية أول إنجازاته الكبرى وأن تجسد الوجود الأمريكى. فى منطقة تكاد تكون أهم مناطق العالم ـ بعد اكتشاف أغنى منابع البترول ـ بعد أن تعاظمت الحرب الباردة، وأعلن نظريته حولها.

وكانت فرنسا «الديجولية» حاقدة حانقة على بريطانيا، ولا تغفر لها طردها من الشرق الأوسط من سوريا ولبنان حيث كانت تحمل رسالة ثقافية حضارية منذ القرون الوسطى ولهذا منحت للحركة الصهيونية كل التسهيلات بل جعلت من فرنسا قاعدة خلفية رئيسية للتموين والتسليح والتدريب والتهجير ومركزا رئيسيا للدعاية والإعلام الصهيونى.. وكانت المفاجأة فى الطرف الآخر من «النظام العالمى».

كان ستالين عدوا لدودا للصهيونية واليهود عامة وقام بتصفية كل الأقطاب اليهود فى الثورة تصفية دامية وبعد الحرب استأنف حركات التطهير حيث كان يرتاب فى ولاء اليهود، خاصة بعد الحرب الباردة.

وكانت الصهيونية ـ نظريًا ـ على النقيض من الماركسية، ونشبت معارك حامية بين ستالين والتنظيمات الصهيونية، ورفض قيام «يسار» صهيونى وحاربه حتى النهاية وكانت فى رأيه ـ الصهيونية ـ أداة رأسمالية استعمارية.

ولكن استبسلت الأحزاب الشيوعية فى شرق ووسط أوروبا، وداخل الحزب الشيوعى السوفيتى، وأفتت بأن الشرق الأوسط منطقة حيوية وجوهرية بل هو تاريخيا «بطن روسيا الناعم»، وسوف تكون إسرائيل الدرع والجسر للاشتراكية والشيوعية والتقارب مع الاتحاد السوفيتى، وسوف تصد محيط الرجعية والقبلية والعشائرية العربية وعملاء الإمبريالية والذين يؤلفون الجامعة العربية لصالح بريطانيا.

ونفذت الحركة الصهيونية إلى جروميكو، وكان شديد الحنق على مواقف الوفود العربية فى الأمم المتحدة، التى كانت تتجاهله ولا تكترث به حتى خلال نظر قضاياها.. وبعث جروميكو برسائل الحركة الصهيونية إلى موسكو، واستجاب ستالين واقترح أن تتم العلاقات وتقدم المساعدات عن طريق تشيكوسلوفاكيا وباسمها تلافيا لأية مشاكل.

وحصلت حركة الصهيونية بذلك على تأييد الشرق والغرب وأفضل ما فى الترسانة الغربية ثم الشرقية السوفيتية!!.. ولم يخطر ببال الساسة والقادة العرب أن العلاقات الدولية هى معادلات وضرورات استراتيجية، وأن كل ما تملكه الدولة الصغيرة ذات الإرادة هو دراسة الموازين والمتناقضات وتسخيرها لصالحها.

واتخذ الساسة والقادة العرب مواقف أيديولوچية متعصبة بلا ثمن، وتنافس الملوك والحكام العرب فى التأكيد على أن العروبة والإسلام هما أمضى الأسلحة ضد الشيوعية والغزو السوفيتى، وكان جلالة الملك فاروق رائدا فى ذلك، وعقد مع شقيقه الملك عبدالعزيز آل سعود «الحلف المقدس» لتعبئة العالم العربى والإسلامى ضد أخطر الأعداء.

وأجمع الملوك والحكام العرب على أن الحرب فى فلسطين ضد الشيوعية أيضا، وقبل الحرب بأيام صرح رئيس وزراء مصر محمود فهمى النقراشى قائلا:

«إننا ندخل الحرب لكى نقطع رأس الأفعى التى تمتد من هذه العصابة الصهيونية لنشر الاضطراب والشيوعية فى البلاد العربية، ويجب علينا ألا نقف مكتوفى الأيدى نتفرج».

وفاق جلالة الملك عبدالله كل أشقائه الملوك وأعلن:

«إن الجيش الأردنى لن يقاتل الصهيونية فحسب؛ ولكن سوف يقاتل الخطر الروسى المحيط بالعالم العربى، وأنا أشد الناس مراسا فى القتال خاصة إذا شممت رائحة الشيوعية هناك».

وعلقت جريدة برافدا الروسية قائلة:

«قامت الجامعة العربية تحت شعار الوحدة العربية ولحماية سيادة الشعوب العربية والمحافظة على السلام فيها.. وقد أحيا إنشاء هذه الجامعة كثيرا من الآمال، واعتقدت الشعوب العربية أن الجامعة سوف تساعدها فى القضاء على الاستعمار الأجنبى والذى سيواجه لأول مرة جبهة متحدة من الدول العربية، ولكن تبددت هذه الآمال، وما يشغل الجامعة العربية الآن هو إقامة حلف عربى إسلامى ضد الاتحاد السوفييتى وليس تحرير العرب من الإمبريالية والصهيونية».

ولم تفخر الصهيونية أو تطنطن بما حققته من امتيازات وما عقدته من محالفات وما حصلت عليه من إمدادات ومعونات؛ بل على العكس تماما أشاعت فى العالم كله أسطورة «دافيد» الصغير المقهور الذى يحارب «جالوت» الجبار، وأهاب بن جوريون بشعوب العالم «المتحضر» أن تقف مع الشعب المضطهد دائما والذى خرج لتوه من أكبر محنة فى تاريخه، والذى لم يكد يفيق حتى فرض عليه أن يواجه سبعة وحوش تلتف حوله وتريد أن تلقى به إلى البحر!

وقد دخلت الجيوش العربية لتنقذ شعبا تجهز عليه الحركة الصهيونية، وتطرد فلوله إلى الصحراء، وتحتل وطنه الذى عاش فيه خمسة عشر قرنا على الأقل!!

تولى بن جوريون، القيادة وأصبح القائد العام ووزير الدفاع ورجل الأقدار الذى سوف تتحقق النبوءة على يديه!!.. وكان يضع أمامه نصا من التوراة ينبئ بأن سبعة وحوش سوف تغزو أرض إسرائيل وأن على شعب الله المختار إبادتهم!!

وقرر أن تكون حرب الاستقلال ـ كما سماها ـ أول وآخر الحروب، لأن هزيمة العرب سوف تعنى نهايتهم وخروجهم من التاريخ.

وفوجىء بن جوريون بما لم يخطر على بال، وبأن المعجزات ليست حكرا على اليهود وأن للعرب أيضًا نصيبا!

وأثبت الضباط والجنود العرب منذ الالتحام الأول، صحة المعادلة التى تقول إن الأولوية فى الحرب للإنسان قبل السلاح، للمقاتل من أجل قضية عادلة.

وتلقت «دولة إسرائيل» بعد يومين من إعلانها أول هزيمة أليمة من الجيش اللبنانى الذى لم تعترف به قط وتتابعت الضربات على كل الجبهات.

وكان الإسرائيليون يثقون فى أنهم يعرفون كل صغيرة وكبيرة عن الجيش المصرى، وقد زودتهم الأجهزة الغربية «الحليفة» بأدق المعلومات عنه فضلا عن أجهزتهم وعملائهم وإذا ما انقضوا عليه فى ضربات خاطفة حاسمة سوف تصبح الجبهات الأخرى «جيوبا» لن تستغرق طويلا.

وباغتهم المصريون وأبطلوا كل المقولات الثابتة والأوهام التى صدقوها وخططوا على أساسها.. فقد انطلقت القوات غير النظامية بقيادة العميد أحمد عبدالعزيز تشق النقب حتى وصلت إلى بيت لحم، وحققت هدفها بالالتحام مع القوات الأردنية.

وزحفت القوات النظامية بطول الساحل، حتى اشتبكت فى سلسلة من المعارك الضارية: دير ستيد نيتساليم، أسدود، حتى أصبحت على بعد ثلاثين كيلومترا من تل أبيب وحوصرت مستعمرات النقب وعددها ٢٧ على أن تتم تصفيتها فى المرحلة التالية.

بعثت المعركة كل التراث العريق، وعادت الروح إلى الجيش المصرى بعد ما عجزت حقب الاحتلال عن أن تطفئها وتفجرت الشرارة فى فلسطين.

ولم يختلف الضباط العرب.. كانوا الجيل نفسه الذى عاش نفس الأحداث وعانى مرارة الأحلام التى أجهضت والوطن الذى تمزق، والانتفاضات والثورات التى أخمدت، والخيانات التى ارتكبت والأطماع التى تتابعت.. وعقدوا العزم على أن يثأروا.

قال رئيس وزراء بريطانيا فى أول وزارة عمالية رمزى مكدونالد: «شجعنا العرب على ثورة ضد تركيا ووعدناهم بفلسطين ولكن اتفقنا سرا مع فرنسا على تجزئة

الوطن الذى كلفنا المعتمد البريطانى فى مصر بأن يعد به العرب ليقيموا مملكة.. ولا أحد يمكن أن يتوقع أن يغفر العرب أو ينسوا الشر والأذى الذى ألحقناه بهم وارتكبناه فى حقهم أو أن آثاره سوف تمحى أو تزول فى وقت قريب».

وتطلعت كل الأنظار نحو «دير ستيد» أو «دير مردخاى» حيث نشبت أول معركة مع المصريين.. وكانت أهم مستعمرات النقب والمركز الرئيسى لتموين مستعمراته وتقف شوكة فى جنب أية قوات تحاول التقدم شمالا أو جنوبا على الساحل الموازى بحكم موقعها المرتفع.

وكان أول اختبار للقوات المسلحة المصرية «وعليه تتوقف أهم النتائج» وأصدر بن جوريون أوامره بالدفاع عنها لآخر طلقة وآخر رجل.

واستمرت المعركة خمسة أيام من القتال المتصل المستميت.

«وفى الهجوم الرابع صمم القائد المصرى على الاستيلاء على المستعمرة بالغة ما بلغت الخسائر ،ووضع بنفسه أدق تفاصيل الهجوم وأصر على أن يتم ذلك ليلا فى الساعة الثالثة بعد منتصف ليلة ٢٤ مايو، ورغم أن العدو استمر طوال تلك الليلة يطلق نيرانه بكثافة عالية وبمعدل سريع إلا أن القوة بأكملها قامت بالاقتحام، وتقدم الضباط على رأس قواتهم وقبل أن يبزغ الفجر كانت المستعمرة قد سقطت فى أيديهم بعد أن انسحب العدو حاملا معه أربعين جريحا وتاركا وراءه ٢٦ قتيلا ومع أول ضوء يوم ٢٤ مايو انتهت معركة دير ستيد «دير مردخاى» بنجاح تام».

واستخلص معلق إسرائيلى دروس المعركة قائلا:

«أثبت الضابط المصرى أنه يجيد الهجوم كما يجيد الدفاع وهو بلا شك أفضل الضباط العرب، وأثبت الجندى المصرى أنه يعرف مهمته وأنه على استعداد لتنفيذها بشجاعة طالما وجد القدوة الحسنة أمامه».

وشهدت الجبهة الوسطى الأردنية معركة أخرى مماثلة «حاول الإسرائيليون اقتحام أبواب القدس القديمة ظهر ١٨ مايو وقصفتهم نيران الهاونات السورية المقابلة وارتدوا، وقام جنود البالماخ مساء يوم ٢٤ بمحاولة اقتحام باب النبى داود إلا أنهم فقدوا ستين قتيلا فاضطروا إلى الارتداد.

وخلال ليلتى ٢٤ ـ ٢٦ مايو، اقتحمت مدرعات الرائد عبدالله التل الحى اليهودى المقابل لباب الخليل وطوقته واستمرت تتوغل فيه حتى وصلت إلى الكنيسة الكبيرة ،واستسلم موشى روزينفلت قائد الهاجاناه فى القدس يوم ٢٨ مايو ومعه ١٥٠٠ من سكان الحى، وتم أسر ٣٤٠ جنديا كانوا مندسين بينهم وقتل فى المعركة ٣٠٠ إسرائيلى وجرح ٨٠ وكانت أهم معركة خاضها الفيلق العربى وحطم كبرياء العدو».

وأعدت العملية «سورام» باسم أحد قادة جيش النبى داود للرد على الضربات القاصمة، وكلف بن جوريون بقيادتها ضابطا أمريكيا كبيرا متطوعا هو العقيد ميتشيل دافيد سون، واشتهر باسم ميكى ماركوس، ومرة أخرى أمر بالقتال لآخر طلقة وآخر رجل.

واستمات «ميكى ماركوس» وقام بثلاث محاولات للهجوم ولكنها فشلت، وأصدر أمره بالانسحاب وما لبث أن سقط قتيلا.

وعلى الجبهة العراقية، أعاد القائد الإسرائيلى موسى كارميل الهجوم للمرة الثالثة على جنين صباح يوم ٥ يونية وحاول الوصول إلى مؤخرة العراقيين وقابلوه بنيرانهم الكثيفة ،واستمر القتال بين الطرفين طوال الليل، وعندما انبلج الصباح كانت خسائر كارميل قد تزايدت إلى درجة جعلته يقطع الاشتباك ويرتد للخلف بعد أن تحطمت معنويات جنوده.

وعلى الجبهة السورية شنت القوات السورية يوم ٦ يونية هجوما على مستعمرات مشمار هايردبى الواقعة إلى الشمال من بحيرة طبرية والتى تسيطر على جسر بنات يعقوب عبر نهر الأردن، وبعد عدة محاولات تمكنت القوات السورية من اقتحام المستعمرة ظهر يوم ١٠ يونية رغم عنف مقاومة الدفاع عنها، وبسقوط مشمار هايردبى نجحت القوات السورية فى دق إسفين داخل الجليل الشرقى.

وعلى الجبهة اللبنانية أصدر إيجال ألون أمره يوم ١٣ مايو إلى دان لانر قائد الكتيبة الأولى بالمباخ بالتقدم لاحتلال المالكية والتلال المحيطة بها لقفل الطريق فى وجه القوات اللبنانية إذا ما حاولت دخول فلسطين.

«وقبل أن يعزز دان لانر مكاسبه قامت القوات اللبنانية بقيادة النقيب فؤاد شهاب بالهجوم المضاد صباح ١٦ مايو وكان الهجوم من العنف والقوة بحيث أجبر لانر على الانسحاب العام من المنطقة بعد أن بلغت خسائره أكثر من ١٢٠ قتيلا.

«ولم يصدق الإسرائيليون وأعدوا هجوما مضادا أكثر استعدادا وعنفا واستردوا المالكية ولكن ما لبثت القوات اللبنانية أن قامت بهجوم مضاد وطردت القوات الإسرائيلية، وتكررت المعارك وفى المرة الرابعة نجحت سريتان لبنانيتان فى طرد العدو من مواقعه بعد أن أوقعت به خسائر كبيرة واستعادت المالكية، وقام الإسرائيليون بشن هجوم أخير مستميت لاسترداد المالكية ولكنه فشل وخلال ليلة ٥ يونيو تمكن المشاة اللبنانيون من إحكام السيطرة على التلال الواقعة شمال وشرق وجنوب المالكية».

وبعد ثلاثة أسابيع من القتال المرير المستميت دارت خلاله تسع عشرة معركة احتلت معظمها مكانا فى التاريخ والتراث العسكرى وفاجأت القادة والساسة الإسرائيليين، أدرك «إله الحرب» الجديد بن جوريون تعثر عقيدته واستراتيجيته «التوراتية» وأن القتال لو استمر قد يؤدى إلى الكارثة وأن يصل العرب إلى تل أبيب وانفجر السخط فى الشارع.

«ومع توالى الهزائم والخسائر اندلعت المظاهرات فى تل أبيب تنادى بوقف القتال وتطالب بالتسليم مما أجبر بن جوريون ـ رئيس الحكومة ووزير الدفاع ـ على أن يخطب فى المتظاهرين تسكينا لروعهم قائلا: «إن لدىّ وعدا قاطعا من الأمريكيين والإنجليز بفرض هدنة خلال ثلاثة أيام وإذا لم يحدث هذا تعالوا واشنقونى».

وكان ذلك ما حدث وألقت الولايات المتحدة بكل ثقلها فى الأمم المتحدة وخارجها وفى الجامعة العربية لفرض هدنة عاجلة.

وكان معظم القادة الميدانيين ضد الهدنة، وأن يستمر القتال وألا يتوقف أو ينحسر «الزخم» العربى، أو أن تطلب إسرائيل الهدنة بشروط يحددها العرب.

وتغلب الضغط الأمريكى وتقررت فى النهاية هدنة لمدة أربعة أسابيع باسم الأمم المتحدة، وتقرر أيضا تعيين وسيط دولى «محايد» يسعى خلال هذه المدة للوصول إلى

حل سياسى بين الطرفين، ووقع الاختيار على دبلوماسى سويدى هو الكونت «فولك برنادوت».

وأنقذت إسرائيل من الجولة الأولى.. وقال نائب القنصل الأمريكى فى القدس:

«إن قرار مجلس الأمن الذى فرض الهدنة الأولى كان وحده الذى أنقذ إسرائيل من الدمار وحال دون أن تسحقها الجيوش العربية».

وقال الرائد الأردنى عبدالله التل:

«لو تأخرت الهدنة يومين لسقطت القدس فى أيدينا».

وبعد إعلان الهدنة اجتمعت القيادة العامة الإسرائيلية فى تل أبيب تستعرض الأرباح والخسائر.

«كان الموقف العام يتلخص فى وقوف الجيش العراقى على مسافة ١٦ كم شرقى تل أبيب والجيش المصرى على مسافة ٣٠ كم جنوب تل أبيب كما كان الإسرائيليون على وشك الانهيار.

وكتب الصحفيان البريطانيان الأخوان كيمس.. وهما يهوديان منحازان:

«كانت الصورة قاتمة تماما أمام القيادة العامة الإسرائيلية عند بداية الهدنة الأولى؛ إذ كان جيش إسرائيل على وشك الانهيار ولم يكن أمامه إذا ما احترم شروطها سوى الهزيمة إن لم يكن الإبادة».

وقالت دراسة لجريدة إسرائيلية بعد سنوات:

«كانت الأسابيع الأربعة السابقة على الهدنة أكثر مراحل الحرب خطرا على إسرائيل ،إذ أحكم العرب قبضتهم على القدس وأصبح جيش مصر على بعد ٣٠ كم من تل أبيب واحتل أغلب قرى ومستعمرات النقب وقطع الطرق، وكان جيش العراق يتقدم فى المثلث مهددا بشطر إسرائيل إلى قسمين، وفى الوقت نفسه عبر جيش سوريا وادى الأردن عند مستعمرة شعار هاجولان وسعدة وأقام جسرا فى اتجاه روس.. أما جيش لبنان فكان ثائرا على حكامه يريد أن يفتح له محور هجوم جديد، وحتى جيش الإنقاذ كان يتقدم هو أيضا فى منطقة الخليل».

«وأعلن شمعون أفيدان قائد جيش الجنوب أن ثلاثة أرباع قواته قد استنفدت قدراتها القتالية فى المعارك على الجبهة المصرية.

«وتمتع العرب خلال ٢٧ يوما من القتال الضارى بالمبادرة فى أيديهم رغم أن جميعها تمت بلا تنسيق أو تعاون استراتيجى بين الجبهات المختلفة وحتى بين الجبهة الواحدة».

كان الموقف بشكل عام فى صالح القوات العربية ولو بذلت جهودا إضافية لكان فى الإمكان إحكام الخناق على المراكز الإسرائيلية الحيوية وحسم الحرب خلال فترة ليست بالطويلة».

واجتمعت اللجنة العسكرية للجامعة العربية لتقدير الموقف وانتهت إلى أن القوات العربية التى حاربت كان بوسعها الحصول على نتائج أفضل لو تحقق لها:

١ ـ قيادة موحدة تمسك بزمام الأمور وتنسق العمل.

٢ ـ الالتزام بالخطط العسكرية المتفق عليها بين القيادات وألا تغير دون إخطار الآخرين.

٣ ـ إبقاء القوات شبه النظامية فى الميدان وعدم سحبها واشتراكها فى الحرب.

ولم ينفذ شىء من ذلك بل كان المخزون الاستراتيجى العربى من الذخائر والأسلحة والمعدات قد أوشك على النفاد .وباءت محاولات الاستيراد من الخارج بالفشل لوقوف المنظمات الصهيونية بالمرصاد فى موانىء ومطارات أوروبا وأمريكا وتخريب أية وسيلة نقل تجرؤ على مد يد العون للعرب علاوة على امتناع كافة الحكومات الأجنبية عن السماح لهم بشراء أى سلاح ولو كان طلقة رصاص واحدة!!

وكان العرب قد اشترطوا ألا تستغل فترة الهدنة فى تهريب مهاجرين جدد أو فى الحصول على أسلحة أو معدات ثم أن تتوافر للوسيط الدولى كل الضمانات للوصول إلى حل عادل غير منحاز.

وضرب الإسرائيليون عرض الحائط بكل ذلك، وانهمرت شحنات الأسلحة

وبآخر ما فى ترسانات الشرق والغرب خاصة الأسلحة الثقيلة والطائرات وتدفقت مواكب المتطوعين والمدربين فى كل فروع الحرب!

وتم خرق الهدنة تحت سمع المراقبين الدوليين الذين لم يستطيعوا شيئا، ولم يعبأ الإسرائيليون بالوسيط الذى اعتبروه متحيزاً للعرب ولابد من الخلاص منه!

على أن أسوأ ما حدث هو أنه بينما استغل السياسيون والعسكريون الإسرائيليون فرصة الهدنة لتصفية خلافاتهم وتوحيد صفوفهم وإعادة تنظيم قواتهم وتعزيز مواقعهم محليا ودوليا، أهدرها العرب فى مشاحنات ومهاترات تفجرت على غير انتظار وزادت موقفهم السياسى والعسكرى تدهورا وضعفا. وتسرب النصر من أيديهم وبدأ الموقف يتحول باطّراد لصالح الإسرائيليين.. وظهرت بوادره فجأة بمجرد استئناف القتال يوم ٨ يوليو عندما أطلقت إسرائيل طائرات السبيتفاير البريطانية وسرشميت الألمانية، والهارفارد الأمريكية . وحينما حشدت دباباتها فى الميدان وقفز حجم قواتهم المسلحة إلى ١٠٦ آلاف مقاتل!!

وقد قام حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم فاروق الأول بزيارة الجبهة يوم ٦ يوليو سنة ١٩٤٨ قبل يومين من الموعد المحدد لنهاية الهدنة الثانية، وتفقد جنوده وضباطه محاطا بالقادة العظام وعلى رأسهم وزير الحربية، وأمضى فى الميدان ليلة زار خلالها الخطوط الأمامية فى المجدل. ورجع فى الصباح بعد أن اطمأن على حالة الجنود قبل الضباط، وأشاد جلالته بروحهم المعنوية، وأنعم على الأبطال والشجعان منهم بالأوسمة، وعاد واثقا من قدرة الجيش على مواصلة النصر إذا ما استؤنف القتال بعد انتظار .. وهكذا قالت التعليمات والتصريحات.

وكان جلالته قد أكد للسفير البريطانى قبل عامين أنه إذا ما حان الحين ودقت طبول الحرب وشن الاتحاد السوفيتى والشيوعية الدولية الحرب على «العالم الحر» فسوف يتقدم الصفوف ويكون على رأس جيشه بل كل الجيوش العربية والإسلامية التى سوف تستنفرها هو وشقيقه الملك عبدالعزيز آل سعود ولن يعودا إلا ظافرين.

ولم يجد جلالته دافعا كافيا لأن يقوم بنفس «الرسالة» إزاء العدوان الذى وقع بالفعل، والذى يهدد العروبة والإسلام بنفس القدر.. ونأى «شقيقه» الآخر تماما عن المعركة إلا بقوات رمزية ومساعدة ومعونة مالية ضئيلة.

واكتفى جلالته بـزيارة قصيرة خاطفة، ولم تكف قط ليراجـع مع القادة والضباط ما طالبوا به وألحوا عليه خلال فترة الهدنة، مثل تدعيم الجبهة بالسلاح والرجال لموازنة ما تلقته جبهة العدو، وبعد نفاد كل الاحتياطى والمخزون «الاستراتيچى» من الأسلحة ومواد الإعاشة، وأن سلاح الطيران الذى كان يسود جو المعركة قد أنهك من كثرة المهام التى قام بها، ومن تدمير مطاراته الأمامية بفعل العدو ولابد من تدعيمه حتى لايفقد السيادة الجوية.

لم يراجع جلالته ذلك، والتقطت له الصور فى سترة القائد الأعلى العسكرية ووزعت على كل الوحدات بدلاً من كل الطلبات وتعويضا عنها.. وفى يوم زيارة جلالته بالذات كانت القيادة الإسرائيلية قد أعيد تنظيمها وتشكيلها بعد جدال وصراع عنيف حاد مع بن جوريون وانتهوا إلى استراتيچية جديدة تدعمت بسيل وفير وفيض تدفق من المتطوعين ومن الإمدادات ومن أحدث الأسلحة خاصة الطيران والدبابات، وأعدت خطة سميت «هجوم الأيام العشرة» وسادت الثقة الزائدة بأنها تكفى للجولة السريعة الحاسمة ولأن إسرائيل ـ الدولة الجديدة الوليدة ـ لا يمكن أن تحتمل حربا طويلة ولابد لها من جولة خاطفة وقاضية تقرر أن تكون من ضربات متلاحقة قاصمة على كل الجبهات الثلاث، وأن تشتت القوات العربية وتوقع الخلل فى صفوفها وتنتزع المبادرة وتشل قدرتها على الهجوم وتبدأ فى الإجهاز عليها واحدة بعد الأخرى.

وحققت الضربة الأولى ضد القوات الأردنية نصرا مدويا روع كل الجبهات.. واستطاعت القوات الإسرائيلية أن تطبق على مدينتى اللد والرملة، وأن تصل إلى قلب المدينتين، وأمر جلوب بإخلائهما دون قتال، وكانت أول هزيمة قاصمة فجرت ثورة عارمة فى القوات العربية وفى الرأى العام العربى، الذى حمل جلوب المسئولية، ووجه إليه الاتهام بالتواطؤ.

ولكن لم يمنع سقوط المدينتين ـ الذى قلب موازين المعركة ـ من مواصلة القتال المستميت على طول الجبهة الأردنية، وتوالت المعارك بنفس الضراوة والبسالة حتى آخر «ضوء» من اليوم العاشر وإعلان الهدنة الثانية ولم تستطع إسرائيل أن تحقق ما أرادته من الإجهاز عليها.

وتكرر الشيء نفسه على الجبهة العراقية التى حاربت بنفس البسالة والكفاءة، وكان الهدف الأكبر هو الجبهة المصرية، وجهت إليها أشد الهجمات وعلى كل المحاور لخلخلة صفوفها ودق إسفين أكبر فى النقب ينهى حصارها للمستعمرات، وتوالت المعارك ضارية وكانت خسائر الطرفين فادحة أحيانا، ولكن لم يبد قط أن الجبهة المصرية توشك أن تتهادى ولم تطق إسرائيل أن ينتهى هجوم الأيام العشرة بغير هزيمة مصرية مدوية، وحشدت أفضل قواتها لعملية كبرى أطلق عليها اسم «الموت للغازى» تكون ذروة الهجوم وتدمر القوات المصرية وتستعيد كافة المواقع شمال المجدل، وتفتح الطريق على مصراعيه إلى مستعمرات النقب الأمامية التى طال حصارها وفشلت كل المحاولات للوصول إليها وشن الهجوم العام المضاد ودار أعنف قتال عرفته الجولة الثانية، وحينما أعلنت الهدنة بدا كما لو كانت القوات الصهيونية قد حققت النصر ،ورفض القائد المصرى اللواء محمد نجيب أن يعترف بالهدنة وصمم على قفل الممر الذى فتحته القوات الإسرائيلية فى الجبهة، واستمرت المعركة بالغة العنف والضراوة حتى آخر ضوء يوم ١٩ يوليو.. حيث استطاعت القوات المصرية إغلاق الممر، وأعيد تنظيم الخط الدفاعى وتعزيزه وفشلت عملية «الموت للغازى».

وكانت الجولة الثانية أشبه بملاكمة حادة عنيفة تُبودلت فيها الضربات الموجعة ولكن بغير أن يتحقق نصر حاسم أو هزيمة حاسمة.. ولكن استولت إسرائيل على ألف كيلومتر من الأرض التى خصصها قرار التقسيم للعرب واحتلت ٢٠٠ قرية من قرى العرب داخل المنطقة المخصصة لليهود وعلى ١١٢ قرية داخل المنطقة المخصصة للعرب، وذلك مقابل ٣٣٠ كيلومترا و١٤ مستعمرة يهودية استولى عليها العرب فى المناطق اليهودية.

على أن أخطر النتائج كانت تحييد جبهتين رئيسيتين هما جبهة الأردن والعراق وانتقال المبادرة إلى يد إسرائيل.

وبقى أن تسخر إسرائيل فترة الهدنة الثانية التى لم تحدد بزمن للتعبئة والتنظيم ضد الجبهة التالية وهى جبهة مصر أقوى أعداء إسرائيل.

كان الهدف الرئيسى للجولة الثالثة هو الجبهة الجنوبية.. المصرية.. وتفرغت إسرائيل للضربة النهائية والحاسمة وأن تضع الخاتمة «التاريخية» لحرب «الاستقلال» ولاسترداد أرض إسرائيل وتحقيق نبوءة التوراة.. وذلك بقهر مصر والثأر من المصريين.

وكانت الحركة الصهيونية تؤمن منذ البداية بأن معركتها الفاصلة مع مصر ولابد لها حيالها من أحد أمرين إما أن تحتويها وتجذبها إلى صفها وإما أن تتحداها وتقهرها، وتقضى على دورها، وقال بن جوريون إن المنطقة لا يمكن أن تسع قوتين كبيرتين.

واستماتت الحركة الصهيونية فى التغلغل فى مصر، واستغلت فى ذلك التسامح المصرى التقليدى، والتعايش الروحى بين كل الأديان والمذاهب الذى اشتهرت به مصر، كان حاخام اليهود هو الشخصية الروحية الثالثة بعد شيخ الأزهر وبطريرك الأقباط فى كل المناسبات والاحتفالات القومية والروحية.

وكان اليهود جزءا لا يتجزأ من شعب مصر ولهم كل الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية واستطاعوا بمواهبهم التقليدية أن يحتلوا مكانة بارزة خاصة فى الاقتصاد، وكان لهم ممثلوهم فى القصر والحكومة والمجالس التشريعية وفى مختلف الأحزاب السياسية وفى حياة مصر الفكرية والفنية عامة، وحاولت الحركة الصهيونية أن تسخر ذلك لأهدافها وأن تستدرج مصر إلى الانحياز لها!

وقبيل الحرب بعثت الوكالة اليهودية سكرتيرها العام المستر ساسون ليبلغ الساسة المصريين ويقنعهم بعواقب تورطهم فى الحرب العربية الإسرائيلية وأن بريطانيا العدو المشترك تريد استدراج الجيش المصرى إلى الحرب لكى تقضى عليه وتثبت للعالم عجز مصر عن حماية نفسها، وحتمية اشتراكها فى مشاريع الدفاع «الغربية».

وذهبت كل تلك الجهود أدراج الرياح، كان الوعى بوحدة المصير عميقا وراسخا، وقد تجدد منذ قيام الجامعة العربية واشتعل مع تلاحق الفظائع الصهيونية فى فلسطين وفضح مطامعها فى المنطقة.

كانت جذور الانتماء ضاربة بعيدة وقد ولدت الفكرة العربية والقومية العربية «العصرية» فى مصر وكان الأب الروحى للقومية العربية هو «إبراهيم باشا» ابن

«محمد على» الذى ترجم الحلم إلى واقع وقاد الزحف من القاهرة إلى أبواب القسطنطينية يسيطر عليه حلم كبير، هو إقامة الدولة العربية العصرية التى تحل محل الإمبراطورية المريضة التى تحتضر .. وقد أهيلت أكوام من الافتراء على الثورة العرابية ومازالت آثارها قائمة ولكن العرابيين كانوا قوميين عربا، وكان سر حقد السلطان العثمانى عليهم تقارير جواسيسه فى القاهرة، الذين أكدوا له أنهم مثل محمد على وابنه إبراهيم يريدون إقامة الدولة العربية ونقل السلطة والخلافة إلى القاهرة.

كان حلم محمود سامى البارودى أن تقوم جمهورية مصرية عربية تضم شبه الجزيرة العربية وأفريقيا العربية، وأن يبدأ العمل المطَّرد، لكى تتضح الفكرة وتنمو!

ومنذ نشوب الصراع العربى الصهيونى أكدت الحركة الوطنية المصرية ـ ممثلة فى الوفد ـ انحيازها العربى... وسافر سكرتير الوفد مكرم عبيد إلى القدس وأعلن فى اجتماع حاشد أقامته الهيئة العربية العليا الشعار الذى رفعته مصر ومازالت متشبثة به «نحن عرب ـ نحن عرب ـ نحن عرب».

«وأكدت الحركة الوطنية المصرية اعتناقها لهذا الشعار بمواقفها الحاسمة إزاء كل القضايا العربية وخاصة القضية الفلسطينية ولم تستطع أى الأحزاب أو المنظمات السياسية الأخرى أن تخرج على الإجماع.. وكانت المظاهرات المصرية تعم البلاد كل عام فى «ذكرى وعد بلفور» وأصبحت من أعياد الجهاد، وقد جرح خلال إحداها طالب صغير فى إحدى مدارس الإسكندرية اسمه جمال عبدالناصر التحق بالكلية الحربية بعدئذ وتخرج وذهب لمفتى فلسطين ونظم تطوع الضباط للحرب غير النظامية.

وكانت الحكومة الوطنية «الوفدية» هى التى وجهت الدعوة لقيام الجامعة العربية، وبذلت جهدا مضنيا فى التنسيق والتدقيق حتى قامت، وأرادت أن تقوم الجامعة للعرب وبالعرب ولتحقيق الأمنية التاريخية العظمى.. وقدكان الجيش يحارب عن عقيدة وإيمان.

ونقضت إسرائيل الهدنة الثانية بعد ثلاثة أيام فقط من إقرارها وأصبح الشعار «كل شيء ضد مصر من أجل هزيمة ساحقة»، وفى يوم ٢١ يوليو كانت قد انتهت

من إعداد خطة لعملية «كبرى» تفك بها حصار مستعمرات النقب وتقوض الجبهة المصرية وتشتتها تمهيدا للإجهاز عليها، وكانت الهدنة قد أصبحت أداة وألعوبة فى يد إسرائيل تبرمها وتنقضها كما يتفق وصالحها، تنقض لتلتهم ما تريد وقتما تريد ثم تقبل وقف إطلاق النار حتى تهضم ما التهمت وتستعد للقضمة التالية بينما تؤكد احترامها لأحكام مجلس الأمن ورضوخها لقراراته».

وتم اختيار ثلاث فرق منتقاة للهجوم الكاسح الذى سوف يطبق على الجبهة من ثلاث جهات ويمزقها إلى جيوب منعزلة.. وتعثرت الفرقة الأولى.. واستدرجت الفرقة الثانية إلى منطقة مكشوفة وحصدتها النيران وارتدت على عجل، ولم يكن حظ الفرقة الثالثة أفضل.. وفشل الهجوم.

ولم تحتمل القيادة الإسرائيلية الفشل، وأصرت على معاودة الهجوم، وتكرر ثلاث مرات ولكن لم يحقق سوى نتائج ثانوية ولذا قررت المراجعة وإعداد خطة أخرى وأدركت أنها أساءت تقدير مدى الإرهاق والعناء الذى تعانيه القوات المصرية وأنها مهما كان القصور والسلبيات لم تفقد كفاءتها وشجاعتها.

وكانت الجولة الثالثة أطول الجولات وقد استمرت أكثر من سبعة أشهر حتى نهاية الحرب وتراوحت بين حرب استنزاف ومعارك كاملة بلغ عددها ٣٠ معركة وعملية عسكرية، انصبت على الجبهة المصرية وتخللتها أربع هدنات حددتها ونقضتها إسرائيل ولم يفل شىء فى عزيمة الرجال وقاتلوا حتى النهاية وفى ظروف عصيبة ورهيبة وسجلوا صفحات من البطولة تزين تاريخ وتراث أى شعب.

وعقدت الأركان الإسرائيلية اجتماعا فى سلسلة الاجتماعات التى تكررت لمواجهة مفاجآت المصريين وتقرر تشكيل قيادة جديدة للجبهة الجنوبية «المصرية» فى منتصف أغسطس واختير لها إيجال ألون وإسحاق رابين أشهر قادة الفرق الخاصة البالماخ وتحددت المهمة بسحق القوات المصرية.. وطردها خارج الحدود وتعقبها هناك، واستغرقوا فى إعداد عملية كبرى لا تترك ثغرة وتحدد لها يوم ١٦ أكتوبر آخر أيام عيد الأضحى، حيث تكون الجبهة المصرية لاتزال فى استرخاء وتفاجأ بها.

وبدت كل الظروف مواتية، وكانت الجبهة العربية قد تصدعت وانهار ما بقى فيها من تماسك.

وكان مفتى فلسطين الحاج أمين الحسينى قد قرر إعلان حكومة - عموم - فلسطين فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٨ وأن تبسط سلطتها على كل أرض فلسطين لتكون ضربة وقائية تفسد مشاريع ملك الأردن الذى بدأ ينفذ حلمه فى سوريا الكبرى، وثار الملك ثورة عارمة وتوقف عن الحرب وبدأ يشق صفوف الفلسطينيين ليجد أنصارا له لإعلان ضم ما بقى من فلسطين لدولته، ولم يخالج الملك أى شك فى أن ذلك تم بإيحاء من «جلالة ملك مصر» وقرر أن يفصم علاقاته بمصر، وبملكها وبجيشها أيضا، وكان القوة العسكرية الأقرب للقوات المصرية والتى يمكن أن تساندها فى المحن والشدائد التى لاحت فى الأفق.

وكان تدخل الجيش الأردنى والجيش المصرى هو الذى أنقذ فلسطين ولولاهما لالتهمتها إسرائيل - كما اعترف جلوب - وكان انفصامهما كفيلا بأن يحدث ذلك.

على أن أسوأ ما عانته الجبهة المصرية كان من داخل مصر، فقد عجزت الحكومة تماما عن أن تلبى الحاجات التى أصبحت قضية حياة أو موت بالنسبة للقوات، لم تستطع أن تجد مصدرا موازيا للسلاح، بل ولم تعد احتياطيا كافيا لتعويض الخسائر التى تزايدت فى القوات ولم تقم بأى دور سياسى أو إعلامى يمكن أن يساند الجبهة.

وبلغ السوء أقصاه بتدخل القيادة فى القاهرة فى أدق شئونهم القتالية بالميدان، مما قيد القدرة على خوض المعارك وهبط بمرونتها القتالية والإدارية إلى الحضيض وشل إمكانياتها على المبادرة ونقل التفوق الجوى والبحرى إلى جانب إسرائيل لتحتفظ بهما فى سماء ومياه المسرح ما بقى للجولة الثالثة من أيام!!

كان جلالة الملك هو القائد الأعلى ووزير الحربية هو القائد العام واحتكر الحق فى تعديل أو رفض أو استبدال الخطط التى يعدها أو يقترحها قائد القوات وجاوز كل حدوده كلما تفاقم الموقف على الجبهة وحينما تدهور الموقف ولاحت الكارثة ألقيت التبعة على قائد الحملة اللواء المواوى الذى أشاد به زملاؤه العرب بل والاسرائيليون وعزل ليتولى قائد آخر هو «اللواء صادق» الذى مهما كانت مواهبه وقدراته إلا أنه جاء بعد أن فات الوقت، ومع ذلك تخللت المأساة صفحات بيضاء ناصعة البياض مجيدة حتى ذروة المجد، أبرأت ذمة المقاتلين والشعب الذى أنجبهم.

«قرر ألون أن يكون اتجاه الهجوم يوم ٢٠ أكتوبر نحو عراق المنشية.. وأصدر أوامره الصارمة باحتلال عراق سويدان فى الليلة نفسها مهما يكن الثمن.. وعندما هاجمت قواته عراق المنشية بمساعدة المدرعات منيت بخسائر فادحة نتيجة عنف وأحكام تصويب المصريين وقتل وجرح ثلث سرية المقدمة ودمرت المدافع المضادة أربع دبابات وعطلت الباقى.. وفشل الهجوم واضطر ألون إلى تغيير الخطة.

أما عراق سويدان.. فقد صمدت لخمس محاولات هجوم انتهت جميعها بالفشل وتقرر أن يشترك الطيران والمدفعية الثقيلة فى المحاولة السادسة، وبعد أن قاما بالتمهيد للهجوم اندفعت قوات الاقتحام، ولكن صمدت الدفاعات المصرية صمودا بطوليا أسطوريا كسر وتيرة الهجوم، وأوقع الارتباك فى صفوفه وتعثر وفشل.

وأصر ألون على استئناف الهجوم للمرة السابعة وأن يتم عند منتصف الليل حيث تجيد قواته القتال الليلى، ولكن بزغ فجر ٢١ أكتوبر والقوات الإسرائيلية فى حالة يرثى لها من التعب والانهيار المعنوى لفشلها السابع فى احتلال القرية وسجلت القوات المصرية صفحة مجد وفخار وبعد أن تم عزل القوات المصرية عن بعضها فى جيوب منفصلة، وتم فك حصار مستعمرات النقب، ولم تتهاو إرادة الرجال، أصبح شرفهم وشرف مصر فى الميزان، وتقرر ألا تضيع قطعة أرض قبل أن ترتوى بالدماء، حتى تظل ملتهبة إلى أن تسترد.

وفى يوم ١٣ ديسمبر خلال المرحلة الأخيرة سقطت التبة ٨٦، وانزعجت القيادة انزعاجا شديدا، وركزت جهدها لاستعادة هذه التبة مهما كان الثمن.. وتحددت ساعة الهجوم مع أول ضوء يوم ٢٣ ديسمبر وتقدمت السرية الثالثة من الكتيبة السابعة لتنفيذ المهمة على حين اندفعت قاذفات اللهب المحمولة على حمالات برن نحو أهدافها وبفضل جرأة قائد القوة ومفاجأة العدو وبفضل عزيمة الرجال أمكن تكبيد القوة الإسرائيلية خسائر فادحة وإرغامها على الانسحاب واستمرت النيران تلاحقها خلال الانسحاب، ورغم هطول الأمطار بغزارة كان القتال بطوليا، وجرح القائد للمرة الثالثة.. وكان العميد محمد نجيب.. ولكن لم يغن ذلك عن النتيجة واجتاز العدو حدود مصر ومع ذلك تقرر القتال لآخر رصاصة ولآخر رجل وآخر قطرة دم.. وتقدمت الكتيبة الإسرائيلية المدرعة نحو العريش ولكن ما لبث أن

اصطدمت بموقع دفاعي أنشأته الكتيبة التاسعة المشاة على عجل لسد المنافذ المؤدية إلى العريش من الجنوب والشرق ووقعت فى كمين مضاد للدبابات متمركز على الجانب الغربي للطريق.. وفتح قائد الكمين نيران مدافعه، فحطم جنزير الدبابة القائدة وعندما تعذرت عليها المناورة انسحبت كلها مسرعة!!

وحينما تعرضت القوات للإبادة أو الحصار فى قطاع غزة وشرقى العريش ورفح وقع على القوات الجوية المصرية القيام بدور حاسم لإنقاذ الموقف وتحطيم هجوم العدو أو إيقافه جنوب العريش وقامت به على خير وجه وكتب لها التوفيق فى درء كارثة كبرى كادت تحل بالقوات المصرية كلها.

وعندما حاولت طائرات إسرائيل التدخل فى المعركة البرية يوم ٢٩ ديسمبر تصدت لها الطائرات المصرية وأسقطت خمسا منها!!

ولم تكن هذه كل الصفحات وبقيت واحدة كانت أمجدها هزت ضمير العالم وانحنى لها العدو وغسلت العار عن كل العرب وحولت الهزيمة إلى خسارة معركة وليس نهاية تاريخ.

وقعت قوات «الفالوجا» ـ وهى جيب صغير فى الصحراء ـ تحت الحصار بداية من يوم ٢٤ أكتوبر، وبعد ثلاثة أيام من انهيار الجبهة المصرية وتمزقها إلى جيوب معزولة وفشلت كل المحاولات لنجدتها أو الحيلولة دون حصارها.

وأدركت القوات حرج موقعها، وأنه لم يبق لها سوى أن تعتمد على نفسها وتقوى دفاعاتها وتستعد لحصار طويل.

وكانت «الفالوجا» تضم لواء كاملا هو اللواء الرابع المشاة، وعدد قواته أربعة آلاف مع أسلحتهم، وبقيادة ضابط سودانى هو السيد طه والذى اشتهر بشجاعته وشعبيته، وكان أركان حربه الصاغ جمال عبدالناصر ،ووجد العدو فى القوات المحاصرة هدفا نموذجيا كان يتمناه وسوف يجعل منه عظة وعبرة، وأن يحقق هدف ألون بأن يمرغ أنف مصر فى التراب، وألا تحارب قط بعد ذلك.. أن يحكم حصاره ويسد عليه الطرق والمنافذ ويصب عليه كل نيرانه جوا وبرا، يمارس عليه كل أسلحة الحرب النفسية لتتحطم معنوياته ويجبر فى النهاية على التسليم فى مظاهرة كبرى يعلنها على العالم يختتم بها ملحمة الاستقلال.

وواصل «ألون» هجومه على «الجيب» طوال ثلاثة أسابيع كاملة لم يترك سلاحا لم يستعمله، وتساقطت القنابل والمنشورات وتصاعدت الإذاعات بمكبرات الصوت ليل نهار وانهالت الهجمات برا وجوا ولكن القوات صمدت ورفضت كل عروض التسليم!!

وفقدت الذخائر والأغذية والأدوية ولكن بدا أن «روح الفالوجا» سرت إلى القوات واستطاع ضابط شاب هو معروف الحضرى أن يخترق الحصار وينفذ بقافلة من الجمال تحمل الذخائر والأغذية والأدوية ويضيف فصلا آخر للنضال ويعزز الصمود.

وقرر «ألون» أن يجرب استراتيجية أكبر وأعنف.. فقد أصبح الجيب شوكة فى جنبه وتحديا لقوات وهيبة إسرائيل وبدأ يوم ١٧ نوفمبر أعنف قصف جوى عرفته الحرب الإسرائيلية العربية، بدأ منذ الساعة السابعة صباحا واستمر ١٢ ساعة متصلة حتى السابعة مساء وتضمن تسع عشرة غارة وألقيت خلالها ٣٠٠ قنبلة فسفورية أشعلت الحرائق فى كل أرجاء القرية، ومائة وثمانين قنبلة شديدة الانفجار هدمت أركانها وكانت قذائف المدفعية الثقيلة تنهال من كل جانب.

ولدهشة الجميع: إسرائيل وعربا لم يرتفع العلم الأبيض.

وتكرر الهجوم بعنف وحشى أشد يوم ١٩ نوفمبر حيث ألقيت على الموقع ألف قنبلة لم تغير شيئا.

ووجدت القيادة المصرية أنه لابد من الاتصال مع الأردن لبحث طريقة مشتركة لنجدة الفالوجا وإنقاذها، وأحال جلالة الملك الطلب إلى قائده جلوب الذى انتدب أحد ضباطه «جيفرى لوكيت» ليبحث الأمر مع «المصريين» وانتهت المشاورات إلى خطة مشتركة سميت «العملية دمشق» وتقضى بأن ينفذ لوكيت ومعه معروف الحضرى إلى الفالوجا بالخطة التى تقضى بأن تدمر القوات أسلحتها ثم تبدأ فى الانسحاب ليلا فى ليلة حالكة الظلام إلى الجنوب، ثم الاختباء بين الصخور حتى إذا ما طلع النهار تواصل رحلتها حتى تصل إلى الخطوط المصرية.

وحينما أطلع القائد السيد طه على الخطة رفضها وبعث بها إلى القائد العام الجديد فؤاد صادق وبعث القائد العام برقية أصبحت مشهورة فى التاريخ العسكرى.

«اطرد السكير لوكيت فورا من موقعك وأرفض الخطة «دمشق»، فليست مشرفة لجيشنا بل سوف تؤدى إلى كارثة محققة، دافع عن موقعك حتى آخر طلقة وآخر رجل كما يليق بجنود مصر وضباطها».

وأرسل صادق إلى القاهرة:

«لو انسحبت القوات ليلا من الفالوجا لأدى ذلك إلى دمارها وضياع شرفها وشرف مصر.. ابعدوا جلوب عنا».

وكشفت الحقائق والوثائق بعدئذ صحة ما توقعه القادة، وأن الخطة «دمشق» تسربت إلى الإسرائيليين، وأن «ألون» أعد خطة مضادة أطلق عليها «القاهرة» وأعد كمينا كبيرا للقوات المنسحبة لكى يجهز عليها.. وبالطبع طال انتظاره.

وتقرر الإعداد لعملية أخرى تتدارك كل ثغرات العمليات السابقة وتؤدى حتما لتصفية جيب الفالوجا تصفية نهائية أطلق عليها «ميسول».

وعقدت القيادة العامة المصرية مؤتمرا واسعا فى القاهرة بحضور ممثلين لكل الأسلحة لبحث المشكلة مرة أخرى.. وانتهى المؤتمر إلى أن عملية فك حصار قوات الفالوجا يكتنفها من المخاطر ما يجعل معه ترك القرار الأخير فى أمرها إلى اللواء «أحمد فؤاد صادق».. وبحث المؤتمر احتمالات المساعدة من الجبهات العربية الصديقة فى هذا الموقف القاسى الذى أصبحت القوات المصرية تعانى منه وحدها فى مسرح الحرب.. وانتهى المؤتمر إلى:

١ ـ أن الجيوش العربية تكاد تحافظ على مواقعها الدفاعية، ولا تملك أى احتياطى أو قوات ضاربة يمكنها استخدامها فى أى هجوم.

٢ ـ أن العراق ترفض تماما إرسال أية قوات للمشاركة فى فك الحصار وتبدى استعدادها لإرسال كتيبة ضعيفة للعمل كاحتياط للقوات.

٣ ـ أن الأردن يتنصل من أية مساعدة سوى الخطة المشبوهة «دمشق» .. وأن الأنباء متواترة عن خروجه من الحرب.

٤ ـ سبق أن عرضت سوريا إرسال كتيبتين احتياطيتين لا ثقة لأحد فى قدرتهما.. وكان العرض من الوزارة السابقة ولم تحدد الوزارة الجديدة موقفها.

٥ ـ جيش لبنان أضعف من أن يكلف بالمعونة لأحد!!

وبدأت العملية «ميسول» فى ٢٥ ديسمبر، خططت الأركان العامة الإسرائيلية فترة التمهيد للهجوم لتستمر نيران المدفعية والدانات وقنابل الطائرات لمدة ٢٤ ساعة تنتهى قبل حلول ظلام ليل ٢٧/٢٨ ليبدأ الهجوم بسريتين تقطع الطريق وتزرع الألغام إلا أنها سرعان ما فقدت اتجاهها وتبعثر أفرادها وعاد بها قائدها حيث بدأ.

وتقدمت كتيبة أخرى وانصب هجومها على عراق المنشية بعد منتصف الليل.

وتمكنت من اختراق الخطوط الدفاعية وأعقبتها سرية ثالثة عند الفجر دخلت من الثغرة وتقدمت نحو التل وعندما حاولت الاندفاع إليه انهالت عليها النيران وتكبدت خسائر فادحة وهرولت إلى الخلف، وبطلوع الفجر بدأ الهجوم المضاد وزادت نيران مدافع الكتيبة المصرية إحكاما مع ضوء النهار وقطعت الاتصال بين السرايا الإسرائيلية ووقعت إحداها تحت الحصار!!

وفى الساعة ٧ صباحا بدأت القوات المصرية فى التحرك وظنت الطائرات الإسرائيلية التى كانت تحلق فوق القرية أن القوات إسرائيلية ولم تتبين الخطأ إلا حين اقتحمت القوات مواقع عراق المنشية ولم يعد فى إمكان الطائرات القصف حتى لا تقع على قواتهم أيضا وحدث نفس الالتباس فى المعركة البرية ولكن جنود السرية الأولى الإسرائيليين ظنوا أن الرتل المتقدم جاء لنجدتهم ولم يتبينوا الخطأ إلا حين انهالت عليهم النيران واقتحمت متاريسهم وفى الساعة ٩,٣٠ بلغ موقف القوات الإسرائيلية أشد الحرج وأصدر القائد أمره بالانسحاب إلا أن جنود السرية الثالثة لم يتمكنوا من الخروج من الحصار المفروض عليهم عند سفح التل ووقعوا جميعًا فى الأسر.. وعندما بلغت الساعة ١٠,٣٠ من يوم ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ توقفت النيران وفشلت المحاولة الثالثة والأخيرة لتصفية جيب الفالوجا.

كتب قائد الموقع السيد طه:

«فى يوم ٢٨ ديسمبر بلغنى وأنا فى مركز القيادة نبأ هجوم مصفح فى منطقة الفالوجا فى قطاع عراق المنشية وسألت نفسى متعجبا.. كيف هوجمنا ولم ألبث أن تبينت خطة العدو الجديدة!! فبعد أن عجز عن التغلب علينا مجتمعين متساندين فى

خطنا الدفاعى القوى راح يهجم على كتائبى فرادى حتى يتمكن فى النهاية من الاستيلاء على قطاع الفالوجا.

وأسرعت إلى الخطوط الأمامية حيث أصدرت أمرا إلى بعض الفصائل بالهجوم المضاد العاجل لاسترداد عراق المنشية، وابتهلت إلى الله أن ينصرنا واتجهت إليه بكل إيمانى ثم أحسست باطمئنان شديد، لقد هتف من داخل وجدانى هاتف أن الله سوف ينصرك على العدو ولما حدثت به أركان حربى الصاغ جمال عبدالناصر أكد لى أن كل قوات الفالوجا تشعر بنفس الشعور وأنهم لن يدخروا وسعا لتحقيقه.

ثم هجمنا على العدو هجمة صادقة بمائتى رجل فقط ضد خمسمائة إسرائيلى فقتلنا أغلبهم ولم ينج إلا خمسة أخذناهم أسرى».

صمد رجال الفالوجا ١٢٥ يوما طويلة وردوا كل الهجمات المتقطعة برا وجوا، وأصبحوا أسطورة الحرب والعرب وتداول العالم قصتهم وفى النهاية خرجوا يوم ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٩ بكامل أسلحتهم وشرفهم لينضموا إلى القوات فى غزة.. بعد الهدنة ونهاية الحرب!

وكتب الأخوان الصحفيان اليهوديان البريطانيان كيمش:

«وجد نحو ٢٥٠٠ من أشجع جنود مصر أنفسهم محاصرين هم ومعداتهم وأسلحتهم الثقيلة بلا أمل فى الانضمام إلى بقية جيشهم وقد نالت معاركهم فى الفالوجا الشرف الذى تستحقه لأن القوات المحاصرة بقيادة العميد السيد طه والرائد جمال عبدالناصر استمرت تحارب بشجاعة وثبات تحت ظروف ميئوس منها ورفضت مجرد التفكير فى التسليم وقد تعرض هؤلاء الجنود لهجمات بلا عدد إلا أنهم كانوا يصدونها جميعا ويردونها مهزومة بعد أن يكبدوها خسائر فادحة».

واستخلص الرائد أركان حرب جمال عبدالناصر درس المحنة والملحمة وكتب:

«وطننا هناك هو فالوجا أخرى على نطاق كبير، إن الذى يحدث هنا صورة مصغرة من الذى يحدث هناك، وطننا تحت النيران بغير سلاح».

انتهت بالنسبة له المعركة «الصغرى».

وكان هذا هو الدرس الذى خرجوا به جميعا وقبل أن يستشهد أحمد عبدالعزيز

قال لأركان حربه الرائد كمال الدين حسين... أتدرى ياكمال إن معركتنا الحقيقية فى القاهرة.

رسب الدرس فى أعماق كل ضابط عربى شاب أن معركة العرب تبدأ فى عمان وبغداد ودمشق وبيروت وعواصم العرب جميعا.

وجاءت الخاتمة:

بعث السفارة البريطانية فى القاهرة يوم ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ برسالة سرية وعاجلة جداً وعلى أكبر قدر من الأهمية تقول:

«أوفد حيدر باشا ضابطا كبيراً من سلاح الطيران قابل الملحق الجوى بالسفارة وطلب إليه أن يبلغنى برسالة منه أبلغها إلى حكومة جلالة الملك، وفحواها أن القوات الإسرائيلية عبرت الحدود المصرية وأن المعارك تدور فى العوجة، وطلب أن نقدم بضع طائرات سبتفاير مع الوقود وأى تسهيلات ومعونات أخرى وفى أسرع وقت ممكن وفى انتظار تعليماتكم العاجلة».

وفى اليوم التالى بعث برسالة ثانية شددت على خطورتها وأهميتها قالت:

«أوفد وزير الحربية حيدر باشا ضابطا كبيرا من أركان الحرب يحمل رسالة شخصية وعاجلة تقول إنه يتوسل إلىَّ فيها أن نقدم على الفور أكبر كمية ممكنة من الأسلحة والطائرات والدبابات والمدافع، وذهب أبعد من ذلك وطلب أن نقدمها على سبيل الإعارة ومع أطقمها البريطانية على أن تحمل علامات مصرية إذا كان ذلك يجعل الأمر سهلا بالنسبة لنا.

وبينت له أننى لا أملك مثل هذا التصرف ولابد من الاتصال بحكومة جلالة الملكة وأننى سأعمل ذلك على الفور.. وأشار الضابط الكبير بعبارات مبهمة إلى المعاهدة وأوضحت له أنه إذا ما كانت الحكومة المصرية تريد أن تستند إليها فى هذه الطلبات فلابد أن تتذكر ذلك بجلاء.

وانصرف الضابط، وبعد قليل اتصل بى حيدر باشا تليفونيا وقال لى إن الجانب السياسى للموضوع لا يعنيه فى شيء، وكل ما يهمه هو أن الجيش المصرى فى محنة كبيرة وأن القوات البريطانية فى منطقة القنال لديها كل الوسائل لمساعدته.. وقال أنه

يشعر بأنها سوف تكون مأساة كبرى لبلدينا على السواء لو وقفنا مكتوفى الأيدى، وأوضح لى أنه اتخذ هذه الخطوة بالتشاور بينه وبين الملك وأن رئيس الوزراء لا يعرف بها وفى انتظار تعليماتكم فوراً.

وبعثت وزارة الخارجية البريطانية إلى سفيرها فى واشنطن برسالة تقول:

«عليكم أن تبلغوا وزارة الخارجية الأمريكية أن القوات اليهودية تهاجم أراضى مصرية وأن التزاماتنا بمقتضى المعاهدة مع مصر سوف تدفعنا إلى أن نتدخل».

وفى اليوم التالى طلب السفير الأمريكى فى إسرائيل مقابلة عاجلة مع بن جوريون الذى كان يستجم فى إحدى المستوطنات وسلمه برقية عاجلة من ترومان «وتأملها طويلا» ثم أصدر أوامره على الفور بانسحاب القوات إلى حدود «إسرائيل»!

تحققت كل أهدافه وأثبت أن المنطقة لا تسع سوى قوة واحدة، وحققت بريطانيا أيضا كل ما أرادت ولن تملك مصر بعد ذلك الجرأة لكى تطالب بالجلاء أو أن ترفض الدفاع المشترك.

ولم يؤد جلالة الملك صلاة النصر فى المسجد الأقصى ولكنه كلف وزير حربيته بأن يستجدى (وهى الترجمة الحرفية لنص ما جاء فى رسالة السفير) النجدة من بريطانيا.

الملك والمرشد

فى صباح يوم ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ كان رئيس الوزراء محمود فهمى النقراشى باشا يقف فى البهو الداخلى لوزارة الداخلية فى انتظار المصعد الذى يستقله عادة إلى مكتبه وكان حرسه الخاص يحيط به وقد أصبح يلازمه ويحكم حمايته بعدما غدت كل الأخطار محتملة وتتفاقم كل يوم.

كانت سنة عصيبة أشق السنوات الثلاث التى تعاقبت منذ نهاية الحرب العالمية

الثانية.. انتهت بالحروب والهزيمة فى الجبهة وبتصاعد العنف والإرهاب فى الداخل.

وكان محمود فهمى النقراشى آخر من يصلح أو يستطيع مواجهة الأحداث.

وانهارت الجبهة العسكرية واجتاز العدو حدود البلاد، ولم يجد الملك من يستنجد به سوى بريطانيا ومن وراء ظهر رئيس وزرائه ولم يغير ذلك من النتيجة وأن مصر قد منيت بأكبر كارثة عسكرية وسياسية منذ التل الكبير.

واجتاحت الداخل موجة من العنف والإرهاب بعثت الفزع والجزع وأثارت أشد القلق حول مصير البلاد، بدأت فى بداية العام باغتيال أحد كبار القضاة وهو فى طريقه إلى المحكمة، وكان الحادث الأول من نوعه فى تاريخ القضاء الذى كان يتمتع بحرمة وهيبة كبيرة وتتابعت الانفجارات وانصبت معظمها على المحال التجارية الكبرى التى كان يملكها اليهود شيكوريل وشملا وبنزايون، وجاتينيو، ثم امتدت إلى حارة اليهود «الجيتو» المصرى، ولم يكن أى من هذه يمكن أن يخدم القضية العربية، وكان هناك حرص على أن يبطل العرب كل دعاوى الخصم وأن المعركة ليست دينية: مسلمين ضد يهود أو عنصرية أى عرب ضد إسرائيليين ولكن معركة قومية الشعوب العربية ضد غزاة استعماريين استيطانيين جدد يريدون اغتصاب وطن وحقوق شعب يعيش فيه منذ خمسة عشر قرنا.. وأن اليهود العرب والمسيحيين العرب والمسلمين العرب شركاء متساوون فى هذا الوطن .. ووقع الانفجار الذى تجاوز كل ما سبق فى شركة الإعلانات الشرقية وكانت إحدى «قلاع» الرأسمالية الأجنبية والإعلام، وكانت تصدر جريدة إنجليزية وأخرى فرنسية.. وقتل بعض الحراس ، وبالطبع عوضت شركات التأمين الخسائر.

واتجهت الشبهات فى كل تلك الأحداث إلى «تنظيم» واحد يستحل هذه العمليات، ويملك القدرة ولا أحد يملكها سواه.. ولكن افتقدت الأدلة!

وساقت الصدفة أجهزة الأمن لكى تضبط سيارة جيب تكدست بالأسلحة والذخائر والمتفجرات ثم بالخرائط والخطط والقوائم بأسماء أشخاص ومؤسسات وهيئات تقرر القضاء عليهم ، على أن أهم ما حملته السيارة الجيب كان «الركاب».

كانت سيارة الجيب - كما صرحت أجهزة الأمن - «أثمن كنز» عثروا عليه! وقد أراد الله به أن يحفظ النظام وحياة جلالة الملك المفدى.. استخلصوا من وثائق السيارة الجيب كل الأدلة والهدف الرئيسى وهو نشر الفزع والهلع كمقدمة للإطاحة بالنظام والاستيلاء على السلطة.. وكان من أهم المضبوطات الدستور السرى للإخوان المسلمين والذى نص فى مادته الأولى على أن «مصر جمهورية إسلامية» وكان بين الوثائق رسوم قصر القبة ومنافذ اقتحامه والهجوم عليه.

وتقرر القضاء على الخطر متلبسا وفى المهد وقبل أن يفوت الوقت وتولى وكيل وزارة الداخلية لشئون الأمن العام الإعداد لذلك .. وفى يوم ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ وقع رئيس الوزارة بصفته الحاكم العسكرى، قرارا يقضى بحل جمعية الإخوان المسلمين وتصفية كل تنظيماتها وشُعبها وفروعها وكل مؤسساتها وشركاتها وإغلاق صحفها ودور النشر التابعة لها ومصادرة كل أملاكها وأموالها، ثم اعتقال كل قادتها وأعضائها، ما عدا شخص واحد استثنى من القرار لدهشة الجميع هو المرشد العام مؤسس الجماعة «حسن البنا»، وأرسلت وزارة الحربية تعليمات عاجلة إلى الميدان باعتقال كل المتطوعين من أعضاء الجماعة وأن يخيروا بين أن يضعوا أنفسهم تحت تصرف القيادة النظامية أو يرسلوا - فى حراسة الخفر - إلى المعتقل فى القاهرة واختار معظمهم البقاء مع القوات النظامية، وأعد وكيل الوزارة تقريراً أحصى الجرائم التى ارتكبت وأورد الأدلة والحيثيات وعرضه على صاحب الجلالة الذى باركه وقدمه إلى رئيس الوزارة الذى وقعه وأصدره.

وكان وكيل الوزارة عبد الرحمن عمار صديقا حميما للمرشد العام ، وكثيرا ما كان يؤدى الصلاة وراءه ويجلس فى دار الإخوان بين المريدين يستمع إلى دروسه وعظاته هذا فضلا عن أنه كان يستشيره ، ويستعين بحكمته وشخصيته فى مواقف أمنية دقيقة وكانت تجمعهما عقيدة واحدة ورباط مقدس هو التفانى فى الولاء لشخص جلالة الملك المعظم معقد آمال العرب والمسلمين، وخليفتهم المرتقب والذى بايعه المرشد العام وهو ما زال صبيا لم يعتل العرش بعد.

وكانت جمعية الإخوان المسلمين قد تطورت خلال عشرين عاما منذ نشأتها من

مجرد جمعية دينية لهداية المسلمين وردهم إلى دينهم الصحيح، وحمايتهم من المضللين والمبشرين إلى تنظيم سياسى هائل أعلن ولم يدار أنه يسعى للسلطة بل وأنها تسعى إليه، وأن الإسلام دين ودولة وأن إقامة الدولة تعتمد على القوة وبهذا كون جيشا تحت ستار «فرق الجوالة» وانتقى من صفوفه «فرقًا خاصة» مدربة مسلحة اختبرت تدريبها فى الميدان مع المتطوعين واستكملته فى حرب المدن وعمليات الإرهاب فى الداخل واستوفت الاستعداد ليوم «الفتح» المبين وقد حظيت جمعية الإخوان منذ نشأتها برعاية القصر ، الملك الأب فؤاد ثم الابن فاروق.. وكان ولاؤها خالصا ناصعا، اختبره الاثنان واعتمدا عليه فى منازلة كل الخصوم، وتلقت الجماعة دعما متصلا وسخيا من صاحب الجلالة حتى تنبه مفزوعا إلى أن المارد الذى أطلقه من القمقم تضخم وتعاظم ثم تمرد ولم يعد يؤمن بأن رسالته أن « يطيع الله وأولى الأمر » بل أن يخلعهم لأنه أولى بالسلطة.

ومنذ صدور قرار الحل استبد القلق بأجهزة الأمن لأنه لابد أن الجماعة سوف ترد الضربة وإلا كانت نهايتها تماما، وبدأ التكهن أين تكون وهل توجه للملك رأسا لأنه صاحب القرار أم توجه ضد رئيس الوزراء «كبش الفداء»، وأحكمت الحراسة حول الاثنين بحيث تفرغت أجهزة الأمن لهذه المهمة ولكن بعد ثلاثة أسابيع وبينما كان رئيس الوزراء يتأهب لدخول المصعد تقدم ضابط شاب لم يتنبه إليه أحد ولم يثر أية ريبة وأخرج مسدسا صوبه إلى ظهر الرئيس وأطلق ثلاث رصاصات أردته قتيلا على الفور، وانقض الجميع على القاتل وقد أذهلتهم المفاجأة ولم يبد أية مقاومة واستسلم وبدا راضيا مطمئنا كأنما أدى أمانة!

واعترف القاتل فى التحقيق بأنه طالب فى كلية الطب البيطرى تنكر فى زى الضابط وأنه لا ينتمى إلى أى تنظيم سياسى، وقام بالعمل وحده لم يحرضه أحد أو يشترك معه ، وكان دافعه إليه تفريط رئيس الوزارة فى حقوق مصر فى السودان ، ثم هزيمته فى الحرب وضياع فلسطين وأخيرا قراره حل جمعية الإخوان المسلمين.

ولم يكن لدى أجهزة الأمن أى شك فى أن الدافع الثالث هو الحاسم وأن القاتل عضو فى التنظيم وله بلا شك شركاء ولكن فشلت كل أساليب انتزاع الاعترافات والتى برع فيها البوليس السياسى المصرى.. وروع الحادث البلاد، ولكن لم تنتفض الجماهير سخطا واحتجاجا ولم تتدفق إلى الشوارع نعيا لرئيس الوزراء أو طلبا

للقصاص والثأر لدمه، لم يكن لدى النقراشى باشا أى شعبية تذكر، ولم يذرف عليه أحد دمعة «وفاء».

كان قد أثار نقمة الجيل الجديد والطليعة الفتية التى أنجبتها الجامعة منذ مذبحة كوبرى عباس.. وكان قد أثار نقمة أشد من العمال الذين تفنن فى إخماد إضراباتهم واعتصاماتهم بالحديد والنار.. وكان قد خيب آمال الجميع حينما عاد فاشلا من الأمم المتحدة.

وكان الإخوان المسلمون هم الوحيدون الذين خرجوا إلى الشوارع لاستقباله والترحيب به يومئذ .

وقد بدأ «سقوطه» قبل ذلك بكثير حينما انشق مع أحمد ماهر وإبراهيم عبدالهادى عن الوفد بحجة الديكتاتورية والانحراف والفساد، وكونوا الحزب«السعدى» باسم سعد زغلول وللمحافظة على تراثه.. ولم يلبثوا أن سلموا الحزب الجديد إلى القصر وأصبحوا الساعد الأيمن لجلالة الملك وطليعة كل الحكومات الملكية غير الدستورية واحتلوا مكانة الأحرار الدستوريين بعد أن انحسر نفوذ هؤلاء.

ولم يكن يحظى بأية مكانة بين رفاقه من قادة الأحزاب ..ويروى السفير البريطانى أن الخبر وصل إليه وكان يقضى عطلة آخر الأسبوع فى مزرعة صديقه حسين سرى باشا مع عدد من رؤساء الوزارات السابقين وأثار الخبر دهشة ولكن لم يبعث أى حزن أو أسى وقرروا البقاء لتكملة العطلة وبدأ التكهن عن رئيس الوزراء القادم!

كانت نهاية عنيفة مأساوية لرجل بدأ حياته زعيما للشباب فى ثورة ١٩١٩ ونظم وشارك فى الاغتيالات التى أفزعت الاحتلال واقترب حبل المشنقة من رقبته مرات وظل اسمه يتصدر القائمة السوداء لدى القصر والاحتلال وينسب إلى الصقور المتطرفة فى الوفد وكان مقربا من الزعيم سعد زغلول، ومن أول الأفندية الذين اختارهم ليكسر بهم احتكار الباشوات التقليديين لقمة السلطة.

وضاعف من المأساة أنها كانت مماثلة لنهاية زعيمه ومؤسس الحزب أحمد ماهر والذى اغتيل فى الردهة بين مجلسى البرلمان، وهو فى طريقه ليشرح قرار إعلان الحرب على المحور.

واستدعى جلالة الملك الزعيم السعدى الثالث والأخير وهو إبراهيم باشا عبد الهادى وكان يحتل منصب رئيس الديوان الملكى.. وكانت المهمة الأولى والعاجلة التى كلف بها هى الثأر وأن يكون مدويا مروعا من جنس الجرم.. وكان إبراهيم عبد الهادى سياسيا من الدرجة الثالثة، لا يتميز بشىء ولم يترك أى بصمة فى تاريخه السياسى الطويل.

وقد أراد «النظام الخاص» للإخوان أو ما بقى منه أن يعاجله بضربة قبل أن يشرع فى الانتقام وأعد خطة محكمة بالقنابل والمدافع والمتفجرات، ولكنها فشلت فشلا ذريعا وكانت «أغنية البجعة» الأخيرة.

ومنذ قرار الحل كان المرشد العام يعيش أشد لحظات حياته حرجا وقلقا ، خاصة بعدما استثنوه من الاعتقال ورفضوا كل محاولاته الملحة لكى يضموه إلى رفاقه فى المعتقل، ولم يكن يداخله الشك فى أنهم يبيتون له أمرا لم يكن يدريه بالضبط، وقد كتب ردا يفند به قرار الحل وحيثياته وكل ما استند إليه صديقه وكيل الوزارة وأن الحل كان مؤامرة أجنبية واستجابة لطلب الدول الثلاث أمريكا وبريطانيا وفرنسا، وأن الإخوان لم يرتكبوا الحوادث التى تنسب إليهم، وكلها منعت الرقابة نشره وصادرت ما طبع منه وحاول توزيعه واشتدت الرقابة عليه والحصار حوله.

وجاء حادث الاغتيال لكى يجعل حياته معلقة محفوفة كل لحظة بالخطر، فقد تقرر تجريده من الحارس الذى كان يحرسه ومن المسدس الذى كان يحمله ومن السيارة التى كان يملكها وأصبح يخشى الخروج أو السير أو أن يغادر منزله أو أن يجتمع بأحد.

وسعى المرشد العام واستبسل فى الجهد لكى يقابل رئيس الوزراء الذى كان يرحب به فى أى وقت أو فى أن يبعث برسالة إلى جلالة الملك الذى كان يسعى دائما ليعرف رأيه فى جلائل الأمور، كان يريد أن يثبت براءته وبراءة الإخوان من كل ما جرى وحدث.

وعثر فى النهاية على الوسيط، أحد أقطاب السعديين مصطفى مرعى ونصحه بأن يصدر بيانا صريحا يستنكر فيه الجريمة ويندد بها وبمن ارتكبها ويلعنه أشد اللعنة، ثم يعلن براءته تماما من أية شبهة مشاركة أو مباركة لها ويؤكد فى النهاية ولاءه وإخلاصه الذى لم يتغير لصاحب الجلالة الملك المفدى!

ووافق المرشد العام وكتب البيان وعرضه على رئيس الوزراء الذى أدخل عليه بعض التعديلات وعلى جلالة الملك الذى اعتمده وصدر بعنوان «بيان للناس» ونشرته كل الصحف وأذاعته أجهزة الإعلام.. واطمأن المرشد العام إلى حين، وبعد يومين فقط وقع حادث أودى بكل ما تم.

دخل محام غرفة أرشيف القضايا يسأل عن أحد الملفات ثم خرج وترك حقيبته على أحد المكاتب وقال إنه سوف يرجع بعد قليل لاستردادها.

واشتبه أحد السعاة فى الحقيبة وخاف أن تحوى شيئا وحملها مسرعا إلى خارج المبنى وما إن فعل حتى انفجرت فى الشارع انفجارا عنيفا، كان كفيلا بأن يهدم دار القضاء وأن يقضى على مئات من المتقاضين والمحامين والقضاة بلا سبب، ودار البحث عن المحامى الذى ترك الحقيبة وأمكن ضبطه والإمساك به، واعترف بأنه من أعضاء النظام الخاص للإخوان المسلمين وأنه كان يهدف لتدمير ملفات ووثائق قضية السيارة الچيب وقضايا الإخوان المسلمين الأخرى.

ووقع الحادث كالصاعقة على المرشد العام.. لم يبق لديه ما يمكن أن يقوله أو يتذرع به.. وقد استطاع أن يحتوى اغتيال النقراشى ثم محاولة اغتيال إبراهيم عبدالهادى ببيانه ولكن هذه الواقعة ـ والتى اعترف مرتكبها بأنه من الإخوان ومن التنظيم الخاص، وأن هذا التنظيم تابع رأسا إلى المرشد ولا يتحرك إلا بأمره ـ كيف يفسرها؟ وخرج المرشد ببيان لم يسبق فى حدة لهجته ومضمونه بعنوان.

«ليسوا إخوانا وليسوا مسلمين».

كان نصه:

«وقع هذا الحادث الجديد ـ حادث محاولة نسف مكتب سعادة النائب العام ـ وذكرت الجرائد أن مرتكبه كان من الإخوان المسلمين فشعرت أن الواجب أن أعلن أن مرتكب هذا الجرم الفظيع وأمثاله من الجرائم لا يمكن أن يكون بين الإخوان من المسلمين لأن الإسلام يحرمها والأخوة تأباها وترفضها.

ومن المرجح ـ بل من المحقق ـ أنه أراد به أن يتحدى الكلمة التى نشرت قبل ذلك بيومين تحت عنوان بيان للناس ولكن مصر الآمنة لن تروعها هذه المحاولات الأثيمة

وسيتعاون هذا الشعب الحليم بالفطرة مع حكومته الحريصة على أمنه وطمأنينته فى ظل جلالة الملك المعظم على القضاء على هذه الظاهرة الخطيرة.

وليعلم أولئك الصغار من العابثين أن خطابات التهديد التى يبعثون بها إلى كبار الرجال وغيرهم لن تزيد أحدا منهم إلا شعورا بواجبه وحرصا تاما على أدائه فليقلعوا عن هذه السفاسف ولينصرفوا إلى خدمة بلادهم كل فى حدود عمله إن كانوا يستطيعون عمل شىء نافع معين.

وإنى أعلن منذ اليوم أننى سأعتبر أى حادث من هذه الحوادث يقع من أى فرد سبق له الاتصال بجماعة الإخوان موجها إلى شخصى ولا يسعنى إزاءه إلا أن أقدم نفسى للقصاص وأطلب إلى جهات الاختصاص تجريدى من جنسيتى المصرية التى لا يستحقها إلا الشرفاء الأبرياء فليتدبر ذلك من يسمعون ويطيعون وسيكشف التحقيق ولا شك عن الأصيل والدخيل، ولله عاقبة الأمور».

ولم يقدر المرشد أو يحسب حساب الآثار الجانبية التى قد يؤدى إليها هذا البيان.

حمله المحقق إلى عبدالمجيد حسن الذى انهار وتملكه الشعور بأنه خدع وأنه كان مجرد أداة غرر بها واستدرج إلى جريمة وليس إلى فداء واستشهاد، واستبدت به فكرة «القصاص» لنفسه.. وانسابت الاعترافات.

قال إنه عضو فى جماعة الإخوان واختير للتنظيم الخاص، وتلقى أعلى مراتب التدريب، وأن الذى دشنه فى طقوس الاختيار فى الغرفة المظلمة والبخور والمصحف والمسدس وتلاوة القسم كان الشيخ سيد سابق مفتى الجماعة، وأنه يعتقد أن الذى اختاره للمهمة ووضع المسدس فى يده كان المرشد العام الذى ميز صوته ولكن لم يره فى الظلام.

وقال إنه علم باختياره للمهمة يوم ١٨ ديسمبر أى قبلها بعشرة أيام وأنه كان له شركاء منهم ضابط شاب صاحب الفكرة والذى أعد السترة الرسمية وظل يراقبه حتى انتهت العملية وتسلل خارج الوزارة هو وشريك آخر، وقال أيضا إن الفكرة كانت مهاجمة النقراشى فى داره، ولكنه عرف أن المرشد أشار بأن لا مبرر لأن يستشهد أكثر من واحد فى عقاب النقراشى.

ثم قال عبدالمجيد حسن فى نهاية اعترافاته إنه يريد أن ينشر باسمه بيانا فى الصحف يندد فيه بالذين يغررون بالشباب باسم الدين ويحرضونهم على استخدام العنف، ويعلن أن المسئول الأول عن جميع هذه الحوادث هو حسن البنا بشخصه وإن كان لا يملك سوى أدلة سماعية.

وأجهش فى البكاء لأنه انضم إلى الجماعة وسنه لا تتجاوز الخامسة عشر وكان مثالا للشاب المؤمن بعقيدته، والذى نذر لها كل حياته.

واستطاعت أجهزة الأمن أن تلاحق الشركاء وتعتقلهم، وانتحر ضابط البوليس الذى وضع الخطة وقبض على الشريك الثالث والذى اعترف على عدد آخر شارك فى العملية ،وتكشف سيل من الحقائق حول «الأخطبوط» الكبير المسمى بالتنظيم الخاص وحول «ازدواجية» المرشد العام.

ولم يقدم ذلك أو يؤخر فى القرار الذى اتخذ منذ البداية حول مصيره.

وكان جلالة الملك قد كون لنفسه «فرقة اغتيال» من بعض ضباط الجيش والبوليس المغامرين، أطلق عليها اسم الحرس الحديدى ومهمتها حراسة شخصه وتصفية أعدائه، وحين تكاثرت مصادر الخطر وأشباحه تقرر أن يعتمد على «كتيبة» خاصة جدا يغرقها بالمال والمتع والنساء فى مقابل الولاء التام والطاعة العمياء.

وكانت أكبر عملية دبرها التنظيم ـ الحرس الحديدى ـ ليدخل بها التاريخ، عملية تصفية زعيم الوفد العدو رقم «١» قبيل دخول الحرب، وحتى لا يحاول أن يشارك فى جنى ثمار النصر المجيد.

وكان التدبير مروعا ومحكما، ولكن لم تكلل العملية بالنجاح، ونجا مصطفى النحاس بمعجزة.

وعهد جلالة الملك إلى الحرس الحديدى بأن يكفر عن فشله بتصفية العدو رقم «٢» ويبدو أن جلالته راجع نفسه وخشى أن يتكرر الفشل، وفى هذه المرة لم يكن هناك بديل عن الإنجاز وإلا سقطت كل هيبة جلالته.. ولهذا أحال المهمة إلى وزارة الداخلية وكانت وكرا لجيل بعد جيل من إخصائيى التعذيب وانتزاع الاعترافات ومن القتلة المحترفين تلاميذ أساتذتهم البريطانيين، وعهد بالمهمة إلى واحد منهم

اشتهر شهرة خاصة وذى سجل حافل مع مجرمى الصعيد إستحق بعدها أن يرأس المباحث الجنائية بالوزارة ولم يكن يخطئ أو يفشل أبدا فى الإجهاز على ضحاياه.

وكان المرشد العام الذى جرد من الحراسة ومن السلاح ومن السيارة وفرض عليه الحصار والملاحقة الدقيقة الصارمة، لم ييأس بعد من عقد مصالحة ومن إثبات براءته وبراءة التنظيم وأن ما حدث كان انحرافات وخطايا غير مسئولة، وكان من عروضه أن يفرج عن عدد من المعتقلين الذين يستطيع أن يعيد معهم تكوين الإخوان، ورد الجماعة إلى طريقها القويم.

ووجد الوسيط الوحيد الذى يسعى له لدى رئيس الوزراء، ولدى جلالة الملك عن طريقه، وكان رئيس جمعية الشبان المسلمين صالح حرب باشا، وأصبحت الجمعية هى ملاذه الوحيد، والمكان الذى يمكن أن يتردد عليه ويأمن فيه.

وبدأت الوساطة وأثمرت بوادر انفراج وتجدد الأمل.

وفى يوم ٩ فبراير ١٩٤٩ غادر المرشد دار الجمعية متفائلا واستوقف تاكسى يعود به إلى منزله مع صهره وحينما هم التاكسى بالسير تقدم عملاق ضخم ملثم يرتدى الملابس البلدية، وأطلق عدة طلقات نارية أصابت المرشد العام، واستدار ليركب سيارة كانت تنتظره واختفى.

وكان المرشد قوى البنيان.. كان شعاره الحديث الشريف: «إن المؤمن القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف» .. ولهذا احتمل الإصابة البليغة وطلب إلى التاكسى نقله إلى الإسعاف.. وهناك تبين أن الإصابات حرجة ونقل إلى مستشفى قصر العينى، حيث فشلت كل المحاولات لإنقاذه وأسلم الروح.

وكان هناك مراقب يتابع ما يحدث وسارع بإبلاغ الملك، الذى طرب واعتبره أثمن هدية فى عيد ميلاده التاسع والعشرين.

وليس هناك ما يهدى للسلاطين أثمن من رؤوس أعدائهم!

وبناء على التعليمات سلمت الجثة فى الليل وسرا إلى الأسرة وحرم عليهم نشر النعى أو اقامة جنازة أو عزاءً بل ومنع عنهم أن يستعينوا بأى «حانوتى» لطقوس

الكفن والدفن وتولى والده المسن هذه الطقوس، مع زوجته وسيدات الأسرة وحمل الجميع الجثمان سرا إلى المقبرة.

وشفى جلالة الملك غليله كاملا.

وانتهت بذلك حياة شخصية تركت بصماتها على حياة مصر السياسية والروحية وامتد تأثيرها إلى العالم العربى والإسلامى؛ حيث سرى تيار حركة الإخوان المسلمين وانتشرت فروعها فى العالم الإسلامى.. وخلال ربع قرن فقط هى كل عمره السياسى، وقد مات فى سن السادسة والأربعين وكان اغتيال المرشد العام ضربة أجهضت الحركة واغتالت الروح الكبير والذى منح الحركة كل الهالة والسطوة التى أحاطت بها، تراجعت الحركة بعد غيابه وتعثرت، وبدأت الفرقة ونشب الصراع الداخلى حول الخليفة والمنهج والمستقبل وتبخرت كل أحلام الاستيلاء على السلطة التى سوف تأتى منقادة، وانتقلت حركة الإخوان المسلمين من بؤرة الضوء إلى الهامش.

الملك والإخوان

قال المرشد العام:

«فى ذى القعدة ١٣٤٧ هجرية، مارس سنة ١٩٢٨ ميلادية زارنى بالمنزل ستة من الإخوة الذين تأثروا بالدروس التى كنت ألقيتها، وقالوا لقد سمعنا ووعينا وتأثرنا ولا ندرى الطريقة العملية إلى عزة الإسلام وخير المسلمين ولقد سئمنا هذه الحياة حياة الذلة والقيود وها أنت ترى أن العرب والمسلمين فى هذا البلد لا حظ لهم من منزلة أو كرامة وأنهم لا يعدون مرتبة الأجراء التابعين لهؤلاء الأجانب، ونحن لانملك إلا هذه الدماء تجرى حارة بالعزة فى عروقنا وهذه الأرواح تسرى مشرقة بالإيمان والكرامة مع أنفسنا وهذه الدراهم القليلة من قوت أبنائنا ولا نستطيع أن ندرك الطريق إلى العمل كما تدرك أو نعرف السبيل إلى خدمة الوطن والدين والأمة

كما تعرف وكل ما نريد الآن أن نقدم لك ما نملك لنتبرأ من التبعة بين يدى الله وتكون أنت المسئول بين يديه عنا وعما يجب أن نعمل وإن جماعة تعاهد الله مخلصة على أن تلجأ لدينه وتموت فى سبيله ولا تبغى من ذلك إلا وجهه لجديرة أن تنصر وإن قل عددها، وقالوا نحن أخوة فى خدمة دين الله، وقلت فنحن إذن «الإخوان المسلمين» .. وهكذا ولدت أشهر حركات الإسلام السياسى فى مصر وربما فى العالم الإسلامى.

وكان الميلاد فى مدينة الإسماعيلية وكانت نموذجا لمدن المستعمرات وما سمى العمارة الاستعمارية، حيث تنقسم المدينة إلى شطرين منفصلين وعالمين مختلفين بينهما حاجز منيع، المدينة الأوروبية ثم مدينة الأهالى، وكانت تسمى حى العرب وحى الإفرنج، ولا يجرؤ أحد من الشطر الأول أن يعبر إلى الآخر سوى الخدم وبعض الباعة الجائلين .. ووصف المرشد العام المدينة التى أنشئت خلال حفر قناة السويس، والتى نزلت بها القوات البريطانية القادمة من الهند لاحتلال مصر وأصبحت قاعدة استراتيجية رئيسية جمعت بين الاستعماريين اللذين تنافسا على الاستيلاء على مصر.

ووصفها المرشد العام قائلا:

«كان للمدينة وحى عجيب فهذا المعسكر الإنجليزى غربها بناسه وسلطانه وهيلمانه يبعث فى نفس كل وطنى غيور الأسى والأسف.. يدفعه إلى مراجعة هذا الاحتلال البغيض ويقارن بين حياة البريطانيين والمصريين فيه، وهذه المنازل الفخمة المنتشرة فى حى الإفرنج بأكمله ويسكنها موظفو الشركة الأجانب ويقابلها مساكن العمال العرب فى ضآلتها وصغر نشأتها».

وبهذا الإيمان وبالوعى الوطنى والاجتماعى المقترن به كان لابد أن تقوم جماعة دينية تبعث وتحيى وتجدد الإسلام كثورة روحية زمنية، تبدأ من الفقراء وتنتهى إليهم، ويسلك منهج الرسول، اللهم أحينى مسكينا وأمتنى مسكينا وأحشرنى يوم القيام فى زمرة المساكين، ويعتبر المسار الصحيح الذى جاهد من أجله أبو ذر الغفارى وقاوم لكى لا تتحول إلى كسروية كما فعل معاوية أو أن تستأنف دعوة الإسلام الثورى

العصرى الذى جنح به جمال الدين الأفغانى، لتعبئة جماهير الشرق ضد الاستعمار والاستبداد والاستغلال وفتح النوافذ وأبواب الاجتهاد ليعيد المسلمون اكتشاف تراثهم، وليستوعبوا أفضل ما فى حضارة العصر.. وأن تكون امتدادا وتدعيما للإسلام الثورى الوطنى الاجتماعى الذى تفجر مع ثورة ١٩١٩ وتدفق إلى كل مكان وإلى المساجد والكنائس أيضا وأصبح الرباط الروحى الذى صهر الأمة فى بوتقة الوطن.

كانت حياة البلاد الروحية والوطنية أشد ما تكون حاجة إلى لفحة جديدة تبدد الانحسار الذى كانت تعيشه، وكان آخر ما يمكن توقعه المسار الذى اتخذته الحركة الجديدة التى اتجهت قلبا وقالبا إلى القصر «تبايعه وتضع نفسها تحت ظله».

كان مؤسس الحركة مدرسا صغيرا فقيرا من قرية فى البحيرة وكان والده يحترف مهنة «الساعاتى» ولكنه كان عميق العلم والإيمان، ذا مكانة فى بلدته كما كان ينتمى إلى طريقة صوفية ذات شهرة واسعة فى الدعوة والعبادة هى الطريقة الحصافية، وقد جاهد الابن حتى تخرج فى دار العلوم وعين مدرسا للابتدائية فى إحدى مدارس الإسماعيلية، حيث بدأ دعوته والتى آمن بها على يدى والده والتى صمم أن ينذر لها حياته مع أحد أبناء بلدته وزميل له فى الدراسة والمسيرة، وأصبح سكرتيرا للجمعية أحمد السكرى.

«وأكد المرشد فى كل خطبه ودروسه ومواعظه أن الجماعة دينية خالصة هدفها الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، وحدد الأهداف بأنها الرجوع إلى كتاب الله وسنة رسوله وتطهير العقول من الخرافات وإرجاع الناس إلى هدى الإسلام الحنيف وقال إن الجمعية «امتداد للجمعية الحصافية الخيرية التى دعت إلى مكارم الأخلاق ومقاومة المنكرات وحملات التبشير والتى كافحت مكافحة مشهودة وتخلفها الآن جماعة الإخوان» ، ولكن حذر المرشد العام أنصاره: «أنتم لستم جمعية خيرية ولا حزبا سياسيا ولا هيئة موضوعية الأهداف محددة المقاصد ولكنكم روح جديدة تسرى فى قلب الأمة مسلحة بالقرآن ونور جديد يشرق فيبدد ظلام المادة بمعرفة الله».

وكانت شخصيته حاسمة فى انتشار دعوته وذيوع شهرته.. كان مختلفا عن كل الدعاة الآخرين والذين تزخر بهم الجمعيات والطرق الدينية والصوفية.

«كان يجلس على الحصير إذا كان المجلس أرضا وفى آخر الصفوف إذا ما صفت المقاعد للجلوس منكمشا لايكاد يراه أحد متواضعا لايكاد يعرف بين الجالسين ويلبس فى أغلب الأحيان الجلباب العادى من أرخص الأقمشة، وكان ينتقل بالقطار أو السيارة أو الدابة أو فى القوارب أو على الأقدام.

وهناك تراه فى غاية القوة واعتدال المزاج لا الشمس اللافحة ولامتاعب الرحلة تؤثر فيه أو هو يضيق بها».

وقال أحد الأقطاب والذى لازمة طوال حياته:

«لم أقدر النبوة حق قدرها إلا لما رأيت هذا الرجل وجلست إليه ولازمته وعاشرته حينها بدأت أحس بقدر النبى ومكانته فرجل مثله دون الأنبياء ومع ذلك فإن الدعوة شغلته بل صهرته حتى أخرجت منه صورة مجسمة لها».

«تجلس إليه فتحس بعد قليل أن تيارا دافئا أخذ ينساب فى داخلك ثم لايلبث هذا الدفء أن تشتد حرارته لتذيب جمود نفسك وتشعل أعماق قلبك وتقوم من مجلسك شخصا آخر غير الذى كنت ويتغير مجرى حياتك، هذا طراز من الناس خلقهم الله وفى قلوبهم مراجل تغلى.

ولم يكن يكتفى بالدعوة والموعظة ولكن ينظم الخلايا فى كل مكان ويرسى قواعد وركائز الدعوة ثم قرر أن يجمع من التبرعات ما يمكنه من أن يبنى دارا خاصة ثم مسجدا للإخوان المسلمين فى الإسماعيلية، واتجهت الدعوة التى تزعمها أحد الفقهاء، وبدأت بمجموعة من العمال والحرفيين الصغار ودعت إلى الإسلام الصحيح فى ظل السلطان واستندت فى ذلك إلى فتوى شرعية دينية صاغها المرشد العام تقول:

«الإخوان المسلمون يطالبون بعودة الخلافة رمز الوحدة الإسلامية ومظهر الارتباط بين أمم الإسلام والخليقة مناط الكثير من الأحكام فى دين الله ولهذا قدم الصحابة رضوان الله عليهم النظر فى شأنها على النظر فى تجهيز النبى ﷺ ودفنه حتى فرغوا من تلك المهمة واطمأنوا إلى إنجازها والخطوة المباشرة لإعادة الخلافة لابد أن تسبقها خطوات.. وكان ساكن القصر فى ذلك الوقت هو حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم فؤاد الأول حفظه الله.

ولم يكن هناك أسعد منه بهذه النعمة التى جاءته من حيث لم يحتسب».

وقبل عامين من قيام الجماعة عقد جلالتـه مؤتمرا إسلاميا عالميا فى القاهرة جند له كل علماء الأزهر ورجال الدين ودعا إليه سيلا مـن الفقهاء والعلماء والمشعوذين من كل أرجاء العالم الإسلامى باسم مؤتمر الخلافة وذلك ليبايعوه وينصبوه وريثا للعرش الذى أطاح به أتاتورك بعـد انتصار الثورة التركية.. وأزاح به الكـابوس المهترئ الذى جثم على حيـاة المسلمين والإسلام قرونا طويـلة، ونشر الفساد والتخلـف والقهر فى أرجاء العالم الإسلامى.

وخرج من صفـوف هيئة كبار الـعلماء واحد من أغزرهـم علما وأرفعهـم مكانة وأصدر كتابا هو «الإسلام وأصول الحكم» هدم كل دعاوى الخلافة من أساسها وأنها ليسـت من أركان الإسلام أو أعمـدته وأن الحكومة والسـلطة فى الإسلام هـى للأمة ولكل فرد تمامـا كما تنص أرفع مبادئ الديـمقراطية الحديثة، وأطاح الـكتاب بأوهام جلالة الملـك الذى صب سخطه وانـتقامه على الـعالم الكبيـر وفصل من هيئـة كبار العلماء وحمل عليه العلماء الموالون حملة ضارية.

وعدل الإنجليـز عن تأييـدهم للمشـروع وتغير مـوقف كثير مـن حكام المسلـمين وسلاطينـهم تبعا لذلك ورسـبت المرارة لهزيمة جلالتـه السياسية والروحـية فى وراثة الخلافة!!

وكان شـديد الحـرص علـى أن يهيمـن علـى المؤسـسة الـدينـية وعـلى الأزهـر والأوقاف، وذلك كدعامة للسلطة ومصدر للثروة وقد كفل له الدستور ذلك واعتمد عليه البـريطانيون فى إطفاء الشعـلة التى تفجرت فى الأزهر خلال الـثورة وأشاع فيه الفرقة والانقسام ليسخره فى سياساته واعتمد فى ذلك على أبرز رجال الدين الموالين للقصر والاحتلال، الشيخ المراغى، وكان جلالـته عند حسن ظن الحركة الجديدة فقد أسبغ عليهـا عنايته وتشجيعه وأمر الـشيخ المراغى بأن تفتح لها كـل المساجد والزوايا لكى تبث دعوتها.

وتعاظم الـولاء «للسلطان» وتـعاظم بنفس الـقدر العداء المحموم لـلحزب الذى تمخضت عنه الثورة الـشعبية والذى كان يحمل لواء الكفاح والجـهاد ضد الاستعمار والاستبداد، ولـم يفسر أحد من أنصار الحركة هذا السر.

«ولا شك أن التاريخ كان سوف يختلف.. إلى الأفضل لو بدأت الحركة بالتعايش أو التحالف مع القوى الوطنية».

ولم يكن أكثر غرابة من الولاء والاحتماء بالقصر سوى التقرب، رغم كل التصريحات والشعارات من الاحتلال، وقد كان أسخى تبرع قدم للجماعة هو ما قدمته شركة قناة السويس، لبناء الدار والمسجد وهو خمسمائة جنيه بمقاييس ذلك العصر، وقال المرشد تبريرا لذلك «هذا مالنا لا مال الخواجات والقناة قناتنا والبحر بحرنا والأرض أرضنا وهؤلاء غاصبون فى غفلة من الزمن».

وكانت شركة قنال السويس أحد الأعمدة «الرئيسية» للإمبراطورية البريطانية وتملك وتحكم الطريق إلى كنوز الشرق.. وهى لا تتبرع كرما أو صدقة.

وكان تسخير الدين وخاصة الإسلام فى توطيد دعائم الإمبراطورية استراتيجية عريقة.. برعت فيها السياسة الاستعمارية واستعانت فى ذلك بجيش من المستشرقين والمبشرين تغلغلوا فى حياة وتراث الشرق، وكانوا الرواد الذين يمهدون للغزو والركائز الفكرية والروحية التى يثبتون بها أركان الوجود البريطانى، وقد استطاعوا أن يجندوا لصالحهم جيشا محليا من الفقهاء والعلماء وأهل الإفتاء المشعوذين، كان محور علمهم وفتواهم أن الإنجليز أهل كتاب نص الإسلام على احترامهم ومعاملتهم وأن احتلالهم لايحول بلاد المسلمين إلى دار حرب ويستوجب الجهاد حتى طردهم منها لأنهم لا يتعرضون للدين من قريب أو بعيد وعلى العكس من ذلك يحرصون على احترامه وحمايته بل وضمان حماية الأقليات الإسلامية فى مستعمرات الإمبراطورية الواسعة.

وكان أشهر هؤلاء المصلح الهندى «سيد أحمد خان» والذى قام بما لم تقم به الجيوش والأساطيل فى توطيد دعائم الإمبراطورية فى الهند:. وقد ظهر بعد ثورة هندية عارمة شارك فيها الجميع وتصدرها المسلمون وكادت تطيح بالإمبراطورية سنة ١٨٥٧ وحينما فشلت وهزمت بالخيانة قرر البريطانيون إبادة المسلمين إبادة جماعية وظهر «سيد أحمد خان» الذى لم يشارك فى الثورة ودعا المسلمين إلى أن يركعوا ويستغفروا عن ذنبهم ويصالحوا البريطانيين ويتعلموا لغتهم ويعملوا لحسابهم،

وافتتح أول كلية فى الهند لهذا الغرض تطورت إلى جامعة «عليكرة» وساهمت فى زرع الطائفية التى انتهت إلى تقسيم الهند.

وأنعمت جلالة الملكة والإمبراطورة فيكتوريا على السيد أحمد خان بلقب سير وكلله أصحابه بلقب منقذ المسملين الهنود من الإبادة.

وكان المثل الآخر والذى يضارعه فى دوره هو الإمام الشيخ محمد عبده فى مصر وفى العالم العربى والإسلامى، وذلك بعد ما انقلب على الثورة العرابية وافترق عن أستاذه «جمال الدين الأفغانى» وتصالح مع السلطان العثمانى الذى سامحه، وعاد إلى مصر ليتقرب إلى الخديو ويندد بالثورة العرابية وليقدم نفسه إلى كرومر ليكافح الجهل والتخلف والتعصب «الإسلامى» وأصبح صديقا حميما لفخامة اللورد، وكان كرومر قد عمل وتدرب فى الهند وعرف أهمية تسخير الإسلام فى توطيد الوجود البريطانى، ورفع الإمام إلى منصب الإفتاء والذى جلب عليه سخط ومقاومة العلماء «الوطنيين» والحركة الوطنية المصرية عامة.

ولم يعتمد عليه كرومر فى الافتاء الدينى فقط ولكن فى تكوين الحزب الذى تقرر أن يكون أداة الاحتلال ويقف فى وجه الحزب الوطنى وهو حزب الأمة والذى قدمه مؤسسوه بأنه يقوم على فكر الإمام.

وقد ورث تراث الإمام وفكره ونشره وأصبح داعيته الأول الشيخ محمد رشيد رضا فى مجلة مشهورة هى «المنار» وورث عنه أيضا التعايش مع الاحتلال والوجود البريطانى.. وقد كان المرشد العام للإخوان من تلاميذ مدرسة المنار وإمامها رشيد رضا وربما تطلعت شركة القنال - التى لم تكن تنقصها المعلومات - إلى ظهور إمام آخر يعيد بناء المدرسة التى أطاحت بها وبتعاليمها ثورة ١٩١٩.

وكانت الحاجة إلى الدين وتسخيره فى خدمة المصالح الرأسمالية والاستعمارية الكبرى قد تضاعفت وتعاظمت بعد الحرب العالمية الأولى.. والحماية من خطر مزدوج وتيارات عاصفة تزلزل كيانها وتفجرت الثورات الوطنية فى أنحاء الإمبراطورية وقامت الثورة الاجتماعية الاشتراكية فى روسيا ثم انتشرت مبادئها وقامت أحزاب جديدة معبرة عنها فى أرجاء آسيا وأفريقيا والمستعمرات عامة.

كان الموقف أشد ما يكون حاجة إلى «سيد أحمد خان» أو محمد عبده آخر.. وبعد عامين من قيام الجماعة سنحت الفرصة لكى تثبت عمليا وفى الميدان دورها وولاءها للقصر، وذلك حين قرر الملك فؤاد أن يستولى على السلطة كاملة ومطلقة وأن يطهر البلاد من الأوتوقراطية البرلمانية والديكتاتورية الحزبية التى يمارسها حزب الوفد والتى جلبت على مصر كل الشرور والويلات وأن يعيد بناء وصياغة الكيان والحياة السياسية لمصر فى دستور جديدة وحزب جديد ونظام حكم جديد، وكان ذراعه اليمنى فى ذلك رئيس الوزراء إسماعيل باشا صدقى أول رواد العصف بالدستور والحياة الديمقراطية.

وكان يجمع الإثنين ـ الملك ورئيس الوزراء ـ الإعجاب المفرط بالنظام «الفاشستى الإيطالى».

وانتفضت كل القوى السياسية فى مصر ضد المشروع.. وتحالف الوفد وخصمه الرئيسى الأحرار الدستوريين وقرر الوفد استنفار الجماهير والنزول إلى الشارع فى المدن والقرى وأعلن الملك ورئيس وزرائه الإرهاب وأطلق الرصاص على الجماهير التى خرجت وسقط «الشهداء» بغزارة من العمال والفلاحين والطلاب وامتد الحكم أطول من أى عهد سابق.

ولم يؤيد جلالة الملك، ويؤكد ولاءه سوى الجمعية الإسلامية الجديدة «الإخوان»، ثم حزب صغير تنكر لكل تاريخه ومبادئه واستهلكه أحقاده على حزب الأغلبية وهو الحزب الوطنى.

ولم يلبث النظام «الفاشى» مع ذلك أن تداعى ثم انهار بعد أكثر من أربع سنوات كانت أشد سنوات «الاستقلال» سوادا وظلاما، وانبعثت انتفاضة عارمة تصدرها جيل جديد كان يخرج لأول مرة إلى الساحة السياسية ومن أبواب الجامعة الحديثة وقدم شهداؤه من زهرة الشباب فى أول مظاهرة كبرى لها واهتزت البلاد كلها لملاحم استشهادهم.. ووحد ذلك صفوف السياسيين واجتمعوا فى جبهة وطنية واجهت الاحتلال الذى لم يجد مناصا من الاستجابة وإزاحة النظام وفى الوقت نفسه كان الموقف العالمى يتغير سريعا ويكفهر بعدما وصل الحزب النازى بزعامة أدولف هتلر إلى الحكم فى ألمانيا.

وفى ظل المواقف الدقيقة الحاسمة لايبقى مناص من استدعاء الوفد.. ولابد من تقديم تنازلات جوهرية للحركة الوطنية ولا مناص من التنسيق الطويل المدى معها.

وفى هذا الإطار عقدت معاهدة ١٩٣٦، وعاد الوفد إلى الحكم مكللا بكل تيجان النصر.

وانحسرت وتوارت كل القوى المعادية ومن ضمنها الإخوان، ولم يلبث الملك فؤاد أن مات مهزوما محسورا لم تتحقق أى من أمانيه فى الاستئثار بالسلطة السياسية أو الروحية!!

وتنفست الأغلبية العظمى الصعداء بنهاية الكابوس الذى جثم على حياة البلاد تسعة عشر عاما طويلة من الصراع وعدم الاستقرار وتبديد كل ثمرات الثورة والاستقلال.

ولم يكن هناك من يكن له أى احترام أو مهابة سواء من البريطانيين الذين نصبوه ونفخوا فيه وسلطوه على حياة الشعب أو من المصريين الذين عانوا عصفه بكل المبادئ والقيم والدساتير ثم جوره وظلمه ونهبه للثروات، وكانت كل المراثى رسمية مفتعلة إلا رثاء واحدا للإخوان وقالوا ما لم يقله أحد أو يصدق فى أى شىء على الراحل.. نشرت جريدتهم:

«مات الملك يحيا الملك» فقدت مصر اليوم بدرها فى الليلة الظلماء ولن تجد بعد اليوم النور الذى اعتادت أن تجد الهدى على سناه.. من للعامل وللفلاح؟!.. ومن للفقير؟!.. يروى غلته ويشفى غليله.. ومن للدين الحنيف يرد عنه البدع؟! ومن يعز شوكته ويعلى همته.. ومن للشرق يؤسس وحدته ويرفع رايته»؟!

كان استقبال الشعب المصرى للأمير الصغير العائد إلى مصر ليرث العرش، استقبالا لم يسبق أن قوبل به أى حاكم من أسرة محمد على طوال تاريخها، لم يكن مجرد عطف اشتهر به الشعب وتدخلت فيه وسامة الأمير، وظروف عودته الأليمة ولكن كانت تعبيرا عن الوعى الجماعى العميق.. وأن مصر تستقبل عهدا جديدا إن لم يكن ميلادا جديدا، يزيل الكثير المتراكم من سوءات الماضى سوف يتولى العرش أمير شاب ولد فى ظل الثورة وتربى فى مصر تربية عصرية رفيعة، وسافر لدى تفتح

وعيه إلى بريطانيا، ومهما كانت مدة إقامته التى استمرت إلا أنه لابد تشرب أهم ما يمكن أن يتعلمه «ملك» ليؤمن عرشه ومستقبله.. الملكية الدستورية وأن الملك يملك ولايحكم وسوف «تحكم» حكومة وطنية ديمقراطية تمثل إرادة الشعب تمثيلا صحيحا تستمر وتستقر بما يؤهلها له الدستور ولن تجهض أو تقال عسفا واقتدارا.

سوف يتسلم الملك الجديد عرشه من يد الشعب وليس من يد المحتل الغاصب، وسوف تحكم الحكومة لصالح الشعب وليس لصالح المحتل أولاً.

تكافأت المصالح الوطنية ومصالح «الحليفة» كما أصبحت تدعى بريطانيا!

وبينما كانت البلاد تستعد لمراسم تولية الملك الجديد وتعميده شعبيا ودستوريا، خرجت جماعة الإخوان وقررت ألا تباركه ملكا ولكن أن تبايعه خليفة على سنة الله ورسوله.. ولدى عودته من الإسكندرية إلى العاصمة، توزعت تنظيماتها ولافتاتها على كل المحطات التى يقف عليها القطار تهتف وتعلن «نبايعك خليفة على سنة الله ورسوله».

وتبارت صحفها ونشراتها فى تمجيد الأمير الصغير الذى لم يكمل سن الرشد ولم يتم تعليمه ولقبته «حامى المصحف» و«أمير المؤمنين» و«حامى حمى الإسلام».

وفى القاهرة التفت منظمات الإخوان حول القصر لتكرر الهتاف الذى أصبح شعارا «نبايعك خليفة على سنة الله ورسوله».

ولاريب أن الأمير طرب وانتشى ولعبت الفكرة برأسه وهزت خياله الصغير!

وبلغ التمجيد ذروته حينما شهد احتفالا بعيد الهجرة النبوية وخرجت صحيفة الإخوان:

«أعاد سموه صورة سالفة هى صورة الرسول الكريم ﷺ جينما طلع على أنصاره طلوع البدر».

وأعلن شيخ الأزهر المراغى بدوره - وكان قد نصب نفسه الأب الروحى للأمير - بيعته للإخوان «لأنهم خير دعاة للإسلام ومفسرين لتعاليمه» وأمر أن تفتح كل المساجد، بعد الصلاة لينشروا دعوتهم.

وما لبثت أن ثارت الأزمة العاصفة التى أطاحت بكل ما تعلقت به الآمال، وطلب الأمير أن يتولى العرش فى القلعة وليس تحت قبة البرلمان، وأن تكون بيعة دينية وليست تولية دستورية ويتسلم فيها سيف جده محمد على من يد شيخ الأزهر وليس سلطته من ممثلى الشعب، وهكذا يصبح ظل الله على الأرض، كما كان السلاطين والخلفاء.

وبهتت كل القوى الوطنية والديمقراطية وأدركت أن وراء التدبير الأيدى السوداء «التقليدية».. ولم يكن هناك بد من مواجهة حاسمة تضرب فى المهد «تسخير الدين» فى توطيد الاستبداد.

ونشب الصراع بين القصر والوفد منذ البداية وبما لم يكن فى حسبان أحد.. وخلال الصراع استنفر الوفد قواعده فى الشارع وسارت مظاهرة تأييد كبيرة وتهتف: «الشعب مع الوفد.. النحاس زعيم الشعب»، وفى اليوم التالى نظم الإخوان مظاهرة مضادة كان هتافهم فيها «الله مع الملك» واحتشدت فى ساحة قصر عابدين وتفاخرت صحيفة الإخوان بأن جلالته خرج ست مرات ليحيى المظاهرة وأنه كان يتمتم.. «حقا الله معنا».

وقرر الإخوان تأكيدا للولاء، عقد مؤتمرهم السنوى «الرابع» يوم عيد الجلوس.. وأن يكون احتفالا «باعتلاء جلالة الملك العرش»، ودام الاحتفال طوال اليوم فى كل أرجاء البلاد وفى المساء تجمعت تنظيمات «شعب» القاهرة حول القصر بالهتاف الذى أصبح تقليديا: «نهبك بيعتنا وولاءنا على كتاب الله وسنة رسوله» وتميز المؤتمر بظهور فرق جوالة إخوانية لأول مرة.. لفتت الأنظار وأثارت الاهتمام.

وكانت بداية الانتقال من الفكر إلى الفعل ومن الدعوة إلى التطبيق.

وكانت الجوالة ردا على القمصان الخضر لمصر الفتاة، ثم القمصان الزرق للوفد وكما يروى أحد أقطاب الجماعة ومؤسسها ومؤرخها:

«كانت مصر الفتاة تتيه علينا بفرقها ذات القمصان الخضر».. «وقرر المرشد العام إنشاء فرق الجوالة وأن تنتسب إلى جمعية الكشافة الأهلية وتبنى الإخوان قانون الكشافة وهو يتمشى مع الفضائل الاجتماعية للإسلام.

وكانت مصر الفتاة تهزأ بنا لركوننا فى فرقنا إلى نظام رسمى، وكنا نشكو للأستاذ المرشد ونتمنى لو جعلنا من نظام الجوالة فرقا ذات قمصان بلون نختاره وكان يطمئن نفوسنا ويقول اصبروا وسترون أن العاقبة لنا.. وجاءت الحكومة وأصدرت قانونا يحرم على الهيئات أن تكون لها فرق عسكرية أو شبه عسكرية ذات ألوان وألغيت هذه الفرق بين يوم وليلة.. ولم تسمح إلا لفرق الجوالة».

وكان المرشد العام قد عين ضابطا سابقا مخضرما هو «الصاغ محمود لبيب» مشرفا على الجوالة وكان عضوا بارزا فى الجماعة ومجاهدا مخضرما شارك فى الثورة العربية والثورة الفلسطينية ولم يقصر فى تدريب الجوالة على أعمال الكشافة».

واعترف نفس المؤرخ:

«كانت الصورة التى رسمها الأستاذ فى ذهنه منذ قام بدعوته فى الإسماعيلية لم تكن فريق الجوالة وإنما كانت فريقا عسكريا يحقق فكرة الجهاد فى الإسلام ولكن أتاه الله الحكمة ولم يكن يؤمن بالفطرة.. كان الأستاذ يتحرق شوقا إلى إبراز النشاط العسكرى لتجلية فكرة الجهاد ولكنه رأى أن الدعوة مازالت فى مهدها، وأن تبدأ بالجوالة!!

وتقرر أن يبارك جلالة الملك التنظيم الجديد، وتم ذلك فى الإسكندرية.

«كان يوم الجمعة وطلب منا الأستاذ أن نرتدى جميعا زى الجوالة وكان قد ارتداه قبلنا، ثم أخبرنا، بأن الملك سيؤدى اليوم صلاة الجمعة فى مسجد سيدى جابر بالإسكندرية وأننا سنصلى الجمعة معه، وفهمت بعد ذلك أن هذا الأمر قد اتفق عليه من قبل ورتبت خطواته بين الأستاذ المرشد وعلى ماهر باشا.

وقد وضح هذا وضوحا تاما حين ذهبنا جميعا إلى المسجد واصطففنا أمامه وكنا أكثر من مائة جوال يتقدمنا الأستاذ المرشد بملابس الجوالة وحضر الركب الملكى يتقدمه الملك وبجواره على ماهر وحييناه هاتفين له وللإسلام».

«وأخذ على ماهر بيد الأستاذ المرشد وقدمه للملك فسلم عليه الأستاذ مصافحا باحترام دون تقبيل يده كما كان العرف فى ذلك الوقت دون انحناء».

«وكان الأستاذ يشعر بالرضا النفسى لأنه أحس بأنه خطا الخطوة الأولى التى كان على الداعية المصلح أن يبدأ بها ثم لا عليه بعد ذلك إن لقيت استجابة أم لقيت إعراضًا، المهم أنه أعذر إلى الله وإلى الناس وإلى التاريخ حتى لا يأتى يوم من الأيام يقال لو أن هذا الداعية عرض دعوته على ولى الأمر قبل أن يسلك بها المسالك»!!

وعقد المؤتمر الخامس فى العام التالى سنة ١٩٣٨ وكان الميلاد الرسمى للجماعة منذ قيامها فى الإسماعيلية قبل عشر سنوات وكشفت عن طبيعتها وحقيقة أهدافها.

وفى أفضل جو ملائم «وقد رأى الأستاذ المرشد أن يعقد المؤتمر فى سراى آل لطف الله فى الزمالك مع أن المكان باهظ التكاليف ولكن كانت أول فرصة يواجه المجتمع المصرى والدولى بدعوته وأن يوضح فيه غاية الإخوان وخصائص دعوتهم ووسائلهم وخطوات منهاجهم ومواقفهم من الهيئات المختلفة بعد عشر سنوات من بدء الدعوة».

لم تعد مجرد دعوة للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، ولكن كما صرح المرشد:

«دعوة سلفية سنية صوفية سياسية رياضية علمية ثقافية اقتصادية اجتماعية».

ولم يخف أن هدفها هو السلطة لإقامة المجتمع «المثالى» ولم يترك مجالا للتهكن والتساؤل عن الطريق إلى تحقيقه وهل يكون القوة أم الثورة.. قال:

«جرب وطننا مصر حظه من الثورات فلم يجن من جرتها إلا ما تعلمون، أما الإخوان فإنهم سيستخدمون القوة العملية حيث لا يجدى غيرها وحيث يثقون أنهم قد استكملوا عدة الإيمان والوحدة وهم حين يستخدمون هذه القوة سيكونون شرفاء صرحاء وسينذرون أولا وينتظرون بعد ذاك ثم يقدمون فى كرامة وعزة ويتحملون كل نتائج موقفهم هذا بكل رضا وارتياح، وأما الثورة فلا يفكر الإخوان المسلمون فيها ولا يؤمنون بنفعها ونتائجها، وإن كانوا يصارحون كل حكومة فى مصر «بأن الحال إذا مادامت على هذا المنوال ولم يفكر أولو الأمر فى إصلاح عاجل لهذه المشكلات فسيؤدى ذلك حتما إلى ثورة ليست من فعل الإخوان المسلمين ولا من دعوتهم ولكن من ضغط الظروف».

وزاد المرشد فى الإيضاح قائلاً:

«إن الإخوان المسلمين لا يطلبون الحكم لأنفسهم إن وجدوا من الأمة من يستعد لحمل هذا العبء وأداء هذه الأمانة، والحكم بمنهاج إسلامى قرآنى فهم جنوده وأنصاره وإخوانه فإن لم يجدوا فالحكم فى مناهجهم وسيعملون لاستخلاصه من أيدى كل حكومة لا تنفذ أوامر الله».

ولم يترك المرشد شكا حول من يعقد عليه الآمال وقال: «إن لنا فى جلالة الملك المعظم المسلم أيده الله أملا محققا وفى الشعب المصرى الذى صقلته الحوادث ونبهته التجارب ومعه الشعوب الإسلامية المتآخية بعقيدة الإسلام نظرا صادقا».

وعقب أحد الأقطاب وقال:

«يرى الأستاذ المرشد أن أقصر طريق لتحقيق أهداف الدعوة والأخذ بالأسلوب الإسلامى لإصلاح البلاد إنما يكون بالاتصال بهذا الملك الشاب وإقناعه بالدعوة».

وفى ذلك العام كان جلالته قد اختار وانحاز وحسم موقفه من تطورات العالم وأحداثه الجسام، وأحكم صلاته وخططه مع إيطاليا «الفاشية».. وكان موسولينى قد نكل بالشعب «المسلم» فى ليبيا وسامه سوء العذاب، وأعدم الزعيم «الإسلامى» عمر المختار بإلقائه من الطائرة، وكان قد احتل الحبشة توطئة للزحف إلى مصر شمالا وإلى السودان جنوبا لاسترداد الإمبراطورية الرومانية».

وعقد المؤتمر الخامس سنة ١٩٣٩ فى ظل ظروف داخلية أفضل فقد تولى الوزارة على ماهر باشا وأصبحت الجماعة قاب قوسين أو أدنى من السلطة.

وربما لهذا فجر المرشد العام «قنبلة» أصبحت «نبراس الجماعة» ودستورها، قال:

«إن الطريق مازال شاقا وطويلا ولكن فى الوقت الذى يكون فيه معشر الإخوان المسلمين ثلاثمائة كتيبة قد جهزت كل منها نفسيا وروحيا بالإيمان والعقيدة وفكريا بالعمل والثقافة وجسميا بالتدريب والرياضة فى هذا الوقت طالبونى أن أخوض بكم لجاج البحار وأقتحم بكم عنان السماء وأغزو بكم كل عنيد جبار فإنى فاعل إن شاء الله».

ولم يفته أن يؤكد أن «ذلك سوف يتحقق تحت راية خليفة المسلمين وأمير

المؤمنين الذى تمت له البيعة ، جلالة الملك فاروق مناط آمال الشعب وموضع حبه واحترامه بسيرته المرضية وسلوكه الشريف».

وأكد ذلك أحد الشعراء فأنشد فى جلاته قصيدة عصماء قال فيها:

ملك إذا الإسلام عد حماته	كان الطليعة فى صفوف حماته
نور الصلاة يلوح فوق جبينه	والشعب يصلحه صلاح ولاته
الله أكبر هل بصرت بركبه	يمشى الهوينا غاديا لصلاته

ورغم انتشار الجماعة ونموها المطَّرد ورغم إطلاق الصيحة نحو جهاد أكبر وما بثه من حرارة وحماس إلا أنه كان هناك على الجانب الآخر من التل جدل حاد ثار واحتدم بين الأقطاب والقادة والأعضاء حول الغايات والوسائل.

انضم إلى الجماعة أفواج من الطلبة مسلمين أتقياء أبرياء اجتذبتهم المبادئ ولكن تفاعلوا فى الجامعة بالتيارات الأخرى.. وعاشوا الواقع الذى كانت تعانيه البلاد، وبدأوا يتساءلون ثم يتشككون حول ما تمضى إليه الجماعة والطريق الذى يقودها إليه المرشد العام.

لم يتقبلوا الولاء المفرط «لجلالة الملك المعظم» الذى لم تعد تصرفاته العامة والخاصة سرا على أحد ولم يقتنعوا بالوصاية السياسية لرئيس الديوان على ماهر والوصاية الروحية لشيخ الأزهر المراغى وكان سجلهما وتاريخهما معروفا و«مرفوضا» للغالبية العظمى.. وما لبث الرفض أن تعاظم وتفاقم الشقاق إلى «فتنة كبرى» زعزعت صفوف الجماعة وخرج فريق من الأقطاب والأعضاء اتخذوا لهم اسم «شباب محمد» واستولوا على مجلة الجماعة «النذير»، وأعلنوا بيانا بالأسباب جاء فيه:

١ ـ الشورى:

يرى المرشد العام أن لا شورى فى الدعوة وإنما ينهض بها فرد واحد له أن يأمر وعلى الجمع أن يطيع وأصررنا على موقفنا لأن فى رأى فضيلته مخالفة للنظام السياسى للإسلام وتحديا للمصدرين العظيمين الكتاب والسنة: «فبما رحمة من الله

لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم فى الأمر».

فهل لم يجد فى الإخوان من هم أهل للشورى.

٢ ـ العمل تحت لواء الحاكمين بغير ما أنزل الله:

ونحن نرى أن لا نجاح للدعوة إلا بقوة الشعب الذاتية، وتوجيه الرأى العام توجيها إسلاميا خالصا دون الاعتماد على الحكام ولكن الأستاذ حاد عن هذا المبدأ العام القويم معلنا أن نجاح الدعوة مرهون بإرضاء الحكام والعمل تحت ألويتهم الحزبية.. وأخذ يسلك سبلا متفرقة ما بايعنا الله عليه: «وإن هذا صراطى مستقيما فاتبعوه ولاتتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار وما لكم من دون الله من أولياء ثم لا تنصرون».

ولكن الأستاذ المرشد أبى إلا العمل برأيه وأصر على المضى فيه «أفحكم الجاهلية تبغون ومن أحسن من الله حكما».

٣ ـ التلاعب المالى:

طلبنا من فضيلته تكوين هيئة قوية لمراقبة المال والمحافظة عليه لتكون مسئولة فأعرض فضيلته وأنفقت أموال كثيرة لا نقول فى أغراض شخصية ولكن فى غير ما جمعت له.

٤ ـ تطهير الدعوة:

رجونا وألححنا أن يحرص فضيلته على طهارة الدعوة وإقصاء كل الذين تشوب أخلاقهم الشوائب ولكن أصر على بقائهم فضلا عن أنه أسند إليهم أعمالا رئيسية وأخذ يشيد بذكرهم فى رحلاته فى الصعيد».

ولم يلبث العالم أن شهد وقوع الحدث الأكبر والذى طغى على كل الأحداث ونشبت الحرب العالمية الثانية.

وقد واجهت مصر الحرب العالمية الثانية من أصعب مركز يمكن أن تواجه به ذلك الحدث الذى لم يكن مفاجأة.

وقد بددت السنوات الثلاث الحاسمة التى أتيحت لها منذ عقد المعاهدة لكى تعد نفسها أن تحقق الإصلاحات الجوهرية وأن تسد كل الثغرات «الدفاعية» وأن تجهز كل الخطط والبدائل لكل الاحتمالات ولكى تستطيع أن تصمد وأن تحافظ على سيادتها ومصالحها فى المواقف العصيبة.. وكان الفضل الأول والأخير فى ذلك يعود إلى «الغلام الأهوج» كما كان يسميه السفير البريطانى والذى أجهض كل المشاريع بإقالة الحكومة الوطنية والتخبط والتعثر فى حكومات مهلهلة متعثرة.

وكان جلالته قد بدأ استعداداته، مبكرا منذ العام الماضى فقد عهد إلى عزيز المصرى باشا بأن يقوم بتوحيد القوى الموالية وكانت الإخوان المسلمين ومصر الفتاة فى إطار حزب إسلامى على النمط النازى واتخذ اسم الحزب الوطنى الإسلامى وخلع زعيم مصر الفتاة أحمد حسين قميصه الأخضر وارتدى زيا إسلاميا وكانت مهمة الحزب أن يكون طليعة الانقضاض فى اللحظة المناسبة لطرد الإنجليز نهائيا.. ثم استقبال قوات «المحور»!

وكما يقول مؤرخ الإخوان المعتمد: «كون أحرار المصريين الذين يمقتون الإنجليز على اختلاف نزعاتهم جبهة لإنقاذ البلاد وكان التكوين يجرى تحت ستار السرية التامة وكانت خطة الجبهة تتلخص فى الاتصال بالحكومة الألمانية والاتفاق معها على أن تحمل مصر عبء الدفاع عن نفسها ضد الإنجليز مقابل أن تستقل وتصبح صديقة لألمانيا وكان على رأسهم المرشد العام وعلى ماهر ومفتى فلسطين الحاج أمين الحسينى ، وقد حدث الاتصال فعلا وكانت تصلنا خطب هتلر بنصها وكنا ننسخ منها نسخا لتوزيعها على المشتركين فى الجبهة».

«وأعددنا العدة لتهريب عزيز المصرى إلى ألمانيا فى طائرة من طائرات الجيش يقودها حسين ذو الفقار صبرى وعبدالمنعم عبدالرءوف ولكن حالت ظروف دون ذلك حين اصطدمت الطائرة بأسلاك اضطرتها إلى الهبوط».

«وظلت الجبهة تعمل وتعد نفسها لليوم الذى تطرد فيه الإنجليز من مصر نهائيا.

واهتدى المرشد العام إلى خطة أقنع بها عبدالرحمن عزام باشا لكى يقنع بها على باشا ماهر ومجلس الوزارة وتتلخص فى:

«أن تعلن الوزارة بنفسها حكومة إسلامية لأن إعلان مصر حكومة إسلامية معناه أن المساس بهذه الحكومة سيكون مساسا بجميع المسلمين فى أنحاء العالم، ولا تقوى انجلترا ـ ولاسيما وهى فى حرب ـ على مواجهة ثورة يقوم بها المسلمون فى كل مكان تأييدا لهذه الحكومة ولا ننسى أن الإنجليز وهم فى حالة السلم لم يستطيعوا أن يقاوموا مظاهرات قام بها المسلمون فى الهند احتجاجا على تصريح صرحت به بريطانيا اشتم فيه المسلمون الهنود رائحة المساس بحكومة الخلافة الإسلامية فى تركيا ولم يخرج الإنجليز من هذا المأزق إلا بإصدار الشيخ محمد رشيد رضا بيانا أعلن فيه أن هذا التصريح لا يمس الإسلام».

وفضلا عن سذاجة الاقتراح إلا أنه يتناقض مع ما أملاه عبدالرحمن عزام فى مذكراته إذ قال إن مجلس الوزراء وافق بالإجماع على دخول مصر الحرب بمجرد طلب السفير البريطانى، وأنه كان الوحيد الذى اعترض وحينما سأله رئيس الوزراء «كيف يمكن التحلل من هذا الطلب المحتوم» أخذ على عاتقه المهمة، وقصد بعض كبار الشخصيات البريطانية وأقنعهم بأن حياد مصر فى الحرب أفضل لمصلحة بريطانيا ،وتولوا إقناع السفير الذى أقنع تشرشل.. وكان الفضل «التاريخى» لعبد الرحمن عزام.

وتتناقض هذه الرواية بدورها مع مذكرات السفير البريطانى وأوراقه، التى تقول إنه انطلق كالثور الهائج يطلب ويلح ويصر على أن تعلن مصر الحرب فورا لأن ذلك أول التزاماتها بمقتضى المعاهدة وأن على ماهر أجابه إلى كل طلباته ولكنه أخذ يتملص من إعلان الحرب وطاف السفير على كل الساسة المصريين فوجد منهم فتورا فى الاستجابة ووجد رفضا قاطعا لدى النحاس، ولم يجد تأييدا قاطعا إلا عند أحمد ماهر والسعديين فقط ولهذا راجع نفسه، حتى رأت هيئة أركان الحرب البريطانية أن «حياد مصر أفضل».

وأما قصة الفتوى فهى مختلفة تماما.

فقد ثار مسلمو الهند لدى شائعة الغاء الخلافة وكانوا يرونها آخر رموز «المجد» الذى قضى عليه البريطانيون وانتهز غاندى الفرصة بحنكته السياسية الرصينة وتبنى مطلب الخلافة.. وانضم المسلمون الهنود إلى الحركة الوطنية وأصبحوا من دعاماتها

الرئيسية، وحينما وصلت فتوى الشيخ رشيد رضا كان الوقت قد فات وهى على أية حال ليست من المفاخر التى تسجل له أو للإفتاء عامة».

ولكن أخطر القرارات «الاستراتيچية» التى اتخذها المرشد العام والتى تقرر بها مصير الجماعة كان إنشاء الجهاز السرى أو ما سمى بالنظام الخاص سنة ١٩٤٠.

قال مؤرخ الجماعة المعتمد:

«أدرك الأستاذ المرشد أن الحكومة المصرية والحكومات العربية حكومات ضعيفة هزيلة متخاذلة بل متواطئة، وأن ليس فى البلاد العربية جيوش سوى الجيش المصرى ولكن هذا الجيش من الهزال والجهل وعدم الخبرة بحيث لا يقوى على مواجهة عصابات اليهود المدربة والمسلحة بأحدث الأسلحة الإنجليزية والأمريكية والتى تحارب عن عقيدة مستمدة من دينهم، وكان ذلك حافزا على سرعة الاستعداد لتكوين النظام الخاص».

بدا أن الوقت قد حان لتكوين «القوة العسكرية لخلية الجهاد الإسلامى» والتى كان المرشد يؤمن بضرورتها منذ بداية الدعوة ولكن بدأها بنظام الجوالة مراعاة لمقتضيات التطور.

وقام النظام الخاص أو الجهاز السرى من عناصر منتقاة مختارة انتظمت فى «أسر خاصة» مع اشتراكهم فى جميع أوجه النشاط العامة للدعوة.. وتلقوا تربية وتدريبًا خاصا بدراسة الجهاد الإسلامى وتاريخه وتراثه ونصوصه فى الكتاب والسنة ثم بالتدريب الشاق المكثف على استعمال الأسلحة واستعمال الشفرة وتوزيع المنشورات وكل ضروب الأعمال الشاقة وأولا وقبل كل شىء على «المبالغة فى السمع والطاعة فى المنشط والمكره وكتمان السر».

وكان القائد الأعلى هو الأستاذ المرشد والمستشار العسكرى هو الصاغ محمود لبيب والقائد العام صالح عشماوى مع خمسة «أركان الحرب».

وحينما يتم العضو التدريب القاسى العنيف ويجتاز كل الاختبارات الشاقة خاصة فى الطاعة المطلقة والاستعداد للتضحية يجرى تدشينه وفق مراسم خاصة فى حجرة شبه مظلمة مفروشة بالحصير ويقسم قسم البيعة على مصحف ومسدس:

«أقسم بالله العظيم أن أكون حارسا أمينا لمبادئ الإخوان مجاهدا فى سبيل الله على السمع والطاعة فى المعروف وأن أجاهد نفسى ما استطعت».

وأقبل الإخوان على الانخراط فى سلك هذا النظام الجديد الذى كان ترجمة لما درسوه وسمعوه عن الفكرة الإسلامية الشاملة التى ما قامت إلا لتحرر الناس من عبادة العباد إلى عبادة الله وحده والتى شرع الله فيها الجهاد دفاعا عن الدين.

وعقد المؤتمر السادس للجماعة سنة ١٩٤١ وصدق على الاتجاه والسياسة الجديدة المحورية وفاق كل المؤتمرات السابقة فى تأكيد الولاء للملك «مناط آمال الشعب وموضع احترامه بسيرته المرضية وسلوكه الشريف»، وأكد الأستاذ المرشد التزامه بقول الإمام مالك:

«لو كانت لى دعوة واحدة مستجابة لجعلتها للسلطان لأن صلاحه يصلح به خلق كثير»!!

ولم تكن تحركات أنصار المحور خافية على الأجهزة البريطانية التى كانت تتعقبها كإحدى مهامها الرئيسية وبدأ البطش فى ٤ من فبراير.. بقرار خلع الملك، والذى انتهى إلى خضوعه واستعطافه من أجل فرصة أخيرة واعتقل على ماهر بعد اكتشاف الأجهزة التجسسية البريطانية صلته بالإخوان، ولاتصالاته مباشرة بالمحور وتقاضيه الثمن من بنك «درسدنر» ولم يكن على ماهر رجل مبادئ أو عقائد ولم يكن يؤمن بشىء سوى نفسه وقد أرسل من المعتقل خطابا متخاذلا إلى السفير البريطانى ينفى تماما أنه كان فى أى وقت من الأوقات عدوا لبريطانيا أو متآمرا ضدها وأنه استجاب لكل طلباتها، وليس هناك ما يبرر اعتقاله.

وحينما سأل الوزير المفوض السفير البريطانى: هل يرد على الخطاب؟ أمر بإهماله مبالغة فى الازدراء.

وتقارب عزيز المصرى من البريطانيين، وتفاخر فيما بعد بأنه كان صاحب فكرة الصمود فى العلمين والتى أدت إلى وقف الزحف ثم الانتصار فى المعركة الحاسمة بعدئذ!!

واتخذ الأستاذ المرشد قرارا «بارعا» بأن يحتمى فى الحصانة البرلمانية وأن يرشح

نفسه فى موطن الدعوة فى الإسماعيلية ويثبت شعبيته فى الانتخابات التى قرر الوفد إجراءها بعد توليه الحكم فى فبراير سنة ١٩٤٢.

واستدعى النحاس المرشد العام وتمت مقابلة فريدة تم التفاهم خلالها على أن يعدل عن الترشيح «حفاظا على مصلحته ومصلحة البلاد» لأن الناس الذين بأيديهم تصريف الأمور، والذين نضطر إلى مجاملتهم فى هذه الظروف العصيبة يقدرون على كل شىء وفى استطاعتهم إن شاءوا أن يدمروا البلد فى ساعتين.. هؤلاء الناس يطالبون بحل جماعة الإخوان المسلمين ونفى زعمائها خارج البلاد».

وطالب المرشد العام مقابل التنازل ضمانات بقيام الجمعية وفروعها وعدم الوقوف فى سبيلها وعدم مراقبتها والتضييق على أعضائها للحد من نشاطهم، ووعده رفعته بما طلب.

وروى المرشد لرجاله أنه كان حريصا على أن يلقى فى روع النحاس باشا أن تنازله عن الترشيح لابد أن يقابله ما يسد الفجوة بعمل إسلامى تقوم به الحكومة يثلج صدر الشعب الذى كان يؤمل الكثير من العمل الإسلامى من وراء دخوله مجلس النواب وأن العمل الإسلامى الذى تقوم به الحكومة يقربها إلى نفوس الشعب ويرفع اسم زعامة الوفد، وقد تعهد النحاس باشا بالنهوض بهذه المطالب وقد وفَّى الرجل بعهده وقام «شهر عسل» بين الوفد والجماعة دام طوال حكم وزارة الوفد.

وأرسل الأستاذ المرشد خطابا هو الأول من نوعه فى مارس سنة ١٩٤٢ إلى رفعة رئيس الوزراء وقال فيه:

«حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا.

أحمد الله الذى لا إله إلا هو وأصلى وأسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وبعد: فلقد تحدثتم إلى الأمة المصرية حديثا رائعا جميلا ضمنتموه كثيرا من المبادئ القومية والأمانى الطيبة التى يسر كل مصرى أن يحققها الله على أيديكم، فقد أشدتم بالصراحة والقانون والإخلاص ودعوتم الأمة إلى مصارحتكم والتقدم إليكم بالنصح وودتم أن تمتلئ صدورنا جميعا بهذه المعانى السامية فنحن أبناء أسرة واحدة هى الأسرة المصرية الكريمة.

وقررتم رفعتكم أنه من دواعى سروركم أن تتعاون الأمة والحكومة فى هذه الظروف الدقيقة فى تنفيذ سياسة خارجية حكيمة وتصميم سياسة داخلية بصيرة فالواجب يقتضينا والمصلحة تدعونا إلى أن ننفذ بإخلاص وحسن نية أحكام المعاهدة التى وقعناها بمحض اختيارنا وملء حريتنا وقصدنا من ورائها سلامة استقلالنا القومى والاحتياط لمثل هذه الظروف العصيبة، كما أن الحكومة ساهرة فى اتباع سياسة عمرانية عاجلة لخير الطبقات الفقيرة قبل غيرها، من واجب الحكومة والبرلمان أن يضعا فى رأس برنامجهما درس المسائل الاجتماعية والسعى إلى حلها حلا سريعا حاسما ، وقد أشرتم إلى التطور الجديد فى حياة العالم كله تطورا هو مقدمة لتطور أعمق غورا وأبعد أثرا يجعل مظهر العالم فى غير مظهره اليوم».

واختتم الخطاب قائلا:

«والإخوان المسلمون أمام هذه الآمال الصالحة والأعمال الطيبة النافعة يرون من واجبهم أن يستجيبوا لندائكم وأن يعلنوا أنهم حريصون كل الحرص أن يكونوا عونا لكم وللحكومة المصرية فى تحقيق برنامجكم الإصلاحى الذى أعلنتموه متمسكين دائما بآداب الإسلام العالية وتعاليمه القويمة وأخلاقه الفاضلة.

ونسأل الله أن يهدينا جميعا لخير هذا الوطن العزيز والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

ومع تأليف وزارة الوفد الجديدة أقام المركز العام للإخوان حفلة كبرى بداره بالحلمية الجديدة دعا إليها أصحاب المعالى الوزراء ولبوا الدعوة وفى مقدمتهم فؤاد سراج الدين باشا.

«وكان فى استقبالهم فضيلة المرشد العام الأستاذ حسن البنا والأستاذ أحمد السكرى وكيل الجماعة وبقية الإخوان وفرقة الجوالة الخاصة بهم، وكان الإخوان يستقبلون كل وزير عند حضوره بالهتاف والتكبير الله أكبر ولله الحمد».

«وعلى إثر وصول الوزراء حان وقت صلاة المغرب فأذن المؤذن وأم المصلين فضيلة المرشد العام ولما كانت المصلى لاتتسع لجميع الذين حضروا فقد أدى العديدون الصلاة فى الحجرات وفى حديقة الدار وقد فرشت بالبسط والحرير

وتصادف أن حضر فى هـذه الأثناء وزير التموين الأستاذ أحمـد حمزة فأدى الصلاة مع المصلين خارج الدار وكان منظرا إسلاميـا ديمقراطيا رائعا، رؤية أصحاب المعالى الوزراء وهم بين الإخوان يؤدون صلاة المغرب فى خشوع المؤمنين الصالحين».

«وبعد الصلاة جلس أصحاب المعالى الوزراء مع الإخوان فوق سطح الدار حول موائد الشاى والحلوى والمـرطبات وافتتحت الحفلة بتلاوة آى مـن الذكر الحكيم، ثم ألقى الأستاذ أحـمد السكرى كلمة ترحيـب وتلاه الأستاذ حسن البنا بـكلمة أوضح فيها فكرة دعوتهم وأهدافهم وألقى بعد ذلك كل من أصحاب المعالى وزراء التموين والزراعة والشئون والتجارة كلمات ثم وقـف الأستاذ أحمد السكرى فشكر الوزراء ورجاهم أن يبلغوا رفعة الرئيس تحيات الإخـوان وأطيب تمنياتهم وأن يقدموا له باقة من كتـاب الله وهى الآيـة الكريمة «ولـينصرن الـله من ينصـره إن الله لقـوى عزيز، والذين إذا مكناهم فى الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور».

وانتهى الاحتفال فى الساعة العاشرة مساء.

وبدا أن ذلك فاتحة عصـر جديد وإيذانًا بتحول فى سيـاسة الإخوان، وفى الاتجاه الصحيح خاصة وقـد اعترفوا بأن قوة الإخوان المسلمين فـى ظل هذا الموقف وخلال أربع سنوات تضاعفت أضـعافا كبيرة كما وكيفا حتى صارت أقوى هـيئة شعبية فى مصر وفى البلاد العربية.

وانتهـت الحرب العالمية بـعد ست سنوات كانـت أشد السنوات هولا فـى تاريخ البشرية عامة ورغم أن الأستاذ المرشد قـال إن سنة واحدة من الحرب تعدل مائة عام، وإن عواقب الحرب عميقة، ولابد للإخوان أن يتـابعوا الأحداث بعناية إلا أن تعقيب الإخوان على نتيجة الحرب كان كما كتبه القطب المؤرخ:

«شاءت إرادة اللـه أن ينقلب الموقـف رأسا على عقب، ويـتقهقر الجيـش الألمانى حيـن دخلت أمـريكا بـثقلـها ونزلـت قوات فى الـغرب بقـيادة الجنرال الأمريـكى أيزنهاور وأصبح الجيـش الألمانى محاصرا بين هذا الجيش الجديد والجـيش البريطانى ولـم يكـن فى حسبان ألمـانيا آن أمريكـا ستدخل الحرب، وكـانت ألمانيا تحـاول دائما استرضاءها لأنها تعلم مدى خطورتها ولكن تشرشل بأسلوبه المؤثر وزياراته المتكررة

وإثارته نزعة الشعوب الناطقة بالإنجليزية وأن هذه الشعوب فى حقيقتها شعب واحد استطاع على غير توقع من هتلر أن يجر أمريكا إلى الحرب..».

ولله الأمر من قبل ومن بعد!!

وتعاظمت الأحداث وتوالت:

وحينما دعى إسماعيل صدقى باشا لتأليف الوزارة اتصل بالأستاذ المرشد وكاشفه باتجاه النية إلى اختياره لرئاسة وزارة غير حزبية لمفاوضة الإنجليز وأنه أرجأ القبول أو الرفض حتى يعرض الأمر على الإخوان وينتهى معهم إلى وضع معين، وصارحه الأستاذ بقوله إن ماشاع من تاريخك يبعث على النفور منك ولكننا نحن الإخوان مقيدون بقول الله تعالى: «ولا تقولوا لمن ألقى السلام لست مؤمنا»، ولذلك سوف نستمع إليك ونزن ما تقول بميزان الدعوة.

وقال صدقى باشا: «لقد تطورت الحياة السياسية ونشأت الهيئة التى تقوم على الدين ولا يسعنى حين أتقدم إليها إلا أن أخلع الثوب الذى أرتديه طوال حياتى وأعلن لها توبتى وافتتاح صفحة جديدة، وللهيئة أن تأخذ علىّ ما تشاء من مواثيق وأن تجربنى هذه المرة».

وتستطرد الرواية الإخوانية قائلة:

«كان صدقى باشا من كبار الساسة المصريين المقتدرين، وكان يرى فى نفسه أكبر من أن يكون تابعا لحزب فعاش ما عاش شخصية مستقلة، وكان الوفد حريصا دائما على تشويه كل إصلاح عن طريقه معتمدا على شعبيته وعلى جهل المواطنين».

«وقد كان لصدقى باشا حزب خاص كونه بنفسه وأراد أن يغير به كيان بل وتاريخ مصر السياسى «حزب الشعب».

ولم يكن الطرفان ـ المرشد ورئيس الوزراء ـ غريبين عن بعض، ولهما تاريخ طويل مشترك منذ وزارته الأولى قبل ستة عشر عاما!

ولم يكن هناك مشتغل بالسياسة يجهل تاريخ صدقى باشا وسجله الحافل، ولم يكن صدقى باشا يحمل أى إيمان بالعرب والعروبة ويعارض أشد المعارضة إقحام مصر فى الصراع العربى الصهيونى، بل وكان شديد الإيمان بالعبقرية اليهودية.

ولم يعرف عن صدقى باشا أى اهتمام بالـدين أو بالفكرة الإسلامية، بل قد يكون العكس صحيحا، ولم يعرف عنه التقيد بالـفضائل، وكانت الغاية عنده تبرر الوسيلة، وكان أشهر متهم فى أكبر قضية رشوة وفساد هى قضية الكورنيش.

ويكفـى بعض هذه الأسبـاب وليس كلها، لـلتردد فى الثقة به أو الاستمـاع إليه بمجـرد أن يلقـى السـلام!.. ولم يجـهل أحد لمـاذا انـتقى صدقـى باشا مـن بيـن كل السياسيين وبعد أن كاد يطمسه النسيان لكى يتولى الوزارة فى ذلك الوقت العصيب وأن شهرته فى الخـديعة وفى القمع والبطـش هى التى جاءت به ولمهمة رئـيسية، هى صد المـد الثورى الذى اجتاح البلاد والـذى كان يتـعاظم ويمـتد كل يوم، وأصبح لامناص من احتوائه ورده قبل أن يفوت الوقت.

كان عليـه أن يقصم الجبهة الـتى ائتلفت فيـها كل قوى الشباب مـن كل المذاهب والاتجاهات والتى امتدت مـن الطلبة إلى العمال، وبدأت الزحف نـحو كل الطبقات والفئات، كانت امتدادا لـلجبهة نفسها التى بدأ بها الجيل نفسه تـاريخه السياسى سنة ١٩٣٥.

ولجأ صـدقى باشـا إلى الرايـة التى أعلـنت بهـا الحرب البـاردة وهى راية الخـطر الشيـوعى! أعلن أن الشـيوعية تسـربت إلى صفوف الـشباب الوطـنى وأن لابد من حمايته منها والقضاء عليها.. وكانت الجبهة تضم الوطنيين «الوفد وطلائعه الجديدة» والاشتراكيين الذين كانوا من قبل مصر الفتاة، والشيوعيين الذين وفدوا على الساحة مع تغير النظام الدولى «الجديد» والذين لم يكن من الممكن أو من المفيد استبعادهم.

وكان الـشيوعيـون إحدى الفـصائل وليـسوا القيـادة أو الأغلبـية، وكان معـروفا ومشهورا أن وسيلة الاستـعمار فى تشتيت وتفرقة الحركات الوطنيـة هى الوقيعة بين الوطنيين والشيوعيين وتحويل المعركة الأساسية ضد الاستعمار إلى حرب أهلية باردة ساخنة دامية بين الأطراف.

وخلال الحرب الـعالمية الثـانية حرصت جبـهات المقاومة الـشعبية الأوروبـية ضد النازيـة أشد الحرص على تمـاسكها وألا تقـع فى هذا الشرك، وفـعلت الشيء نـفسه جبهات التحرر الوطنى الآسيوية ضد العسكـرية اليابانية أو الاستعمار الغربى القديم والجديد.. بل ولم تقف حـدود الجبهة عند التحالف وتعاون ورفـقة السلاح والكفاح

ولكن امتدت إلى التفاعل الخلاق المتبادل واستيعاب الأطراف لفضائل ومزايا الأطراف الأخرى وتمخض ذلك عن رجال دين كرادلة وأساقفة وقساوسة اشتراكيين وماركسيين كما أنجبت شيوعيين واشتراكيين مؤمنين يؤمنون بأن الاشتراكية أسمى صور العدالة وهذه هى أول أسس الدين.. وكان الإسلام مهيأ بعقلانيته وتأكيده «العدل أساس الملك» وبقدرة المسلمين الخلاقة على استيعاب كل الفلسفات والحضارات والثقافات القديمة والوسيطة والحديثة، كان أقدر ما يكون على أن يبدع إضافة جديدة تبطل كل أسلحة ومناورات الاستعمار والاستبداد فى هذا الصدد.

ولكن تمكن صدقى باشا ووجد فى الإخوان المسلمين أداته لتسخير الإسلام فى شق الصفوف والإجماع باسم الدين، ولهذا عرض على المرشد أن يتولى وزارة الأوقاف وتعهد له فضيلته بأن الدعوة على منابر عشرة آلاف مسجد تفتح أبوابها للإخوان كفيلة باستئصال جذور الشر.

وكان تأييد الإخوان هو الذى مكن لحكومة صدقى باشا من الاستمرار والاستقرار «والصمود لمؤامرات الوفد والذى نفذت إليه المبادئ الهدامة وتفشت فى أركانه» كما قالت جريدة الإخوان.

وانقصمت اللجنة الوطنية للطلبة والعمال وكون الإخوان المسلمون لجنة مستقلة باسم اللجنة القومية وبايع زعيم شباب الإخوان صدقى باشا بيعة لم تسبق فى تاريخ السياسة المصرية، إذ اقتبس آية من القرآن الكريم وطبقها عليه «واذكر فى الكتاب إسماعيل إنه كان صادق الوعد وكان نبيا». وكان استعمال الآيات وملاءمتها لكل موقف تقليدا إخوانيا ولكن جاوزت هذه الآية كل الحدود وبهت لها الشباب والشيوخ!

وكان أول أعمال اللجنة القومية الجديدة أن احتفلت بعيد جلوس جلالة الملك بطول البلاد وعرضها ردا على أحداث عيد الميلاد (احتفالات بهيجة ظهرت فيها فرق الجوالة فى أبهى صورة، وجددت الجماهير الهتاف والبيعة لجلالة الملك)، وكان ذلك بداية شرخ فى الحركة الوطنية ظل يتفاقم ورسب عميقا.

ووجد صدقى باشا السند الذى يعتمد عليه فقام بأكبر حركة اعتقال فى صفوف

المفكرين والكتاب والمثقفين عامة ومن كل المذاهب والاتجاهات ومن كل الأجيال ولم يكن بينهم من الشيوعيين سوى قلة لاتذكر.. وكان الخطر الشيوعى الذى رفعت أعلامه الحرب الباردة، وتزعمته الولايات المتحدة مجرد واجهة وذريعة تخفى الصراع والأطماع السياسية والاستراتيجية، وقد خرج الاتحاد السوفييتى منتصرا ولكن محطما ينكب على تعمير بلاده وليس على نشر مبادئه.

وكان الاحتماء من الخطر الشيوعى ـ لو كانت الدعوة صادقة ـ لابد أن يعنى رد حرية وسيادة الشعوب المستعمَرة لتنضم وتدافع عن حرية أرضها وشعبها، بكامل إرادتها وتزويدها بكل المقومات الاستراتيجية لبناء قوتها الذاتية واستكمال دفاعاتها وفق تطورات العسكرية الحديثة، وإمدادها بكل المقومات الاقتصادية لكى تتخلص من تخلفها وتغير وتطور مجتمعاتها وتلحق بحضارة العصر التى سوف تدافع عنها. وكان ذلك كفيلا بأن ينعقد «الحلف العالمى» ضد الشيوعية عن يقين وإقناع، وبين أطراف متساوية الحقوق والواجبات ولايكون إرغاما أو حشدا للشعوب والحكومات فى أحلاف استراتيجية تحت قيادة دولة واحدة هى الولايات المتحدة الأمريكية تعلن ولا تخفى أن شعارها تحقيق العصر والقرن الأمريكى.

ولم يكن الغرب يكافح الشيوعية دفاعا أو حفاظا على المسيحية أو اليهودية، أو الإسلام.. وقد بدأ الإلحاد فى الغرب ومنذ الثورة الفرنسية وإعلان عبادة العقل، وكانت نسبة الملحدين لدى الرأسماليين لاتقل عنها إن لم تفق النسبة عند الشيوعيين ولكن تسخير الدين كان أحد الأسلحة الفعالة لحماية النظام الرأسمالى وكل مزايا الطبقات التى تملك كل شىء ضد الذين لا يملكون أى شىء.

وقد وجد الملك فاروق ضالته المنشودة فى راية الخطر الشيوعى، وتلقفها بحماس وأصبحت طوق النجاة وطريقه السهل إلى قلب الغرب، وأصبحت مكافحة الشيوعية والغزو السوفييتى المحتوم محور حياته.. وقد تفوق جلالته فى ذلك، وكان ملكيا أكثر من كل الملوك، وكان جلالته أحد القلائل الذين يؤمنون ولا يحملون أى شك فى أن الحرب الباردة سوف تتحول إلى ساخنة ولا محالة، وكان لاينفك ينبه ويحذر ويحاور كل السياسيين والعسكريين والدبلوماسيين ،واضطر السفير

البريطانى ذات يوم إلى أن يصحب القائد العام فى الشرق الأوسط ويلسون لكى يهدئ من روع الملك وأن الحرب إذا انفجرت لن تكون بعد غد.

وحينما التقى جلالته بالفيلد مارشال سليم رئيس أركان حرب القوات البريطانية ومعه أركان حربه استغرق الملك فى إقناعه برأيه بل وأن الحرب الباردة لابد أن تتحول إلى ساخنة حتى يفرغ العالم من توقع نشوبها، وظل الفيلد مارشال مستمعا!

وتجاوز جلالته عن خطيئة الإخوان، وتنكرهم له، وتعاونهم وتحالفهم مع الوفد خلال محنته ونكسته.. وكما قدم الإمام محمد عبده نفسه إلى كرومر ليقاوم التعصب والتخلف، وكما تطوع الإمام رشيد رضا وقدم إلى اللنبى فتواه ليخمد انتفاضة المسلمين الهنود سار على نفس الطريق وحذا حذوهم المرشد العام ليتصدر الحرب ضد الشيوعية!

ولابد أنه وجد القدوة الحسنة فى جلالة الملك وفى دولة رئيس الوزراء!

وتقول إحدى الوثائق الأمريكية:

«طلب المرشد العام للمرة الثانية مقابلة فيليب ايرلاند السكرتير الأول للسفارة الأمريكية، وحضر المقابلة مدير إعلانات صحيفة الإخوان وتمت.. وهذا محضر المقابلة.

«احتسى المرشد زجاجة الكوكاكولا ثم قال: «الشيوعية فى الشرق الأوسط خطر داهم على جميع الشعوب، والإخوان المسلمون يحاربون الشيوعية بكل الوسائل الممكنة، ومن الطبيعى أن يترك أعضاء الجماعة عملهم الأصلى لدخول الخلايا الشيوعية للحصول على المعلومات وعندما يفعلون ذلك فإنهم يتركون وظائفهم وبذلك يفقدون مرتباتهم وإذا أمكن تعيينهم على أساس أنهم محققون وباحثون فإن هذه المشكلة يسهل حلها، واقترح المرشد إنشاء مكتب مستقل مشترك بين الإخوان والحكومة الأمريكية لمحاربة الشيوعية وأن تتولى الحكومة الأمريكية إدارة المكتب بينما يكون أعضاؤه فى أغلب الأحيان من الإخوان، وأبدى المرشد تحفظا واحدا وقال إن أمريكا تؤيد حاليا أهداف الصهيونية وبذلك يجب أن يكون للإخوان حرية الاعتراض على أمريكا فى هذه الناحية.

وقال أيضا إن الجماعة لا ترغب فى الحصول على سنت واحد من المال الأمريكى، وسيكون المشروع بأكمله فى يد السفارة الأمريكية، ويسعد الإخوان إمداد السفارة بالأشخاص المناسبين بالقدر الذى تراه مناسبا وضروريا».. ورفض فيليب ايرلاند العرض قائلاً:

ـ لن ترحب الحكومة الأمريكية بهذا العرض لأن معوناتنا لا تقدم للمنظمات الخاصة أو المنظمات شبه العلنية ولكنها تقدم فقط للحكومات كما هى الحال بالنسبة لليونان وتركيا.

ورد المرشد:

ـ لا أريد إجابة ولكن أرغب فقط فى عرض الفكرة، وسيجرى محمود عساف مدير إعلانات الجريدة محادثات تفصيلية معك..»!!

وتقابل المرشد العام مع السكرتير الشرقى للسفارة البريطانية السير والترسمارت وبحث الموضوع نفسه، ودار الحديث حول «الإخوان المسلمون هم أكثر الحلفاء نفعا لنا فى مجتمع يتهدده الانحلال وهم أشد الحواجز صلابة فى وجه الشيوعية ومن أفضل العوامل المساعدة على الاستقرار.. والإسلام رغم أنه ديمقراطى إلا أنه قوة محافظة».

فضح هذا النهج زعيم الوفد فى عيد الجهاد، إذ وقف النحاس باشا ليعلن:

«هذا هو صدقى باشا يخلق من نسج خياله خطرا شيوعيا يهول به ويشيع الخوف منه لأغراض فى نفسه ومتخذه ذريعة لاضطهاد خصومه السياسيين وسائر الأحرار والمفكرين».

«هذا هو صدقى باشا القديم الجديد من غابره البغيض ها هو يستصدر المراسيم بقوانين الرجعية ليكبت الحريات ويخنق الشعور كالمرسوم بقانون المعدل لجرائم النشر والمرسوم بقانون لمقاومة الشيوعية والمرسوم بقانون لحفظ النظام فى معاهد التعليم.

«ويرمى صدقى باشا الوفد بالاتصال بالشيوعية والشيوعيين وها هو قبض على مائة وسبعين وسار التحقيق فى القضية بإشرافه فماذا أثبتت التحقيقات وعن أى

شيء أسفرت الاتهامات.. ألم يفرج عن المتهمين.. ألم يقم الدليل على أن حملته كانت طائشة ولا غرض لها إلا البطش بخصومه السياسيين؟».

«هذه دعوى كاذبة يكررها كلما احتاج إلى دفاع حتى مجتها النفوس وملتها الأسماع وهو يعلم قبل غيره سخافة ما يدعيه».

ولم يزعزع شيء من ولاء الإخوان المطلق، وثقتهم فى صدقى باشا، وتمادوا فى الهجوم على الوفد المصرى الذى تسللت الشيوعية إلى صفوفه ونفشت فيه، وأثبتوا بالأدلة أن توكيل الشعب له سنة ١٩١٩ أصبح باطلا وأصدروا مجلة باسم «الكشكول الجديد» إحياء لأشد المجلات بذاءة فى تاريخ الصحافة المصرية صدرت ضد سعد زغلول والوفد لحساب القصر والاحتلال، واستأنفت نفس النهج.

وتخلى عن صدقى باشا الجميع، تماما كما حدث فى المرة الأولى.. وحينما أوشك الطوفان أن يجرفه أعلن الإخوان سحب الثقة منه وابتلعه الموج!

واستدعى النقراشى ليتولى الوزارة، ولم يكن هناك سواه، وكان أبلغ دليل على إفلاس التجربة.

وامتدت إرادة التطهير إلى التنظيم الآخر الذى وفد على الساحة وبدأ أنه واسع الطموح والأطماع والذى تعاون مع الوفد فى الفترة العصيبة بعد حادث ٤ فبراير مباشرة، وأعلن أحمد ماهر باشا، رئيس الوزراء يومئذ ولم يخف أنه سوف يقضى على هذا التنظيم ويقتلعه.

وتحدى الإخوان دولته، وقرر المرشد أن يرشح نفسه فى نفس دائرة «الإسماعيلية» إثباتا للقوة والقدرة، وأعلن رئيس الوزراء التعبئة وجند كل الأجهزة والإدارات وأعدت كل «الوسائل» التى أصبحت تراثا، وكانت معركة حامية الوطيس حشد لها المرشد العام ودارت الحرب السياسية صريحة عاتية ولم يفز المرشد.

وتضاعف الثأر، وكان زهو الإخوان بالقوة قد بلغ أقصاه.. وكما عبر مؤرخهم:

«بحلول عام ١٩٤٤ كانت الدعوة قد وصلت إلى أوج الذيوع والانتشار فلم يعد مكان فى مصر يخلو من شعبة.. كما أصبحت الجامعة والأزهر قلعتين من قلاع الدعوة وصار للدعوة وجود فى كل بلد عربى كما صارت البلاد الإسلامية الأخرى

تعتبر الإخوان قيادة لها، صار الإخوان فى مصر أعلى صوت شعبى وصار لهم أقوى نفوذ على مستوى الأمة بأسرها بفضل التكتيك البعيد المدى الذى حقق الأستاذ المرشد العام به خطوات الدعوة حيال الجهات المختلفة الحاكمة واتجه الجميع يخطبون ود الدعوة وينثرون الزهور فى طريقها.. وما كان للدعوة أن ترفض أى إنسان يتقدم إليها: «ولا تقولوا لمن ألقى السلام إليكم لست مؤمنا».

وتحول الالتزام بالسمع والطاعة التامة فى المنشط والمكره والذى جعله المرشد أساسا للدعوة إلى نوع من «عبادة الفرد» وإلى حد القداسة وكتب أحد المريدين:

«جاء المرشد إلى الدنيا فى عصر غابت فيه عن الناس فروض وواجبات وفترت فى نفوسهم العزائم والهمم وسقطت الخلافة الإسلامية تلك الرابطة التى كانت تجمع المسلمين تحت راية التوحيد الخفاقة، ووسط هذا الجو كان لابد من مجىء رجل ينقذ الناس من الضلالة ولتدعيم طريق الهدى ومن ثم لاعجب أن اعتبر الكثيرون أن ظهور المرشد فى تلك الظروف معجزة من السماء».

ولم يكن ذلك مما يطرب له جلالة الملك الذى لم يبارحه حلم البيعة له بالخلافة، والذى تجدد ذلك بقيام الجامعة العربية وأن يكون ملكا لكل العرب ثم بالحلف مع المملكة العربية «السعودية» وبقيادة العالم الإسلامى ضد «الشيوعية والصهيونية»، وقد انقلب الإخوان على الوفد بمجرد إقالته ونقضوا الحلف الذى قام واستبسلوا فى تأكيد الولاء لجلالة الملك، وأن ذلك بالنسبة لهم عقيدة وأن مصانعة الوفد كانت تكتيكا وتقية، إلا أن جلالته بدأ يتشكك ويقلق، وهو كان يريد أتباعا ولا يريد شركاء، ولم يكن ليسمح بأى حال بأن يظهر المهدى المنتظر.

واتهم الإخوان السعديين بالدس والوقيعة وتسميم الآبار وإيغار صدر الملك ضدهم والافتراء عليهم بأنهم يتآمرون مع الوفد ضد جلالته.

«وعملوا على قطع السبيل على الأستاذ المرشد أن يقابل الملك لأن الأستاذ كان حريصا على مقابلته لإقناعه ـ مرة أخرى ـ بدعوة الإخوان المسلمين وبأنه إذا تعاون معهم على تحقيق أهداف هذه الدعوة فإنهم يستطيعون أن يجمعوا الشعب حوله، وفى ذلك تثبيت لعرشه على أسس من حب الشعب خير من تثبيته بالقوة والإرهاب

أو بالخداع والإغـراء، وقد قطع السـعديون فى ذلـك الاتجاه الآثم أشواطا بـعيدة»..
وكان جلالته قد اكتشف سبلا أخرى أقوى وأقوم.

وحينما تولى صدقـى باشا الحكم استطاع أن يعيد الثقة بـين الملك والمرشد، وإلى حد ترشيح فضيـلته وزيرا للأوقاف أو ضمه إلى وفد المفاوضات، وأقـسم فضيلته أن الدعوة على منابر عشرة آلاف مسجد سوف تقيم القاعدة الصلبة الراسخة التى لاتميد ولاتتزعزع للعرش والنظام عامة.

وبمجرد استدعاء النقراشى للحكم واجهه الوفد بحملة ضارية معلنا أنه «لايصلح لاستخلاص حـقوق مصر بالمفـاوضة كما أثبت مـاضيه ولاهو يصلـح لاستخلاص حقها بـالوسائل الأخرى بالـطبع وكان الأولى به أن يـقبع فى بيتـه فى عقر داره وألا يكـرر المأساة مـرة أخرى ولايحـمل التـاريخ فوق مـا يطيـق فيـسجل لـه فى عامـين متقاربين أنه أساء إلى بلاده إساءة عظمى ونكب قضيتها نكبة أخرى».

ولـم يستدع دولته المرشد لكى يبارك حكمه ولـيأخذ عليه العهد، وليقف معه ضد الوفد، ولهذا قرر المرشد أن يأخذ المبادرة هذه المرة.

تناسـى الإخوان تاريخ الـرجل وسابق فـشله وسوء تـصرفه وتقـدموا إليه بـخطة كاملة ونصيحة مخلصة.

أرسل إليه المرشد خطابا:

«دولة النقراشى باشا:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وصل الموقف فى الـداخل والخارج إلى الحال التى تعـلمونها دولتكم مـن الضيق والحرج وأصبح عـلى كل غيور علـى مصلحة هذا البـلد أن ينسي نفـسه وحزبه وأن يذكر شيئا واحدا هو خير هذا الوطن والعمل السريع الحازم لعلاج هذه الحالة».

وكانت مشورة المرشد ونصيحته إلى دولته:

«اعلن ياباشا فشل المفاوضات واقطعها فى عزة وكرامة وصارح البريطانيين بأنهم أحوج إلى مجرد الاستسلام».

ولم يرد دولة النقراشى السلام ولو «بعلم استلام» وظل أربعة أشهر طويلة مستميتا فى محاولة الوصول إلى اتفاق يجوز على الشعب، وكانت مهمة مستحيلة بعد سقوط «رجل الملمات» وحينما لم يعد هناك طريق آخر أعلن اللجوء إلى الأمم المتحدة، وكان مطلبا أجمعت عليه القوى السياسية بعد ذهاب صدقى باشا مباشرة.

واعتبر المرشد ذهاب دولته إلى الأمم المتحدة استجابة منه لخطة الإخوان، ولهذا أعلن من طرف واحد استجابة الحكومة لمطالب البلاد، وخطة الإخوان، «ولما كان اعتماد الحاكم على تأييد البرلمان لم يعد كافيا، وأنه لابد له من الاستناد إلى قوة حقيقية شعبية ولما كان من المستحيل أن يحظى دولته بتأييد الوفد فلا مناص له من تأييد الإخوان».

ولم يقابل رئيس الوزراء ذلك بالشكر والعرفان، اقترح الإخوان أن يكون وفد مصر إلى الأمم المتحدة ممثلا لكل القوى السياسية وفى طليعتها الإخوان دعما لشعبية رئيس الوزراء بعدما أعلن الوفد بطلان تمثيل النقراشى لمصر أو أهليته لحمل قضيتها إلى الأمم المتحدة وأخطر سكرتير عام الأمم المتحدة بذلك ولم يستجب دولته وآثر أن يحمل القضية وحده.

وتطوع الإخوان بمساندته وسافر زعيم الشباب والذى رفع صدقى باشا إلى مصاف «الأنبياء» إلى الأمم المتحدة ليكون بجانب النقراشى باشا سندا، ودعامة، وهناك قام بمسرحية هزلية وحاول اقتحام قاعة مجلس الأمن خلال المناقشة ليعلن بيانا:

«أتقدم إليكم باسم جميع شعوب الشرق الأوسط وبالنيابة عن الإخوان المسلمين للاعتراف بحقوقنا وإلا سوف نضحى بأرواحنا فى سبيل ذلك».

ولم يتركه الحراس ليكمل وأخرجوه من القاعة.. وقالت صحيفة الإخوان بعدئذ إن بيانه كان أبلغ وأشد أثرا من خطب النقراشى!!

وحينما عاد دولته بخفى حنين قررت كل القوى الوطنية أن تقاطع استقباله، وأن تخرج فى مظاهرة مضادة، ولكن اعترض الإخوان وشاركوا الجماهير «الرسمية» التى تجيد الأجهزة حشدها فى هذه المناسبات.

ولم تكن كل هذه السياسات لتمر سهلة مستساغة فى صفوف الإخوان الأقطاب والقادة والقواعد، وقد انضمت أفواج وعناصر كثيرة ولم يلبث أن أحدثت ردود فعلها وكانت عنيفة لم تسبق من قبل فى صفوف الجماعة، وانفجر سخط عام.. ولم يكن حفنة من الشباب هذه المرة لكن تمرد الرجل الثانى، بل والمؤسس الآخر للجماعة منذ البداية، ورفيق مسيرة المرشد منذ خروجها من قريتهما معا، وهو السيد أحمد السكرى، وكان جوهر الخلاف يدور حول الموقف من الوفد، وأنه الحليف الطبيعى للإخوان، إذا ماكان الهدف هو تحرير البلاد والعرب والمسلمين من الاستعمار والاستبداد، يجب أن يكون الوفد ممثلا للحركة الوطنية وقائدا لها، وأن تأتلف فى داخله أو معه كل القوى الوطنية والتقدمية الجديدة والتى يعتمد عليها بل والتى سوف تقرر حتما مصير البلاد.

ونشبت معركة حامية، وتبودلت الحجج ثم الاتهامات ثم نشر الكثير من الغسيل غير النظيف، واهتزت الأركان وسقط الكثير من الطلاء.

بدأ الخلاف حول الموقف من وزارة صدقى باشا، وبعد ممارسته للبطش والعنف مما أضعف الحركة الوطنية وتزعم السكرى فكرة توحيد العمل بين الجماعة والوفد إلا أن المرشد كان يشترط لتحقيق ذلك أن يتبنى الوفد مبادئ الجماعة، وكان السكرى يرى أن تحالفهما سيحقق التكامل الروحى والسياسى وأنه سوف يفسح المجال للجماعة لكى تدخل الانتخابات بثقل أكبر وتستطيع أن تتولى سلطة الحكم، وكان يرى فى نفسه الزعيم السياسى للجماعة وأن البنا هو الزعيم الروحى.

وانتهى الخلاف بخروج السكرى وأنصاره ولكن خلفوا شرخا عميقا لم يندمل قط فى كيان الجماعة.. ومالبث أن طغت الأحداث على الساحة السياسية والعربية، فقد نظرت الأمم المتحدة قضية فلسطين وصدر قرار التقسيم.

وكانت فلسطين هى القضية المحورية للإخوان، وكانوا يرون أنهم أول من تبنى القضية وأول من أوضح أبعادها، وتحدياتها، وذلك فى وقت كان الكل فيه غافلين، وأول من بدأ الاستعداد لمواجهتها وإعداد كل ما كان ضروريا «كل ما استطاعوا من قوة ومن رباط الخيل»، وأن ذلك الاستعداد بدأ من نشوب الثورة الفلسطينية سنة

١٩٣٦، التى شاركوا فيها، وحينما بدأت العلاقات «العضوية الوثيقة» مع الهيئة العربية العليا ثم مع المفتى الحاج أمين الحسينى، وحينما قام الجهاز السرى أو النظام الخاص سنة ١٩٤٠ أعلن أنه لهدف مواجهة العصابات الصهيونية وتكوين قوة بنفس العقيدة وبنفس القدرة على التنظيم والتدريب والتسليح وسوف يكون أول من يأخذ المبادرة وينال شرف «الجهاد» والاستشهاد، ولدى صدور قرار التقسيم عقد فى القاهرة أكبر اجتماع احتجاج، شهدته العاصمة حول القضية، وتصدره زعماء عرب منهم الأمير فيصل ولى عهد المملكة السعودية، ورياض الصلح رئيس وزراء لبنان، وإسماعيل الأزهرى الزعيم السودانى.. وغيرهم، وألقى المرشد العام خطابا ناريا. قال فيه:

«لبيك فلسطين، دماؤنا فداء فلسطين، وأرواحنا فداء فلسطين وإنى أنادى الأمة العربية وقادة العرب، وكل عربى تجرى فى عروقه دماء عربية أن يهب للجهاد».

وأعلن المرشد:

«إذا كان ينقصنا السلاح فسوف نستخلصه من أيدى أعدائنا ونقذف بهم فى البحر وقد عاهدنا الله أن نموت كراما أو نعيش كراماً»..

وفجر المرشد «القنبلة» التى اختتم بها خطابه:

«إننى أعلن من فوق هذا المنبر أن الإخوان المسلمين قد تبرعوا بدماء عشرة آلاف متطوع للاستشهاد فى فلسطين وهم على استعداد لتلبية النداء».

وكان هذا هو ما تحتاج إليه المعركة وما يمكن أن يحسمها.. أن يتدفق عشرة آلاف مجاهد إلى فلسطين مدربين مسلحين، مستعدين للشهادة كانوا يعدون أنفسهم منذ سبع سنوات لهذه اللحظة «المقدسة».

وقد هب الفلسطينيون منذ صدر قرار التقسيم وخلال الشهور الأولى للمقاومة، كانت اليد العليا للعرب وقد تدفق المتطوعون وتوافر ما أمكن من السلاح. واندفع المجاهدون إلى المعارك فى كل مكان، حتى وقفت العصابات الصهيونية على حافة الانهيار، واستنجد بن جوريون بالدول العظمى وبكل يهود العالم. حتى لايسقط المشروع الصهيونى.

ولو تدفق حين ذلك عشرة آلاف مجاهد مصرى، استغرقوا سبع سنوات فى التدريب، والاستعداد وتوزعوا بين جيش الجهاد المقدس وجيش الإنقاذ وأصبحوا العمود الفقرى، والطليعة الضاربة، لو حدث ذلك لتغير مجرى المقاومة بل وكل تاريخ القضية.

كانوا كفيلين بسد الثغرات التى بدأت تتسع بعد تدفق المتطوعين والعتاد والأموال على العصابات الصهيونية بل وأن يجهزوا عليها فى المواجهة الأولى والحاسمة.

ولاشك فى أنه لو تسلل عشرة آلاف مجاهد لما اضطرت الجيوش العربية إلى التدخل لإنقاذ الشعب الفلسطينى من الإبادة، وفلسطين من السقوط الكامل، ولأمكن تطبيق الاستراتيچية الصحيحة التى كان متفقا عليها وأن تقف الجيوش العربية على الحدود تمد المقاومة بالرجال والسلاح والمال وتظل المعركة حرب عصابات يكسبها عادة أصحاب الأرض الشرعيون!

ودخل المتطوعون من الإخوان متأخرين، ودخلوا أفواجا صغيرة أو خلايا توزعوا فى مختلف مواقع المقاومة.. وحينما انتظمت المقاومة الشعبية المصرية تحت قيادة العميد أحمد عبدالعزيز تجمعوا فى الجنوب فى النقب مع باقى المتطوعين.

وبدا واضحا أن المتطوعين لم يكونوا جميعا «كوادر» تدربت واستعدت على مر سبع سنوات وكان أكثرهم طلبة وعمالا وفلاحين لبوا نداء الجهاد والتضحية وذهب معظمهم ولم يتلقوا التكوين والتدريب اللازم لمواجهة الهاجاناه والأرجون والشيترن وغيرهم.

وبدا أيضا أن تدريب الجهاز الخاص، اقتصر على دراسة الجهاد الإسلامى ولم يطلع المدربون على ما جد وجرب فى حرب العصابات الحديثة خلال المقاومة الأوروبية ضد النازى، وخلال ثورات التحرير الآسيوية والتى ليس هناك ما يمنع بل ويوجب «الجهاد» دراستها لأن الحرب «حرب ومكيدة» وليست وحيا، بل ومن شئون دنيانا كما أوصى المجاهد الأول محمد بن عبدالله ﷺ .. وقد تخرج معظم القادة الصهيونيين فى مدارس وتجارب المقاومة الحديثة وكان لابد من دراستها، وقد أراد المتطوعون أن يحاربوا كما كان يفعل المسلمون الأوائل فى الإسلام، وأن يحاربوا «صفا واحدا» وكانت الخسائر أليمة.

ولاشك أن المتطوعين الإخوان حاربوا ببسالة وشجاعة خارقة فى كثير من الأحيان ولكنهم لم يحتكروا الشجاعة والفداء، كانت معركة المصريين جميعا والعرب جميعا مسلمين وغير مسلمين، وحينما تسلمت القيادة المصرية جثمان الشهيد النقيب «فؤاد نصر هندى» أصر القائد الإسرائيلى على أن يؤدى له التحية العسكرية مع جنوده قائلا: «هذا أشجع رجل رأيته فى حياتى» وكان قبطيا مصريا!!

وقد تذرع قائد المتطوعين الإخوان بأن عدم تدفق المتطوعين وسيل العشرة آلاف مقاتل كان بسبب تدخل الحكومة وعرقلتها سفرهم، وهذا عذر أقبح من الذنب، لأن أول ما يدرسه ويكتشفه ويمهده قائد العصابات هو الطرق السرية والخفية إلى الميدان.. ولم يكن ذلك عسيرا بالنسبة لحدود مصر ودروب ومسالك سيناء!!

ولم يصب النظام الخاص كل جهده، وقوته فى الميدان الرئيسى، وفى مدن وقرى فلسطين ولكن شهدت القاهرة سلسلة متعاقبة من الهجمات المسلحة على المحال والمؤسسات التجارية اليهودية وعلى بعض الشركات ثم على حارة اليهود.. كان الأفضل بالطبع أن تكون هذه العمليات فى فلسطين، لأن هذه لم تكن أهدافا استراتيجية تساعد وتساهم فى المعركة إن لم يكن العكس، فقد استغلتها الدعاية الصهيونية لتستنفر اليهود العرب إلى الهجرة وأن ليس هناك وطن سوى إسرائيل، وكان هناك عناصر يهودية لاتؤيد المشروع الصهيونى.

ولم تساعد هذه العمليات «الجماعة» فقد نشرت الهلع والفزع، خاصة بعد أن بدأت العمليات باغتيال قاض مصرى كبير لأنه أصدر أحكاما ضد الإخوان، وأصبحت صورة «الأخ المسلم» هى «الإرهابى» وقدمت أفضل ذريعة لما كان يدبر للجماعة من مصير.

وقد عاد من عاد من متطوعى الجماعة وهم يطفحون بالمرارة تماما مثل كل من عادوا من المتطوعين الآخرين أو من الجيش النظامى.. وكانت أشد الهزائم مرارة وأنذرت بمستقبل أسود حالك.

استعمار جديد يضاف للقديم، ويستوطن المنطقة ويطرد أو يشرد أهلها مؤيدا بأكبر قوة فى التاريخ وفاغرا فاهه لالتهام كل شىء.

وكانت كل الجهات والدوائر المعنية تتابع وترصد بدقة ما يمكن أن تؤدى إليه عواقب الهزيمة فى مصر.

وكان تأمين مصر للمشروعات المقبلة ولتغيير خريطة المنطقة بعد قيام وانتصار الدولة اليهودية هدفا استراتيجيا رئيسيا لأن تصبح مصر عمقا سياسيا واستراتيجيا وقاعدة ثابتة وكان الأمل كله معقودا على جلالة الملك، والذى خرج من المعركة مؤمنا بأن مصيره أصبح كما لم يكن فى أى وقت من الأوقات فى يد الغرب، وقد أرسى السفير البريطانى «لامبسون» القاعدة الذهبية أن الملك فاروق خرقة بالية يمكن أن نسخرها كما نشاء، وكان الجيش يمثل الخطر الأول ولكن الجيش كان مؤسسة رسمية.. يمكن التحكم فيها، يمكن استبعاد أو استقطاب عناصره أو قياداته وتعديل نظمه وحركاته ومراقبة رجاله.. وكان الملك قد اهتدى إلى خطة جديدة هى أن ينتقى منهم من يثق فى ولائهم ويكون منهم حرسا حديديا على الطريقة النازية، يدينون له مباشرة بالولاء ويعتمد عليهم فى تصفية من يشكلون خطرا فى الجيش أو خارجه.

وكان الخطر الأهم هو الإخوان وقد عاد متطوعوهم وقد انجابت الغشاوة عن كثير منهم، وانفصم الكثيرون عن القيادة التى ظلت متشبثة بالولاء الذى شهدوا عواقبه، ولاريب نفذت إليهم كلمات القائد الكبير أحمد عبد العزيز الذى استشهد بعد أن ترك الوصية التى قالت إن المعركة الحقيقية فى القاهرة ، وقد اكتسبوا خبرة فى المعارك المريرة غير المتكافئة التى خاضوها وشهدوا سقوط رفاقهم ضحية لنقص السلاح والتدريب، وقامت فجوة عريضة واسعة لاشك بينهم وبين القيادة التى كانت توجب عليهم «السمع والطاعة فى المنشط والمكره.. وكتمان السر»..

وحينما أعلنت شروط الهدنة «المهينة» فى فلسطين، انتفض شباب الجامعة احتجاجا، ودارت معركة حامية أمام فناء كلية طب قصرالعينى.. وكانت أحد مراكز القوة بالنسبة للطلاب الإخوان واستخدم البوليس الرصاص وكان حكمدار العاصمة سليم زكى يقود المعركة من سيارته وألقيت عليه قنبلة أصابته إصابة مباشرة وكان «سليم زكى» وريث رسل باشا حكمداراً للقاهرة لمدة ثلاثين عاما وكان رجل الأمن رقم واحد لدى القصر والاحتلال وكان مقتله نذيرا، فلابد أن يقضى جلالته على الخطر فى المهد.. وقبل أن تدخل «المؤامرة» ضد العرش مرحلة التنفيذ.

وتقرر تصفية جماعة الإخوان المسلمين تصفية نهائية.

وأصدر المرشد بيانا للناس يستنكر فيه أعمال العنف التى ارتكبها الطلبة وأنها

إرهاب وخروج على تعاليم الإسلام، وبعد يومين من صدور البيان وقع حادث قوض كل ما أراد المرشد أن ينفذه.. وقبض على أحد قادة الجهاز السرى وهو يحاول نسف محكمة الاستئناف والغرفة التى كانت تحوى ملفات قضايا الإخوان.

وفاض السخط والغضب بالمرشد الذى بدا أنه فقد سيطرته وأصدر بيانا عنيفا «ليسوا إخوانا وليسوا مسلمين».. ولاريب كانت أقسى تجارب حياته وكانت نهاية لم يتوقعها.

وتعاقبت الأحداث الجسام و«الفواجع» وانتهت حياة المرشد نهايتها المأساوية.

وتولى مرشد جديد هو المستشار حسن الهضيبى الذى لم يراجع ماحدث ويستخلص عظات عشرين عاما عاصفة.. وبعد شهر واحد من اختياره طلب جلالة الملك مقابلته وتمت المقابلة.

وقال الملك بعدما رحب به: «إنى رجل مسلم وأحب الإسلام وأتمنى الخير وقد أمرت بإقامة المساجد فى كل مكان، فلماذا يكرهنى الإخوان، إنهم يفهمون خطأ أننى الذى أمرت بحلهم واعتقالهم واغتيال حسن البنا وهذا والله خطأ عظيم ولم أفعل شيئا من هذا، إن الذين فعلوا هذا هم السعديون، النقراشى وإبراهيم عبد الهادى وفى اللحظة التى تمكنت فيها أقلت إبراهيم عبدالهادى وأمرت الوزارة الجديدة التى عينتها بالإفراج عن الإخوان».

وفاتحة للصفحة الجديدة من العلاقات طلب جلالته من المرشد:

١ـ تطهير الجماعة من العناصر الثورية.

٢ـ استئناف نهج مقاومة الشيوعية الذى سار عليه المرشد.

٣ـ نبذ العنف وإقرار السلام.

وخرج المرشد وصرح بأنه «ملك كريم وابن ملك كريم»، وفى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٢ بعد أسبوع واحد من إلغاء المعاهدة.. وكان جلالة الملك معارضا ومتذمرا.

صرح المرشد:

«إن أعمال العنف لن تخرج الإنجليز من البلاد وواجب الحكومة اليوم أن تفعل مافعله الإخوان من تربية الشعب وذلك هو الطريق الوحيد لإخراج الإنجليز».

وخطب فى جمع حاشد من شباب الإخوان:

«اذهبوا واعكفوا على تلاوة القرآن»، وتصدى لـه فقيه شاب «خالد محمد خالد» وذكر أن رسول الله ﷺ وأصحابه تركوا صلاة الظهر وصلاة العصر من أجل معركة.

وفى ١٤ نوفمبر.. وفى اليوم التالى لأكبر مظاهرة وطنية ضد الاحتلال واحتفالا بإلغاء المعاهدة ذهب المرشد الجديد على رأس مكتب الإرشاد جميعا ليسجلوا أسماءهم فى دفتر التشريفات.

وحينما مَنَّ الله على جلالته بولى عهد ذهب الجميع إلى القصر لتسجيل أسمائهم تهنئة بالحدث السعيد.

وحينما استفز جلالة الملك الشعور الوطنى واختار «حافظ عفيفى باشا» رئيسا للديوان الملكى وانصبت اللعنات صريحة على جلالته أرسل المرشد العام برقية لتهنئته بالمنصب!!

بدا أنهم لم يتعلموا شيئا ولم يستخلصوا عظات عشرين عاما ونسوا آية كريمة تقول: «إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة».

قرية أو جماعة سواء!!

العدالتنازلى

عجم جلالة الملك عيدانه - بعد اغتيال النقراشى باشا - فلم يجد أصلحها أو أصلبها سوى رئيس ديوانه إبراهيم باشا عبدالهادى فاختاره رئيسا للوزراء خلفا لزعيمه ولكى يجتاز بالبلاد المنحنى العصيب الذى انتهت إليه.. وكان أشدها حرجا وخطرا.

أطبق الظلام وعم الفزع وتفشى اليأس وبدا المصير مجهولا وينذر بكل العواقب الوخيمة.. وكانت أحلام جلالته قد تهاوت أيضا، لم يجهز على كل خصومه ولم يحتكر الساحة ليملك ويحكم وحده، وهو لم يحرر فلسطين، ولم يتزعم كل العرب، ولم يحقق الجلاء ووحدة وادى النيل ويتوج ملكا على مصر والسودان، ولم

يدخل بالبلاد الحرب الباردة واعتمده الغرب حامى المنطقة ضد الشيوعية والسوفييت وعلى العكس حدث الانهيار من الداخل وطعنه أخلص من بايعوه وأصبح الخطر يتهدد عرشه وشخصه مباشرة.. وكان عليه أن يجد رجل الساعة الذى يصد الكارثة، ويقتلع جذور الخطر، ويعيد الأمور إلى نصابها الصحيح.

ووجد ضالته فى إبراهيم باشا عبدالهادى ولم يكن موضع ثقة أحد سوى جلالته.

اختاره النقراشى وزيرا للمالية فى وزارته الثانية ولكن لم يلبث أن فوجىء باختياره رئيسا للديوان الملكى بغير علمه أو مشورته وعارض على استحياء ولكن لم يلبث أن هنأ وبارك!

وأثبت رئيس الوزراء صحة الاختيار، وحقق حسن ظن مولاه وذلك بأن جعل فاتحة أعماله الانتقام، وقدم إلى ملكه أثمن هدية وهى «رأس» المرشد العام.

وحرص على أن تكون «هدية الحكومة» فى اليوم السعيد ـ عيد ميلاد جلالته ـ وكان قد أصبح أهم أيام السنة ووصفه النقراشى باشا بأنه «نفحة السلام الإلهى» والتى تهب على مصر مرة كل عام!».

وأذاع رئيس الوزراء خطاب تهنئة بليغاً جاء فيه:

«فى مثل هذا اليوم الباسم منذ تسعة وعشرين عاما تجلى الله على مصر فأطلع فى آفاقها كوكبا علويا اختاره قرة عين لها وطالعًا يمن عليها ومبشرا بتحقيق آمالها وصل الله أيامه وأسعد الأمة فى ظلاله».

وتغنى جلالة الملك بمواهب رئيس الوزراء وقدراته وغمره بالثناء والتقدير وتحدث للسفير البريطانى عنه وقال: «إنه يؤدى عمله بنجاح وشجاعة ولو طال عمره سوف يقدم المزيد ولكنه محاط بأخطار أخشى منها على حياته».

وقامت الصحف الحكومية بالتغطية الواجبة وألصقت التهمة بالإخوان المنشقين والذين نقموا على المرشد تبرؤه منهم وتنديده بجرائمهم.

وكان عليه بعد تلك البداية أن يمضى لآخر الطريق وأن يجتث كل ما بقى من خلايا وتنظيمات الجماعة حتى يؤمن العرش ويشفى غليل صاحب الجلالة الذى تضاعفت شراهته إلى الدم!

وأعلن رئيس الوزراء الإرهاب العام بعد أن فشلت محاولة اغتياله وجند جيشا سريا يثير من الرعب والفزع ما يفوق الإخوان وسمى البوليس السياسى وانتشر فى كل المحافظات والمديريات وعاث فى الأرض إرهابا وتنكيلا.

وكانت حلقات وتنظيمات الإخوان قد نبذت القيادة «المركزية» والتوجيه وأخذت كل منها مبادراتها الخاصة، وتعددت الحوادث، والعمليات المغامرة الطائشة، وذهب ضحيتها «مواطنون» لا ذنب لهم.

وتحولت الساحة السياسية إلى معركة رعب بين الإرهاب «الإخوانى» والإرهاب «الرسمى» المضاد وثار القلق العام حول مصير البلاد.

وكونت حلقات الشباب تنظيمات «ثورية» مستقلة تمردا على الفشل الوطنى العام، وقررت أن اغتيال الساسة والقادة هو أقرب الطرق إلى الخلاص، واشتد الظلام والسواد، وتفاقم القلق كما لم يسبق فى أية مرحلة.

وامتد القلق إلى «الحليفة» «بريطانيا» التى كانت تتابع الأحداث وكان إعداد مصر للمشاريع والاستراتيجيات الجديدة قد أصبح ملحا، بعدما اشتدت الحرب الباردة وأصبح الشرق الأوسط وشرق البحر الأبيض، ساحة حاسمة!

وبذلت «الحليفة» النصيحة التى لا ترد لصاحب الجلالة بضرورة التغيير وحتمية البحث عن بديل.. وتهيأت الظروف وساعدت على تنفيذها.

كان البرلمان القائم قد قارب على أن يستوفى مدته وكان البرلمان الوحيد فى تاريخ الحياة الدستورية الذى استكمل مدته أى خمس سنوات، وذلك رغم اجتماع الكل على أن انتخابه كان نموذجا فى التزييف والتزوير وثار جدل فقهى هل يستكمل المجلس مدته بخمس سنوات أو خمس دورات وأعلنت الحكومة أنه سواء كان هذا أم ذاك إلا أن الانتخابات التالية سوف تتم على يديها وسوف تقوم بإجرائها، كما تقتضى مبادئ الدستور.

وهب الوفد الذى استفزه الإعلان، ورد بأن مدة البرلمان تنتهى بنهاية العام الميلادى وأن الانتخابات التالية يستحيل أن تتم بواسطة الحكومة التى زيفت المجلس وزورته، ولابد من وزارة محايدة أو على الأقل رئيس وزارة محايد ليضمن نزاهة الإجراءات.

وردت الحكومة بعنف وهزأت بالطلب، وتذرعت بأن حكومة العمال فى بريطانيا لا تطالب بحكومة محايدة تجرى الانتخابات حتى لا تنحاز للمحافظين، والحزب الديمقراطى الأمريكى يفعل نفس الشىء بالنسبة للجمهوريين، وأن الدستور لا ينص على شىء من ذلك، وأن هذه قاعدة ثابتة فى كل الدساتير والأعراف «الديمقراطية».

وكانت المقارنة غير واردة ولكن تشبثت بها الحكومة، وانطلقت صحفها فى حملة ضارية من التنديد «بالوفد» وتفنيد «ذرائعه»!.. ووجد الوفد أن الجدل والحجج لا تجدى، ولذلك قرر ـ كما لم يسبق أن فعل ـ أن ينذر الحكومة وأن يحملها عواقب ما تصر عليه.

«إذا ما أصرت الحكومة الحاضرة التى عمدت فى الماضى إلى تزييف إرادة الشعب ولاتزال تعمل على ذلك بمختلف الوسائل فليعلم رئيس الوزراء أن الشعب لن يتهاون فى حقه فى الانتخابات القادمة، وإذا ما أصر دولة رئيس الوزراء على إجرائها بنفسه فلن تخلو من العبث والتشويه مما يدفع كل فرد إلى أن يدافع عن حقه ولو أدى هذا إلى سفك الدماء، وسوف يكون المسئول هم الذين يجرون الانتخابات على غير وجهها الصحيح».

وزاد زعيم الوفد الإنذار إيضاحا فى خطاب ألقاه فى جمع من الوفد جاء لزيارته قائلاً:

«إننى أدخر جنود الحرية وأصحاب الحق والكرامة ليوم قريب.. ولقد عقدنا العزم على أن تكون الانتخابات القادمة معركة دفاع صادق عن الحرية لن ندخر فيها كما ولا كيفا ولا نضن بتضحية مهما علت، فإما جرت الانتخابات حرة سليمة وإما جرت بالتزييف والبطلان عبر أنهار من الدماء».

وذعرت الحكومة وقامت قيامتها وانطلقت صحفها فى حملة من السباب واتهام الوفد بأنه انضم إلى صفوف «الإرهاب» ويهدد علنا بسفك «أنهار من الدماء».

وخطب رئيس الوزراء وأعلن:

«إن الحركات الإرهابية الفتاكة الواسعة النطاق الخفية التدبير المزودة بالمال وشتى

وسائل الفتك إنما اتخذت عدتها وانتهزت هذه الفرصة الدقيقة من مشاغل البلاد لتقضى على البلاد قضاء تاما وتعصف بكل ما أقامته مصر بجهدها وآلامها على مر السنين من حضارة ونظام واستقلال».

وأكد رئيس الوزراء أنه «لن يفرط فى الحقوق الديمقراطية والدستورية والتى يمارسها باسم الشعب وسوف يظل مجلس النواب ليستكمل الدورة التشريعية الخامسة ثم تجرى الانتخابات وقد أثبتت الحكومة قدرتها على قمع أى إرهاب من أى مصدر جاء».

وكان رئيس الوزراء لا يدرك أن مركزه ومصداقيته تتقلص كل يوم، ووجد الإنذار الوفدى صدى واسعا حتى بين حلفائه فى الحكم الأحرار الدستوريين وأدركت الدوائر البريطانية أن الموقف وصل إلى مفترق الطرق الخطر.

وتفتقت القريحة «الاستعمارية» عن حل هو «الحكومة القومية» وأن يحمل الملك لواء الدعوة إليها.. وأهاب جلالته فى خطاب له:

«لقد وصلت البلاد إلى الحد الذى يتحتم فيه على كل حزب أن ينسى خلافاته وصراعاته وأن يعلو فوق ضغائنه وحزازاته وألا يذكر سوى مصلحة الوطن التى تعلو فوق كل اعتبار، لاخلاص سوى بحكومة إنقاذ قومية يشارك فيها الجميع ولا يتخلف عنها أحد لأن التاريخ لن يسامح من لا يستجيب».

وبعث الرسل والوسطاء للوفد للمصالحة والإقناع وبدء صفحة جديدة لتحقيق الوحدة الوطنية.. وكانت العقيدة الثابتة للوفد ـ والتى سار عليها ولم يتزحزح منذ فشل أول وزارة ائتلافية سنة ١٩٢٨ ونهايتها «المأساوية» ـ ألا يقبل بحال «الائتلاف» لأنه يعرف النتيجة مقدما، ولا جدوى من الائتلاف مع أحزاب تفتقد الوطنية والشرعية، وقد رفضه رفضا باتا فى أزمة فبراير سنة ١٩٤٢.. ولكنه مع ذلك تنازل هذه المرة عن المبدأ المناسب واجتمع الوفد المصرى برئاسة زعيمه مصطفى النحاس، ثم صدر بيان حول استجابة وموافقة الوفد المصرى بالإجماع على الاشتراك فى وزارة قومية برئاسة محايد مع بقاء المجلس إلى نهاية دورته الحالية.

وصرح النحاس باشا للصحفيين بأنه «نزولا على الرغبة الملكية الكريمة فى

توحيد الصفوف وتركيز الجهود فى هذا الوقت العصيب الذى تجتازه البلاد وافق الوفد المصرى على الاشتراك فى وزارة قومية».

وكان جلالة الملك قد أرسل إلى «رجل الوزارة المحايدة» وصهره حسين سرى باشا، وكان يستجم فى فرنسا لكى يقطع إجازته فوراً ويعود وامتثل للأمر.

وبنفس الطريقة «السادية» التى تخلص بها من رؤساء الوزارات السابقين، تم الخلاص من رئيس الوزراء الذى تنبأ له بصعود نجمه ـ إذا ما عاش ـ وبدأ ذلك بأن لم يصحبه معه فى صلاة الجمعة اليتيمة، وفى نفس الليلة طلب إلى وزير الحربية أن يبلغه فى الساعة الثالثة صباحا بأن يقدم استقالته فى صباح اليوم التالى، والتمس وزير الحربية أن يؤجل المكالمة حتى السابعة صباحا، وتعطف جلالته ووافق.. وأذيع خبر الاستقالة قبل تقديمها وعرفها الوزراء من الإذاعة وخرج دولة رئيس الوزراء ومعه الحزب السعدى من الوزارة ومن التاريخ.

واحتفل جلالة الملك بعيد الفطر مع الوزارة الجديدة ودعاهم للإفطار على مائدته بعد صلاة العيد وفاضت عواطفه وهو يستقبلهم وقال:

«لو كان والدى على قيد الحياة لكان قد قال لكم.. إن فى تشكيل الوزارة بهذه الكيفية تجربة للحزبية الصحيحة يرجى أن تسفر عن نجاح لخير البلاد وهذه هى المرة الأولى التى تشترك فيها جميع الأحزاب فى وزارة واحدة وتعلق عليها مصر أعظم الآمال.. وإنى أقدم هذه الوزارة بتشكيلها القومى هدية العيد لشعب مصر».

وتكونت الوزارة من أربعة وزراء لكل حزب على قدم المساواة وخمسة وزراء مستقلين ثم وزيرين للحزب الوطنى.. واستبعد حزب الكتلة بزعامة مكرم باشا عبيد.. بناء على الإرادة الملكية، وأصبح الوفد حزبا مثل كل الأحزاب وانطوى فى الائتلاف ولم يعد هو «الأمة» وممثلها الشرعى والوحيد.. وكان ذلك أقصى ما طمحوا إليه جميعا.

ولم تكن فى رأيهم وزارة أخرى ولكن صيغة جديدة، وسوف تحقق التوازن النموذجى، وسوف تثبت وتدوم وتحل كل المشكلات الداخلية والخارجية، وتحقق استقرارا طويل المدى فى الإطار الذى رسمه جلالة الملك.

وتنافس الجميع في تمجيد جلالته وكان أشدهم حماسا زعيم الوفد مصطفى النحاس.. الذي أعلن «أن الفضل كما ترون لجلالة الملك وكان فضله عظيما وعطفه عميما».

وبينما أعلن رؤساء الأحزاب أن البلاد تحتفل بعيدين، عيد الفطر، وعيد الوحدة القومية، أعلن النحاس باشا أنها ثلاثة أعياد.. عيد الجلوس الملكى الذى توافق معهما وبلغ التمجيد أقصاه حينما هتف رفعته فى ختام إحدى خطبه فى النادى السعدى ثلاثا بحياة الملك.

يحيا فاروق ملك مصر.

يحيا فاروق منقذ البلاد.

يحيا فاروق ملك الوادى.

وكانت مثار تفكه صحف الأحزاب «المؤتلفة».

ولم يقدر للحلم الوردى أن يعيش طويلا بل ما لبث أن انقشع بأسرع مما توقع أحد وبنهاية دامية.

وقبل البدء فى أى برامج إنقاذ أو العمل لمصالح قومية ثارت مشكلة ما لبثت أن استغرقت كل الاهتمام.. وأثارت كل الضغائن والأحقاد وهى تقسيم وتوزيع الدوائر.

كانت الحكومة السابقة قد شرعت فى تعديل الدوائر الانتخابية لتضمن فوز المرشحين السعديين بنصيب الأسد، وثار الخلاف واحتدم بينها وبين الحلفاء الدستوريين، وحينما قامت الوزارة القومية، تجددت المشكلة، واقترحت الأحزاب توزيع الدوائر الانتخابية فيما بينها بالتساوى وذلك لتتم المعركة الانتخابية نموذجية هادئة وليتمخض عنها «توازن» حزبى يحفظ الوحدة ويحقق الاستقرار، ورفض الوفد الفكرة من البداية لأن الانتخابات القادمة سوف تكون الامتحان الحاسم لثقة الشعب واختياره وأين يضع ثقته، ولا يمكن أن تتوزع الدوائر. وتغلق على مرشحى هذا الحزب أو ذاك، يجب أن تطلق الحرية كاملة للناخبين والمرشحين وفق بدهيات

الدستور والديمقراطية وكان الجميع يدرك ما يعنيه ذلك، وما سوف يسفر عنه ولهذا تكاتفوا لمعارضته والوقوف فى طريقه، وأصر الوفد وتشبث، وتحولت جلسات مجلس الوزراء إلى جدل صاخب حول هذه المسألة وحدها والتى استغرقت كل الاهتمام، ولم تلبث أن سرت الفرقة والصراع بين السعديين والدستوريين ثم فى صفوف السعديين أنفسهم الذين رأى البعض انسحابهم من الحكومة ومن الانتخابات ورأى الآخرون البقاء امتثالا للإرادة الملكية السامية وأصر الوفد على موقفه، ولم يتزحزح.. وكانت صحف الأحزاب المؤتلفة لا تكف عن مهاجمة الوفد ونقده وعن التأكيد بأنه مازال متشبثا بوهم انتهى وأنه «الأمة» وحزب الأغلبية.

وكرر الوفد ما سبق أن أعلنه «إننا لن ندخل الوزارة كما دخلناها مرارا سابقة ولن يكون استسلامًا أو تسليمًا بل استمساك بالحق والقانون ومقاومة ونضال، إن المهازل لن تتكرر على مسرح السياسة المصرية».

وسخر وزير دستورى سابق مما يجرى قائلاً:

«كان الطبيعي أن تشهد البلاد اليوم أقطاب الأحزاب يجولون فى شرق البلاد وغربها يشرحون للناس آراءهم السياسية الداخلية والخارجية ليحصل كل حزب على ما يستطيع من ثقة الناخبين ولكن بدلا من أن يسمع الشعب من الأحزاب برامجها وآراءها، أخذ يسمع كل يوم أخبار الدوائر الانتخابية وما فى بعضها من نتوءات محلية ونتوءات جغرافية كأننا فى موقع حرب وزعماء الأحزاب قواد حرب والخرائط أمامهم وكل منهم يشرح لجيوشه النقط الاستراتيجية أين يبدأ الزحف وأين ينتهى، ويمر الوقت بنا ولا عملا مجديا رأينا ولا إنتاجًا للوطن شاهدنا ولكن مهاترات وسفاسف ولف ودوران لا تستقيم به حال ولا تنال به حقوق الشعوب!».

وطفح الكيل برئيس الوزراء ونفد كل صبره، وبيت فى نفسه أمرا، وبعد ما أحاط صديقه الحميم السفير البريطانى علما وأقنعه باستحالة استمرار «مشروعهم» القومى قصد إلى السراى لتقديم استقالة الوزارة إلى مولاه ودون أن يخطر أحدا من زملائه الوزراء.

وحينما فاجأهم النبأ، شن السعديون حملة ضارية، واتهموه بأنه كان متآمرا منذ البداية، وأنه جاء لكى يسلم السلطة إلى الوفد.

وأجمعت كل الدوائر السياسية المحلية والأجنبية على أنها سوف تكون أهم المعارك فى حياة مصر السياسية وأعنفها منذ بداية الدستور.. وأعلنت كل الأحزاب والقوى السياسية التعبئة من أجل المعركة الفاصلة، وتألفت الوزارة الجديدة بأكملها من المستقلين وهم الطائفة التى تلبى النداء سريعا لمثل هذه الطوارئ.

وتحددت مهمتها بأنها الإشراف على إجراء الانتخابات فى حيدة وحرية تامة ولم تكن على أية حال مهمة سهلة ولكن كان حسين سرى باشا يريد أن يضيف صفحة جديدة أكثر نقاء إلى سجله غير الباهر.

وأجمعت الدوائر المعنية المصرية والأجنبية على أنها سوف تحدد نهائيا مكانة وموقع كل حزب على الخريطة السياسية المصرية وأهليته لتولى السلطة وقيادة الأمة.

وتحددت المواجهة صريحة بين الوفد وخصومه، وتكتل هؤلاء وتجمعوا حول هدف واحد جعلوا منه قضية حياة أو موت، ألا يخرج الوفد منتصرا فى هذه الانتخابات، وتطرق البعض إلى حد المناداة بأن تكون هذه هى نهايته، وشنت حملة ضارية مستميتة شاركوا فيها جميعا بأن الوفد مازال يتشبث بالوهم الكبير الذى عاش به ولا يدرك انصراف الناس عنه، وتحفظ البعض ورأى أن هدف الحملة هو حصاره وألا يحصل على أغلبية مطلقة أو أى أغلبية، وتابعت السفارة البريطانية المعركة بدقة بالغة ولكنها تحفظت على النتائج المحتملة، وعلى تنبؤات الأحزاب ولم يشارك مراسل التايمس، لسان حال الإمبراطورية وعميد المراسلين الأجانب والذى كان متعصبا ضد الوفد وتنبأ «بخروجه من الساحة نهائيا».

واشتدت المعركة، وحدث ما لم يكن بد من وقوعه واصطدمت مواكب المرشحين، وسالت دماء وسقط ضحايا وتدخل رجال الإدارة كالعادة لصالح خصوم الوفد، وخطب النحاس باشا مهددا ومتوعدا كالعادة أيضا:

«إن تدخل رجال الإدارة ضد مرشحى الوفد فى كثير من الدوائر لحساب المرشحين الآخرين يزداد وسوف تكون له عواقبه الخطيرة ويزداد التدخل شدة كلما اقتربت الساعة وأشرفت على النهاية ولكن لن يتهاون الوفد فى ردعه.. ولن يسمح بتشويه إرادة الأمة».

وكان الوفد ـ ربما بأبعد مما كان يدرك الكثير من قادته وأقطابه ـ يخوض المعركة من أكبر مركز قوة فى كل معاركه وتاريخه وقد التفت حوله وأيدته بأكبر قدر من الحماس كل القوى الوطنية التقليدية والجديدة والتى تنتظر وتتحفز لتسوية حسابها المرير مع خمس سنوات عصيبة، شهدت أعنف المظاهرات الطلابية والاعتصامات العمالية، بل والانتفاضات الريفية والتى أثارت لأول مرة قضية الأرض والإقطاع.

انحاز للوفد الإخوان المسلمون الذين نزل بهم الهول والبطش الأكبر، والشيوعيون الذين نذر جلالة الملك حياته لإبادتهم، والاشتراكيون الجدد الذين تناسخ فيهم حزب مصر الفتاة بعد زيارة الزعيم لبريطانيا واقتباس الأفكار والبرامج العمالية.

هذا ولم يعد البوليس مجرد أداة عمياء صماء فى يد القصر أو الاحتلال ويسخرونه فى تحريف وتزوير النتائج، ولم ينسوا الإضراب الأول من نوعه وقد رسبت مرارته عميقة فى نفوسهم وتحينوا لا شك الفرصة لتسوية الحساب وكان الجيش قد عاد من الميدان وعادت «قوات الفالوجا» واحترقت شوارع القاهرة فى مظاهرة شعبية عسكرية ملتهبة طرحت قضية فلسطين بكل حقائقها وقد عاد الضباط والجنود يفيضون سخطا على الهزيمة ويدركون تماما المسئول عنها.

وبدا أن الوفد يدرك النبض الساخن والدم الحار الذى يسرى فى هذه القوى، ولهذا دفع إلى الصفوف الأولى وإلى صدارة قوائم المرشحين بوجوه جديدة فتية ممن تصدروا الانتفاضات والمظاهرات والمصادامات طوال السنوات الخمس الماضية وممن بعثوا روحا جديدة فى الحزب العتيد.

وظهرت النتائج وفاقت كل تقديرات وتصورات كل الأطراف، لم يصدقها الوفد. ولم يحتملها خصومه ووجم القصر وبهتت السفارة وفقد مراسل التايمس منصبه.

كتب السفير البريطانى تقريرا مسهبا:

«قابلت الملك لأقدم له اللورد ماك جوين، ولأسلمه مذكرة عن منظمة حلف الأطلنطى كلفتنى وزارة الخارجية بها.. وقد عبر الملك خلال حديثه مع اللورد عن

قلقه من تحيز حكومة الوفد الجديدة ضد مشاريع الدفاع المشترك ومن مواقفهم فى السياسة الخارجية عامة، وقال إنهم يصرون دائما على التدخل فى شئون الدفاع والسياسة الخارجية وهذه عادتهم منذ عهد الملك فؤاد، بينما هى سلطات يختص بها العرش وحده.

وبعد نهاية المقابلة طلب إلىَّ الملك أن أبقى لنناقش نتائج الانتخابات وبدأ الحديث قائلا إنه سوف يستدعى النحاس ليؤلف الوزارة، وسوف يعين حسين سرى رئيسا للديوان، ولكنه لا يطمئن لما سوف تكون العلاقات بينه وبين حكومة الوفد، وقال إن ما يدعونه من اكتساح ليس صحيحا، فإن نسبة الذين أدلوا بأصواتهم منخفضة تماما، و ضرب مثلاً بدائرتين ولكن بمبالغة كبيرة واستنتج من ذلك أن ما يدعونه من أن النتيجة تمثل إرادة الشعب غير صحيح، وأضاف أنه لم يصوت أحد من المتعلمين سوى أقلية ضئيلة، وهناك عدم اكتراث بسبب الاشمئزاز السائد من كل الأحزاب القائمة.. وقال الملك فاروق إنه يأمل ألا يمارس الوفد كعادته محاولة الجور على سلطات العرش وكان ذلك دأبهم فى الماضى ولعلهم يكونون قد تعلموا الدرس.

وقال الملك إنه لم يفقد الأمل بعد وقد أصدر تعليمات لكل المسئولين الذين انزعجوا لقدوم الوفد بأن يظلوا فى مراكزهم وأن يواصلوا أداء واجباتهم بأمانة.

وقال الملك إنه سوف ينتظر ويرى، وإن امتحان البودنج يكون بعد تذوقها، وإن كان لا يتوقع لهم التصرف بحكمة لأكثر من ستة شهور وإن كان سيفعل كل ما يستطيع لتسهيل سير الأمور، وقلت للملك فى اعتقادى أنهم يدركون أن هذه فرصة ثمينة لهم للتعاون مع جلالتكم من أجل صالح البلاد، ولن يضيعوها، وضحك وقال إنه سوف يفعل ما يستطيع من جانبه، ثم قال إنه يظن أننى حملت لهم معى الرسالة وأن هذه فرصة عظيمة ليقوموا بما هو فى صالح الوطن وهو سعيد بما قمت به.

وقال الملك إنه شديد القلق حول النواب الجدد وأن أغلبية الوفديين منهم مجهولون تماما، ولم يسبق لهم النيابة.

وفى النهاية تطرق للحديث عن عبود باشا، وقال إنه كان الممول لحملة الوفد

الانتخابية وأنفق مبالغ طائلة.. بالطبع كان يلقى سردينة لكى يصطاد حيتانا ولابد أن نفوذه فى الوفد سوف يكون واسعا».

وكتب السفير أيضا:

«قابلت صدقى باشا صدفة لدى بعض الأصدقاء المصريين وتحدثنا عن الموقف وقال لى إن المستقبل يبدو غامضا فى نظره وأنه لا يستطيع أن يتكهن بما سوف يتخذه الوفد من مواقف وإذا ما كانوا سيواجهون المشكلات بأفق واسع ويتصرفون كرجال دولة على مستوى المسئولية وهل يدركون أنه لابد وأن يتحولوا نحو الغرب وأن يدعموا العلاقات ويوطدوها مع الحضارة.. وهو قليل الثقة فى استطاعتهم ذلك، لأن النحاس باشا لا يدرك التغيرات الدولية ولا يتابع وقائعها يوما بيوم وهو يفضل الاستماع لأصحاب الأصوات العالية من المحيطين به. أما العناصر المستنيرة فإنه لا يكترث بهم أو بآرائهم ولهذا يفضلون الصمت.

وأضاف صدقى باشا أن ما يقلقه كثيرا أن الوفد سوف يتجاوز عن العادة التى رسخت وهى السماح للقصر بالتدخل المستمر فى اختصاصات الحكومة ولهذا فهو لا يستطيع أن يجزم بما سوف تنتهى إليه الأمور ولكنه ليس مطمئنا».

وكتب السفير أيضا:

«قابلت كريم ثابت فى إحدى الحفلات وهو فى ذروة نفوذه فى القصر الآن وبادرنى بالسؤال عن الموقف وهل لا أعتقد أنه تحول إلى الأفضل وأشار إلى حكمة الملك فى تقبل الأحداث وقراره الحكيم فى دعوة النحاس باشا لتولى الحكم وتعيين حسين سرى فى رئاسة الديوان.

وأعدت عليه بعض الملاحظات التى سمعتها من الملك وسألته عما إذا ما كان قد تنبأ بأن الخلاف سوف ينشب قريبا، وأن ليس لدى الملك استعداد للانحناء للظروف. وقال كريم ثابت إنه لا يستطيع أن يقطع برأى. ولكنه لا يستغرب أن تصدر عن الملك بعض مشاعر الضيق وعدم الارتياح لما حدث، وهو لا ينسى آثار ٤ فبراير وما عاناه من مهانة، ولكنه فى رأيه مستعد أن يقوم بواجبه، وسوف يحرص على أن يقدم

له النصيحة فى هذا الاتجاه».

وكتب السفير البريطانى بإسهاب عن لقائه برئيس الديوان الجديد:

«فتح لى سرى باشا قلبه بحكم الثقة والصداقة الشخصية بيننا، وأول ما قاله لى أن الملك حضر إليك وجلس حيث كنا نجلس وعرض عليه منصب رئيس الديوان، وقررت أن أقوم بمواجهة فاصلة معه، وقد استمرت أربع ساعات كاملة، وأنا أعرفه منذ كان صبيا صغيرا، ولكن قلت له لابد أن نصارح بعضا رجلا لرجل على أساس ما بيننا من صلات وبدأت بحياته الخاصة ووجهت له اللوم على طريقة حياته.

وقلت إنها قد تكون ملكه الخاص ويستطيع أن يفعل بها ما يشاء ولكن بشرط أن يحافظ أمام شعبه على كرامة العرش ومكانته وما يتوقعه الناس ممن يجلس عليه من سلوك رفيع ،ولابد له ألا ينسى قط أنه الملك وأن للعرش حرمة خاصة فى هذا البلد وأن تصرفاته استفزت الناس واستهانت بمشاعرهم حتى أصبح العرش ذاته فى خطر وأنه أضحى مثل بالونة فارغة يمكن أن تنفجر فى أية لحظة.

وعددت له سلسلة من تصرفاته، واستمع باهتمام ثم أخذ يدافع عن نفسه وقال إنه يعرف أنه تورط فى الخطأ، وسمح لنفسه بأن يخدعه بعض رفاق السوء، وفجأة انفجر فى البكاء واستمر ذلك عدة دقائق، بينما فتحت النافذة لأطل منها حتى ينتهى وجفف دموعه واسترد نفسه واستأنف الحديث وقلت له سوف أقبل المنصب ولكن بشرط أن يكون لى حق اتخاذ القرارات فى المسائل الكبيرة والصغيرة وعليه أن يتقبل ذلك وألا يتدخل فى كل صغيرة وكبيرة، ووافق على كل ما قلت، وقال لى سرى إنه قبل المنصب بدافع الصالح العام وبتضحية شخصية كبرى من جانبه وهو قد وصل إلى أعلى المناصب وتولى رئاسة الوزارة أربع مرات، ولم يعد ذلك ما يطمح إليه ولم يعد لدى الملك شيء يمكن أن يمنحه إياه ولهذا فهو يملك إرادته كاملة.

وقال إنه يريد أن يقوم بدور مانعة صواعق بين الملك والوفد وجسر سلام، وأن يبذل كل جهد ممكن لكى يتعاون كل منهما مع الآخر ولكنه يدرك أن هذه مهمة عسيرة ولابد له من جهد مضاعف لكى يرد الملك إلى الصواب بعدما سار شوطا بعيدا فى الطريق الخطأ، وذلك بحياته الخاصة وقراراته غير المسئولة، وتدخله غير

المشروع فى كل شئون الحكم، وسوف يكون من أصعب الأمور تقويمه، وإقناعه بأن يلزم حدود سلطاته ويؤدى واجبه.

وقال سرى إن من العجيب أن الملك يستطيع أن يتحدث فى موضوع مهم لمدة ثلاثة أرباع الساعة حديثا عاقلا سويا، وفجأة تجتاحه نزوة طارئة، تخل بكل شىء.. ولهذا اشترطت أن أشهد مقابلاته أو أن أقرأ كل المحاضر خاصة التى تتم مع الدبلوماسيين الأجانب.

وتطرق الحديث إلى الوفد وقال سرى إنه يشعر بأنهم لا يواجهون المستقبل بروح طيبة، ويتملك النحاس الغرور والكبر ويظن أنه سوف يسترد هذه المرة كل ما فقده الوفد وليس فى هذا أى حكمة بل ولا ضرورة له ولا داعى لتعجل الأمور وأمامه خمس سنوات طويلة يستطيع أن يحقق فيها ما يريد، وقال إنه تحدث معهم فى هذا الصدد، من خلال الصلات الحسنة معهم.

وقلت له إننى أرجو أن يمنح الوفديون أنفسهم الوقت الكافى لدراسة الأوضاع الدولية والضرورات الاستراتيجية وألا يتعجلوا بأى مطالب انفعالية وأن يبدأوا بطلب المفاوضات.

وقال سرى إنه يوافقنى ولكنهم لن يستمعوا للنصح فى هذا الصدد وأنه على أى حال أوضح لهم نفس الرأى، وقلت له إننى بذلت النصيحة لاثنين منهم على أساس شخصى ونصحتهما بأن لدى الوفد فرصة عظيمة لكى يتعاون مع الملك لصالح البلاد، ولابد من اغتنامها، وقال سرى إن هذه أفضل نصيحة تقدم لهم وحبذا لو عملوا بها».

حافة الهاوية

كتبت صحيفة «صوت الأمة» الوفدية تعقيبا على نتائج الانتخابات تقول:

«هب المصريون ليحكموا بالإعدام على مردة الحديد والنار وشاربى الدماء وهاتكى الأعراض وحافرى القبور ومنتزعى القلوب من الصدور وأصحاب الشرور والفجور وقاتلى الأحرار والأبرار وها هو الشعب الذى ظنوه ميتا فأماتهم، وظنوه خامدا فأخمدهم، وظنوه قطيعا من الأغنام فأراهم أنهم هم الغنم والنعام»!

وقالت فى اليوم التالى:

«مازال خصوم الوفد والأمة فى ذهول من نتائج الانتخابات والتى جرفتهم فى طريقها كما يجرف السيل.....»

وقالت فى اليوم الثالث:

«قضينا خمس سنوات فى التيه ولكننا كنا نملك البوصلة ونرى نجمة القطب».

وكان هذا يعنى أن الحزب أدرك تماما مغزى ما حدث وأنه لم يكن مجرد كسب انتخابى «كاسح» ولكن انتفاضة شعبية واعية.

قرر الشعب أن اللحظة الفاصلة قد حانت وأن معركته الحاسمة والتى تدور رحاها منذ ثلاثين عاما قد أذنت، وجدد التوكيل للحزب الذى ائتمنه على القضية طوال تلك الأعوام.. أدرك أن مصر تأخرت طويلا وتخلفت عن بلاد كثيرة صديقة وشقيقة انتزعت حقوقها بالسياسة أو بالقوة أو بالاثنتين معا.. وكانت مصر هى الرائدة، بعد الحرب العالمية الأولى وأطلقت الشرارة الأولى ولكن بعد الحرب الثانية تعثرت وتخبطت، ولكن لم تفقد الرؤية والإرادة.

وعبر زعيم الحزب و«الأمة» تعبيرا صحيحا عن ذلك فى خطاب العرش الذى ألقاه فى افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة فى يناير سنة ١٩٥٠:

«أجمعت الأمة إجماعا لايشذ عنه أحد من أبنائها على وجوب تحرير وادينا مصره وسودانه، من كل ما يقيد حريته واستقلاله وليسترد مجده القديم ويتبوأ المكان اللائق به فى الميدان الدولى ولن تفتر حكومتى عن بذل أقصى الجهد فى تحقيق الجلاء الناجز الشامل عن وادى النيل وصون وحدته تحت التاج المصرى».

وقال أيضا:

«إن العالم الآن فى مفترق طرق والحياة الدولية مليئة بالمفاجآت ومصر بلد ناهض ويجب أن يكون مستعدا لكل الاحتمالات ولكل الطوارئ ومن حق الوطن علينا أن نكون متكافلين حتى تسترد مصر حقوقها كاملة».

كان الخطاب دستورا لبدء العمل وكانت مصر فى أفضل مركز يمكن أن تبدأ منه المعركة، تولت حكومة وطنية شعبية وزعامة تاريخية وحزب مناضل عريق، وطوفان طاغ كاسح من التأييد!.. وقد تحررت معظم البلاد بقيادة أحزاب معارضة مضطهدة، مطاردة.. أو أحزاب سرية ثورية تحت الأرض ولكن حالف مصر الحظ أن يقود حركتها حزب يملك كل السلطات، وهزم خصومه ودحرهم فى استفتاء شعبى، وقد تحولت إليه وانحازت معه كل القطاعات حتى أجهزة القمع والقهر التقليدية والتى اعتمدت عليها القوى المعادية أو الأجنبية، والبوليس الذى تمرد لأول مرة والجيش الذى عاد مهزوما يسعى للقصاص، والإدارة التى عمها السخط.

وجدد الحزب اكتشاف الاستراتيجية الصحيحة التى كسب بها المعارك المصيرية واختبرها وكسب بها الانتخابات وهى شعار «الحريات والحقوق كاملة أو أنهار الدماء».. وكانت «المسألة المصرية» قد قتلت بحثا وجدلا، واستنفدت كل أنواع وموائد المفاوضات، دارت فى القاهرة شهورا طويلة مع وفد بريطانى سياسى عسكرى على أعلى المستويات يرأسه قطب من حزب العمال ومن وزراء الحكومة، ذوى خبرة طويلة بالقضية ووفد يمثل جبهة من كل الأحزاب والمستقلين ما عدا الوفد.

وانتقلت المفاوضات إلى لندن، بين رئيس الوزراء وبين وزير الخارجية البريطانى وعلى مشهد من البرلمان والرأى العام، البريطانى وبدا أنها انتهت إلى الحل.

وانتقلت مرة ثالثة إلى المنبر الدولى فى الأمم المتحدة وبحضور ممثلى شعوب العالم وعلى ملأ من الرأى العام واستندت إلى كل المواثيق التى قامت عليها المنظمة، ودار سجال حامى الوطيس شاركت فيه الدول العظمى والصغرى.

وانتهت إلى طريق مسدود وكان الوفد يعلن ويصرح بأن تجاربه المريرة على مدى ثلاثين عاما علمته أن بريطانيا لا تفاوض للوصول إلى حل ولكن أولا وقبل كل

شىء لاحتواء المد الوطنى والشعبى، وهى لا تسلم أو تتنازل إلا فى مواجهة طرف صلب لايخدع ولا يلين، وفى ظل خطر جسيم يتهدد مصالحها ويحتم عليها التنازل وقد تحققت معاهدة ١٩٣٦ فى ظل انتفاضة شعبية وجبهة وطنية وشبح حرب عالمية «قادمة» تهدد الإمبراطورية.

ويعيد التاريخ نفسه وبعوامل وظروف أفضل: انتفاضة أشمل وأعمق، وحكومة ذات أغلبية ساحقة، ومطالب تركزت وتبلورت فى مطلبين لا يحتملان مساومة هما: الجلاء ووحدة وادى النيل ، وشبح حرب أشد خطرا وهولا من كل ما سبق ولابد أن يكون اشتداد الحرب الباردة وتفاقمها مبررا جوهريا، لأن تسترد مصر سيادتها وحريتها كاملة، وأن تحصل على كل المقومات لتبنى اقتصادها، وتدعم جيشها ثم تختار بملء حريتها أين تقف، وتحدد دورها وما تساهم به فى سلام ورخاء العالم، لايمكن أن تدافع مصر عن «العالم الحر» إذا كانت مسلوبة الحرية ولايمكن أن تصد الخطر «الشيوعى» أو السوفييتى إذا كانت مجردة من الإرادة ومن القوة ويفتك بها التخلف ولايمكن أن ترغم على سياسات واستراتيجيات توضع وتقرر فى عواصم أخرى ولحماية مصالح لاتتطابق مع مصالحها أو مبادئها.

ولم تعد هذه مطالب ولكن عقيدة راسخة، لا يملك أحد ولا يستطيع المساومة حولها.

بطلت كل الحجج والذرائع البريطانية بأن الخطر الشيوعى شامل يتهدد الجميع والزحف السوفييتى قادم لا محالة، وأن على كل الدول الصغيرة خاصة أن تؤجل مطالبها وأن تتحالف وتنضم للدول الكبرى والعظمى ولن تستطيع مصر أن تصد الخطر الذى يستهدفها على رأس قائمة أهدافه ولابد أن تشترك مع بريطانيا فى حلف دفاعى لصالح الطرفين.

إن الدفاع عن مصر مهمة المصريين ، وبريطانيا هى التى جردت مصر من كل مقومات الدفاع العسكرية والاقتصادية وعليها أن ترد لها حقوقها أولا وسوف تعرف مصر كيف تصد كل الأخطار ومع من تتحالف ضدها.

ولم يعد لمصر من طريق خلاص سوى «الحقوق كاملة أو أنهار الدماء» ولم يكن

ذلك يعنى إعلان الكفاح المسلح ولكن يعنى وضع بريطانيا أمام الحقيقة عارية.. وعليها أن تختار وحينما وضعت أمام موقف مماثل فى الهند اختارت الجلاء..

وكان النصر «الطاغى الكاسح» يفرض على الوفد التزامات وتطورات أساسية وجوهرية لابد أن يصب كل جهده على القيام بها.. وكان أول هذه الالتزامات تحصين وتأمين النصر وبحيث لايسلبه منه أحد.. وكان التقليد والذى أصبح شبه قانون للدورة السياسية المصرية أن يبدأ التآمر على حكومة الوفد بمجرد توليها وأن يبدأ العد التنازلى لإقصائها منذ اليوم الأول، وقد حدد جلالة الملك عمر الوزارة، وسلوكها الحسن بستة أشهر، ولهذا كان لابد أن يضع الوفد هذه الحقيقة نصب عينه، وأن يتخذ كل الضمانات والاحتياطات لأن يصمد ويبقى ولا يسمح لأحد بإقصائه وخلعه، هذه المرة لابد أن يدرك أن مهمته ليست أن يستدعى للحكم إذا ما وصلت الأمور إلى حافة الهاوية ويذهب حينما تنجلى الغمة والأزمة ولكن عليه أن يتشبث حتى النهاية بحقه فى البقاء كما يكفل الدستور، عليه أن يحرس الديمقراطية.. لقد حققها بالشعار الذى رفعه... أى حمايتها «بأنهار الدماء».

وكانت مهمة الوفد الأخرى والأساسية أن يعيد تعبئة وتنظيم صفوفه، ويستعد لكل المهام والاحتمالات، عليه أن يستعرض سلبيات وإيجابيات السنوات الخمس «العصيبة» التى قضاها «فى التيه» والتى كانت امتحانا وفرزا دقيقا، وعليه أن يؤمن وحدته الداخلية ضد الانفجارات والانشقاقات العنيفة والمفاجئة والتى شابت فترتى حكمه السابقتين انشقاق السعديين ثم انشقاق السكرتير العام مكرم عبيد والتى هزت كيان الحزب وهيأت الفرصة لخصومه.

لم تكن المرحلة لتحتمل ذلك وكان الوفد مثله مثل كل الأحزاب الوطنية الكبرى متعدد الطبقات والفئات والاتجاهات، وكان التوافق والتناسق بين الأحزاب قائما راسخا طالما كان الهدف تحرير الوطن، ولكن امتد التحرير إلى المجتمع، وارتفعت شعارات التغيير والثورة الاجتماعية وتدفق إلى الوفد دم جديد، وعناصر شابة فتية تعكس تطورات العصر، وتحمل آراء ومذاهب أعمق وأبعد وتؤمن بأن تحرير الوطن لايتم بغير تحرير أهله.

ذلك وبرزت متناقضات جديدة، وحادة وكان على الحزب الكبير العتيد أن يجد لها حلولا ديمقراطية وكان على الوفد أن يعيد ويراجع برامجه ورؤيته ويتطور بهما، وكان الحزب الوحيد الذى يملك برنامجا مفصلا، وقد أعده فى مؤتمره الثانى الذى عقد عام ١٩٤٣ ليكون برنامج البلاد بعد الحرب العالمية الثانية، وكان نواة لبرنامج اشتراكى وديمقراطى عصرى، وامتدادا للقوانين الاجتماعية التى أصدرها خلال حكومته يومئذ وكان عليه أن يعدل فيه ويضيف إليه، على ضوء التطورات التى تلاحقت على مصر والمنطقة والعالم خلال سبع سنوات.

وكانت أولى الخطوات وأهمها سد الثغرة «الخطرة» والتى كانت تنفذ منها «رياح السموم» دائما وتعصف بكل شىء، الدستور والديمقراطية والإصلاح عامة، وكانت «القصر».

لايمكن أن تبدأ معركة حاسمة فاصلة مع الاحتلال ووقفة أخيرة من أجل حقوق مصر وحرياتها كاملة، قبل مواجهة صريحة واضحة حازمة مع «الملك» وإقناعه أو إلزامه بأن يتقيد بالدستور وأن يلتزم بحقوقه الواسعة المدى، والتى لا يتمتع بها ملك دستورى سواه.

ولاشك أن الحكومة كانت تعلم ولا تجهل أن الملك لم يسعد بقيامها، وظل مترددا بعض الوقت فى أن يعهد لرئيس الحزب بتأليفها واعترض على وزير المعارف طه حسين لأنه «شيوعى» متطرف وفكر أن يسند تأليف الحكومة إلى سكرتير الوفد «سراج الدين» لكى يشق صفوف الحزب وهو لم يخف عواطفه وموقفه فى حديثه للسفير البريطانى.. كان سجل الوفد والقصر معروفا مشهورا، ومأساة الحياة السياسية المصرية الأولى والأخيرة سواء مع الملك الأب أو الابن .. وقد أقيلت حكومات الوفد الخمس السابقة بخطابات قصيرة من بضعة سطور تفيض سفاهة وغطرسة، وتهدر الدستور والآداب «السياسية» العامة.. ولم يقف الأمر عند حدود الإقالة وامتد إلى ما لم يسبق وإلى أسلوب السلاطين العثمانيين «الدموى».

وكان الاعتداء الأخير بشعا تجاوز كل الجرائم السياسية فى تاريخ مصر الحديث، واستهدف هدم البيت وتدميره على كل من فيه، وتدمير الحى كله لو لزم الأمر.

وكان مصطفى النحاس هو الذى روى ذلك فيما بعد وأكده:

«تعاقبت الحوادث للتخلص منى قبل هذا الحادث سواء فى الشوارع حيث أكون وسواء كنت راكبا أو راجلا وسواء كان فى النادى السعدى أو فى دارى أو كنت ذاهبا إلى اجتماعات عامة حتى بلغت هذه الحوادث عدداً كبيراً جداً ففهمت من ذلك أن جهة ما تتعقبنى للتخلص منى ولو أدى ذلك إلى إزهاق أرواح كثيرين وهذه الجهة لابد أن تكون مقتدرة وتحت أيديها جميع الوسائل المؤدية لتنفيذ غرضها وكان مفهوما بطبيعة الحال أن هذه الجهة هى السراى لأنى ما كنت أوافق على العبث بدستور البلاد ولا الخنوع للظلم والطغيان وقد ذكرت ذلك فى التحقيق فى مناسبات عامة كثيرة وكنت أتناولها فى جميع خطبى وأنذر الملك بأن عاقبته وخيمة وأننى لن أسكت ولن أترك معركة الانتخابات إلا إذا ملئت الشوارع بالدماء وأول دماء تكون لرجال السراى».

وإذا كانت المصلحة الوطنية المحلية أصبحت تفرض تناسى الماضى، إلا أنها لا تعنى خداع النفس أو عدم إحاطة القصر بكل أحزمة الأمن والوقاية وأجراس الإنذار.

وإذا كان رئيس الديوان وصهره وأحد أعمدة الولاء قد صارحه وواجهه وأخذ عليه العهود والشروط فقد كان أحرى برئيس الحكومة والذى يتأهب لمعركة المعارك أن يفعل ذلك، أن يضمن وقوف الملك والحكومة والشعب صفا واحدا لا يخترق.

ولم يحدث ذلك.. بل كان الأمر على النقيض تماما.. وتزعم سكرتير عام الوفد سياسة قالت بأن تحييد الملك إنما يتحقق بتدليله وليس بتقويمه أو تحذيره أو محاولة إصلاحه، وذهب فى ذلك لأبعد مدى وبما فاق ما تم من قبل.

وكانت أبرز سمات الحياة السياسية المصرية منذ تولى الملك الشاب تمجيده وتعظيمه ونسبة كل الفضائل والمناقب والمواهب والخوارق لجلالته ولم يكن يبادلهم أى عرفان بل كان يمعن فى ازدرائهم وتحقيرهم سرا وجهرا، وذات يوم قال للسفير البريطانى:

«كل هؤلاء ـ أى السياسيين ـ لا يساوون شيئًا».

ولم يتعظ الوفد، وفى أول عيد ميلاد للملك لم تكتف الحكومة بالتهنئة وتسجيل الأسماء فى التشريفات وإعلان العطلة فى البلاد ولكن أذاع رئيس الحكومة خطابا مطولا على الشعب، ودعا الجميع للاحتفال بالعيد.. أسعد الأعياد، وفعل نفس الشىء فى عيد الجلوس ثم فى ذكرى الملك الأب.

ولم يكن ذلك ليمنع أن تقف الحكومة بأجهزتها ووسائلها على ما يجرى فى القصر وما يقوم به الملك وما يظهره أو يبطنه من تصرفات، وكان للسفارة البريطانية عين فى كل ركن من أركان القصر، وكانت تلم بكل صغيرة وكبيرة، وكان على الحكومة وهى توثق صلاتها وتؤكد ولاءها أن تنفذ لتعرف ما يجب أن تكون على علم دقيق به وهو ما يجرى فى الركن «القلق» من الجبهة وكان يسير من حضيض إلى حضيض أسفل.

وفى أكتوبر سنة ١٩٤٩. وفى ظل الحكومة القومية التى قال جلالته إنها كانت حلم حياته والتى دعا لها بالدوام فى صلاة العيد والتى تمنى أن يكون والده على قيد الحياة ليشهد المعجزة ويباركها استدعى جلالته سفيره الخاص فى لندن، والذى كان يستأمنه على كل تدابيره مع بريطانيا والذى وصفه السكرتير الشرقى والتر سمارت بازدراء بأنه «لايعنى الكثير وبلا دراية أو أهمية وقد وعده الملك بأن يزوجه أميرة، وهو بريطانى أكثر من البريطانيين».. وذلك ليكلفه بالصفقة التاريخية التى وضع تفاصيلها والتى سوف تحل كل المشكلات.

سلمه مظروفا مغلقا وطلب إليه أن يحمله كما هو وأن يسلمه مباشرة إلى جلالة ملك بريطانيا، وأن يطلب إلى جلالته ألا يعرف بأمره أحد آخر وأن يظل سرا بين الملكين ، والتمس السفير أن يعرف محتوياته لكى يرى أفضل أسلوب لتسليمه، وأذن له جلالة الملك وحينما قرأه بهت وألح على أن يعرضه على السفير البريطانى فى القاهرة وأن يأخذ رأيه فى محتواه.. وقرأه فخامته وذهل بدوره كان الخطاب سريًا جدًا وشخصيًا يقول:

«إن جلالة ملك مصر يعرض على جلالة ملك بريطانيا وايرلنده ومستعمرات ما وراء البحار أن يعقد الاثنان حلفا سريا لا يعرف به سواهما فقط.. ويتعهد فيه جلالة

ملك مصر ببقاء القوات البريطانية فى منطقة القنال وانضمام مصر إلى حلف الدفاع المشترك وإذا ما بدأ العدوان الروسى وزحفت القوات السوفييتية سوف تنضم مصر فورا وتحارب جنبا لجنب مع القوات البريطانية».

وقال جلالته: «إنه يفضل أن يظل ذلك سرا، لأنه للأسف لا يستطيع أن يجاهر بآرائه هذه حتى لا تسود مزايدات سياسية فى البلاد وسوف تتهمه فورا بالولاء للاحتلال ولهذا يفضل الاحتفاظ به سرا وشخصيًا».

ولام السفير البريطانى زميله المصرى على أنه لم يوضح لمليكه أن عرضه هذا مستبعد ومستحيل فى ظل النظم الدستورية البريطانية وأن الملك لا يملك ولا يستطيع أن يعقد اتفاقا سريا مع ملك آخر بغير علم الحكومة.. وغضب جلالة الملك غضبا شديدا ولم يكترث برأى السفير البريطانى وأمر سفيره بأن يحمل المظروف إلى لندن ويقدمه هناك.

وقام السفير المصرى بعرض الخطاب على بيفن وزيرالخارجية وتقبله وعقب عليه بدهائه المعروف أنه سعيد بأن يؤكد جلالة الملك مرة أخرى تطابق آرائه ووجهات نظره مع الحكومة البريطانية، ولكن تظل العقبة الوحيدة أن الخطاب لايمكن أن يظل «سرى جدا وشخصى» والأفضل التصريح بمحتواه.

وتردد السفير، وقال بيفن إنه سوف يستبقى الخطاب ويفكر فى الأمر وكيف يمكن عرضه، وعزز السفير المصرى طلبه برسالة شفهية قالت:

«إن الدافع لجلالة الملك على عقد الاتفاق هو أن عدد العملاء الروس يتضاعف كل يوم فى مصر وأن هناك أدلة على تدابير للقيام بانقلاب شيوعى فى مصر ويريد جلالته حماية البلاد بضمان موقف بريطانيا».

وبعد قليل وصل إلى مصر الفيلد مارشال سليم رئيس أركان حرب القوات الامبراطورية، والتقى بجلالة الملك فاروق فى يوم ٥ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ والبلاد على أهبة أهم معركة انتخابية فى تاريخها، وتضطرم حرارة وحماسا، ويجمع الكل على أن محورها الفصل فى المشكلة المصرية.

ويقول محضر المقابلة:

«بدأ الملـك الحديث عن الـشرق الأقصى وعـن قلقه لـلتوغل الـشيوعى هـناك»، وأضاف:«إن الحرب الباردة لا تسير سيرا طيبا وأنها لايمكن أن تظل باردة ولا مناص من أن تتحول بـل من الأفضل تحويلها إلى حـرب حقيقية لأن الحياة فى ظـل التهديد الدائم أصبحت غير محتملة...».

وقال الفيلد مارشال إنـه قلق حول العلاقات بين مصر وبريطانـيا وأن تظل معلقة لاتحقق أى تـقدم وتصر مصـر على رفض كـل ما تطلبـه بريطانيـا من تسهـيلات فى قاعدة القـناة ، ورد الملك بأنه يدرك تمام الادراك ضـرورة بقاء القوات البريطـانية فى منطقـة القناة والمزايا الـتى تحققها مصـر من ذلك والمبررات البـريطانية ولكـنه يواجه ظروفا دقيقة ولا يـستطيع أن يجاهر فيهـا بآرائه الحقيقية وإن كان ذلك لـن يمنعه من بذل كل ما يستطيع للاستجابة للمطـالب البريطانية وأن كل ما يحرص عليه أن يؤكد للفيلد مارشال تأييده الكامل لهذه المطالب، ووعده ببذل كل جهد لتحقيقها، وتطرق الملك إلى الـرسالة السرية التـى بعث بها إلى جلالة مـلك بريطانيا وطـلب أن يعرف رأى الفيلد مارشال فيها بصفتها مسألـة عسكرية، ولكنه اعتذر بأنه لا يملك الحديث فى ذلك وأن الحكومة البريطانية هى التى تملك الرد».

والتقى جـلالته بعد ذلك بـقليل بالسفـير البريطانـى الذى أكد له إعجاب الـفيلد مارشال بآرائه وبشخـصيته ولذلك جدد مطلبا مازال يلح عـليه منذ عام ١٩٤٤ وهو دعوته رسميا لزيارة بريطانيا.

وحدث بعد تولـى الحكومة الوفدية الجديدة بـأسبوعين أن هبط المستـر بيفن وزير خارجية بريطانيا فـى طريق عودته من مؤتمر الكومنولث فى كولومـبو والتقى برئيس الوزراء النحاس باشا ثم بجلالة الملك.

ويقول محضر اللقاء مع رئيس الوزراء:

«بدأ المستر بـيفن الحديث بأن أثنى على مـوقف مصر خلال الحرب العالميـة الثانية ووقوفهـا إلى جانب الـديمقراطيـات وقال إنه استبشر خيرا عـندما جاءت حـكومة شعبية مصرية بـعد انتخابات حرة إذ تجدد لديه الأمل فى أن تنتهـى المشكلات القائمة بين مصر وبريـطانيا، ورد النحاس باشا بأن لـمصر حقوقا تتمسك بهـا ومطالـب تصر عليها وهى الجلاء الـكامل العاجل ووحدة مصر والسودان تحت الـتاج المصرى وأنها

تعلن فى صراحة أن تعاونها الكامل مع الأمم الديمقراطية يتوقف على إجابة مطالبها.

وقال المستر بيفن إنه قادم من الشرق الأقصى حيث تفشى الشيوعية وتفاقم كل يوم وأنها تزحف فى طريقها نحو الشرق الأوسط ورد النحاس باشا، إن الشيوعية لا تقوم إلا حيث يكون الاستعمار واستغلال القوى للضعيف وحيث يكون الفارق كبيرا بين الطبقات ولو أن القائمين على السياسة الدولية تداركوا ذلك لما طرأ هذا الخطر الذى يهدد العالم».

«وأشار النحاس باشا إلى سياسة الوفد الاشتراكية والتى تتضمن إصلاحات شاملة لأن التفاوت بين الطبقات خطر كبير، ونحن نعمل على أن تتحمل الطبقات العليا الأعباء المفروضة عليها..».

ولكن لم يحط النحاس باشا وزير الخارجية البريطانية علما بما تنوى الحكومة أن تقوم به وأنها استقرت على ضرورة التسليم بمطالبها وحقوقها كاملة وإما أنهار الدماء!!

والتقى جلالة الملك بالمستر بيفن وكان التفاهم والتعاطف بينهما وثيقا حميما، ولم ينقطع التراسل والاتصال بينهما منذ توليه مسئولية الدبلوماسية البريطانية، وكان بيفن هو الذى خرق مبدأ حكومات العمال بألا تتوالى المفاوضة حول مصر إلا مع حكومة وفدية، وواصل سياسة المحافظين بأن الملك هو أفضل «أداة» لبريطانيا.. واسترضاه وحقق له أعز أمانيه وهى نقل السفير البريطانى كيلرن وتعيين بديل له كان صديقا حميما لوالده، وكان بيفن هو الذى تلقى رسالة الملك الأخيرة ووعد بدراستها وتدبير عرضها على ملك بريطانيا، ولهذا كان الحديث وديا تماما وكان الاتفاق والانسجام كاملا، ولم يكن لدى أى منهما ما يضيفه.

وبعد أيام وصل إلى ميناء الإسكندرية الطراد البريطانى ليفربول وعليه الأميرال مونتباتن القائد العام للأسطول ووفق التقاليد البحرية قابل الملك بحضور السفير، وبعث هذا برسالة حول المقابلة قال فيها:

«بدا أن كل ما كان يهم الملك هو أن ينتزع من اللورد دعوة لزيارة بريطانيا وأخذ

يلف ويدور حول الموضوع الذى لم يكن اللورد يملك أن يقطع فيه مهما كانت صلاته بالعائلة المالكة والحكومة، ولهذا اكتفى الملك فى النهاية بإبداء رغبته بأن يزور الطراد وكان هذا يعنى تأخير الرحلة أربعا وعشرين ساعة، ولكن وافق الأميرال مشكورا واستجابة لمشورتنا وأقام حفل غداء على ظهر الطراد واستقبل الملك بحفاوة وبكل الطقوس البحرية والتقطت له الصور وهو فى سترة الأميرال».

ولكن أغرب ما طلبه الملك فاروق فى اللحظة التى كانت بلاده تستعد لاستخلاص كامل حقوقها من بريطانيا وبعد بضعة أيام فقط من انتخاب حكومة وطنية دستورية باركها جلالته.. كان يوم ٧ من يناير سنة ١٩٥٠.. ودارت حوله جولة من المراسلات بين القاهرة ولندن وبين السفارة فى القاهرة والوزارة فى لندن والملك فى قصر بكنجهام.

وبعث السفير البريطانى بهذه الرسالة:

«عزيزى ويليام:

- لعلك تذكر أننا كنا بين الحين والآخر نجد أنفسنا بحثا عما يمكن أن نسترضى به الملك فاروق ونشعره باهتمامنا، وقد وفر علينا حسين سرى العناء عندما قابلته يوم ٧ من يناير وتداولنا أحاديث طويلة ومواضيع خاصة جدا، وأسر إلىّ أن الملك أسر له قبل أيام بتطلعه إلى أن تنعم عليه بريطانيا بلقب شرفى (ولم يشرح لماذا أو لأى مبرر)، وأضاف أنه إذا ما وافقنا فإنه لا يريد أن يكون ذلك وساما (ولم أتصور منحه وسام ربطة الساق لأنه ليس مسيحيا) وأنه يفضل أن تكون رتبة كولونيل شرف فى الجيش البريطانى ولا شىء يسعده ويفخر به مثل هذا الإنعام.

وأنا أعرف جيدا مدى جهل جلالته بالشئون العسكرية وإن كان يحب أن يدعى العكس، وقلت لسرى ألا يكون ذلك أقل مما يناسب مكانته وأنه أصغر من أن يطلبه هذا فضلا عن أنه قد يكون سببا فى حرج شديد إذا ما التقى مرة أخرى بالفيلد مارشال سليم إذ سوف يكون عليه أن يؤدى له التحية، وضحك سرى واستبعد أن يؤدى ذلك تماما وقال إنه يعرف (وهذا غير صحيح) أن الملوك لا ينعمون على ملوك آخرين برتبة جنرال فى جيوشهم ولذلك فإن رتبة الكولونيل هى أعلى ما يمكن الإنعام به وأن هذا يكفى وهو كل ما يتمنى جلالته من صميم قلبه.

ولعلك تذكر أننى سبق وطرحت هذا الموضوع من قبل وكتبت خطابا إلى نيفيل تيلر كما أننى طرحت على سليم حينما كان هنا وأنه وعد بأنه سوف ينظر فى الأمر، وقال إن المشكلة هى أن منح رتبة الكولونيل شرف من اختصاص قائد الفرقة التى يقع عليها الاختيار وأنه يعتقد أن أية فرقة لن ترضى بوجه خاص أن تمنح الملك فاروق رتبة كولونيل شرف، وإن كان ذلك يمكن التغلب عليه عن طريق إقناعهم بالتضحية من أجل الوطن».

رونالد كاميل

وجاء الرد يقول:

«بالإشارة إلى خطابكم السرى جدا والخاص بشأن الإنعام على الملك فاروق بما يثبت اهتمامنا به، أود أن أخبركم بأننى بناء على تعليمات السير ويليام سترانج بحثت الأمر مع الفيلد مارشال سليم الذى أخبرنى بأن منح رتبة كولونيل شرف من اختصاص قائد وضباط الفرقة وأنه يخشى أنه لن يجد فرقة ترحب بذلك بالنسبة للملك وهو يرى أن ذلك يمكن التغلب عليه برجاء شخصى من القائد العام وباسم الصالح الوطنى، ولكنه يفضل عدم ممارسة الضغط.

وبرزت خلال الحديث فكرة أخرى نود أن نعرف رأيك فيها وهى الإنعام على الملك فاروق برتبة لفتنانت جنرال أو جنرال فى الجيش البريطانى، وبذلك يكون له الحق فى ارتداء السترة العسكرية والتمتع بكل المزايا التى تستتبع ذلك، وسوف يتطلب ذلك موافقة جلالة الملك جورج مباشرة، وبذلك نتلافى الطلب من الفرقة.

«ولعلك تعرف أن مهراجا نيبال يحمل رتبة لفتنانت جنرال ولهذا فإن الأفضل أن يحصل الملك فاروق على رتبة الجنرال كاملة، وبذا يصبح هو الملك الوحيد الحاصل عليها».

وتمت الموافقة من كل الأطراف البريطانية على هذا الحل السعيد وأصدر جلالة الملك جورج براءة الإنعام ونصها:

«نحن جورج السادس بعناية الله ملك بريطانيا وايرلنده والدومينون البريطانية فيما وراء البحار وحارس العقيدة.

إلى أخى العزيز فاروق الأول ملك مصر..

تحياتى

لما كنا نود أن نقدم لجلالتك دليلاً على صداقتنا وتقديرنا فقد استقر عزمنا على أن نمنحكم رتبة چنرال شرف فى قواتنا البرية وذلك بما لنا من سلطة إيجاد الرتب والتعيين فيها.. ومنذ صدور براءتنا يصبح لجلالتكم الحق فى أن تحمل وتحظى بهذه الرتبة الشرفية وبكل ما يتبعها من ميزات وقد أمرنا كل ضباطنا وجنودنا وكل من يعنيه الأمر أن يعترفوا بهذا التعيين وأنكم قد حصلتم على رتبة الچنرال فى قواتنا المسلحة بقرار منا».

وكتب السفير إلى لندن:

«عزيزى ويليام:

حينما حملت إلى الملك فاروق قرار الإنعام عليه برتبة الچنرال فى الجيش البريطانى طرب فرحا وقال إن عرفانه بالجميل بلا حدود، وأن هذه لحظة من أسعد لحظات حياته، ولا يجد ما يعبر عن عمق شكره لهذه اللفتة الملكية، وقال الملك إنه يشعر بأنها أزالت كل ما أذيع وروى عنه فى فترة الحرب، وقال إن اللفتة جاءت فى أنسب الأوقات وفى لحظتها الملائمة ونحن نسعى لإقامة دفاع مشترك وسوف يسعد بها الشعب المصرى وضباط وجنود الجيش المصرى خاصة، وسوف تكون عاملا مهمًا فى تعزيز هذا الدفاع.

وكرر جلالته التأكيد بما سوف يكون لهذه اللفتة من أثر على ضباط وجنود الجيش المصرى خاصة إذا ما ـ لا قدر الله ـ نشبت الحرب وحاربنا معا، ولا أكتمك ياعزيزى ويليام أنه ساورنى رعب طارئ حينما تصورت أنه قد يطلب منا أن ننتهز الفرصة الثمينة التى توافرت وأن نفيد من مواهبه ونوليه قيادة فرقة من الجيش البريطانى، وهدأ روعى حينما قال إنها: «سوف تدعم الصلاة والصداقة بين الجيشين المصرى والبريطانى».

وتقرر أن تهدى الرتبة إلى الملك فى احتفال كبير وأن يدشن بكل الطقوس التقليدية، وأن يحملها له «الدوق جلوسستر» والليدى قرينته وتمت المراسم فى القاهرة، وألقى جلالته خطاب شكر طلب فيه إلى الدوق أن يحمل إلى جلالة الملك عميق شكره وتقديره وأن هذا الإنعام السامى سوف لا يوثق العلاقة بين الأسرتين الملكيتين خاصة ولكن بين مصر وبريطانيا عامة، وأنعم على الليدى بوسام الكمال وأقام الملك حفلا كبيرا فى أنشاص دعا إليه كل كبار ضباط الجيش البريطانى فى منطقة القناة وكبار ضباط الجيش المصرى وارتدى السترة العسكرية التى تمنحه الرتبة حق ارتدائها وحمل الشارة وأدى له الضباط البريطانيون التحية العسكرية ـ بعدما أصبح زميلهم ـ ولم يدع للحفلة وزير الحربية أو أحدا من الحكومة.

وقد حصل مهراجا نيبال ـ والذى أصبح ملكا ـ على الرتبة لأن نيبال المملكة الصغيرة التى تقع بين الهند والصين، كانت موطن جنود «الجوركا» وكانوا رغم صغر حجمهم أشجع جنود الفرق الإمبراطورية وأشدهم شراسة ووحشية ونظرا لفقر نيبال المدقع والذى حرصت بريطانيا على أن يدوم، حتى اعتبرت نيبال أفقر بلد فى العالم، أصبحت المهنة الرئيسية ومورد الرزق الأول التطوع فى القوات الإمبراطورية، وحارب الجوركا فى كل ميادين الشرق والغرب وفى الحربين العالميتين وكانوا فى مقدمة الفرق الضاربة ووقودا رئيسيا للمدافع، وظلت فرق الجوركا قائمة وتابعة لوقت طويل بعد الاستقلال، وظل حق التطوع من حقوق المواطن فى نيبال.. هذا فضلا عن أن المهراجا كان يشعر بالأمن فى موقعه الجغرافى الحرج بين العملاقين الآسيويين، لأن بريطانيا لن تسمح بالمساس بعرش يتولاه چنرال بريطانى.

وكان ذلك بلا شك هو ما هدف إليه الملك، سوف تلتزم بريطانيا ولن تملك أن تتخلى عن عرش يتربع عليه چنرال بريطانى، وفى بلد أصبحت «الجوهرة الأولى» فى التاج بعد استقلال الهند.. ولم تتدخل الحكومة أو تبدى رأيا فى الحدث، ولم تشارك فى الطقوس أو فى الحفلات التى أقيمت، ولم تر فى حصول ملك مصر على رتبة چنرال فى الجيش الذى يحتل مصر منذ أكثر من ستين عاما، وفى اللحظة التى تستعد لإزاحته أو طرده لو لزم الأمر، لم تجد ما يوجب أن تعترض أو حتى أن تعتب أو أن تلفت نظر جلالته!!

ولم تدرك الحكومة مدى الخطر فى أن يظل القصر معقلا لسياسة مختلفة تماما ومناوئة لكل ما جاءت لتحققه ولكل ما أجمعت البلاد عليه، وأن عليها أن تتدخل بحزم لكى توقفه منذ البداية، وعلى العكس تماما تركت الحبل على الغارب، لكى يستفحل الخطر وتأكد ذلك حينما عاد الفيلد مارشال سليم رئيس هيئة أركان حرب القوات البريطانية لزيارة مصر فى يونيو سنة ١٩٥٠، وبناء على تقرير أعدته هيئة أركان الحرب قال: «منذ ١٩٤٦ لم نكن متحمسين للتعاون مع الحكومات التى تعاقبت فى مصر لأنها لم تكن تمثل الشعب تمثيلا صحيحا «كذا» ولكن فى بداية العام جاءت إلى الحكم وزارة وفدية نرى أنها تمثل الشعب، ولهذا يجب أن نجدد المفاوضات معها».

لم يحو التقرير أى تنازل عن كل ما طالبت به بريطانيا وتمسكت به من قبل وكرر الفيلد مارشال الدعاوى والذرائع البريطانية بلا تعديل فى لقاء له مع رئيس الوزراء مصطفى النحاس:

«ما زال الشرق الأوسط هدفا رئيسيا لروسيا، وإذا ما فقد سوف يكون ضربة شديدة لا للشرق الأوسط وحده ولكن لأوروبا أيضًا وأى هجوم على الشرق الأوسط سيوجه إلى مصر مباشرة فهى مفتاح الشرق الأوسط ومن يملك مصر يملك الشرق الأوسط وإذا قامت الحرب فإن الهجوم الجوى سوف يستغرق ساعات وتصل الجيوش الروسية بعد أسابيع».

وقال المارشال:

«يجب أن يكون لنا جيش مشترك وتدريب مشترك والعلاقات التى تقوم بين الجيش المصرى والجيش البريطانى فى كل هذه النواحى علاقات حسنة وإذا ما قبل هذا أفضى إلى نتائج طيبة ولا يسعنى إلا أن أنوه إلى أن رفعة رئيس الوزراء يستطيع بمركزه العظيم فى الحكومة وعند الشعب أن يبين للناس أن هذا مبدأ جديد وليس المبدأ القديم ولا ينطوى على معنى الاحتلال».

ورد النحاس:

«أشكر سعادة الفيلد مارشال على هذه الثقة ولكننى أعلم علم اليقين بصفتى

زعيما للشعب أن الشعب حانق وناقم ولا يمكن أبدا أن يركن لوعود جديدة أو يقبل نظريات مستحدثة ترمى فى النهاية إلى بقاء قوات أجنبية فى مصر تحت أى اسم أو أى صفة ولا يمكننى قط أن أقتنع أو أقنع الشعب بأن بقاء جيش أجنبى فى بلادنا وقت السلم يعنى شيئا آخر غير نوع من الاحتلال والانتقاص من السيادة، ولقد قاسينا كثيرا من التجارب المريرة المتكررة الماضية إذ وقفت إلى جانبكم ووجهت الشعب إلى أن يبذل لكم كل معاونة مادية ومعنوية فى الحرب الأخيرة ولم أفعل ذلك طبقا لمعاهدة ١٩٣٦ فحسب وإنما فعلته إيمانا بقضية الحرية وكان الشعب من ورائى يخدمكم ويضع مرافقه تحت تصرفكم ويساعدكم بقلبه وروحه كما فعل فى الحرب العالمية الأولى وأعطاكم محاصيله وسخر لكم سككه الحديد ومواصلاته وسائر مرافقه فى سبيل خدمة قضية الحلفاء انتظارا لتحقيق الوعود بالجلاء والاستقلال التام فلم يصدق أى وعد ولا أستطيع أن أوافق سير ويليام سليم على ما يقوله من قطع الصلة بين الماضى والحاضر فإن الماضى ماثل أمامنا لا يمكن تجاهله أو نسيانه ويتلخص فى الاحتلال الطويل والوعود التى لم تتحقق فكيف يمكننى أن أثق الآن أو أقبل نظرية جديدة لا تختلف فى نتائجها عن تجارب الماضى ويمكنك أن تقول إن ثقة الشعب قد ضعفت فى وعودكم ونظرياتكم وكذلك فى الدول الكبرى المسيطرة على العالم لماذا نقف إلى جانبكم ونعرض أنفسنا للقتل وأراضينا للخراب ونفقد مواردنا ومرافقنا إذا لم نعرف يقينا أن مطالبنا ستتحقق فى هذه المرة، إننا لا نستطيع أن نقول للشعب إننا سنقطع الصلة بين الماضى والحاضر مادام الحاضر صورة من الماضى مهما اختلفت أوصافه ومعالمه.

يجب أن نبحث عن طريق آخر فى التعاون من نوع جديد يحقق الجلاء ويكفل المصالح المشتركة وأعتقد أننا نستطيع أن ندافع عن بلادنا وأن نفكر فى نوع التعاون بيننا وبينكم يزيل المخاوف ويحقق الجلاء الشامل الناجز، وأحب أن تعرف أن ليس فى العالم قوة تستطيع اقناع الشعب المصرى بأن مصر ستكون مقصودة لذاتها بالهجوم أو الاعتداء وإنما ذلك بسبب وجود جيش أجنبى فى بلادنا هو الذى يواجه العدوان الروسى وأن وجود هذا الجيش سيكون الذريعة التى يتذرع بها الروس لمهاجمة مصر ومن البديهى والضرورى أن نستكمل استعداداتنا العسكرية من برية

وبحرية وجوية وأن نعمل على تسليح الجيش المصرى بالأسلحة الحديثة من جميع الأنواع وأن تساعدونا فى ذلك مساعدة جدية فعالة بخلاف ما تفعلون الآن إذ تعدوننا بإرسال دبابات دون أن ترسلوها، وإذا استكمل جيشنا استعداداته العسكرية من السلاح والذخيرة وقف إلى جانبكم لرد العدوان عن مصر وتعاون فى هذا الغرض تعاونا قلبيا صادقا، وهذا التعاون يكون مثمرا ووافيا دون حاجة إلى الاحتفاظ بقوات أجنبية فى وقت السلم ولا تنسوا الروح المعنوية فإن الجيش المصرى سيتمتع بروح معنوية عالية كلما شعر باستقلاله، إن جلاءكم عن أرض الوطن سيزيد من قوة هذه الروح ويجعل الجيش يتفانى فى خدمة قضية السلام المشترك».

وكانت المقابلة الثانية مع الملك مختلفة تماما، وقد التقينا كزملاء ورفاق سلاح فى جيش واحد، ولذا لم يؤد جلالته التحية للفيلد مارشال، ويقول محضر المقابلة:

«لم يكن الملك متفائلا حول الحرب الباردة وقال إنه مقتنع شخصيا بأنه لابد أن تتحول إلى حرب ساخنة وهى الآن مثل موجة بحر عارمة لابد أن تتكسر فى مكان ما وهو كثيرا ما يفكر إذا ما كان الطريق الوحيد الحكيم هو شن حرب وقائية».

وأضاف:

«وأرجو أن تثقوا من أننى لست عدوانيا بطبيعتى ولكن هناك خطرا دائما وداهما يتهدد الجميع.. وقال الملك إن كل الشعوب يجب أن تتحد لأن أحدا منها لن يستطيع الصمود بدون الآخرين».

«وسوف تحتاج الدول الكبرى إلى الدول الصغرى بنفس القدر وإذا لم تنسق الدول الديمقراطية صفوفها حول سياسة مشتركة فإن الروس سوف يستطيعون الاختراق والالتفاف حولها».

«وقال إنه سعيد بأن مصر وبريطانيا قد وضعا الأساس لكى يعملا معا فى إطار خطة مشتركة».

«ولابد أن نرسى معا دعائم سياسية واستراتيجية رائدة وراسخة تفرض نفسها على كل منطقة الشرق الأوسط وتعتمد على قوتنا الاستراتيجية وكفاءتنا السياسية!!».

وانتهت زيارة الفيلد مارشال سليم بلا نتيجة.

***

كان الصراع الداخلى فى حزب الوفد يشتد ويتصاعد، كانت القوى الفتية والتقدمية واليسارية التى تدفقت إلى صفوف الوفد تقوى وتعزز شعبيتها كل يوم، سواء فى مجلس النواب أو لدى الشعب عامة وقد أصبح لها رموز وقيادات ذات شهرة وهالة وتمتع بتأييد زعيم الحزب وحمايته وكانت ترفض تماما سياسة سكرتير الحزب وما سماه «تحييد القصر» حتى لا ينحرف وينحاز إلى الإنجليز أو يبطش بالحكومة قبل أن تؤدى رسالتها، وكانوا يؤمنون بأن الملك كان ومازال وسوف يظل دائما مكمن الخطر ورأس الأفعى، وأن تحييده إنما يتحقق بمواجهته وبحصاره وكشف كل عوراته، والتى أصبحت فاضحة للشعب عامة.

وكان يدرك أن المعارضة وفتح باب المفاوضات أصبحت «غير ذات موضوع» وأن المهمة الملحة والعاجلة هى تعبئة الشعب وتوعيته لمعركة عصبية مريرة، إن المفاوضة سوف تعنى المزيد من المماطلة والمناورة وتبديد المد الوطنى الذى لابد من دفعه وتعزيزه كل يوم.

كانت ترى أن الشعارات لا يمكن أن تظل شعارات، وأن العدالة الاجتماعية هى الوجه الآخر للثورة الوطنية، وأن شعار الديمقراطية الاشتراكية لابد أن يعنى الحقوق السياسية والاقتصادية معا وأن يعاد توزيع الثروة بدءا بأهم مصادرها وهى الأرض وعبرت صوت الأمة عن ذلك فى مقال جاء فيه «إن الأقلية الأرستقراطية المترفعة ترى أن الخطر كل الخطر فى أن ينهض الشعب من الهاوية التى يشده إليها بيد من حديد الأعداء الثلاثة الفقر والجهل والمرض، وترى الخطر كل الخطر أن يضيع ما لها من نفوذ أو جاه إذا الشعب تعلم بعد جهل، واشتد بعد مرض وأكل وشبع بعد جوع ومسغبة وإذا كان الشعب قد نصر الوفد هذا النصر العظيم فذلك لثقته من أنه سوف يرتفع إلى أرفع مستوى من النور والعرفان.

وترى الأقلية فى ذلك مسألة حياة، أو موت، مسألة تنازع بقاء أو قل وجود أو لا وجود».

كان ذلك يثير أشد القلق بين باشوات وبكوات الوفد وطبقاته العليا والمحافظة وهم الذين دفعوا بالسكرتير إلى منصبه، وعززوا نفوذه وعقدوا عليه آمالهم فى أن يحافظ على «الحزب» وأن يحتوى ويحاصر هذه «الصقور» الصغيرة!!

وسرى القلق إلى كل الباشوات والبكوات الوطنيين أو الموالين، وتعاطفوا معا إزاء خطر أصبح مشتركا، إذ ما خرج الشعب لقتال الاستعمار فلابد أن يزحف على الاستغلال أيضا.

ولهذا كانت المحافظة على العرش باسم تحييده.

إن الملك قمة الطبقة وهرم النظام، وإذا ما انهارت ضاعت مظلة الأمان، ولهذا أعلن رئيس الحكومة وزعيم الأمة «أن عقيدة شعب مصر والسودان والتى يتمسك بها ولا يرضى عنها بديلا هى الملكية والدستور»، وكان يعلم كما لا يعلم أحد مثله أن النقيضين لم يجتمعا من قبل ولن يجتمعا من بعد.

وحينما استفحل التعارض ضحت حكومة الأغلبية الشعبية «الكاسحة» بالدستور، بل وبالقيم الديمقراطية والخلقية عامة وكانت الأمثلة والنماذج صارخة: تقدم عضو فى مجلس الشيوخ هو مصطفى مرعى باستجواب حول أسباب استقالة رئيس ديوان المحاسبة، وخلال عرض الاستجواب والنقاش، تطرق إلى نفقات حرب فلسطين وإلى موردى الأسلحة الفاسدة ثم إلى تقاضى المستشار الصحفى لجلالة الملك.. كريم ثابت لمبلغ خمسة آلاف جنيه مكافأة لجمع التبرعات لمستشفى المواساة بالإسكندرية.

واستماتت الحكومة فى الدفاع والتنديد بالاستجواب وتولى ذلك فؤاد باشا سراج الدين، واستشاط جلالة الملك غضبا، واعتبره مساسا بهيبة القصر وبه شخصيا وطالب بأقصى العقوبة وهى حل مجلس الشيوخ ونصحه مستشاروه بالتخفيف، وتحرجت الحكومة من الإقدام على مثل هذا «التعسف» وانتهى.الأمر إلى مراسيم تقضى بإقصاء رئيس مجلس الشيوخ ورئيس حزب الأحرار الدستوريين وإبطال عضوية ١٩ عضوا فى مجلس الشيوخ.

وأثار القرار ضجة عنيفة لمجافاته لروح الدستور قبل نصوصه خاصة من الحكومة الدستورية ولكن كان القانون إرادة السلطان.

ورفع حزب الأحرار الدستوريين وهو يهنئ جلالة الملك بالعيد مذكرة تؤكد ولاء الأحرار الدستوريين وإخلاصهم منذ تأسيس الحزب للقصر، وأن ليس للشك أن يرقى قيد أنملة فى إخلاص جميع طبقات الأمة للجالس على العرش، فى ظل كل الظروف».

وكتبت جريدة الحزب السياسية افتتاحية تقول:

«إن الملك رمز الأمان والذى يعمل الحزب دائما تحت لوائه وأن الظروف الطارئة التى أثارت القيل والقال، لا هى ولا غيرها من الظروف تستطيع أن تؤثر فى اخلاص الأحرار الدستوريين للعرش»!!

وامتدت فضائح الملك الشخصية إلى الأسرة، وقررت الملكة الأم أن تقيم فى الولايات المتحدة الأمريكية بعد جولة حافلة فى أوروبا، وتزوجت شقيقته الصغرى من موظف دبلوماسى صغير ومسيحى، ونشرت صحف العالم القصة، ونقلتها الصحف المصرية، واعتبرها جلالته تشهيرا بالأسرة، رغم أن مجلس البلاط قرر حرمان الأم وابنتها من الألقاب ورفع دعوى الحجر على الأم.

واستصدرت الوزارة، قانونا بمعاقبة كل من ينشر فى الصحف أو غيرها من المطبوعات دون الحصول على إذن من وزارة الداخلية أخبارا أو صوروا أو رموزا عن الشئون الخاصة للأسرة المالكة أو أحد أعضائها بالحبس لمدة ستة أشهر، أو بغرامة مائة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين.

وقررت الحكومة منع سيل من الصحف والمجلات الأوروبية والأمريكية من دخول مصر مما أدى إلى مضاعفة الحملة وتعاظمها، وأدلى وزير الداخلية وسكرتير عام حزب الأغلبية بتصريح حول الأحداث (فضيحة الأم والابنة)، والجزاء الذى أوقعه الملك وصدور القانون الرادع جاء فيه:

«إن جلالة الملك المفدى قد وقف منذ اللحظة الأولى موقفا حاسما جديرا بابن فؤاد العظيم وحفيد إسماعيل وسليل محمد على، وبذل جلالته من الجهد الجبار ما بذل للحيلولة دون وقوع هذا الحادث المحزن، والشعب كله يقف إلى جانبه ويؤيد جلالته تأييدا خاصا وإجماعيا وأنه ليضرع إلى الله سبحانه وتعالى أن يكلأ جلالته بعين رعايته ويهبه موفور الصحة والعافية ويديم حياته الغالية لخير هذه البلاد».

ولم يجد جلالته حرجا وبلاده فى مرحلتها الحرجة العصيبة أن يقوم برحلة طويلة إلى أوروبا على ظهر يخته الملكى ومع حاشية كبرى، وأن يتجول خلال شهرين فى أرجاء أوروبا،وأن يقضى سهراته فى كازينوهات ايطاليا وفرنسا ويمرغ سمعته وسمعة بلاده فى الوحل.. وأصبح جلالته وجولاته وصولاته مادة خصبة لصحف ومجلات الإثارة بل وللصحف والمجلات الكبرى.. وأصبح مادة للفكاهة والسخرية فى برامج المنوعات فى ملاهى الليل.. وكانت الصحف المصرية تنقل هذه الأخبار والموضوعات عن الصحف الأجنبية واعتبر ذلك قذفا فى الذات الملكية.

وأعدت الحكومة ثلاثة مشاريع قوانين لتعديل بعض مواد قانون العقوبات فيما يتعلق بتعطيل الصحف والعيب والإهانة والقذف فى الذات الملكية، وتقدم بمشاريع القوانين الثلاثة نائب وفدى معروف وانفجرت ثورة عارمة فى صفوف الحزب ونوابه، وفى كل الصحف عامة، واحتجت نقابة الصحفيين واجتمعت الهيئة الوفدية واستنكرت ما قام به سكرتير عام الحزب فؤاد سراج الدين ولم تجد الحكومة بدا من سحب القوانين التى زعزعت مكانتها وانتقصت من مصداقيتها.

وكان جلالة الملك يتلفع دائما بالدين، ولم يتخل عن حلمه بأن يكون أمير المؤمنين وخليفة المسلمين ولكن أثارت مباذله وفضائحه مشاعر رجال الدين وعلمائه، ولم يملك شيخ الأزهر إلا انتقاد السفه والتبذير فى كابرى والتقتير فى مصر.. وطلب جلالة الملك على الفور عزله، وقامت الحكومة بإعداد مذكرة تضمنت تصريحات الشيخ، ومبررات عزله، وأعدت الأمر بذلك وأرسلته إلى جلالة الملك فى كابرى فى إيطاليا حيث وقعه وصدر ونفذ فور وصوله.

ولدى عودة جلالة الملك من رحلته «السعيدة» دعت صحف الوفد الشباب الوفدى لأن «يخرج مع كل أبناء مصر والسودان وبكل منظماتهم من أقصى الأرض لتحية الملك، مليك البلاد، أصدق تحية ليكون يوم رجوعه يوماً تاريخيا».

وحدث والبلاد فى غمرة قلقها حول المصير، أن اختطف جلالته فتاة كانت تستعد للزواج من محام شاب، وقرر أن تكون زوجته الثانية، وكان له ما أراد، ولم يجد حرجا من أن يقوم برحلة أخرى لقضاء شهر العسل فى أوروبا وببذخ فاق كل رحلاته السابقة، وعلم وهو فى الرحلة أن مجلس الدولة أصدر حكما آخر حول

إحدى القضايا الصحفية لا يتفق ومكانة جلالته وهيبته وسمعته، وبعث رسولاً خاصا من كابرى ومعه أمر ملكى بأن تصدر الوزارة مرسوما بإلغاء مجلس الدولة.

واجتمع مجلس الوزراء، ووافقت أغلبيته على طلب جلالته، وعارضت أقلية معارضة عنيفة، وهدد وزير الخارجية بالاستقالة، وأيد مصطفى النحاس الأقلية، وبذلك أنقذ مجلس الدولة.. ولكن حينما سافر النحاس باشا إلى أوروبا للعلاج، أوفد جلالة الملك مندوبا لتوديعه وإبلاغه تحيات جلالته، ونشرت صحف الوفد «أن عيون رفعة الرئيس إغرورقت بالدموع حينما أبلغه مندوب الملك بالرسالة الرقيقة».

لم يكن بالملك الذى يتصدر زحف شعبه إلى الاستقلال التام.. ولم تكن الحكومة أيضا.

كتب السفير البريطانى إلى حكومته:

«تؤكد الدلائل والوقائع يوما بعد يوم وبما لم يعد يقبل الجدل، أن فرصتنا فى تحقيق اتفاق مع مصر يعتمد إلى آخر مدى على الملك فاروق وعلى قدرته على أن يمارس نفوذه فى الاتجاه الصحيح ولهذا فإن من الأهمية القصوى أن نتجنب من ناحيتنا كل ما يمكن أن يسىء إلى علاقاته بنا أو يعكرها وأحد الأمور التى تثير لديه أعمق السخط، المقالات المعادية والكاريكاتير التى لا تنقطع فى صحف اللورد بيفر بروك والتى تفاقمت لتصبح اسكتشات واستعراضات موسيقية فى نوادى الليل.

وأعتقد أن الأمل الوحيد فى إيقاف هذه الحملة أن يتدخل رئيس الوزراء لدى اللورد بيفر بروك وأن يشرح له أنه ليس لنا خيار بالحق أو الباطل سوى أن نتعاون مع الملك فاروق إذا ما أردنا أن نحقق مصالحنا، وأن البديل سوف يكون خطرا بلا حدود على كل المصالح البريطانية ولا مناص لرئيس الوزراء من أن يمارس كل نفوذه، وأن يجعلها مطلبا شخصيا من اللورد».

وكتب مرة أخرى:

«أعتقد أن وراء كل نوبات غضب جلالته منا رغبته الملحة فى أن يزور بريطانيا بدعوة رسمية، وأعتقد أن هذا يترك فى نفسه مرارة كثيرة ولكن سياسته نحونا وعلاقاته معنا، وجهده فى سبيلنا لابد أن يجعل ذلك ممكنا، والملك فاروق شديد

الإعجاب بنظـامنا الملكى والمركز الفريـد الذى يحتله الملك، ويريـد أن يتخذه قدوة.. وهو يشعر بأننا لا نعامله بما يستحق وبما يتفق مع المكانة التى يجب أن يحتلها لدينا».

وفى رسالة ثالثة:

«لابد أن أعترف بـأن كل ما جاء فى المقال الذى نـشرته الإيكونوميسـت صحيح وأن كاتبـه يعرف مصر جيـدا، ويعرف الملك فـاروق عن كثب، ولكن المـلك فاروق رغم كـل خطاياه هـو أقوى ورقة لديـنا فى ظـل الظروف القـائمة، ولسـوء الحظ أن سوءاته بلا حسـاب، وخلال حكمه ارتكب كل شىء فـيما عدا تعيين حصـانه رئيسا للوزراء كما فعـل كاليجولا ولا تستبعد أكـثر صحفنا أنه سوف يفعـل.. وكل مقالة تنشر ضده الآن تعـرقل جهدنا فى كسبه إلى جـانبنا ومادمنا لا نستطـيع وقف الحملة المستمرة ضده فلا مانع من أن نمد الصحف ببعض المقالات المتعاطفة معه.

وأعتقد أن لديـنا أفضل من يمكن أن يـكتب هذه المقالات وهو اللـورد كينزوس الذى يعرف الملك، وهو صـديق شخصى له وإن نجاحنا أو فشلنا فـى الشهور القادمة للتغلب على مشاكلنا ومصاعبنا مع مـصر إنما يعتمد إلى أقصى حد على ما نقيمه من صلات مع الملك وهو يقـوم بكل ما يستطيع وهو صادق النيـة فى أن يصل إلى اتفاق ويدرك جيدا أين تقع مصالحه!

وقدمت المخابرات البريطانية تقريرا يقول:

«لا أحد فـى مصر يذكـر الملك فـاروق بالخير أبـدا، وفضائـحه، ورذائله قـصص يتداولـها العامة والخاصـة على المقاهى وفـى النوادى ولكن الحـفاظ على الملكـية هو الضمان لمصالحنا».

وبعد ستة أشهر طويلة من تولى حكومة الوفـد بدأ المباحثات التمهيدية لفتح باب المفاوضات بدون قيد أو شرط جاء سفير بريطانى جديد، بعد أن اعتذر السفير القديم عن عدم البقـاء لمدة عام آخر، وأعلن فقد الـثقة فى صديقه المـلـك فاروق وأبدى رأيًا صريحا وسلـبيا تماما.. وطلب السفيـر الجديد بعض الوقت لمراجعة المـلفات، ثم بدأ التـمهيد لاسـتئنـاف المفاوضات.. وبـدأت واستمرت ثـلاثة أشهـر لتدور فى نـفس الدوائر، وفاض الكيل، وبدأ السخط يتعـاظم وبدأ البحث عن طريق آخر، وأن يأخذ

الشعب المبادرة مباشرة وأن يفجر الموقف ويضع الحكومة أمام الأمر الواقع.. وبدأت الشرارات تتطاير، ونذر الانفجار تتوالى.. وسارعت الحكومة لتتدارك العواقب، وأعلن خطاب العرش النبأ الذى انتظرته البلاد منذ اليوم الأول طوال عشرة أشهر فى نوفمبر سنة ١٩٥٠.

«ترى حكومتى أن معاهدة ١٩٣٦ قد فقدت صلاحيتها كأساس للعلاقات المصرية البريطانية وأن لا مناص من تقرير إلغائها ولا مفر من الوصول إلى أحكام جديدة ترتكز على أسس جديدة تعرفونها جميعا وهى الجلاء الناجز الشامل ووحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى وتعلن حكومتى أنها لن تحيد عن التمسك بهذه الأسس وتؤمن إيمانا عميقا بأن الالتزام بها من الجانب البريطانى أكبر ضمان لاستتباب الأمن والسلام فى الشرق الأوسط.

ولن تترك حكومتى وسيلة إلا واتخذتها، وفى طليعة هذه الوسائل إعلان إلغاء معاهدة ١٩٣٦ استناداً إلى تعارضها الواضح مع ميثاق الأمم المتحدة فضلاً عن تغير الظروف التى لابست إبرامها، وسوف يتبع ذلك إلغاء اتفاقية ١٦ يناير و١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ الخاصتين بالحكم الثنائى فى السودان».

واسترد الناس الثقة ، وبدأ المواطنون يعدون أنفسهم للاستجابة للنداء ، الذى لابد وأن ينطلق بعد لحظات.

وقد سئل رئيس الوزراء عن خطوته التالية فأعلن «إن أهداف الوطن أمانة فى أعناقنا لن نفرط فيها ولن نقصر فى النضال من أجلها، فإما بلغنا الغاية وتحققت الأهداف وإما استشهدنا دونها».

وانتاب الدوائر البريطانية الفزع وانسابت البرقيات بين لندن والقاهرة ووقع المحظور، وكل ما استماتت فى دفعه ومنع وقوعه، ولم يبق سوى إعلان حالة الطوارئ القصوى والاستعداد.

ولم يلبث الفزع طويلاً وانقشع بلا جهد وعادت الطمأنينة.. وأوفد سكرتير الوفد رسولاً خاصاً إلى السفارة البريطانية فى القاهرة ، يهدئ من روعها، ويؤكد

أن لا داعى للقلق وذلك بعد أيام معدودة من خطاب العرش ...»، وتقول وثيقة بريطانية:

«أوفد وزير الداخلية وسكرتير عام الوفد الأميرالاى محمد إمام إبراهيم بك مساعد حكمدار بوليس القاهرة إلى المستر «إمرى» ضابط اتصال السفارة مع وزارة الداخلية ويحمل هذه الرسالة الشفوية:

«يريد الباشا أن يؤكد للسير أن لا موجب لأى قلق وأنه يتعهد بقمع أى مظاهرة ضد المصالح البريطانية وهو على ثقة من قدرته ويؤكد ذلك ويرجو ألا يهتم السفير بأى شائعة أو رؤية تصله عن نوايا الوفد وخططه، وأن هذه مجرد افتراءات تسعى لها المعارضة لإثارة المشكلات، ولكن الوزير يقوم بكل ما يستطيع من سلطات لكى يضع نهاية للمصاعب الحالية بين بريطانيا العظمى ومصر، وذلك بالوصول إلى حل سلمى.

وأضاف المبعوث الخاص «أنه مهما كان الموقف صعباً إلا أن سراج الدين باشا هو أقوى رجل فى الوفد، وهو صادق النية تماماً فى محاولة الوصول إلى حل للعلاقات المصرية البريطانية مهما كانت قد وصلت إلى طريق مسدود» وعلق الوزير المفوض تشابمان أندروز على الرسالة «إنها مؤشر بين مؤشرات عديدة على التوتر الحاد فى الدوائر السياسية العليا فى الوفد، والتى تدل على أن كثيرين من أعضاء الحكومة قد بدأوا فى النهاية يدركون النتائج الخطيرة المحتملة لمسلكهم العنيد، وأنهم الآن يبحثون عن مخرج».

وبر وزير الداخلية بوعده وتبددت ثورة الحماس فى خطب وتصريحات وفى قضايا فرعية وثانوية .. ولم تلبث أن استؤنفت المفاوضات مرة أخرى، وسافر وزير الخارجية إلى لندن وإلى باريس بلا جدوى وكان الملك قد بدأ يعد ويدبر لتوجيه ضربة قاضية يقصى بها الحكومة بالإقالة، وبعد أن ندد بترددها وعجزها عن تحقيق «الأمانى الوطنية» ولحسن الحظ تسربت الأنباء إلى الحكومة وأعدت المراسيم الخاصة بإلغاء معاهدة ٣٦ وبعثت بها إلى القصر لتوقيعها ولإعلانها يوم ٨ أكتوبر ١٩٥١ وصحبها تهديد بأنه إذا لم يوقع فإنها تستقيل وتعلن رفض جلالته التوقيع

وأسقط فى يده... ولم يملك سوى الرضوخ، وألقى النحاس الخطاب التاريخى الذى تأخر إلقاؤه اثنى وعشرين شهراً كاملة.. قال:

«إن السعى المتواصل لتحقيق مطالب البلاد عن طريق الاتفاق قد ثبت فشله، وقد آن الأوان لأن تفى حكومتكم بالوعد الذى قطعته على نفسها فى خطاب العرش الأخير وتنفذ على الفور القرارات التى أعلنتها يومئذ.

«لقد أصبح من المستحيل على مصر أن تصبر أكثر مما صبرت وتحاول أكثر مما حاولت وتواصل هذه المحادثات التى امتدت حتى الآن أكثر من ستة عشر شهراً هذه المحاولات التى بذلتها مصر دون طائل منذ وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها لنيل حقوقها الوطنية وإقناع بريطانيا العظمى بضرورة إخراجها، وكف عدوانها عليها».

«إننى على يقين من أن هذه الأمة الخالدة ستعرف كيف ترتفع إلى مستوى الموقف الخطير الذى تواجهه متذرعة له بالصبر والإيمان والكفاح وبذل أكرم التضحيات فى سبيل مطالبه السامية».

«وسوف يصدر كتاب تنشر فيه جميع الوثائق والمحاضر الخاصة بالمحادثات ليقف البرلمان والرأى العام العالمى على الحقائق والمواقف كاملة، وليعرف العالم أننا لم نتعنت ولم نتوان وأن الجانب البريطانى أبى إلا أن يتشبث بالأفكار الاستعمارية التى فات أوانها والتى هى فى الواقع أكبر خطر يتهدد الأمن والسلام».

ولم ينس رفعته أن يختتم الخطاب قائلاً:

«وإنه لمن يمن الطالع أن يتم بإذن الله وعلى بركته هذه الخطوات الحاسمة من خطوات جهادنا الوطنى فى ظل مليكنا المعظم فاروق الأول والذى اقترن بميلاد الثورة مولده وخلص لوجه مصر مقصده وتجاوب بكبار الآمال عهده السعيد».

ولم تتأخر بريطانيا لحظة واحدة وأعلنت حكومة العمال - التى كانت تحتضر وتلفظ أنفاسها الأخيرة - أن ليس من حق مصر أن تلغى المعاهدة من جانب واحد ولن تستسلم لإلغائها لأن هذه معاهدة ذات أهمية حيوية للدفاع عن الشرق الأوسط

وإذا استعمل المصريون القوة فسوف يدافع البريطانيون عن أنفسهم ومواقعهم ولدينا القوات الكافية ويؤيدنا فى هذا كل حلفائنا».

وصرح وزير الخارجية هربرت مورسون الذى خلف بيفن بعد وفاته:

«إن أى محاولة لإخراج بريطانيا بالقوة من منطقة القناة سوف تقابل بالقوة».

وبعث ببرقية إلى السفير فى القاهرة تطلب إليه:

«ألا يخامره أى شك فى إقصاء النحاس وتولى خلف له أكثر اعتدالا وعليه أن يتصل على الفور بعلى ماهر وحافظ عفيفى».

وصدرت الأوامر من وزارة الحرب إلى القادة فى منطقة القناة لإعلان حالة الطوارئ وما لبثت هذه أن تطورت إلى حالة الحرب، عزلت المنطقة تماماً وسيطرت عليها القوات البريطانية سيطرة تامة وتولى القناصل البريطانيون سلطات واختصاصات السلطات المصرية وأصبح دخول المصريين أو خروجهم من المنطقة بإذن وتصريح من السلطات البريطانية ثم بدأ البطش والتنكيل ينصب على شعب المنطقة وعلى كل المدن والقرى.

كانت حكومة المحافظين قد فازت بالانتخابات وتولت الحكم، وكان تشرشل يؤمن بأن مصر هى مصدر كل الشغب، ولابد من البدء بقمعها ليسود الاستقرار فى المنطقة، وكان إيدن متعصباً لبقاء الإمبراطورية وأن مجدها وعظمتها الباقية تعتمد على الشرق الأوسط، ومحوره ومفتاحه مصر.

كان الحقد على مصر عارماً.. وخلال المفاوضات والمباحثات المصرية البريطانية أرسل ليوبولد إيمرى أحد الأعمدة الرئيسية لحزب المحافظين رسالة «بليغة» إلى صديقه المستر بيفن وزير الخارجية تقول:

«ربما كان أفضل حل لمشكلة مصر والشرق الأوسط هو القضاء على هذا الكيان الشاذ المسمى الجامعة العربية وهو ليس فى واقع الأمر سوى أداة لسيطرة مصر وهيمنتها المدعاة، والمرفوضة من الجميع.. فهى دولة عربية وليس لها مصالح عربية مشروعة، وربما كانت تتكلم العربية ولكن المصريين جنس آخر، وتكوين مختلف

ويرفض عرب الأردن تماماً الاعتراف بهم كعرب ، وأعتقد أن ذلك موقف العرب جميعاً وطالما بقى التأثير المصرى على الجامعة سوف يظل هدف الجامعة العربية إثارة القلق والمتاعب فى المنطقة وإلحاق كل الأضرار بمصالحنا».

وأصبح ردع مصر وتأديبها هدفاً «استراتيجيا» تضاعفت أهميته لتأمين الإمبراطورية !!

وصرح رئيس الوزراء وزعيم الأمة تعقيباً على ما يحدث فى منطقة القناة:

«إننا نجتاز اليوم أخطر مرحلة فى تاريخ مصر وقد أعددنا لكل أمر عدته وبحثنا كل احتمال يمكن أن يكون، وإننا ماضون فى طريقنا حتى النهاية وأن هذه الظروف أحوج ما تكون إلى تكتل القوى واتحاد الكلمة وتتطلب إقداماً وبذلاً وتنظيماً، لقد انتهى دور الكلام ودخلنا طور العمل الجدى.

إن الكل يسأل ماذا بعد إلغاء المعاهدة، إن كل مواطن يعرف الجواب ويدرك واجبه ويجب أن يعمل على أدائه »!!

وقد حدث ذلك وكان المواطنون عند حسن ظنه فقد انبثقت كتائب التحرير فى كل مكان، وتدافع الجميع شباناً وشيوخاً ورجالاً ونساء للانضمام إليها، واندفعوا واخترقوا الحواجز إلى منطقة القناة ... واشتبكوا ورفعوا راية المقاومة، وسقط شهداؤهم، ولكن كانت مقاومة غير متكافئة وغير منظمة أو متسقة، ضد عدو صرح رئيس الوزراء نفسه« إننا نواجه خصماً عنيداً مسلحاً بكل ما أسفرت عنه المدنية من أسلحة وهو يحرص على باطله ويمعن فى عدوانه ولكن لن يكون مصير الغاصب المحتل سوى الرحيل».

لم يخطر ببال سكرتير الحزب أن يعد المنطقة مقدماً لهذا الاحتمال العصيب الذى لم يكن غائباً عن الكثيرين، ولم يطرأ على باله أن يختار نخبة من الضباط الوطنيين الذين كان يزخر بهم الجيش والذين واجهوا العصابات الصهيونية وأتقنوا أساليب هذه الحرب، وأن يكلفوا بتدريب وإعداد كتائب وقواعد ومخازن للمقاومة المسلحة، وأن تظل متأهبة لكى تهب وتنتفض وتنتزع المبادرة.

ولم يخطر بباله وهو وزير الداخلية أن يختار نخبة من رجال البوليس الوطنيين

وأن يعدوا الوسائل والمواقع والقوات الكافية لتأمين المنطقة ، وألا تنتزع سلطات الاحتلال اختصاصات ومهام الأمن والإدارة.. ولم يفكر لحظة وهو رجل التنظيم فى أن يجند خلايا من آلاف العمال المصريين فى المعسكرات لكى يجمعوا ويقدموا كل المعلومات عن القيادات والمراكز «الأساسية» حتى يمكن شل حركتها أو عرقلتها إذا ما حانت الساعة الحاسمة.

بل كانت بدهيات الواجب تقضى بإعداد الشعب عامة وتسليحه لمعركته الفاصلة.

ولهذا تفاقم البطش واستشرى القتل والتنكيل وفاق كل ما شهدته البلاد من فظائع ومذابح سابقة.. وطبقت بريطانيا مبدأها المشهور «استئصال الشعب فى المهد، ولآخر نقطة دم».

وحل عيد الجهاد الوطنى يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٠، وكان معتاداً أن يلقى فيه زعيم الأمة رسالته عن العام الذى مضى ويحدد تبعات العام القادم.. وكان مختلفاً تماماً فى ذلك العام.. وبعد واحد وثلاثين عاماً استبسلت فيها بريطانيا فى تحطيم الإرادة واجتثاث الجذوة منذ سنة ١٩١٩ ولم يلبث أن شب واشتعل حريق أكبر وأعظم وألقى النحاس باشا خطاباً فى الاحتفال:

«ظللنا ستة عشر شهراً نطاولهم ونعاونهم ونسايرهم، ونصارحهم تارة مع رجال السياسة منهم وأخرى مع العسكريين يطلعون علينا بحجة استعمارية واهية يدعون أنها لحفظ قناتنا والذود عن حياضنا ويحسنون إلينا بالدفاع المشترك ورددنا بالرأى الصائب والحجة الدامغة وأن هذا الدفاع المشترك ما هو إلا استعمار وشر من الاستعمار.

أخذوا يرسلون المذكرات ونرد عليهم بالعزم والتصميم حتى إذا لم يبق فى قوس الصبر منزع وأصبح لزاماً على الحكومة أن تدرك شعور الشعب وتصغى إلى صوته يرتفع من كل صوب قررنا الوفاء بالوعد.

وقد أخذنا العدو على غرة وفوجئ بهذه الخطة واهتز كيان حياته وطار لبه وضاع صوابه وأخذ يضرب ذات اليمين وذات الشمال لا يرعى قانوناً ولا يلتزم بإنسانية ولا يرعى حرمة وانقضت جنوده تعتدى على الآمنين الوادعين وتسلبهم كل شىء،

أموالهم ومتاعهم، ثم تنكل بهم وتقتلهم شر قتل وتنكيل، بل لقد حاصروا المدن القريبة منهم وطاردوا رجال العدالة الذين يقيمون موازين العدل واختطفوا الرجال وقتلوا النساء والأطفال وأسروا قوات الأمن ورجال التعليم وداسوا حرمات الأماكن المقدسة ونهبوها وارتكبوا الإثم والعار بما سيظل وصمة فى جبين انجلترا المتمدينة الراقية العريقة الديمقراطية ولن تمحى على مر الأيام والأعوام، إن اعتداءاتهم الوحشية وجرائمهم الوضيعة لن تفل إرادتنا، وسوف نمضى فى معركة التحرير ونستلهم ما حققه أشقاؤنا فى إيران وأندونيسيا والهند.

ولقد أقدمنا على الخطوة التى حققناها؛ غير خاف علينا أن فى وسع الإنجليز أن يعتدوا وأن يرتكبوا ما يرتكبون ولكننا مؤمنون بأن للحرية ثمناً يجب أن ندفعه وفدية يجب أن نقدمها وأن الثمن مهما كان باهظاً وغالياً ، والفدية مهما كانت غالية فلا ينبغى أن تقعد بنا عن الطريق المرسوم، وهل فى العالم شعب نال حريته وحصل على استقلاله أو أخرج محتلاً من دياره من غير أن يقدم القرابين فى سبيل الحرية والاستقلال.. هل سمعتم عن أمة نالت حقوقها المغتصبة بدون أن تستبسل فى الدفاع عنها وتموت فى سبيلها؟!».

واختتم رفعته الخطاب بما لا يتفق مع مقدماته بل يكاد ينفيه ويبدده وقال:

«ومع اعتقادنا بهذا كله لم نغفل جانب الحذر والحيطة والحكمة والعقل والروية، ولا توجد حكومة لها التزاماتها الدولية وارتباطاتها الرسمية تستطيع أن تعمل أكثر مما عملنا .. إلا أن تعلن الحرب على عدوها وتعبئ جيشها ورجال الوطن جميعاً لقتاله وإخراجه من الديار، ومع أننا لم نعلن هذه الحرب فقد سجلنا فى العالم كله أن فى وجود القوات الأجنبية فى ديارنا اعتداء على استقلالنا وتحدياً لإرادتنا ونحن ماضون فى طريقنا قدماً إلى الأمام»!!

كان خطاباً لا يقدم ولا يؤخر إذاء العدوان الشرس والحرب الحقيقية «غير المعلنة».

وفى اليوم التالى ١٤ نوفمبر خرجت مصر فى أكبر مظاهرة فى تاريخها واحتشد ما يقرب من مليونى مواطن ومواطنة وتصدرهم كل الزعماء والأقطاب بلا استثناء،

ذابت الأحقاد والضغائن وانحسرت الخلافات والحزازات وانصهر الجميع فى محيط مترام من البشر مستعد لكل تضحية أو فداء.

كان ميلاداً جديداً للأمة وذروة لكل الانتفاضات والثورات التى تعاقبت وأجهضت! وتقرر أن يتجه الزحف إلى قصر عابدين، لم يتجهوا إلى ثكنات قصر النيل أكبر ثكنات جنود الاحتلال فى قلب المدينة أو إلى السفارتين البريطانية والأمريكية المتجاورتين ليعتصموا حولها، ولم يخطر ببال المنظمين وعلى رأسهم سكرتير الحزب أن يتجه فى زحف طويل على الطريقة الصينية أو الهندية نحو منطقة القناة ويلتحم بالجماهير المحاصرة هناك.. ولكن إلى قصر عابدين اتجه.!!

وصرح جلالته وهو يستقبل قادة الأحزاب بأنه استلهم فى هذه اللحظات ذكرى المغفور له والده الذى عمل جاهداً طوال حياته لكى ينال شعب وادى النيل كل حقوقه!!

ولم تبال بريطانيا، وواصلت البطش وتفاقم حتى اخترق آذان وضمائر العالم حينما قامت بريطانيا على الطريقة «النازية» بإخلاء قرية كبيرة من سكانها وتدميرها عن آخرها وفزع العالم وندد ورأت حكومة مصر أن هذا حد فاصل، ورأت أن تقطع العلاقات مع بريطانيا وأنذرت بريطانيا أن ذلك سوف يعنى إعلان حرب.

وتراجعت مصر واكتفت بسحب السفير المصرى وعينه جلالة الملك مستشاراً خاصاً له بمجرد عودته.

وثبت وتأكد أن حزب الوفد وحكومة الأغلبية الطاغية الكاسحة كانت على استعداد لإراقة أنهار الدماء ضد خصومها السعديين لكسب معركة انتخابية ولكنها افتقدت الإرادة والشجاعة لإراقتها ضد الغاصبين المعتدين الذين أراقوا أنهار دماء المصريين !!

لم يكن ذلك عفواً أو جهلاً ولكن عمداً ويفسره حوار وزير الخارجية محمد صلاح الدين، الذى كان يضع دائماً رداء «الصقور» وبعد أن سارت مظاهرة حاشدة من الطلبة إلى وزارة الخارجية تهتف ضد الاستعمار وضد زعمائه تشرشل وترومان

وضد بريطانيا والولايات المتحدة وتصاعد الحماس، وهتف المتظاهرون «نريد السلاح... السلاح للكفاح»، وكان ذلك شعاراً ارتفع تلقائياً من قلب الجماهير بعد إلغاء المعاهدة وأصبح على ألسنة الجميع وخرج الوزير، ولم يتحرج من أن يتحدث عن السعى إلى حل سلمى.

وقال الوزير خارجاً عن الموضوع : وهل تعتقدون أن الشيوعيين يريدون السلام أود أن أسمع الإجابة على هذا السؤال، إذا كان فيكم مخدوعون فيجب أن تنزع الغشاوة عن أبصارهم، وإذا كان فيكم مغرضون يرومون أمراً معيناً فإنى أحرص على أن أكشفهم لكم.

وصاح الطلبة:

«لا تفريق بين الطلبة .. ليس بيننا مخدوعون».

وقال الوزير:

«أنا أعرف أن هناك اتجاهات إلى المبادئ اليسارية الهدامة».

وصاح الطلبة:

«الكل يريد الجلاء... الجلاء...».

وقال الوزير:

«ليس هناك من يلح فى طلب الجلاء أكثر منى وأنكم لتعلمون ذلك جميعاً أرجو أن لا يخيفنى أحد بشعار الجلاء».

وصاح الطلبة:

«ليس بيننا شيوعيون .. كلنا مصريون».

ورد الوزير :

«إذن اهتفوا معى لسقوط الشيوعية».

وتضاءلت صورة ومكانة الوزير وهتف الجميع:

«يسقط الاستعمار : لا حزبية ولا شيوعية .. مصر فوق الجميع».

وأداروا ظهورهم وانصرفوا عن الوزير.

وسادت «نظرية» السكرتير العام، وشلت إرادة الحزب.

أخذ الشباب المبادرة من نفسه، وعقد مؤتمراً اشترك فيه الجميع من كل الاتجاهات والتيارات، وشهده وزير الخارجية وانتهى المؤتمر إلى قائمة مطالب أولها التعبئة والتدريب والتسليح، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا ومقاطعة البضائع البريطانية وسحب الأرصدة المصرية من البنوك الإنجليزية وأن يتوقف العمال المصريون عن العمل فى المعسكرات البريطانية وأن ينقطع التجار عن توريد المؤن والغذاء للقوات البريطانية وأن يطرد الموظفون البريطانيون الذين يعملون فى الحكومة المصرية، وأعلن العمال ومعظم التجار استجابتهم للنداء.

ورد الجنرال «أرسكين» القائد العام للقوات فى القنال ـ والحاكم العسكرى الفعلى للمنطقة والذى عاثت قواته فساداً وبطشاً وتنكيلاً ولم تتورع عن شىء ـ فأصدر بيانا «إرهابياً» قال فيه:

«أعلنت صحف القاهرة أن أعدادا من الشباب يستعدون لترك القاهرة بموافقة الحكومة المصرية للإغارة على القوات التى أقودها فى منطقة القنال فإذا كانت هذه التقارير صحيحة وإذا ما حدثت غارات فسأضطر لسحقها بأعنف الوسائل التى فى حوزتى والتى لم تستعمل حتى الآن، وآمل من جميع الأشخاص المسئولين فى مصر وعلى الأخص أولياء أمور هؤلاء الشباب الذين ساء توجيههم أن يوقفوا هذه الخسارة الفادحة لشباب كان من الأفضل أن يستعد ليصبح نافعاً لبلاده».

وأن مسئولية ما يحدث لهؤلاء الشبان سوف تقع على عاتق أولئك الذين سمحوا لهم بأن يتجهوا إلى هذا الطريق».

وقابلت الحكومة إنذار القائد البريطانى البالغ الوقاحة والمهانة ببيان هزيل متخاذل قال :

«بمناسبة إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى سنة ١٨٩٩ ثارت حمية الشباب الذى أبدى استعداداً للتطوع للقيام بواجباته مطالباً بتدريبات عسكرية للدفاع عن وطنه، وقد فكرت بعض الهيئات فى إنشاء معسكرات خاصة بهذا الغرض ولا شك فى أن

الحكومة تبارك كل مجهود يبذل لخدمة البلاد ولن يضيق ميدان العمل الجدى فى هذا السبيل لكل راغب فيه».

«ورغم أن المجهود ما زال فى بدايته فقد لاحظت الحكومة مع بالغ الأسف أن بعض الخطرين على الأمن العام وذوى السوابق والهاربين من المراقبة قد اندسوا فى صفوف حسنى النية من الشباب وارتكبوا كثيراً من حوادث الاعتداء على النفس والمال ضد المواطنين مستغلين اسم الكتائب ومعللين حمل الأسلحة النارية بدون ترخيص بأنهم من أفرادها وليس من شك فى أن هذه الأعمال تضر بسمعة البلاد وتشيع روح الفوضى فيها.. لذلك رأت الحكومة أن تستطلع رأى حضرات رؤساء الهيئات التى كان قد أذيع استعدادها للقيام بهذا التدريب العسكرى فأجمعوا على وجوب إشراف الحكومة على مثل هذه التشكيلات ولما رفع الأمر بعد ذلك إلى مجلس الوزراء ورأى أن تسلك الحكومة الطريق القويم لفتح باب التدريب العسكرى وأن تتولى أمر التدريب من كافة نواحيه وبذلك تتوافر الضمانات الكاملة لتهيئة الشباب للذود عن بلاده فضلاً عن القضاء على ما قد يثيره جمع التبرعات للغرض المذكور ولذا قرر مجلس الوزراء بجلسة ٢٥ نوفمبر:

أولاً: أن تقوم الحكومة بأمر هذا التدريب وفقاً للنظام الذى تضعه وتعلن عنه خلال عشرة أيام.

ثانياً: عدم السماح لأية هيئة أو فرد بجمع تبرعات لهذا الغرض ومن شاء - بدافع من وطنيته - أن يساهم بالتبرع لهذا الشأن فعليه أن يبعث بتبرعه إلى رئاسة مجلس الوزراء.

وقرر الجنرال «أرسكين »أن يضرب مثلاً ويقدم «عرضاً» يخلع به قلوب شعب القناة والمصريين عامة.

قرر الإنجليز هدم قرية كفر عبده التى تقع بجوار وابور مياه السويس الذى يغذى معسكراتهم بتهمة إيوائها للفدائيين ، وسخروا للعملية قوة تبلغ حوالى ستة آلاف جندى مزودة بعدد كبير من الدبابات والمصفحات وخرجت طائرات تحلق فوق سماء القرية ووقفت بعض السفن الحربية محاصرة لميناء السويس.. مهددة بتدميره إذا ما حدث اشتباك أثناء هدم الكفر.

وكانت القوة الموجودة في السويس لا تتجاوز أربعمائة من جنود البوليس «بلوكات النظام» وتلقت أوامر من وزير الداخلية في القاهرة بالمقاومة لآخر طلقة، ورفض القائد المصري تنفيذ هذا الأمر الذي اعتبره انتحاراً وأيده في ذلك المحافظ ونواب المدينة.. وتحركت الدبابات وقوات المظلات وقامت بهدم ١٥٦ منزلاً وإشعال النار فيها بعد ما أخليت ونقل أهلها إلى المدارس الخالية.

وكان كل ما فعلته الحكومة تعزيزاً لأمن منطقة القناة والمقاومة، إرسال ألف جندي من بلوكات «النظام» إلى مدن وقرى المنطقة ، وهي قوات أرسلت بدون أي خطة محددة للعمل في مواجهة الوجود البريطاني، وترك ذلك للتصرف الفردي للضباط العاملين هناك، كل يتصرف حسب الموقف ، ولم تكن هناك أي خطط لتوفير الذخيرة ، أو المؤن أو وسائل الاتصال ، وأوكلت كل المهام للضباط الصغار، نقيب، ملازم ، كونستابل، واختفت الرتب الكبيرة.

وأسندت الحكومة مهمة كان يجب أن تقوم بها قوات الجيش إلى البوليس وإلى أقل قواته شأنا.. وكان عليهم مواجهة قوات الإمبراطورية بأسلحة من مخلفات الجيش المصري الذي كان يعاني من نقص الأسلحة، كانت مهمة مستحيلة .. بل انتحارا.

وهكذا استولت بريطانيا على منطقة القناة وسيطرت عليها وعزلتها تماماً عن الوطن الأم، وكلما أمعنت الحكومة في التخاذل والتراجع كلما اشتطت القوات البريطانية في البطش والتنكيل.

وكان سحق «الإرهاب» وتصفية الإرهابيين، لا يكفي على أية حال.. كان ذلك هو «التمهيد العسكري» والذي لابد أن يتلوه الإنجاز السياسي أي تغيير النظام في القاهرة.. واستبداله بنظام آخر «معتدل» وكان ذلك الهدف الذي بدأ العمل من أجله منذ التهديد بإلغاء المعاهدة قبل أكثر من عام وقد توافرت كل الأسباب وتهيأت كل المقومات.

كان هناك «ملك متأهب» متحفز في القصر.. وكانت هناك حكومة حائرة خائرة تعرف الطريق الصحيح ولا تجرؤ على اقتحامه.

وكان هناك حزب دبت فى صفوفه الصراعات وسرت الخلافات، وكاد يصبح «حزبين» كل منهما على نقيض الآخر.

تجمد الحزب وتعثر .. لم يعلن التعبئة فى صفوفه، ولم تتوزع قياداته وكوادره فى أرجاء القطر ، ولم تتسلل إلى منطقة القناة خاصة لتقوم بواجبها، ولم يقم زعيم الحزب وسكرتيره العام بما تعود أن يلجأ إليه دائماً فى الملمات والأزمات والأوقات العصيبة وهو الطواف فى أرجاء البلاد واستنفار الجماهير، لم يحدث شىء من ذلك قط، واكتفى الحزب بالخطب والتصريحات فى القاهرة وفى النادى السعدى.

وقد بدأت خطط الإطاحة والتغيير بعد قرارات إلغاء المعاهدة بأيام معدودة.. وفى ١٣ أكتوبر .. طلب سفراء الدول الأربع الأعضاء فى الحلف الأطلنطى مقابلة وزير الخارجية لتقديم مذكرة مشتركة حول تطور الأمور فى مصر، وكان ذلك يعنى أن القضية لم تعد قضية ثنائية ولكن دولية تتعلق بالأمن والسلام العالمى ومصير «العالم الحر» ولا يسمح بأن تكون مصر ثغرة تهدد أمن العالم.

وقرر وزير الخارجية بما بقى له من شجاعة أن يرفض المقابلة والمذكرة الجماعية، وقبل أن تتم انفرادية وبعد أن تسلم المذكرات أعلن رفضها جملة وتفصيلاً، وكانت المذكرة البريطانية تقول: «دهشت حكومة جلالة الملك لتصرف الحكومة المصرية وقرارها إلغاء المعاهدة ولم تستطع تفسير أسبابه ولهذا فإنها لا تعترف به وقررت بالاتفاق مع حكومات الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا أن تقدم هذه المقترحات إلى الحكومة المصرية بإقامة نظام دفاع مشترك بينهم وبينها.. وتأمل أن توليها الحكومة أكبر قسط من الاهتمام والجدية».

وبدا أن بريطانيا كانت تعرف مقدماً ما سوف ينتهى إليه الاقتراح وكانت تسعى إليه وقد اتخذته على الفور وسيلة لتؤيدها الولايات المتحدة .. وما لبثت هذه أن نددت بموقف الحكومة المصرية وأيدت كل ما يتم فى منطقة القناة.

وخرجت صحيفة «الأهرام» عن تحفظها وكتبت:

«هل يستطيع سعادة سفير أمريكا فى مصر أن يفسر لنا السر فى أن تكون الدولة الديمقراطية الكبرى وحارستها المثالية هى فى الوقت نفسه مؤيدة الاستعمار ومؤيدة

بريطانيا فى قهر الشعوب الحرة الكريمة كالشعب المصرى؟ .. هل من أجل كل ما بذلت من تضحيات يسلمها اليوم المستر أتشيسون وزير خارجيتها للإنجليز يفتكون بالعزل وينتهكون أعراض النساء ويخطفون الرجال؟ أمن أجل هذا تحولت أمريكا إلى العالم تندمج فيه سياسياً ولتعلق بها رجاؤه أن تكون حامية الحرية والسلام فإذا بها ظهيرة للاستعمار والحديد والنار».

وكان الاختيار قد وقع على اثنين يعتمد عليهما التغيير وهما «حافظ عفيفى باشا» وعلى باشا ماهر .. وقد سارع الملك بتعيين الأول رئيساً للديوان، وأدلى عشية تعيينه بحديث للأهرام ندد فيه بمعارضة معاهدة «الدفاع المشترك» وخرجت المظاهرات تهتف ضده وضد «سيده» أيضاً.

اعترض اللورد كيلرن على على ماهر ونصح باستبعاده.

وتأخر القرار الثانى باعتماد على ماهر رجل الساعة ورئيس الوزراء القادم.

وكان كيلرن قد تقاعد وأصبح مستشاراً ومرجعاً لوزارة الخارجية فى شئون مصر.. كان لا يغفر لعلى ماهر تاريخه معه، وقد تقرر نظراً لدقة الموقف وخطورة المهمة أن يعاد تقييم على ماهر.. وشاركت فى ذلك السفارة فى القاهرة والوزارة وخبراؤها فى لندن وبعثت السفارة برأيها:

«لا يشجع تاريخ على ماهر وسجله ولكن العلاقات المصرية البريطانية تزخر بالعجائب والمتناقضات وبما يجعل من الأفضل أحياناً التعامل مع مغامر سياسى عن التعامل مع الطراز الآخر التقليدى وهو الغوغائى الوطنى».

«وفى فترة ما بعد الحرب تجمع على ماهر مع عدد من الشخصيات المعروفة بخصومتها لبريطانيا ونشطوا فى العمل، ولكن مع ذلك قام بمحاولات عديدة للتودد والتقرب منها، ولم ينقطع عن بذل الجهد ليسترد اعتباره لدى سفارة جلالة الملك منذ أواخر سنة ١٩٤٩ وأوائل هذا العام».

«وعلى ماهر سياسى انتهازى لا ينتمى إلى أى حزب أو مبدأ ولا يهمه سوى طموحه، وقد اعتمد فى كل ما حققه من نجاح وصعود سياسى على شىء واحد هو

قدرته الفائقة على تدبير المؤامرات، وليست لـه أية وسيلة أخرى ، إذ لا يتمتع بأى تأييد شعبى يمكن أن يعتمد عليه ولم يتوافر له ذلك أبداً».

«وهو وغد لا يؤمن جانبه، وإذا ما كان علينا ألا نثق فيه مطلقاً إلا أننا نستطيع استخدامه».

وكان كيلرن قد أرفق نسخة من خطاب تلقاه منه ذات يوم:

«عزيزى: السير مايلز:

أرجو أن تسمح لى بأن أبعث لك هذه الرسالة الودية لكى أضع حداً لسوء تفاهم ليس له أى أساس أو مبرر ولكى أزيل أى انطباع سيىء يكون قد تكون لديك عنى..

وأجدنى ملزماً ومن واجبى أن أضع حداً نهائياً لذلك، وأتوجه إليك مباشرة وذلك لأوكد لك عن إيمان راسخ اعتقادى أن مصالح مصر لا يمكن أن تتحقق إلا بالتزامها بالقانون والشرعية وأن تظل مخلصة لتحالفها مع بريطانيا.

وأرجو أن تصدقنى حينما أكرر عليك أن إيمانى بمصالح بلادى هو الذى يملى علىّ عقيدتى ويقينى الراسخ بأن لا سبيل إليها سوى التعاون الوثيق التام والكامل مع بريطانيا».

وبهذه المؤهلات .. صدُق على أن يكون على ماهر باشا هو رئيس الوزراء القادم.

وذهب الوزير المفوض المستر كرزيول يوم ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥١ ، لمقابلته بعد أربعة أيام من المظاهرة الشعبية العظمى التى سار فيها رفعته مع كل السياسيين والزعماء وكتب الوزير المفوض البريطانى تقريراً قال فيه:

«وكان على ماهر باشا إيجابياً وواقعياً ولكنه وضع شرطين لقبوله الوزارة:

١ - أن نقوم لـه بالعمل القذر الذى لا يريد أن يحمل أى شىء من مسئوليته وهو تصفية الإرهابيين من منطقة القناة على أن تكون تصفية تامة لا تقوم لهم قائمة بعدها.. ويبدو أنه يريد أن يتسلم الحكم وقد قمنا له بالتطهير كاملاً.

٢- أن يصدر إعلان مبادئ نعترف فيه بأن مهمة الدفاع عن منطقة القنال هى مسئولية

القوات المسلحة المصرية بعد إعادة بنائها وتجهيزها وأن الجلاء التام سوف يتم على مراحل مطَّردة.

وأرى أن الطَلَبَ الأول معقول وأما الطلب الثانى، وإن كان معقداً إلا أنه لا ضرر منه طالما لا يحدد موعداً للجلاء».

وتحقيقاً لطلب على ماهر باشا قامت القوات فى منطقة القنال بتكثيف عملياتها، وتم لقاء حاسم بينه وبين فخامة السفير فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥١، وقد دام أكثر من ثلاث ساعات .. وروى فخامته ما دار:

«بدأ على ماهر بأن قال لى إن الملك اتصل به وعرض عليه الوزارة وأنه قبل ولكنه اشترط عدة شروط:

١ - أن يعود صلاح الدين «وزير الخارجية» خالى الوفاض من باريس ومن اجتماع الأمم المتحدة هناك، حتى يثبت فشل السياسة الخارجية للوفد.

٢ - أن نضاعف من جهودنا فى القضاء على «الإرهاب» فى منطقة القناة وحتى «الإبادة» وبذلك نثبت أن سياسة طردنا بالقوة لا تفيد ومحكوم عليها بالفشل».

«واقترح على ماهر أن ننشىء «صاعقة» بريطانية نحيطها بدعاية واسعة وتقوم بسلسلة عمليات مدوية تردع الإرهابيين وتشل حركتهم نهائياً.

«وإذا ما تحقق هذان الشرطان فإنه يستطيع أن يكون وزارة ائتلافية من كل الأحزاب بلا استثناء بل وأن يضم إليها بعض عناصر وفدية ولكنه لن يستطيع أن يعلن عن استئناف المفاوضات إلا بعد أن يتأكد من أننا فرغنا تماماً من القضاء على الإرهابيين».

«وقال على ماهر إنه درس المقترحات الرباعية، ولن يكون من الصعب عليه أن يقنع الحكومة بقبولها.. وبالنسبة له شخصياً ، فإنه كان من البداية مؤيداً لكل مشاريع الدفاع المشترك ولم يعارضها قط، ولكنه لن يستطيع الإعلان عن ذلك قبل أن يطمئن إلى نهاية الإرهاب واقتلاع كل جذوره».

«وقال على ماهر إن علينا قبل أن تبدأ المفاوضات أن نقدم شيئاً ولو ظاهرياً للرأى

العام مثل إعلان مبادئ، نؤكد فيه أننا ما زلنا نسعى إلى حل سلمى ونرى أنه ما زلا ممكناً».

«وقال على ماهر إنه يفضل أن يتم الاتفاق فى الإطار الثنائى بين مصر وبريطانيا فقط وأن تستبعد الولايات المتحدة وتركيا».

«وقال إنه يحبذ لو أمكن بدء جلاء دفعة أولى من قواتنا فى تاريخ محدد، مما يساهم فى إعادة الثقة وتهيئة مناخ طيب لبدء المباحثات».

«وقال على ماهر إنه بالإضافة إلى مسألة الدفاع المشترك يريد ولو ظاهرياً أن يعلن عن بعض التقدم فى مشكلتى السودان وإسرائيل وقد سبق أن ناقش كرزويل معه اقتراح تشكيل لجنة استشارية بمشاركة بريطانية مصرية أمريكية وقال إنه يؤيد الاقتراح ولكن يفضل أن تكون ثنائية بدون مشاركة الأمريكيين وسألنى عما إذا ما كان ممكناً أن نعترف بلقب الملك بالنسبة للسودان خلال الفترة الانتقالية وقبل استفتاء تقرير المصير وأجبته بأن ذلك مستحيل».

«وأخيراً قال على ماهر إن قبوله الوزارة أو عدم قبوله سوف يعتمد على ما يمكن أن يحصل عليه من طرفنا.. وسواء كان ذلك صحيحاً أم لا إلا أنه من المؤكد أنه متلهف على الوصول إلى السلطة وإن كان لا يمكن الجزم بما إذا كان سيوفى بما يدعيه بعد أن يتولى وقد أصبح سجله معروفاً لكم تماماً وليس هناك ما يمكن إضافته لصالحه سوى أنه لا يمكن أن تقوم حكومة أسوأ من وجهة نظرنا من الحكومة القائمة الآن».

وتحقيقاً للشرط الأول والرئيسى بدأ الجنرال أرسكين ومساعده البريجادير أوكسهام الحاكم العسكرى للإسماعيلية وضع الخطط والتفاصيل.

وفى يوم ١٦ يناير تم أسر قائد عام قوات بلوكات النظام فى المنطقة ومعه ١٢٠ جندياً، والتقطت صورته رافعاً يديه وحاسر الرأس، هو وجنوده.. وفى حراسة الجنود البريطانيين، وكانت عنصراً فى الحرب النفسية لكن تقررت ساعة الصفر للضربة القاضية يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٥٢ .

«وفى الساعة الثالثة من فجر يوم الجمعة ٢٥ يناير تحركت قوات بريطانية ضخمة من معسكراتها إلى شوارع الإسماعيلية مزودة بعدد كبير من الدبابات وكان يقودها البريجادير أوكسهام وهو بملابس الميدان، وطلب ضابط الاتصال المصرى وسلمه إنذاراً جاء فيه:

«عهد إلىَّ بأن أبلغكم أن البوليس الاحتياطى المصرى فى الإسماعيلية يؤوى أشخاصاً خارجين على القانون يهاجمون القوات البريطانية وهذا الموقف يشكل تهديداً ومن هنا فقد أمرت بإبعاد كل البوليس الاحتياطى «بلوكات النظام» عن المنطقة وللتأكد من تنفيذ هذا الأمر فوراً يجرى الآن حصار ثكنات البوليس الرئيسية، وإننى أطلب إلى كل قوات البوليس النظامية والاحتياطية أن تتجمع فوراً بدون أسلحتها أمام ثكناتها على أن يتقدم أكبر الضباط رتبة فى كل ثكنة إلى المدخل لتلقى التعليمات فى الساعة ٦,١٥ صباحاً وإذا لم يتم ذلك أو فى حالة إطلاق النار على قواتى فإننى سأستخدم القوة المتاحة لى لتنفيذ أوامرى وعليكم إبلاغ هذا الأمر فوراً إلى كبار ضباط البوليس وكل القوة الموجودة».

وتعذر الاتصال بأى أحد من كبار المسئولين وكبار الضباط بالطبع فى القاهرة واستطاع ضابط الاتصال تدبير اتصال تليفونى بين وكيل المحافظة، ومدير الأمن العام فى القاهرة.. «واستطعنا أن نوقظه من النوم وأن نبلغه بالإنذار البريطانى، وانتظرنا الرد ولكن أحدا لم يرد علينا».

وفى الساعة السابعة صباحا بدأت المذبحة الأولى وسمعنا صوت أول طلقة مدفع أطلقتها الدبابات البريطانية ورد عليها رجال البوليس بوابل من الرصاص وانطلقت المدافع البريطانية بعد ذلك تدك مبنى المحافظة القديم ، كان دوى المدافع لا ينقطع بينما رجال بلوك النظام يقاومون ببنادقهم القديمة هذه القوات الضخمة، واستمر الضرب، هنا جحيم وفى القاهرة، لا أحد من المسئولين يحس أو يرد ولا حتى كلف خاطره أن يستيقظ من النوم مبكرا بينما هذه الدماء تسيل بغزارة».

«كانت المعركة غير متكافئة ونتيجتها معروفة مقدما، ولم يكن من الممكن أن تهزم قوات بلوك النظام المسلحة بالبنادق القديمة الجيش البريطانى.. ولكن روح الوطنية

والفداء جعلت الحياة رخيصة وجعلت التضحية هى الواجب المقدس وأن ترفض قوات البوليس المصرى أن يتسلمهم الإنجليز سوى جثث هامدة».

ويقول تقرير ضابط الاتصال:

«تحدثت مع اللواء رائف قائد قوات بلوكات النظام عبر خط التليفون «البريطانى» الوحيد الذى كان يعمل، واقترح الاتصال بوزير الداخلية، ولكن فشلت كل الجهود للاتصال بالوزير».

«وبدأت المعركة مرة أخرى مع قوات بلوك النظام وأخذت الدبابات تطلق مدافعها على ثكنات قوات بلوك النظام وقاومت هذه بشدة واستماتة أدهشت القيادة البريطانية، وقد استطاعت أن تقتل ١٢ جنديا بريطانيا وهم يحاولون اقتحام الثكنات مستغلين الفجوات التى أحدثتها مدافع الدبابات وأثار ذلك القيادة البريطانية التى كانت تتوقع أن يستسلموا بعد تدمير مبنى المحافظة وعاودنا محاولة الاتصال بوزير الداخلية واستطعنا أن نتصل به وأخبره اللواء أحمد رائف أن اليوزباشى مصطفى رفعت من قوات البوليس المصرى أخبر البريجادير اكسهام بأنهم لن يتسلمونا سوى جثث هامدة وأن القوات الموجودة صامدة رغم الجرحى والقتلى والخسائر ورغم رفض القوات البريطانية السماح للإسعاف بالخروج من المبنى لنقل الجرحى إلى المستشفيات».

«وفى النهاية استسلموا كما كان لابد أن يحدث وبعد أن خسروا ٥٠ قتيلا وأصيب ٨٠ وأسر ٧٠٠ مع ضباطهم» واعترف الإنجليز بأنهم خسروا ١٣ قتيلا و١٢ جريحا».

وكانت معركة الإسماعيلية صفحة بطولة وفداء لقوات البوليس وبلوكات النظام، بقدر ما كانت وصمة عار للحكومة وتفجرت براكين الغضب صدى للوحشية فى الإسماعيلية وشهدت القاهرة صباح اليوم التالى مظاهرات عنيفة عارمة كانت الأولى من نوعها.

تمردت قوات بلوكات النظام لأول مرة.. واندفعت إلى الشوارع يتصدرها ضابط

صغير يهتف ويطالب بالثأر واتجهت المظاهرة إلى جامعة الأزهر واستنفرت طلابها، ثم اتجه الجميع إلى جامعة القاهرة، حيث انضم الطلاب أيضا، والتحم البوليس والطلبة؛ لأول مرة فى تاريخهما وانضمت لهم جموع الشعب، وربما كان الاتجاه الطبيعى للمظاهرة الحاشدة هو وزارة الداخلية حيث تحاصر وتحاسب الوزير وسكرتير الحزب، أو أن تتجه إلى ثكنات الجيش لكى تستنفر القوة الحاسمة، ويتم الالتحام وتعلن حرب مقاومة شعبية عامة أو أن تتجه إلى الوجهة التقليدية إلى قصر عابدين، وتفسد الترتيبات التى كانت مقامة فيه فى ذلك اليوم للاحتفال بولى العهد، ولكن ما حدث كان غريبا لم يتوقعه أحد أو يخطر على بال، وكان مريبا ولم يلبث أن أصبح «إجراميا».

تسللت مجموعات وعصابات لم يكتشفها أو يحاصرها أحد وانهمكت فى تدمير وإشعال حرائق فى كل أرجاء القاهرة وفى عدد من المنشآت والمؤسسات والمحال الكبرى والنوادى والبنوك، وبسرعة مالبث أن تحولت القاهرة إلى شعلة من النيران، مما أذهل الجميع، وأثار الرعب والفزع وحول الاهتمام إلى ما رأوه من التهام النيران للعاصمة، التى لم تجد من يدفع عنها الكارثة.

وإذا كان تحصين وتأمين منطقة القناة مهمة عسيرة، فوق طاقة الحكومة إلا أن تأمين العاصمة وتحصينها كان ممكنا ومحتوما وكان الواجب الأول والأهم والذى تنصب عليه كل جهود الحكومة قبل قرار إلغاء المعاهدة وأن تعلن حالة طوارئ دائمة فى البوليس والجيش، وكل أجهزة الأمن، وأن تتوقع كل الاحتمالات، ولابد أن الحكومة كانت تعرف ولا تجهل أن القاهرة، منذ الحرب وبعدها، تعج بكل الأجهزة السرية والخفية الأوروبية والأمريكية والإسرائيلية بل والعربية التى اندمجت كلها لتحقيق مشاريع الدفاع الإقليمى والأطلنطى، وإنها تتربص بها وبمصر عامة.

ولاريب أن وزير الداخلية كان يعلم ولا يجهل أن وزارته هى قلعة الحكم.. وأنها كانت دائما مركز اهتمام القصر والاحتلال وينبث رجالهما فى كل ركن فيها وخاصة فيما سمى «القلم السياسى».

وكان مؤسس القلم السياسى هو اللواء سليم زكى باشا، ربيب رسل باشا

حكمدار القاهرة، البريطانى لأكثر من ثلاثين عاما، وقد وصف ربيبه وتلميذه بأنه «أشجع ضابط فى البوليس المصرى وأشدهم تفانيا وولاء لنا، ويؤمن بأن أمل مصر ومصيرها هو بريطانيا» وخلفه تلميذه إمام إبراهيم.. الذى أوكل إليه الوزير مهمة الأمن فى العاصمة يوم الحريق!!

كان القلم السياسى مثار سخط الضباط الوطنيين فى الوزارة ووصفه أحدهم:

«خلال ربع قرن كان الوجود البريطانى فى البوليس قد نجح فى إقامة مدرسة له داخل الجهاز قوامها مجموعة من صغار الضباط الذين وجدوا مستقبلهم فى العمل المتفانى مع القيادات البريطانية فى البوليس ووجد هؤلاء طريقهم للمناصب والترقيات من خلال الرعاية البريطانية لهم ومن خلال تسلم هؤلاء المتعاونين مع الوجود البريطانى للمراكز القيادية وتمتعهم بنعمة الرعاية البريطانية ونجحوا أيضا فى ضم العديد من التلاميذ إلى مدرستهم حيث أصبحت هناك مدرسة تنتمى إلى الوجود البريطانى فى البوليس المصرى ينعم تلاميذها برعاية الحكمدارين البريطانيين والوجود البريطانى المسيطر والمتحكم فى السياسة المصرية كذلك.. ووجد هؤلاء التشجيع بالطبع من جانب الوزارات المصرية التى كان رؤساؤها يلتمسون الدعم والرضا من قصر الدوبارة على مدى الفترة من ١٩٢٢ ـ ١٩٥٢».

لم يغلق الوزير هذه المدرسة ويسرح تلاميذها ويضع «القلم» فى أيد أمينة، بل استبقاها على حالها واعتمد عليها، وأوكل إلى عميدها المحافظة على أمن العاصمة فى أشد محنة يوم ٢٦ يناير. ولم يكلف وزير الداخلية نفسه عناء تحمل المسئولية بنفسه ومباشرة الأمن خلال الأيام التى كانت تزداد وطأة كل ساعة ولم ينزل إلى الشوارع ويطوف بها ويصدر التعليمات، ويوجه القوات.

وفى أوج المذابح الطائفية قبيل استقلال الهند، حمل غاندى عصاه ومغزله، وسارع إلى أسوأ المناطق وأشدها عنفا فى كلكتا عاصمة البنغال، ووقف وحيدا بين الطائفتين وفتح صدره لمن يريد أن يطعنه بدلا من المواطن الآخر وألقى الجميع كل ما بأيديهم والتمسوا المغفرة من المهاتما!! قام غاندى بما لم تكن تستطيعه عدة فرق من

الجيش كما قال مونتباتن، وفعل نهرو نفس الشىء فى العاصمة وألقى بنفسه وسط المذابح، وأنقذ عشرات الآلاف من المسلمين والهندوس، وأنقذ «كرامة الهند».

ولم يفعل أحد من الحكومة المصرية شيئا مماثلاً.

وبينما كانت الحرائق تلتهم المدينة وقوى الأمن تقف مشلولة عاجزة كان دولة الوزير فى مكتبه يوقع لموظفى الشهر العقارى على عقود بيع إحدى عماراته، ويصدر أوامره على الورق إلى رجاله فى مختلف الأحياء، وفاق جلالة الملك الجميع.

وكان جلالته قد اختار ذلك اليوم ليقيم مأدبة غداء كبرى لستمائة من قادة البوليس والجيش احتفالا بولى العهد الذى رزق به من زوجته الجديدة والذى أهداه إلى الشعب، ولم يدع أحدا من الحكومة، وحينما توالت أنباء الحرائق منذ الصباح لم يجد جلالته مبررا لتأجيل الحفل، وأن يأمر القادة المدعوين بالإسراع إلى مواقعهم وتدارك الكارثة وحينما تعاظمت النيران والدمار، واستنجد الأهالى، لم يجد وزير الداخلية سوى أن يستنجد بالقائد الأعلى «حيدر باشا» الذى كان على رأس المدعوين فى القصر.. ولم يستطع أن يصل إليه إلا بعد جهد، وتوسل، وأمر دولته بنزول الجيش إلى المدينة، ولم يكن ممكنا أن يتم ذلك إلا فى المساء بعد أن كان قلب المدينة قد تحول إلى هشيم وحطام أعاد إلى الأذهان حريق الإسكندرية إثر نزول قوات الاحتلال قبل أكثر من ستين عاما!!

ولم يكن تناول الغداء والعاصمة تحترق على طريقة نيرون حائلا دون أن يشاطر جلالة الملك شعبه الأسى والحزن، لما حدث، وألا يغمض له جفن فى تلك الليلة حتى يطلب إلى رفعة رئيس الوزراء إعلان الأحكام العرفية وأن يصدق عليها.

وفى اليوم التالى فوجىء رفعة رئيس الوزراء بالخطاب الذى طالما تسلمه فى كل مرة يتولى فيها السلطة، تقرر إعفاؤه بعد أن فشلت حكومته سياسيا فى استخلاص حقوق مصر بالمفاوضة، وأمنيا وعسكريا بإخراج الاحتلال بالقوة.. بعد أن تحققت كل الشروط التى اتفق عليها.

واستدعى على ماهر باشا لتولى الحكم، ووضع مسوح المنقذ الوطنى.

وتسلم جلالة الملك السلطة كاملة ومطلقة من حكومة «الأغلبية الدستورية» التى أقيلت ولم تعترض، وسقط بذلك التوكيل الذى منحه الشعب قبل أكثر من ثلاثين عاما. وألقى جلالة الملك التهمة كاملة على «الشيوعيين»، وصدرت الأوامر باعتقال كل قادة، وأعضاء كتائب التحرير، وعقدت محاكم تفتيش لمحاكمتهم والإجهاز على من تبقى.

كتب چان وسيمون لاكوتر، وهما زوج وزوجة فرنسيان تخصصا فى شئون مصر لبعض الوقت:

«لوسألت أى مصرى من أحرق القاهرة لأجابك على الفور بأن مسئولية حريق القاهرة تقع على عاتق الإنجليز إن لم تقع على عاتق الملك، وإذا أردت أن تتجاوز الظنون وأن تثبت ذلك بالدليل القاطع فإنك قد لا تجد شيئا. أين هى الوسائل؟ وأين هؤلاء العملاء؟

«ولكننا حصلنا على دليل واحد له علاقة بمنظمة مريبة اسمها «إخوان الحرية» وقد تأسست هذه المنظمة بواسطة الأجهزة السرية البريطانية لتحول أذهان الساسة المصريين عن قضية القنال وتشغلها بالتكتل ضد الشيوعية، وقد حلت بواسطة حكومة الوفد قبل بضعة أيام من الحريق ولكن وجدنا شهودا يؤكدون أن رئيس الجمعية البريطانى «روبرت فاى» اختفى فجأة مساء اليوم الأسود، وشوهد أعضاء عديدون من هذه الجماعة يشاركون فى أعمال ذلك اليوم التخريبية ومن هنا نميل إلى الاعتقاد بأن الإنجليز أرادوا تحويل الغضبة الشعبية ضدهم وتوجيهها ضد الأجانب المحليين واليهود وخرجوا بفوائد سياسية وعسكرية هائلة».

وهناك رواية شهيرة بعنوان «عند غروب الشمس» للكاتب البريطانى جيرالد هنلى يرثى فيها الإمبراطورية، وفى أحد فصولها يقول الحاكم البريطانى وهو يبعث بمساعده الجديد إلى أحد الأقاليم المتمردة:

«وإذا ما أعياك الأمر وتقطعت بك السبل والوسائل، اشعل حريقا كبيرا، أكبر ما يستطاع، وبذلك تذهلهم وتعمى أبصارهم وتشل إرادتهم تماما»!!.

وكان هناك وسط الظلام الحالك السواد شعاع نور.. ومصر أخرى تجتاز المخاض.

غطت أنباء وأصداء قرارات إلغاء معاهدة ١٩٣٦ على حدث لم يسترع ما يستحقه من الاهتمام ولم يدرك كثيرون مغزاه البعيد المدى.. ففى يوم ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥١ حل موعد تجديد عضوية مجلس إدارة نادى ضباط الجيش، وكان ذلك يتم بالتعيين عادة، وبإرادة ملكية.. واجتمع عشرون ضابطا شابا وتقدموا بطلب «قانونى» بعقد جمعية عمومية لأعضاء النادى والنظر فى تعديل اللائحة وأن يتم الاختيار بالانتخاب.

وتم عقد الجمعية بأكبر عدد سبق أن لبى الدعوة، ودار جدل حامى الوطيس حول الطلب، ولكن انتهى بالموافقة عليه بأغلبية كبيرة.. وتقرر بعدها إجراء الانتخابات على الفور.

وتقدمت قائمتان للتصويت تضم إحداهما مرشحين من هؤلاء الضباط ومن المتعاطفين معهم ويتصدرها فى الترشيح لمنصب الرئيس أشهر وأشجع ضابط كبير فى حرب فلسطين اللواء محمد نجيب. . وتضم الأخرى مرشحى القصر من الضباط ويتصدرهم قائد حرس الحدود اللواء حسين سرى عامر وكان ضابطا سيىء السمعة ومن بطانة جلالة الملك.

وكان الضباط الشبان الذين كونوا فيما بينهم تنظيما منذ أقل من عامين قد اتفقوا فيما بينهم على أن تكون معركة تنصب عليها كل جهودهم، وتكون استفتاء حول مكانتهم ووجودهم فى صفوف الجيش وأن تكون مواجهة أولى ومباشرة مع القصر ومع الملك الذى اعتبروه مسئولا عن الهزيمة فى فلسطين وعن الفساد والعبث الذى شابها، وعن الأسلحة الفاسدة التى زود بها الجيش.

وكان الملك يعرف بأمر هؤلاء الضباط والتنظيم الذى كونوه، وقد عبأ كل الجهود والأجهزة لاكتساحهم واستئصالهم، وكان يدرك مدى خطورة انتشارهم فى الجيش ويدرك أن خطرهم أشد من الإخوان أو الوفد وفازت قائمة «الضباط الأحرار» كما أطلقوا على أنفسهم بأكثر مما توقعوا، وكان نصرا مبينا.

وكان مؤسس الجماعة ضابطا شابا برتبة «الرائد» كان أركان حرب القائد «السودانى» السيد طه فى ملحمة «الفالوجا» وساعده الأيمن فى الصمود والخروج، وقد عاد من الحرب مؤمنا بأن «المعركة الحقيقية فى القاهرة» وبدأ يدعو ويعمل لذلك، وتكونت أول خلية من ستة من رفاق السلاح!

وفوجىء ذات يوم باستدعائه مع رئيس أركان حرب القوات المسلحة الفريق عثمان باشا المهدى لمقابلة رئيس الوزراء «إبراهيم باشا عبدالهادى» للتحقيق معه فى صلته بالإخوان المسلمين، وكان رئيس الوزراء قد أجهز على «الرأس»، ويتولى تصفية «الذيول» حتى آخر «خلية» فيها، وعثرت الأجهزة لدى أحد أعضاء التنظيم الخاص على كتيب من كتيبات الجيش التى يحظر تداولها على غير الضباط وكان حول القنابل اليدوية، وعليه اسم الضابط «جمال عبدالناصر».

واعتقد رئيس الوزراء أن أحد الرؤوس الكبيرة قد سقط وسوف يهديه إلى جلالة الملك، ولهذا قرر أن يتولى التحقيق بنفسه.

واعترف الرائد بأنه أعار ذلك الكتاب قبل حرب فلسطين إلى ضابط من زملائه استشهد خلال المعارك واستمر التحقيق طويلا ولكن لم يصل إلى أكثر من ذلك، وحينئذ سمح له بالانصراف، وبدا له أن الريبة والظنون ظلت باقية.

وبعد التحقيق مباشرة جمع الرائد ـ القائد ـ أعضاء الخلية الأولى، وتحدث حديثا طويلا حول المقابلة ومغزاها، وأنه متوقع أن السلطات سوف تواصل الارتياب وتضعه تحت المراقبة الدقيقة، ولهذا أصبح من المحتم أن يعيدوا تنظيم أنفسهم بأسلوب يحقق الأمن واتفق على أن يقوم كل عضو من الأعضاء الستة بتكوين مجموعة فى سلاحه وكل واحد من كل خلية فى السلاح يبدأ بتكوين وتجنيد خلية أخرى وهكذا يصبحون قوة منظمة قادرة على فعل أى شىء، وشدد عبدالناصر على أن التنظيم يجب أن يظل مستقلا تماما عن جميع الأحزاب والهيئات.

«وبرزت فى الاجتماع «شخصيته القيادية» وتولى القيادة دون أى قرار منه أو من المجتمعين، كان صاحب الدعوة ورائدها.. وأن مصر فى أمس الحاجة إلى قوة منظمة فى الجيش تكون قادرة على الدفاع عنها وتحقيق استقلالها» كما روى أحد الرفاق.

وتعددت اللجان والخلايا فى كل الأسلحة المختلفة «وظهر جليا من التحكم فى هذه التنظيمات وتكوينها واختيار أفرادها مدى الروح القيادية المنظمة لعبدالناصر وأهدافه البعيدة وذلك بمحض موافقة زملائه ودون تفويض منهم بذلك وحتى دون اختياره».

واستغرق العام الأول منذ منتصف سنة ١٩٤٩ فى التنظيم والانتشار، وفى أكتوبر سنة ١٩٥٠، تقرر الانتقال إلى مرحلة أكبر علنية، وتم تدبير الآلة الكاتبة وآلة الطباعة فى احتياطات أمن دقيقة وصدر المنشور الأول وكان حول قضية الأسلحة الفاسدة، وندد بتدخل الملك ورجال حاشيته فى التحقيق وتضليله، وبالطبع ندد بدخول الحرب بدون إعداد أو تسليح مما أدى إلى الهزيمة الأليمة.

وبمجرد وصول هذا المنشور إلى أيدى بعض الضباط انتشرت أخباره بين جميع ضباط الجيش وبدأ الكثير منهم يبحث عن مصدر هذا المنشور راغبين فى الانضمام إلى هذه المجموعة عن اقتناع، وبذلك أصبح من السهل التوسع فى ضم أعداد أكثر من الضباط.. ووقع المنشور الأول فى أيدى البوليس السياسى واتخذت المجموعة احتياطات أمن لتفادى الكشف عنها، ولقطع خط الرجعة على البوليس السياسى حتى لا يجمع المنشورات من البريد قبل وصولها إلى أيدى الشعب والجيش والصحافة وأعضاء البرلمان، ومنذ تحرير المنشور الأول اعتمد توقيع «الضباط الأحرار» الذى اقترحه أحد الأعضاء، وأصبحت التسمية منذ ذلك التاريخ تطلق على التنظيم.

واستمر إصدار المنشورات، وتجنيد وتكوين الخلايا، وفشلت كل الجهود والأجهزة السرية البوليسية أو العسكرية فى الوصول إليهم واكتشاف أمرهم مهما استماتوا فى ذلك، وحينما حل موعد انتخابات تجديد النادى، قرروا أن يجعلوا منها ساحة للمواجهة واختبار القوى.. وكانت النتيجة فى جانبهم.

وكان غريبا أن الحكومة لم تلق أية عناية لما حدث ولم تحاول أن تفيد منه أو توجهه رغم أن الوفد كان ممثلا فى التنظيم وكان أحد ضباطه البارزين من أسرة

السكرتير العام للحزب، وعلى اتصال به.. قرر الحزب العتيد وعلى لسان زعيمه مصطفى النحاس باشا أنه «لايريد الدخول فى لعبة الضباط»!!

ونفذت انتفاضة الشعب وشعارات المقاومة إلى صفوف الجيش وإلى التنظيم خاصة.

«كانت مصر تغلى ونحن نغلى معها وتساقط الشهداء وعجزت قوات البوليس عن مواجهة قوات الاحتلال وتساءل الناس وكانوا على حق أين الجيش؟».

«والحقيقة أننا بدأنا نشعر بحرج شديد، وكنا قد طالبنا بإحالة عدد من الضباط إلى الاستيداع ليتمكنوا من السفر إلى القناة ولكن رفض طلبنا ومع تصاعد الأحداث وتصاعد الحرج قررنا أن يتوجه عدد من الضباط بشكل جماعى إلى رئاسة أركان الحرب بكوبرى القبة مطالبين بالسماح لهم بالسفر إلى القنال ولكن اعترض البعض منا، بأن حركة مثل هذه قد تؤدى إلى كشف العديد من الضباط وقد تؤدى إلى اعتقالهم وإلى إجهاض حركتنا وبالفعل صرفنا النظر وتقرر بدلا من ذلك سفر عدد من الضباط الأحرار متطوعين للإسهام فى المعارك وبدأنا جمع كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة وتوزيعها على كتائب التحرير وفضلا عن التدريب، والقيادة، صنع أحد الضباط الأحرار لغما، قررنا أن نسد به قناة السويس، وتم نقله بعناية شديدة ولكن لم يتيسر استعماله».

وكانت الدعاية الرسمية والملكية فى صفوف الجيش والتى تولاها الضباط الكبار «إن دور الجيش لم يأت بعد لأن الجيش يجب أن يستعد لأن العدو الحقيقى هو اليهود وعلينا أن نفرغ أولا من اليهود ثم نفكر فى الإنجليز».

ورد الضباط الأحرار «إن عدونا الأساسى والذى لابد أن نفرغ منه أولا هو الاستعمار الجاثم على بلادنا» وأعطى اشتراك ضباط الجيش وبالذخيرة والسلاح مصيرا آخر لسلسلة من المعارك فاجأت البريطانيين.

«كانت أكبر هذه المعارك فى الموقع التاريخى الشهير ـ التل الكبير ـ إذ نسف الفدائيون بالألغام الخط الحديدى فى طريق قطار مسلح كما فتحوا الكوبرى الذى يصل بين ضفتي الإسماعيلية لمنع وصول المدرعات الثقيلة وظلت الضفتان تتراشقان بالرصاص والقنابل حتى اضطر الإنجليز ـ لكى يعبروا إلى الشاطىء الآخر من الترعة

ـ إلى ركوب القوارب المطاط والتى كانت بدورها صيدا سهلا للفدائيين، واستحضر الإنجليز المدافع بعيدة المدى وأطلقوا قنابلها على مساكن التل الكبير وعند الغروب توقف القتال ليستأنف فى اليوم التالى بعد مد كبارى أقامها سلاح المهندسين البريطانى عبرتها المصفحات والدبابات وبذلك تمكنوا من محاصرة التل الكبير والقرين وأبوحماد والقرى المحيطة بها، وقذفوها بالمدافع وسقط قتلى لا يحصى عددهم من الجانبين».

«وتمكن الإنجليز من أسر سبعة من الفدائيين لم يتمكنوا من الانسحاب فى الوقت المناسب وربطوهم فى الأشجار وأطلقوا عليهم الكلاب المتوحشة لكى يعترفوا عن مصادر السلاح ومخابئه، ولما لم يصلوا إلى نتيجة أطلقوا عليهم الرصاص وقتلوهم. وأثارت هذه المعارك دهشة الرأى العام البريطانى وكتبت التايمز: «معظم الضباط البريطانيين الذين اشتركوا فى القتال أثناء الهجوم على التل الكبير يجمعون على أن المصريين حاربوا ببسالة فائقة وأن كثيرا منهم كانوا يصيبون الأهداف إصابة محكمة وكان أحد نماذج الشجاعة النادرة أن تصدى المصريون لثلاث مجموعات من قوات المشاة التى تعد من أفضل القوات البريطانية والتى كانت تؤيدها الدبابات».

وقالت جريدة الديلى ميرور «العمالية»:

«لن يستطيع أحد بعد اليوم أن يدعى أن قوات التحرير المصرية توليفة من شباب متحمس بلا خبرة أو قدرة.. وهذه مجرد أضحوكة، وقد دخلت المعركة بين مصر وبريطانيا فى دور جديد واستمر القتال يوم السبت الماضى يوما بأكمله، وظل الشباب المتحمس يحارب فرق الكاميرون والهايلاندرز باستماتة عجيبة».

وقالت صحيفة النيوز كرونيكل جريدة «حزب الأحرار»:

«إنها أول المعارك المنظمة تنظيما جيدا فقد ثبت المصريون فى القتال ولم يركنوا إلى الفرار حتى لقد علق أحد الضباط الإنجليز على هذه المعركة بأنها أعنف من أى معركة خاضوها أيام الانتداب البريطانى على فلسطين».

لم تكن مصر تفتقر سوى إلى حكومة «مقاتلة» غير متهاوية متخاذلة!

وفى يوم الحريق اجتمع بعض أعضاء اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار لدراسة الموقف ورأوا أن الأحداث وتطورها فى البلاد تسير بخطى سريعة نحو حالة من

التدهور التى لم يسبق لها مثيل وأن الزمام ربما يفلت فى أية لحظة ويحدث انفجار من الشعب وتقع البلاد فى حالة من الفوضى التى لا يمكن التكهن بنتائجها.

ووجد المجتمعون أنه من الواجب التحرك بسرعة وخاصة أن الملك أصبح يعرف بأمر بعض الضباط الأحرار وبتنظيماتهم، ورأى بعض من أعضاء التنظيم أن الفرصة أصبحت متاحة فى هذه المرة بعدما اضطرت السلطات إلى تكليف الجيش بالنزول إلى شوارع القاهرة ولكن الأغلبية كانت ضد هذه الفكرة وترى أنه لابد أن يستكمل التنظيم قوته واستعداده فى جميع قطاعات الجيش حتى تكون الضربة حاسمة ومؤثرة..».

«ومر الليل وسماء القاهرة يملأها دخان الحرائق وينعكس عليه لون اللهيب الأحمر فى جميع الأحياء والفوضى والضياع يعمان البلاد»!!

«نزل الجيش إلى الشارع ولعلها كانت الغلطة الكبرى التى وقع فيها الملك فالجيش استعاد ثقته بنفسه وبدلا من المهانة التى كان يتعرض لها لأنه لا يفعل شيئا ضد قوات الاحتلال بينما الشباب والطلاب ورجال البوليس يواجهونها ببسالة منقطعة النظير، بدلا من هذه المهانة بدأ الجيش يتقدم بصفته حامى الوطن والقوة الوحيدة القادرة على فرض النظام وحماية الممتلكات.. وقد أثار نزول الجيش إلى الشارع عديدا من التساؤلات وسط الضباط الأحرار.. ما هو دورنا تحديدا؟ هل نحن نحمى النظام الملكى أم نحمى مصر؟ وإذا كان الجيش فى الشارع فهل نستطيع تحريكه فى الاتجاه الصحيح؟».

«وحددت لجنة القيادة أهدافنا فى ضرورة فعل شىء لحماية الدستور والديمقراطية ولضمان استمرار البرلمان الوفدى فى أداء مهامه التشريعية».

وأذاع الضباط الأحرار منشورا لقوات الجيش التى نزلت الشارع جاء فيه:

«أيها الضباط الأعزاء..

إن الخونة الموجودين بين المصريين يعتمدون عليكم وعلى جيشكم للوصول إلى أهدافهم، إنهم يعتبرونكم آلة للقمع والقتل.. آلة لإجبار الشعب على قبول نظام لايريده ولكن فليفهم هؤلاء الخونة أن الجيش مسئول عن تحرير البلد وحمايته. لقد نزل الجيش إلى شوارع القاهرة ليضع حدا لمؤامرة الخونة ولكننا لن نقبل أن نقوم

بدور السفاكين، نسفك دماء الشعب ولن نطلق رصاصة واحدة على المظاهرات الشعبية ولن نوقف أحدا من هؤلاء الوطنيين المخلصين وعلى الجميع أن يفهموا أننا مع الشعب اليوم وكل يوم..

أيها الضباط الأعزاء:

إن البلد فى خطر ويجب أن نحذر المؤامرات التى تحاك ضده وضدكم.. يجب أن تتعاونوا مع الضباط الأحرار الذين يعملون من أجلكم ومن أجل الشعب الذى أنتم منه».

وكان أنتونى إيدن قد أصدر أوامره إلى القيادة فى منطقة القناة بالزحف إلى القاهرة والإسكندرية بعد معركة الإسماعيلية واعترضت القيادة بأنها لا تستطيع تنفيذ ذلك الأمر وأن نتائجه سوف تكون وخيمة وأنه بعد المقاومة التى أبداها رجال البوليس فى القناة أصبح القائد العام يشك فى أن تتمكن القوات الموضوعة تحت قيادته من تنفيذ الأمر، وأصر إيدن على «أن ينفذ الأوامر ويحتل القاهرة والإسكندرية مهما كانت الأخطار».

وبعد توزيع هذا المنشور الأخير ووصوله إلى أيدى الأجهزة.. تغلب رأى روبرتسون وارسكين واكسهام وتم العدول عن المشروع «الهستيرى»!!

الملك وأمريكا.. الوثائق والوقائع

واشنطون ـ ٢٧ يناير سنة ١٩٥٢

مذكرة حول حديث تليفونى بين الوزير والسفير البريطانى.

اتصل الوزير تليفونيا بالسفير البريطانى الساعة السادسة مساء ودارت المحادثة التالية:

١ ـ قال الوزير إنه تلقى رسالة المستر إيدن يوم ٢٥ يناير والتى عرف منها بالعملية «البوليسية» التى تنوى بريطانيا القيام بها وقال إنه يأسف لأن العملية لم تنته كما كان المستر إيدن يأمل وأن الموقف عامة يبدو سيئًا، وقال الوزير إنه يعبر عن رأيه

الشخصى إذا ما قال إن وصف العملية بأنها نفذت بدقة متناهية لم يترك لديه انطباعا حسنا وقد ثبت أن الرصاص الذى انهمر لم يحسم كل شىء كما قيل لنا من قبل وقال إن السفير كافرى يبذل كل ما يستطيع لكى لا يتخذ المصريون إجراءات انتقامية مثل قطع العلاقات.

وقال الوزير إنه يشعر بالقلق حول تطورات الموقف وأنه يرى أنه من المناسب إصدار بيان تهدئة.. وقال أيضا إنه إذا كان الملك قد تصرف بهذه القوة فلابد أن نسانده ونشجعه.

وقال السفير البريطانى إنه بعد أن قامت حكومة جديدة فى مصر فإن فرصة العمر قد سنحت ولابد من التقدم على طريق التسوية.

٢٧ يناير:

من وزير الخارجية أتشيسون إلى السفير «چيفورد» فى لندن.

«..... ولا يداخلنى الشك فى أن إيدن يشاطرنى الرأى بأنه لولا الملك فاروق وما اتخذه من إجراءات قوية حاسمة لأفلت الموقف تماما وأنه بلاشك كان العامل الأساسى وأنه لهذا يستحق كل التأييد والتشجيع الذى يمكن أن نقدمه له فى هذه اللحظات الحرجة.

وفى رأينا أن أفضل ما نقدمه هو الاعتراف له فى أقرب وقت ممكن بلقب ملك مصر والسودان الذى يلح عليه.

ويتفق كافرى على أن مشكلة السودان هى العقدة.. ولابد من حلها بالتوفيق بين الاعتراف باللقب وحق السودانيين فى تقرير المصير ونحن لم نخرج من الغابة بعد ومازال الطريق بعيدا ولكن إذا ما تكاتفنا معا فلابد أن نجد طريقا.

القاهرة ـ ٢٩ يناير ١٩٥٢:

من السفير كافرى إلى وزارة الخارجية:

«مهما تكن الحكومة الجديدة (على ماهر) إلا أنها شديدة العداء للشيوعية حتى وإن لم تكن منحازة تماما للغرب».

٨ فبراير ١٩٥٢:

من «بيرى» مساعد وزير الخارجية إلى الوزير:

«تشير كل الدلائل إلى أن الطريق إلى قبول المقترحات الرباعية هو الاعتراف باللقب الرمزى الذى يطالب به الملك فاروق».

واشنطون ـ من أتشيسون إلى إيدن:

«إن المشكلة الرئيسية هى لقب الملك إذ لابد أن نقوم بتحرك يعزز نفوذ الملك حتى يستطيع أن يواجه احتمالات الموقف».

من «بيرى» إلى إيدن:

«لابد أن نتفق حول لقب الملك لأنه المقدمة لحل مشكلة الدفاع المشترك ومشكلة السودان اللتين ترتبطان معا».

من «بيرى» إلى أتشيسون:

«كانت مشكلة السودان ولاتزال العقبة التى ستتعثر عندها دائما المفاوضات والوصول إلى حل، ولابد أن نتغلب على ذلك وهناك فرصة متاحة الآن ويتحقق ذلك بالاعتراف بلقب الملك فى إطار حق تقرير المصير للسودانيين وإذا ما تحقق للملك هذا المطلب فإن قبول المقترحات الرباعية لن يكون عسيرا».

واشنطون ـ ٢٢ فبراير سنة ١٩٥٢:

من نائب وزير الخارجية «ماتيور» إلى وزير الدفاع لوفيت:

عزيزى السيد الوزير:

«تلقت هذه الإدارة طلبا عاجلا من السفارة فى القاهرة يتضمن مساعدة الحكومة المصرية بأسرع وقت ممكن فى الحصول على المعدات اللازمة لتجهيز ثلاث فرق من البوليس الخاص السريع الحركة، وأكدت السفارة أن هذا الطلب يمثل رغبة خاصة ومباشرة من الملك فاروق لضمان الأمن والاستقرار.. وسوف ترابط هذه الفرق فى القاهرة والإسكندرية وتكون مهمتها هى مواجهة أى محاولة لإثارة الشغب أو الإخلال بالأمن والقضاء عليها على الفور ويؤيد السفير كافرى هذا الطلب بشدة ويعبر عن أمله فى أن يتحقق فى أقرب وقت وأن يتخطى كل الإجراءات الحكومية حتى تصل المعدات إلى مصر بلا إبطاء.

وتؤيد الوزارة رأى السفير كافرى وترى أن طلب الحكومة المصرية لابد أن يمنح أولوية قصوى لتلافى أى انهيار آخر فى الأمن والنظام العام كما حدث فى ٢٦ من يناير الماضى، وقد أشارت كل الدلائل التى تجمعت لدينا أنه كان من تدبير وتنفيذ الشيوعية ولهذا يصبح واجبا ضروريا أن نعزز قوة الملك فاروق وحكومته، وقد تمردت مجموعات كثيرة من البوليس والبوليس الاحتياطى خلال أحداث ٢٦ من يناير مما يثبت ضرورة اتخاذ كل الإجراءات حتى لا يتكرر ذلك قط ومع أن الجيش المصرى قد استطاع أن يسيطر على الموقف بعد ذلك إلا أنه من الضرورى بل ومن المحتم إعادة تنظيم وتجهيز قوات بوليسية ذات فاعلية حاسمة.

وكما تعرفون فإن ضمان الاستقرار والأمن الداخلى فى مصر ذو أهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة ولكل الدول الغربية ومساعدة مصر فى إعداد قوات من البوليس الخاص لن يحقق ذلك فحسب ولكنه سوف يهيىء جوا ملائما لاستئناف المفاوضات الدقيقة حول ما نريده من تسهيلات استراتيجية فى منطقة القنال.

وسوف يسعد الوزارة أن تعمل فى تنسيق كامل مع وزارة الدفاع وإدارة الأمن المتبادل فى تلبية احتياجات مصر، ونعتقد أنكم تقدرون الأهمية القصوى للمشاركة، وفى انتظار ردكم الذى نتمنى أن يصلنا فى أسرع وقت.

فريمان ماتيور

واشنطون - ٢٥ فبراير ١٩٥٢:

من مساعد الوزير إلى الوزير فى مؤتمر لشبونة:

«....... ونظل على يقين أنه مالم تبد الحكومة البريطانية استعدادا للاعتراف بلقب «ملك مصر والسودان» فإن المفاوضات سوف تظل مجمدة وبلا أى فرصة للتسوية ولا نظن أن مصر سوف توافق على أن يظل اللقب محل مساومة أخرى ويصبح عليك أن تثير المسألة مرة أخرى مع إيدن وأن تؤكد له ما نشعر به من قلق حول مسألة اللقب».

بيرى

واشنطون - ١٢ مارس ١٩٥٢:

من نائب وزير الدفاع فوستر إلى وزارة الخارجية:

عزيزى السيد الوزير:

«بالإشارة إلى خطاب المستر فريمان ماتيور حول طلبات الحكومة المصرية نخطركم بأن هيئة أركان حرب القوات المسلحة الأمريكية المشتركة وافقت على تزويد مصر بما تطلبه وبأهمية وأولوية قصوى».

ويليام فوستر

القاهرة ـ ٨ مارس ١٩٥٢:

من السفير كافرى «إلى الوزارة»:

«أستغرب كثيرا لإصرار البريطانيين على عدم إدراك خطورة الموقف فى مصر وإذا ما ظلوا متشبثين بمواقفهم هكذا فإننى لا أعتقد أن هناك أى أمل فى الاستقرار وفى أن نستقطب مصر نحو الغرب بل ولا يمكن استبعاد عودة الشغب والفوضى مرة أخرى.

إننا نسير سريعا نحو نقطة اللاعودة وإذا ماضاعت مصر فإننى أشك تماما فى استطاعة باقى دول المنطقة أن تصمد ومهما يكن الأمر إلا أن الولايات المتحدة نفذت إلى قلب الأحداث شاءت ذلك أم أبت وأنها أصبحت القوة الوحيدة التى تستطيع أن تزحزح مصر وبريطانيا عن مواقفهما الجامدة المتشددة وأن لا مناص لها من ذلك لأن صدمة الرأى العام الأمريكى سوف تكون شديدة الوطأة إذا ما فشل الغرب فى مصر، وكثيرا ما يردد البريطانيون أنهم يرحبون بكل نصيحة نقدمها إليهم ولكن لم يعد هناك أى أثر ملحوظ لذلك ولابد أن نضع ذلك موضع الامتحان.

وأعتقد أن الموقف أصبح لا يسمح سوى بحل واحد هو إقناع البريطانيين بمشروعية مصالحنا العليا وارتباط مصالحهم بها.. فى مناطق عديدة من العالم.

ولم يعد هناك سوى بديل واحد هو اعترافهم بلقب الملك وإذا ماتم ذلك وبغير الشروط المتشعبة التى يفرضونها فسوف يفسح الطريق لحل باقى المشاكل وأولاها الاحتفاظ بمصر كقاعدة لمشاريع الغرب.

وأعتقد أنه لم يعد أمامنا إذا ما أصر البريطانيون على موقفهم سوى أن نواجههم بالحقائق كاملة وأن نعلنهم بصراحة أننا قررنا أن نستقل بسياستنا فى الشرق الأوسط وأن ننفصل لأن كل مواقفهم خاطئة.. ولابد إذا ما اتخذنا هذا القرار ألا نتراجع فيه قط وألا نمنحهم الفرصة لكى لا يأخذونا مأخذ الجد.. ثم أن نعلن اعترافنا المنفرد بلقب الملك على مصر والسودان وبذلك نعتمد على جهدنا وحدنا فى الاحتفاظ بمصر على هذا الجانب من الستار الحديدى.

واشنطون ـ ٢١ مارس ١٩٥٢:

من مدير إدارة الأمن المتبادل «هاريمان» إلى وزارة الخارجية:

عزيزى السيد الوزير:

«بالإشارة إلى مذكرة ١٢ مارس والتى صدقت عليها وزارة الخارجية ووزارة الدفاع وهيئة أركان الحرب المشتركة بشأن حصول مصر على المساعدة فى إطار برنامج هذه الإدارة أود أن أخطركم بأننا نصر على أحقية مصر فى طلب أى مساعدة عسكرية وفقا لمبدأ هذه الإدارة فى مساعدة أى دولة لكى تدافع عن نفسها أو تساهم فى الدفاع عن المنطقة التى تنتمى إليها إذا ما كان ذلك مهما لأمن الولايات المتحدة الأمريكية.

ونرجو أن تعد وزارة الخارجية الأوراق الخاصة بما تطلبه مصر من معدات لكى نقوم بإعدادها فى أقرب وقت ممكن.

هاريمان

من أتشيسون إلى إيدن:

أعتقد أن ما نريده من مصر بالتحديد هو:

١ ـ حرية الملاحة فى قناة السويس بدون قيد أو شرط وفى كل وقت.

٢ ـ تسهيلات استراتيچية فى منطقة القناة وقت السلم وبحيث تكون جاهزة للعمل السريع الحاسم إذا ما نشأ خطر يهدد أمن الشرق الأوسط.

٣ ـ اشتراكها عن اقتناع مع الغرب فى مشاريع الدفاع عن الشرق الأوسط وفى

الدفاع عن نفسه إذا ما وقع عليه عدوان ويعترف القادة البريطانيون أنفسهم بأنه بالرغم من كل الإجراءات التى اتخذت للاحتفاظ بفاعلية القاعدة فى القناة بعد الأحداث الأخيرة إلا أن ذلك لم يكن كافيا وقد تأثرت فاعلية القاعدة تماما بسبب نقص اليد العاملة والمؤن والماء والمواصلات.. إلخ، ويعترفون أيضا بأنه من غير الممكن تحقيق مهام القاعدة بغير حد أدنى من تعاون مصر ومساعدتها ولا يمكن أن يعوض ذلك إلا بثمن باهظ.

وما دامت مصر تصر على اعتراف الغرب بلقب الملك على مصر والسودان وهو طلب يبدو مشروعا وطالما أن مصر تبدو مستعدة للموافقة على حق تقرير المصير بالنسبة للسودانيين فإن الحل يصبح ممكنا.

إن مشكلة السودان هى العقبة التى تحول دون التسوية الشاملة لمسألة القاعدة والدفاع المشترك وليس لها حل سوى الاعتراف بحق الملك فى اللقب فى إطار حق تقرير المصير للسودان وقد أصبح ذلك أمرا جوهريا إذا ما أردنا أن نصل إلى تسوية».

اتشيسون

القاهرة - ٨ مايو ١٩٥٢:

من السفير «كافرى» إلى وزارة الخارجية:

«قابلت جلالة الملك مقابلة طويلة هذا المساء واستعرضنا كل المشكلات وقال لى إنه لا يمكن أن يقبل بأى حال استشارة السودان مقدما وأنه إذا كان عليه أن يظل فى منصبه وقائما بواجباته فإنه لن يوافق أبدا على ذلك، وقال أيضا إن الحكومة الحالية أو أية حكومة أخرى لا يمكن أن تستمر فى الحكم إذا ما قبلت هذا الشرط.

ولم أملك سوى أن أرد عليه قائلا: إذا كان الأمر كذلك فأنا لم يعد لدى ما أقوله، ولما استوضحنى قلت له أننى كنت أنوى أن أقترح أن نترك مسألة اللقب جانبا، وحتى نتفق على صيغة تقبلها كل الأطراف، وأن نبدأ المفاوضات ثم نرى، وذلك لأن البريطانيين يرفضون الصيغة التى تصر عليها، وقال إننى أقدّر ما تقترح وقد يكون منطقيا ولكننى لا أستطيع أن أتنبأ بما سوف يكون عليه رد فعل رئيس

الوزراء وهو رجل ممتاز وكـل وزرائه ممتازون وأفضل الموجودين ولكنـه انفعالى وقد أفاجأ باستقالته بين يدى وحينئذ لن أعرف ماذا أفعل.

وفى كل أزمة سابقة كان فى درج مكتبى قـائمة جاهزة بالوزارة الجديدة ولكن لم يعد لدى شيء وذلك لأول مرة.

ولعلك تذكر آخر مـرة قابلتك وأخبرتك بأن هذه هى الفـرصة الأخيرة وأنا أكرر علـيك نفـس الرأى الآن وأنا أعـرف جيدا أن البـريطانـيين لا يـصدقون ذلـك وربما تشاركـونهم الرأى أيضا، ولـكن أحب أن تتأكدوا جـميعا أنه لو حـدث لى شيء أو أطيح بى فإنكم سوف تندمون ندما شديدا».

وانفعل جلالته ثم استـغرق فى حملة عنيفة على البريطانـيين. وقال لى إنه يريدنى أن أنقلها إلى اتـشيسون... وذلك لأن البريطانيـين تنكروا له وأنه لم يعد يـستطيع أن يثق فى أى شيء يقدمونه.

وتصاعد انفعاله وقال: «أنا لا أريد أن أهـدد ولكن إذا ما استمرت الأمور على ما هى عليه فقد أجـد نفسى مضطرًا ـ لكى أحافظ على مركـزى فى هذا البلد ـ أن أقف علنا وأندد بالبريطانيين وبمواقفهم تنديدا كاسحا».

وانتهى حديـثنا بأن أكد لى أن الولايات المتـحدة وحدها هى التى تسـتطيع تدارك الكارثة. وأن ثقته فينا مطلقة وبلا حدود... إلخ... إلخ.

واشنطون ـ ١٥ يوليو ١٩٥٢:

من الوزير إلى السفارة فى القاهرة:

يريد الوزير إحاطتك علما بالتالى:

ـ استقبل الوزير السفير البريطانى بناء على طلبه.

ـ قال السفير إنه وصلته رسالة من إيدن يريد إبلاغها .. وسلمها للوزير.

ـ ترى بريـطانيا أن المـشاورة مع السـودانيين حـول اللقـب غير مرغـوبة وأن من الأفضل الانتظار حتى قيام الهيئات التشريعية.

وقال الوزير إنه يأسف أشد الأسف للتغيرات المفاجئة فى المواقف البريطانية والتى

سوف تكون شديدة الوقع على الموقف وقد جاء فى الرسالة أن المملكة المتحدة لم تعد تستطيع أن تحقق أى تقدم نحو التسوية مع مصر وأنه يحول المسئولية فى هذا الصدد إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأن عليها أن تقوم بإقناع الملك بأن يضع مسألة اللقب فى «صندوق الثلج» وأنه إذا لم تنجح الولايات المتحدة فى ذلك فإن عليها أن تتحمل كل النتائج المترتبة.

ورد الوزير: إننا لسنا مستعدين لأن نوضع فى هذا المأزق وأنه شديد الانزعاج لهذه التقلبات غير المتوقعة فى الموقف البريطانى وأنه حينما التقى مع إيدن فى لندن ـ لآخر مرة ـ كان رأيه مختلفا وأخبره بأن الأمور فى مصر تسير سيرا حسنا ولكن مالبث الهلالى أن استقال واندفع إيدن يحمل الولايات المتحدة المسئولية وأن عليها أن تقوم بإقناع الملك بأن يقبل التسوية بالشروط البريطانية وإلا فإن بريطانيا سوف تلجأ إلى القوة للمحافظة على مراكزها.

وقال الوزير إن كل ذلك مرفوض ولا يمكن أن تتحمل الولايات المتحدة مسئولية هذه التقلبات ومع ذلك اختتم الوزير المقابلة بأن قال إنه سيواصل المشاورات معكم لكى يرى إذا ما كان ممكنا تحقيق المستحيل وأن يفصل قضية السودان عن قضية القاعدة وذلك حتى يمكن تسوية الأخيرة بصفتها جوهر كل المشكلات.

واشنطون ـ ٢١ يوليو ١٩٥٢:

من مساعد وزير الخارجية بايرود ـ إلى الوزير:

يعود السودان مثلما كان خلال مفاوضات صدقى بيفن ١٩٤٦ ليكون العقبة الرئيسية أمام الوصول إلى تسوية حول قاعدة قناة السويس، ومن الواضح أن كل جهودنا لإقناع البريطانيين للتحرك عن موقفهم المشتدد حول السودان لم تنجح، ومن الواضح أيضا أن جهودنا المماثلة مع مصر لم تنجح أيضا وفى رأينا أن استمرار الجمود الحالى فى الموقف قد يؤدى إلى انفجار الاضطراب والفوضى وقد لا تستطيع الحكومة المصرية أن تسيطر عليه وربما يؤدى ذلك بدوره إلى لجوء البريطانيين إلى القوة لحماية القاعدة وربما لحماية رعاياهم أو الرعايا الأجانب فى مصر ولابد أن يؤدى اللجوء إلى القوة على هذا الشكل إلى أشد النتائج خطورة بالنسبة لمركز

الغرب فى المنطقة.. ولذا لا مناص من البحث عن مدخل جديد للوصول إلى تسوية مع مصر.

وتتمتع الولايات المتحدة فى هذه الأيام بمركز رفيع فى مصر وبنفوذ واسع واحترام عميق ويرجع ذلك إلى جهود السفير كافرى، ويدرك البريطانيون متانة مركزنا هذا فى مصر وقد حاولوا دائما استغلاله لفائدة أى موقف يتخذونه ويرون أنه الصحيح، وأعتقد أنه أصبح من الصعب أن نؤيد البريطانيين بعد ما تضاءلت ثقتنا فى صحة مواقفهم.. ولعل الوقت قد حان لكى نفيد فائدة أكبر من المركز العالى الذى نتمتع به فى مصر وأن نحاول أن نصل منفردين إلى تسوية يمكن أن تكون مقبولة لكلا الطرفين مصر وبريطانيا وبدلا من موقفنا السابق فى العمل مع البريطانيين للوصول إلى الحل.. نتجه مباشرة إلى المصريين ونعرض عليهم مايلى:

- أن تعترف الولايات المتحدة بلقب الملك على مصر والسودان فى إطار حق تقرير المصير للسودانيين فى موعد قريب.
- أن تساعد الولايات المتحدة فى تطوير القوات المسلحة المصرية عن طريق بعثات عسكرية ومعدات رمزية وفى إطار برنامج يتفق عليه بين مصر والولايات المتحدة.

ونطلب من مصر فى المقابل:

١ ـ أن تؤجل مناقشة مشكلة السودان مع بريطانيا الآن.

٢ ـ أن تستأنف المفاوضات حول القاعدة للوصول إلى اتفاق يقضى باستبدال القوات البريطانية البرية والبحرية والجوية بأعداد من الفنيين يكون أغلبهم من البريطانيين وربما قليل من الأمريكيين وفى إطار مشروع دفاع جوى مشترك بين مصر وبريطانيا.

٣ ـ أن تشترك مصر بدون التزام مسبق فى المباحثات حول حلف الشرق الأوسط وسوف تحصل مصر على الميزات التالية:

١ ـ اعتراف دولة عظمى بلقب الملك.

٢ ـ تحصل لأول مرة منذ سنوات طويلة على تسهيلات لتدريب وتجهيز قواتها المسلحة وإن كان ذلك بقدر محدود.

٣ ـ إزاحة السبب الأساسى للاضطرابات والشغب فى مصر وهو وجود القوات البريطانية.

٤ ـ المحافظة على مصالحها فى السودان.

٥ ـ قيام علاقة وثيقة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية.

وهذه مزايا تستحق ولا ريب ولكن الصعوبة الكبرى التى سوف نواجهها هى قبول بريطانيا لاعترافنا باللقب، ولكن دقة الموقف ومزايا الاقتراح تؤهله للمناقشة.

ولعلك توافق عليه وتأمر بإرساله إلى كافرى فى القاهرة وجيفورد فى لندن لمعرفة رأيهما.

بايرود

واشنطون ـ ٢١ يوليو ١٩٢٥:

مذكرة من «ألتا فاولر» من إدارة الشرق الأوسط إلى «ستايلر» المسئول عن مصر والعلاقات المصرية البريطانية:

«أعلنت خلالة عطلة نهاية الأسبوع استقالة وزارة سرى باشا وفى يوم الاثنين ٢١ يوليو بعد ستة وثلاثين ساعة من الانتظار وصلت تقارير السفارة فى القاهرة بأن الاستقالة أعلنت وأن أسباب الاستقالة هى الخلاف حول السيطرة على القوات المسلحة وقد احتدت المناقشة ووصلت إلى طريق مسدود حينما أصر الملك على أن يفرض مرشحه المفضل الجنرال سرى عامر على رئاسة نادى الضباط ومقاومة المجلس بزعامة الجنرال نجيب وتدخل الملك ووقف مع مرشحه وذلك بحل مجلس إدارة نادى الضباط وتعيين مجلس جديد برئاسة الجنرال على نجيب شقيق محمد نجيب وقام أعضاء المجلس المحظور بسرعة بالاتصال بكل الضباط فى القاهرة والإسكندرية والسويس ومنقباد واستنفرت الثكنات واستعدت وعقدت

الاجتماعات واللقاءات.. ولكن أمكن تهدئة السخط واستيعابه حينما عرض سرى على محمد نجيب منصب وزير الحربية والذى رفضه على الفور.

وذهب سرى باشا إلى الملك ليقنعه بالعدول عن تأييده لسرى عامر وسحب مرسوم ١٦ يوليو ورفض الملك ذلك لنقمته على محمد نجيب وقدم سرى استقالته وقبلها الملك.

وليست هناك دلائل بعد على من سوف يخلفه.. وقبل استقالته أدلى سرى باشا بتصريحات لوكالة يونايتد برس شرح فيها برنامجه.

١ ـ استئناف المفاوضات مع أمريكا.

٢ ـ التركيز، على مشكلات البلاد الاقتصادية.

٣ ـ الالتزام بالدستور وإجراء انتخابات حرة مائة فى المائة.

٤ ـ استمرار الأحكام العرفية طالما كان ذلك ضروريا.

وتعلق السفارة فى مصر: «ولو أن سرى باشا لم يحدد موقفه وتهرب من مشكلة الاشتراك فى حلف الشرق الأوسط، وكان يرد على هذه المسائل بتكرار التأكيد على المطالب الوطنية التقليدية كشرط مسبق لاشتراك مصر».

ألتافادلر

الخروج

التقى جلالة الملك فاروق لأول مرة بالرئيس الأمريكى فرانكلين روزفلت فى ١٣ فبراير ١٩٤٥ على ظهر الطراد الأمريكى كوينسى فى المياه الإقليمية المصرية بالبحيرات المرة فى الإسماعيلية..كان روزفلت عائدا من مؤتمر «يالتا» فى شبه جزيرة القرم آخر وأهم مؤتمرات الحرب فى أوروبا والذى وضع معالم خريطة ما بعد الحرب.

وكان الملك فاروق ثم الملك عبدالعزيز آل سعود، هما الوحيدان من القادة العرب اللذين اختارهما الرئيس الأمريكى للمقابلة.

وأثار الحدث يومئذ الكثير من التفسير والتعليق ومن القلق أيضا خاصة فى الصحافة والدوائر البريطانية، وأوحى اللقاء مع ملك مصر، أهم بلد فى المنطقة سياسيا واستراتيجيا، والملك السعودى الذى أصبح ملك أغنى بلد فى العالم بالبترول.. بأن البلدين قد وقعا فى «دائرة تطلعات السياسة والاستراتيجية والمصالح الأمريكية الجديدة..».

وكتب أحد الأكاديميين الأمريكيين:

«هذا اللقاء الدرامى فى المياه الإقليمية المصرية بداية سياسية جديدة تعنى أن المنطقة أصبحت تحتل مكانة رئيسية من اهتمامات السياسة الأمريكية وأن خططًا وسياسات بعيدة المدى سوف تخطط بشأن «الدولتين».

كان روزفلت المهندس الأول «للمحالفة الكبرى» كما سميت وكان المنسق بين أطرافها بكل خلافاتهم وتناقضاتهم، تشرشل، ديجول، تشيان كاى شيك ثم ستالين وقد انتهى إلى أسس يجب أن يقوم عليها النظام العالمى «الجديد» بعد نهاية أقسى الحروب فى التاريخ:

ـ أن تتعايش الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى تعايشا طويل المدى.. تكون للولايات المتحدة فيه اليد العليا بثروتها وقوتها.

وأن تتم تصفية الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية القديمة والتى أشعلت كل الحروب والمواجهات وأن تسترد الشعوب سيادتها وثروتها ويقوم مجتمع دولى متكافئ متساوى الحقوق والواجبات.

ـ أن تقوم منظمة دولية تستخلص كل دروس وعظات عصبة الأمم وتصبح المنبر والمحكمة العليا فى الصراعات والنزاعات الدولية وتملك القدرة الأدبية والمادية على تنفيذ قراراتها.

وتفاءل العالم واستبشر بعد تصريحات روزفلت لدى نهاية المؤتمر فى يالتا:

«لقد حققنا أعظم الانتصارات وكسبنا معركة السلام».

وبمجرد عودته ألقى خطابا فى جلسة مشتركة للكونجرس الأمريكى أعلن فيها:

«انتهى إلى غير رجعة عصر تقسيم العالم وتوزيعه إلى مناطق نفوذ وفق موازين القوى، انتهى عصر المعاهدات السرية والمغامرات التوسعية وانتهت كل تلك السياسات التى سادت قرونا طويلة وأدت بالعالم إلى الفشل».

وعقد العالم كله آماله على روزفلت.

وكان من حق جلالة الملك فاروق أن يسعد ويزهو باللقاء الذى تم فى مياه مصرية، لابد أن روزفلت الذى سوف يصوغ خريطة العالم بعد الحرب، قد انتقاه وحدد له دوراً «هاماً» فى النظام العالمى وذهب جلالته إلى اللقاء وحده، ولم يصحب أحداً من وزرائه أو مستشاريه كما تقضى التقاليد الدستورية ولم يسجل ما دار خلاله ولم يصرح به لأحد، ولكن بدا أن المقابلة كانت ناجحة، وأن جلالته ترك انطباعاً حسناً ، ولهذا قرر روزفلت إهداءه طائرة أمريكية صغيرة ذات محركين، ولابد أنه أحيط علماً بشغف جلالته بالطائرات والسيارات السريعة واللعب الميكانيكية وكيف يسخر البريطانيون الهدايا الملكية فى دبلوماسيتهم.. وأهم من الهدية جدد له روزفلت دعوة سابقة لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن تنتهى الحرب ويعم السلام.

وكان روزفلت قد زار مصر قبل عامين ليرأس مؤتمر مينا هاوس مع تشرشل وتشاينج كاى تشيك وكان الملك يعالج فى المستشفى من حادث القصاصين .

وأبدى روزفلت رغبته فى زيارة جلالته وأعد القطار الملكى بالفعل ولكن ازدحم جدول الأعمال وضاق الوقت، ولهذا اكتفى بإرسال مبعوث خاص حمل إليه تمنياته بالشفاء ومعها أثمن هدية كان يتمناها وهى دعوة لزيارة الولايات المتحدة.

وربما ضاعف اهتمام روزفلت الثلاث فتيات الأمريكيات اللاتى كن مع جلالته خلال الحادث ولم يمهل القدر روزفلت لكى يحقق عالمه الذى حلم به ووافاه الأجل بعد أسابيع فقط من عودته منتصراً من يالتا.

وربما لم يحزن العالم شرقاً وغرباً على رحيل زعيم مثلما حدث بالنسبة لروزفلت، ولم يتغير التاريخ ويتعثر بذهاب أحد مثله.. انقلب كل شىء إلى النقيض

تماماً.. وقبل أن تسكت المدافع وتجف الدماء فوجئ العالم بنشوب حرب جديدة سميت «باردة» بين الدولتين «الأعظم».. وأعيد اعتبار الإمبراطوريات وأنها أعمدة الحضارة الغربية المسيحية، والتى نشأت حول ضفتى المحيط الأطلنطى والتى أصبحت تواجه خطرين داهمين هما الشيوعية من الشرق ... والتعصب «الملون» من الجنوب.

وأصبح على شعوب ودول الجنوب أن تؤجل مطالبها وأن تنضم إلى «حلف الحضارة» لأن الخطر يشملها!!

وأصبح الشرق الأوسط ساحة رئيسية وخرج الرئيس الأمريكى الجديد ترومان، بأول النظريات الاستراتيجية حول المنطقة وبدأ البحث عن «جياد» وعن حكام موالين تعتمد عليهم الحرب الجديدة.

ولم يكن الأمر عسيراً كانت هناك مواكب منهم وبعدما تأكدت نتائج الحرب شرع سيل الحكام «الموالين» من الملوك والسلاطين والأمراء والرؤساء فى نقل الولاء.

وقد نما هؤلاء وترعرعوا وملكوا وحكموا جيلاً بعد جيل خلال خمسمائة عام من عصر السيادة الأوروبية، وحينما بدأت الشمس تغرب بدأوا التحول إلى الشاطئ الذى أشرقت عليه.. ولم يكن العبور عسيراً، وكان معيار الاختيار واحداً هو العداء حتى الموت للشيوعية!

وأخذ جلالة الملك فاروق المبادرة، وكان من أول الرواد وقطع جلالته على نفسه عهداً بأن يكفر عن خطئه خلال الحرب العالمية حين انحاز نحو المحور وأن يقود بنفسه المعارك فى الحرب القادمة ضد الشيوعية والاستعمار السوفييتى، وقد تم ذلك على يد السفير البريطانى لامبسون، ولكن ليصل إلى آذان الأمريكيين!

وكان الملك فاروق يدرك أن ركوب جوادين واللعب على حبلين مهمة شاقة ولكن لابد من الاعتراف بأنه برع فى ذلك.

ولم تكن الشيوعية حينئذ أو فيما بعد خطراً حقيقياً على مصر، وقد نفذت المبادئ الشيوعية إلى مصر خلال الحرب وتكونت الحلقات والتنظيمات الماركسية، وقد حدث ذلك فى كل بلاد العالم خاصة فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. ولكن ظلت الحركة فى مصر محصورة فى المدينة وبين قطاعات من المثقفين والعمال

والطبقات البرجوازية الصغيرة... وكانت معظم التنظيمات والحلقات المتصارعة مختلفة فيما بينها أيديولوچياً وسياسياً، وكانت تضم الكثير من الأجانب ومن اليهود خاصة مما جعلها بعيدة وغريبة عن جموع المواطنين ولم يقم لهذا حزب شيوعى جماهيرى على غرار الأحزاب الأوروبية أو الآسيوية، كانت القضية الوطنية تستغرق الجميع، وانتهت الحركة الوطنية إلى أن الاستعمار هو تربة الشيوعية الخصبة وأن المواجهة سياسية اجتماعية تتم بتحقيق العدالة الاشتراكية الديموقراطية ولكن أصر جلالة الملك على رفع راية الخطر الشيوعى وأنها العدو الذى يتسلل ويتفشى فى كل المؤسسات: الجامعة والجيش والنقابات ، ونذر نفسه لمقاومتها.

وقد تعارض المشروع الملكى لتعبئة العرب والمسلمين ضد الشيوعية والاستعمار السوفييتى مع مشروعه الآخر لتعبئتهم لتحرير فلسطين.

كان يدرك بالطبع أن الولايات المتحدة أصبحت الدولة الأم للمشروع الصهيونى وابتدع مع أخيه الملك السعودى مقولة أن الشيوعية هى الوجه الآخر للصهيونية وأن الدولة الإسرائيلية سوف تكون الجسر للتسلل السوفييتى واجتهد جلالته فى إقناع أصدقائه الأمريكيين ـ دبلوماسيين وعسكريين ـ بأن الضباط الروس يحاربون فى صفوف اليهود وأن الأسلحة الحديثة تتدفق من شرق أوروبا، ولم ير بالطبع أفواج المتطوعين الأوروبيين والأمريكيين وشحنات الدبابات والطائرات والتى انصبت على القوات المصرية خاصة، وحتى اخترق الإسرائيليون الحدود.

وقد زال التناقض والتعارض بانهيار المشروع «العربى- الإسلامى» واستنجد جلالته ببريطانيا التى رفعت الأمر إلى الولايات المتحدة والتى بعث رئيسها ترومان إلى بن جوريون يطلب إليه الانسحاب.. وأنقذ ماء وجه جلالة ملك مصر.

وقد فاضت نفسه عرفاناً وبعث إلى الرئيس الأمريكى يشكره، وتمنى الملك لو تتحقق زيارته التى دعى إليها ليقدم ذلك بنفسه.

بعد أسابيع قليلة من عقد الهدنة بين مصر وإسرائيل التقى جلالته بأحد كبار الضباط البريطانيين المارشال دوجلاس قائد الطيران وأسر إليه بأن ما يشغل باله هو

المشكلة مع إسرائيل، وكيف يصل إلى حل للعلاقة بين البلدين ولم يلبث طويلاً أن لاح فى الأفق طريق إلى الحل.

وقع فى سوريا الحدث الأول من نوعه وكان انقلاباً عسكرياً قام به رئيس الأركان اللواء حسنى الزعيم، على غرار الانقلابات التى اشتهرت بها أمريكا اللاتينية، وقد تم بكل الطقوس والمراسم والشعارات المماثلة، وأعلن قائد الانقلاب أنه قصاص للهزيمة فى فلسطين، وممن تسببوا فيها من السياسيين التقليديين.

وكتب قصته كاملة مايلز كوبلاند رجل المخابرات الأمريكية فى كتابه المشهور «لعبة الأمم»:

قال : «إن الانقلاب دبر وخطط بكل تفاصيله ووزعت أدواره وتم اختيار أبطاله فى السفارة الأمريكية فى «دمشق» وأن دبلوماسياً أمريكياً شاباً صدم حين رأى الدبلوماسية الأمريكية من الداخل، وأصيب بلوثة وانهيار.. نقل بسببه إلى واشنطن».

وكان الانقلاب هو التدشين الثانى للعصر الأمريكى فى المنطقة وكان قيام الدولة «العبرية» هو أول الطقوس.. كان على الدولة الجديدة أن تستكمل دورها، وأن تلتحم بالمنطقة، وأن تجسد الوجود الأمريكى وترث كل نفوذ آخر.

وكان لابد من كسر الحصار وتحقيق العمق الاستراتيجى للدولة «الأعظم» المحلية، وكان أول عمل قام به «حسنى الزعيم» أو على الأصح كلف به هو زيارة «الشقيقة الكبرى» مصر واللقاء مع جلالة الملك فاروق، وتم اللقاء فى مزارع أنشاص، ويروى وكيل الديوان التفاصيل:

«بعد ظهر يوم ١٢ أبريل دعانى الملك للمبيت فى استراحة ناظر الخاصة الملكية فى أنشاص، وقال إن لدينا بعض الأعمال العاجلة فى الغد.. وفى الصباح الباكر توجهت إلى قصر أنشاص حيث يقيم الملك وألفيت الاستعدادات قائمة لاستقبال ضيف كبير وبعد قليل وصلت سيارة ملكية نزل منها حسنى الزعيم فاستقبله الملك ثم دعاه إلى اجتماع حضره من الجانب السورى نذير فنصه سكرتيره الخاص ومن الجانب المصرى كريم ثابت المستشار الصحفى، وحضرت بصفتى رئيس الديوان بالنيابة».

وجرى حديث طويل حول الأوضاع القائمة فى سوريا خاصة وفى الشرق الأوسط وشرح الزعيم المشروعات المعروضة عليه تحقيقاً لفكرة الهلال الخصيب وإقامة سوريا الكبرى.

وانتهت الجلسة إلى الموافقة على الترتيبات التالية:

١ - المناداة بالملك فاروق ملكاً على سوريا.

٢ - أن يكون حسنى الزعيم نائب الملك فى دمشق.

٣ - أن يعين سفير خاص لجلالة الملك فى دمشق وآخر لحسنى الزعيم فى القاهرة».

وكان السفير الذى اختاره من طراز عبد الفتاح عمرو..»

ويواصل وكيل الديوان روايته:

«كان ذلك يتنافى مع النظام السياسى لجامعة الدول العربية الذى نص على استقلال كل دولة من الدول الموقعة على الميثاق وضمان حدودها الحالية، وكان يتنافى أيضاً مع الدستور المصرى الذى يقضى بأنه لا يجوز للملك أن يتولى ملك مصر مع أمور دولة أخرى بغير موافقة البرلمان».

ويقول أيضاً :

«وكان إبراهيم عبد الهادى باشا رئيساً للوزارة ولكنه لم يعلم شيئاً أو يشارك فى شىء وقد رأيت من باب المجاملة إخطاره بمنطوق البلاغ الرسمى وجاء إلى مكتبى معاتباً عن عدم إخطاره وشرحت له وكان متفهماً لأوضاع العمل فى القصر وسبق له أن كان رئيس الديوان».

وكان من حق جلالته أن يتيه زهواً وفخراً.

عرف موقعه من المشروع الأمريكى للمنطقة وأنه يتربع على القمة، سوف يصبح ملك مصر وسوريا.. والسودان وصاحب النوبة ودارفور وكردفان وكما لم يحدث منذ تحتمس الثالث ولابد أن روزفلت هو الذى رشحه، وصدق عليه ترومان، وكان من حقه ألا يعبأ بميثاق الجامعة العربية أو الدستور المصرى، وألا يكترث برئيس

وزرائه الذى اقترف كل شىء فى سبيل مولاه .. ولم يكن يخفى عليه أن الهدف أولاً وأخيراً هو فك حصار إسرائيل واستقرت فى رأسه خطة الانقلاب العسكرى الذى يستطيع أن يدبره مع حيدر أخلص الحلفاء أو حسين سرى عامر «الجواد الآخر» وأن يقيم حكومة عسكرية من الضباط الذين لا يقلون إخلاصا، ويحكم لمدة الأربعين عاماً الباقية من وصية والده.

وكانت بريطانيا ترصد كل حركات وسكنات جلالته وكان المشروع ضربة لا تحتمل أو تغتفر .. وتقوض من قواعد الوجود البريطانى ومشاريعه، وقررت الرد بنفس الطريقة والأسلوب ، وقبل أن يتم انقلاب الزعيم أربعة أشهر من عمره ، قاد اللواء سامى الحناوى انقلاباً عسكرياً لحساب بريطانيا أطاح بالزعيم وأعدمه فى نفس الليلة، ولكن لم تكن «الدولة الأعظم» لتقبل مثل هذه الهزيمة ومن دولة تعولها على كل الجبهات، ولهذا ما لبث أن وقع الانقلاب الثالث بعد أشهر فقط من سابقه وبقيادة ضابط آخر هو «أديب الشيشكلى» أحكم الخبراء تدبيره وتلافوا كل الثغرات التى أودت بالانقلاب الأول ولهذا صمد.

كانت مبارزة دامية هى الأولى من نوعها فى المنطقة، أهدرت الاستقلال السورى وكل الأحلام التى عقدت عليه... وكان الثمن الذى دفعه الشعب السورى والأمة العربية غالياً!!

وخرجت الولايات المتحدة من المغامرة بأن سياستها فى المنطقة فى حاجة إلى المراجعة وإعادة التقيم وانتدبت للمهمة المصيرية أبرع سفرائها، المستر جيفرسون كافرى للقاهرة والذى كان يشغل المنصب نفسه فى فرنسا وكان يتميز بأثمن سجل يفخر به سفير أمريكى وهو أكثر من ثلاثين انقلاباً عسكرياً فى مختلف دول أمريكا اللاتينية، وقد توج إنجازاته بشبه معجزة وانقلاب فى فرنسا.

استطاع أن يفض الائتلاف الذى تولى السلطة بعد التحرير وضم كل أحزاب وفصائل المقاومة الفرنسية... الشيوعيين والاشتراكيين والديمقراطيين المسيحيين والوطنيين «الديجوليين» بزعامة «بطل» التحرير ديجول والذى أعلن أنه سوف يقود الثورة الفرنسية الثانية ويرد اعتبار فرنسا ودورها الحضارى فى العالم.

واستطاع السفير الأمريكى أن يقصى الديجوليين والشيوعيين، وأن يستوعب الاشتراكيين والديمقراطيين المسيحيين وأن يطفئ شرارة الثورة الثانية وأن يحول فرنسا إلى قاعدة للحرب الباردة، ومركز قيادة حلف الأطلنطى، وأن تغرق وتستهلك فى استعادة مستعمراتها!!

وكان العنوان الرئيسى الذى أعطى للسفير الجديد هو القصر الملكى وقد وجد فى جلالة الملك ضالته، وانتزع إعجابه منذ المقابلة الأولى، وصل فى ذروة الإجهاز على الإخوان المسلمين، ولم تكن دماء المرشد العام قد جفت بعد، وكان الإرهاب مازال معلناً وعلى أشده.. وأعجب السفير بالنهج الحاسم الذى يتبعه جلالته فى الخلاص من أعدائه.

ولابد أن ذكريات السفير فى أمريكا اللاتينية قد تجددت ووجدت فى الملك تلميذاً نجيباً يمكن الاعتماد عليه.. ولم تكن فضائح الملك وفساده تعنى شيئاً بالنسبة له وهى لم تكن أكثر ولا أسوأ مما كان عليه أبطال الانقلابات فى أمريكا اللاتينية.

ومع أن السفير بسط نفوذه وهيمنته على الحياة الدبلوماسية فى القاهرة وأصبح الدبلوماسى الأول إلا أن الرياح فى المنطقة وفى مصر لم تأت بما كان يتمناه وفى سوريا أفزعت الانقلابات الشعب ذا التراث، وهبت القوى القومية والتقدمية، وشحذت قوى المقاومة وبدأت تتجمع وتأتلف لحماية المصير السورى والعربى عامة.

وفى مصر جرف المد الذى فاض كل الخطط والمشاريع وكان الوفد يجسد كل ما جاء السفير ليقاومه ويجهز عليه: الاستقلال التام والوحدة مع السودان والحياد بين المعسكرين، والاشتراكية الديموقراطية ورغم العلاقات الوثيقة التى أقامها كافرى مع سكرتير الوفد سراج الدين ومحاولة النفاذ إلى اليمين المحافظ فى الحزب لم يستطع أن يمنع وقوع ما حدث، وأن يتم إلغاء المعاهدة وأن تنبثق المقاومة الشعبية وأن تتفاقم حتى حافة الثورة الشاملة.. وحينما تخاذل حزب الأغلبية، وعجز وصبت القوات البريطانية نيران مدافعها ودباباتها، وأخمدت الشعلة.. تنفس الجميع الصعداء.

ونسب كل الفضل إلى جلالة الملك فاروق الذى أعلن الأحكام العرفية، والذى

أقصى الوفد عن الحكم، والذى اعتقل الإرهابيين والذى أقام محاكم التفتيش لكى تكون العقوبات رادعة.

واستحق جلالته الثناء الذى انهال عليه من أتشيسون وترومان وأيزنهاور قائد عام حلف الأطلنطى ونال المستر كافرى نصيبه من الثناء بصفته المعلم والمخطط وراء الستار.

وتشجيعاً للملك وتعزيزاً لمكانته، وحتى يمضى إلى آخر الطريق تقرر أن يكافأ بكل ما يريد وترك له أن يختار.. وكان أول ما طلبه «اللقب» وكانت قرارات إلغاء المعاهدة قد ردت إليه لقب ملك مصر والسودان وصاحب بلاد النوبة ودارفور وكردفان وهو لقب حظرته بريطانيا وأصرت على حذفه من دستور ١٩٢٣ .

ولم يعرف عن جلالته فى أى وقت من الأوقات اهتمام كبير بالسودان أو مشكلاته أو قضاياه، ولم يفكر يوماً فى زيارة «رعاياه» هناك أو فى استقبال زعمائه أو طلابه وعماله مثل مواطنيهم المصريين الشماليين ... ولكن أشعل خياله «اللقب».

وكانت مصر تستند فى موقفها من السودان إلى ما عبر عنه وزير خارجيتها صلاح الدين:

«إن مصر تتمسك بأنها مع السودان بلد واحد له تاج واحد هو التاج المصرى، وهذه الوحدة طبيعية يؤيدها التاريخ منذ القدم لقد كان السودان دائماً فى وحدة مع مصر وتؤيده الجغرافيا إذ يجمع بينهما النيل ولا تفصلهما أى حدود طبيعية فضلاً عما يربط بين أهل مصر ومواطنيهم أهل السودان من روابط الأصل واللغة والدين والتقاليد والعادات، ومصر لا تستند فيما تنادى به من وحدة مصر والسودان على الحق الطبيعى وحده ولكن تستند أيضاً إلى المركز القانونى وهذا ما يخولنا أن نطلب منكم «البريطانيين» أن ترفعوا أيديكم عن السودان وأن تتركوه لشعب مصر والسودان، وهو شعب واحد فى وطن واحد، وهذه المهارة السياسية التى وجهتكم فى السودان إلى الظهور بمظهر المدافع عن حقوق السودانيين بإزاء مواطنيهم المصريين لا تنفعكم شيئاً فأنتم ترددون المقولة بإعطاء السودانيين الحكم الذاتى وتقرير المصير ولكن حين نسألكم هل أنتم على استعداد للموافقة على أن تقوم فى الحال حكومة ديمقراطية سودانية تستند حقيقة إلى مجلس تمثيلى منتخب وتسلم

إليها الإدارة الحالية مقاليد الحكم تعللتم بأن السودانيين لم يبلغوا بعد هذه الدرجة من استحقاق الحكم الذاتى فإذا سألناكم متى يبلغون فى تقديركم هذه الدرجة، قدرتم مدة تتراوح بين عشر سنين وخمس عشرة ومنكم من يرفع هذه المدة إلى عشرين عاماً والواقع أن الحكومة البريطانية تعمل بكل سبيل على فصل السودان عن مصر بحجة إعداد السودانيين للحكم الذاتى وإعطائهم حق تقرير مصيرهم».

ولم يحدث أن ردد جلالته أياً من هذه الحجج، وكان جلالته موافقاً بل متحمساً لبقاء القوات البريطانية فى مصر، بل وتعزيزها بالقوات الأمريكية والفرنسية والتركية لمقاومة الشيوعية، وكان موافقاً بالتبعية على بقاء الإنجليز فى السودان.

وأثار جلالته أزمة دولية وداخلية حادة حول «اللقب» فقد طلبت وزارة الخارجية من سفراء الدول فى القاهرة أن يعيدوا تقديم أوراق اعتمادهم إلى جلالته بصفته الجديدة، كما طلب من سفراء مصر فى الخارج أن يعيدوا تقديم أوراق اعتمادهم بهذه الصفة أيضاً. وتصدت بريطانيا منذ اللحظة الأولى للمحاولة وأعلنت أن لا حق لمصر أو للملك فى ذلك، وأن الرأى الأول والأخير يجب أن يكون للسودانيين الذين تمثلهم وتحرص على حقهم فى تقرير المصير!

ولا ريب استفزها أن وقفت الولايات المتحدة فى صف الملك، وانحازت له وتصدت مسألة اللقب كل المباحثات الثنائية بين الدولتين حول الشرق الأوسط وانكبت وزارة الخارجية الأمريكية على ابتداع صيغة توفيقية بين مطلب ملك مصر ومعارضة بريطانيا.

ومارست الولايات المتحدة كل وسائل الإقناع والضغط وانتهت أخيرا وبناء على إلحاح كافرى، وتوصية بايرود إلى أن تعد نفسها للاعتراف المنفرد وتضع بريطانيا أمام الأمر الواقع حتى لا يضيع الوقت ويفلت زمام الموقف إذا لم يتوج جلالته.

وهدد المستر إيدن الولايات المتحدة بأنه يحملها كل ما يترتب على ذلك، وكانت أول مرة يخاطب إيدن الحليفة أمريكا بهذه اللهجة!!.. ولم يكن الضغط لإجابة الملك إلى مطلبه مجرد استرضاء أو إغراء، ولكن كان السودان مفتاح أفريقيا، وكان طريق النفاذ إلى موارد وأسواق القارة وقد أغلقتها بريطانيا طوال عصور السيادة

البريطانية، وسوف يكون جلالة ملك مصر والسودان والذى يدين بلقبه لها أفضل عون.

وكانت الولايات المتحدة تدرك ولا شك أن ليس بالألقاب وحدها تتوطد العروش المهددة.

وعقد فى فبراير ١٩٥٢ مؤتمر فى وزارة الخارجية تحت رعاية الوزير دين أتشيسون وبرئاسة مسئول الشرق الأوسط فى المخابرات المركزية الأمريكية كيم روزفلت، وكان المؤتمر الأول من نوعه وضم كل من له دراية أو خبرة بالمنطقة من الدبلوماسيين والعسكريين والمراسلين والأكاديميين والمبشرين وجرت أوسع مناقشة، كما يقول مايلز كوبلاند، وانتهى المؤتمر إلى نتيجة أجمع عليها الكل وهى أن المصالح الأمريكية العليا لن تأمن أو تنمو إلا إذا أصبح الوجود الأمريكى فى مصر هو الوجود الأول والسائد.

وعهد إلى كيم روزفلت بأن يتولى التنفيذ وكان يعرف الملك فاروق منذ أيام الحرب وتوثقت صلته به، وسوف يعاونه السفير كافرى ويوفر له كل التسهيلات.

ولم يستغرق كيم روزفلت طويلاً فى مصر ليكتشف أن الملك الذى التقى به خلال الحرب قد تغير إلى شخص آخر، منحل مترهل لم يعد يصلح لشىء، وعرف كيم روزفلت عن النخبة الجديدة ـ الضباط الأحرار ـ فى صفوف الجيش، والتى كانت حديث الناس ، بمنشوراتها المتداولة وما ينسج حولها من أساطير.

وأدرك روزفلت أن الجيش هو القوة الوحيدة القادرة على تحقيق التغيير، ولذلك استمات فى محاولة الوصول إلى «الضباط الأحرار» وكانت كل الأجهزة السرية المصرية وغير المصرية تحاول نفس الشىء ولكن كما يقول كوبلاند:

استطاع الضباط الأحرار أن يصلوا إليه بينما فشل فى ذلك.

كانت لهم عيونهم وأرصادهم فى كل مكان، كان مدير مخابرات الطيران ضابطاً «أرستقراطياً» لا تحيط به أى شبهة وعضواً فى التنظيم وكان صديقاً للملحق العسكرى الأمريكى وأرسل كيم روزفلت عبرهما رسالة غير مباشرة إلى التنظيم وتقول إنه لو قام الضباط بانقلاب ولم يكن شيوعياً فلن تتدخل الولايات المتحدة بل سوف تنصح البريطانيين بألا يفعلوا.

ورفض الضباط الأحرار الرسالة، وخشوا أن تكون شركاً يستدرجهم.

وآثار وصول كيم روزفلت وتحركاته اهتمام البريطانيين الذين كانوا فى حالة تأهب دائم منذ جاء كافرى إلى القاهرة.

وكان تحول الملك إلى الجانب الأمريكى واحتمائه بهم، يفقدهم صوابهم، كانت فى رأيهم خيانة چنرال فى الجيش الإنجليزى ليس لها سوى عقوبة واحدة.

وأبلغ أحد قادة الإخوان المسلمين رسالة إلى الضباط الأحرار، تقول إن الإنجليز اتصلوا بهم، وأغروهم باغتيال الملك فاروق وأنهم لن يتحركوا، وقال قطب الإخوان إنهم خشوا أن يكون ذلك شركاً للإيقاع بهم، ورفضوا ورفض الضباط أيضاً واتجه الإنجليز نحو الوفد وأعادوا الجسور معه وبدأت المباحثات عبر الوسطاء مع سراج الدين، وذلك للعودة إلى الدورة القديمة وإجراء انتخابات حرة يعود بها الوفد وتستأنف المفاوضات ويعقد اتفاق، وتبطل كل مؤامرات الملك والأمريكيين.

وكان الضباط الأحرار قد حددوا موعد القيام بحركتهم فى شهر نوفمبر وواصلوا بطريقهم مستقلين.. ورحل كيم روزفلت بعدما اختلف معه كافرى الذى لم يفقد الثقة فى قدرة الملك وبعث فى مارس ١٩٥٢ إنذاراً إلى وزارة الخارجية الأمريكية يحذرها من كل لحظة تمر، وأن الأمل الوحيد فى «الملك فاروق».. ولابد من بذل أقصى جهد لدعمه ومساندته وإلا ضاعت مصر وضاع الشرق الأوسط ولن يغفر الرأى العام الأمريكى ذلك».

واقترح كافرى تزويد الملك وبأسرع ما يمكن بالمعدات والخبراء لتكوين ثلاث فرق من البوليس الخاص المتحرك وكانت فرق البوليس الخاصة المتحركة، ميليشيات خاصة بوليسية عسكرية تعتمد عليها الانقلابات فى أمريكا اللاتينية.

واجتمعت هيئة أركان الحرب المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية، فوراً ووافقت على ما طلبه السفير كافرى، ثم أشارت على إدارة الأمن المتبادل، أن تقدم بدورها كل ما يمكن أن تطلبه مصر من معدات عسكرية ، لأن ذلك أصبح ضرورة عاجلة للأمن القومى الأمريكى.

ولم يحظ الملك فاروق فى حياته بمثل هذه الأهمية والحماية.

ويروى ضابط انتدب لقيادة إحدى هذه الفرق:

«اتجه تفكير المسئولين إلى أن تكون الفرق الجديدة على غرار فرق الهجانة السودانية، وأن تتكون من أبناء جنوب السودان.. وكان مبعث هذا الاتجاه هو انعدام روابط اللغة.والدين بين هؤلاء الأفراد وبين غالبية الشعب مما يمنع حدوث تقارب أو تعاطف بين الطرفين.

وحدث أن أحضروا لنا رجلاً أمريكياً وقالوا إنه عقيد اسمه لفنجستون وأخذ يلقى علينا محاضرات فى كيفية السيطرة على الجماهير الثائرة ويقوم بعرض البيانات العملية.. ثم علمنا أن بعض الضباط سوف يرشحون فى بعثات إلى الولايات المتحدة لمدة ستة شهور للتدريب عملياً على طرق السيطرة على القلاقل والمظاهرات» .

ويروى أيضاً:

«وكنا فى أحاديثنا الخاصة نتناول الملك وسلوكه بالهجوم والتجريح، وكنت أعجب لاختيار المسئولين لنا لحماية الملك والعرش ووصل بنا الأمر إلى التفكير فى تكوين تنظيم من ضباط الشرطة للعمل على قلب نظام الحكم على أن نعمل على ضم بعض ضباط الجيش وكلفنا أحدنا بالاتصال بشقيقه الذى كان ضابطاً بالجيش ليحقق هذا التلاحم».

ويقول أيضاً:

«وحدث أن أبلغت بوقوع حوادث شغب كبيرة بدائرة قسم المطرية وأن جنوداً من أصل سودانى هاجموا إحدى دور السينما بدائرة القسم وحطموها وسارعت بالانتقال إلى قسم المطرية وكم كانت دهشتى كبيرة عندما اكتشفت أن مثيرى الشغب هم من أبناء السودان الجنوبى والذين استجابوا للتجنيد فى الفرق المدرعة وللعمل على حماية النظام والمحافظة على العرش ويبدو أنه حدث سوء تفاهم بين بعض هؤلاء المجندين وبين موظفى السينما فتوجه الجنود إلى الثكنات واستعانوا بباقى زملائهم وتوجهوا إلى دار السينما وتعدوا على موظفيها بالضرب وأخذوا فى تحطيم أثاثها وساعد على تفاقم الموقف عدم قدرة أى من الطرفين على التفاهم مع الآخر».

«وتمت السيطرة على الموقف وأعيد الجنود إلى ثكناتهم وفى الليلة نفسها قررت

وزارة الداخلية العدول عن فكرة تجنيد الفرق من جنوب السودان وتقرر إعادة هؤلاء الأفراد على جناح السرعة إلى وطنهم وتجنيد المتطوعين المصريين».

كانت كل الأطراف تستعد، كان الكل على ثقة من أن شيئاً ما لابد وأن يحدث لأن الوضع القائم لا يمكن أن يستمر.

وقد تولى على ماهر الوزارة ولكن ما أن تسلم السلطة حتى تصور أن التاريخ انتهى إليه وأن الفرصة قد واتته لتتحقق على يديه التسوية ويدخل بها إلى ساحة «الخالدين» .

ولم يكترث بجلالة الملك وأعلن التعايش مع الوفد وحيا سلفه العظيم وتعهد بمواصلة السير على طريقه، ونال ثقة برلمان الوفد وتأييده ولم يمنع ذلك أن يحقق للبريطانيين ما طلبوه: «استطاع أن يقضى تماماً على الكفاح فى القناة وانسحب الفدائيون واعتقلت الحكومة معظمهم فى الإسماعيلية وبورسعيد والسويس والتل الكبير وعاد الكثير من العمال الذين كانوا قد انسحبوا من المعسكرات البريطانية واستؤنفت أعمال الشحن والتفريغ للقوات المسلحة فى القناة وعاد تموين معسكرات الإنجليز من خيرات مصر».

واستعد على ماهر لاستئناف المفاوضات واتفق على موعدها مع السفير ولكن تدخل الملك وطلب التأجيل ثم التجميد ونصح السفير بأن يتعلل بالمرض، وحينما طلب على ماهر أن يقابله ليعرف السبب ماطل فى إجابته، وأدرك أن ذلك يعنى أن يستقيل وفعل، بعد خمسة وثلاثين يوماً فقط من عمر وزارته.

لم يكن جلالته يريد أن يتم الإنجاز على يده.. ويجنى الثمار ووقع اختيار الملك على أحمد نجيب الهلالى باشا للوزارة التالية، وبدا الاختيار غريباً، ولكن كان الباشا مفصولاً من الوفد فى وزارته الأخيرة وكان موتوراً بأضعاف ما كان عليه أحمد ماهر أو مكرم عبيد، وكان همه أن يثأر لنفسه فرفع شعار حكومته «التطهير قبل التحرير» أى القضاء على الوفد قبل مواجهة القضية الوطنية، وصادف ذلك كل الهوى فى نفس الملك الذى كان يريد أن يمحو كل خصومه أولاً، وأن يتولى وحده «شرف» تحقيق التسوية.. وحل الهلالى البرلمان، وأجل الانتخابات وبالغ فى الدعوة للتطهير.. ولم يدرك أنه يثير قلق الحاشية الغارقة فى الوحل، ولهذا تآمرت حتى طلب إليه الملك أن يذهب وصدع للأمر.

ودامت حكومة الهلالى باشا أقل من أربعة أشهر.. ولم تطهر ولم تحرر.

ولم يبق من رجال الملك واحتياطيه سوى الجواد القديم حسين سرى باشا صهره ولعله اختاره ليكون مظلته الآمنة التى يحقق بها ضربته الحاسمة.. ومنذ البداية أخذ الملك فى التحرش بالضباط الأحرار، الذين كان نشاطهم يتسع ومنشوراتهم تشيع فى صفوف الشعب وتفشل كل الجهود فى الكشف عنهم.

وفى يوم ١٦ يولية سنة ١٩٥٢ فاجأ الملك الجميع بإصدار مرسوم بحل مجلس إدارة نادى الضباط المنتخب وتعيين مجلس إدارة جديد من أنصاره وأعلنت حالة الطوارئ فى كل الثكنات وكانت الضربة مفاجئة بحيث استطاع رجال الملك الاستيلاء على النادى.

واجتمعت على الفور لجنة القيادة لتنظيم الضباط الأحرار وقال عبد الحكيم عامر: «لقد وجه لنا الملك صفعة شديدة وما لم نرد عليه بصفعة مماثلة فإن تنظيمنا سوف يفقد مصداقيته».

وتوالت الاجتماعات على عجل وبدأ الاستعداد لكل الاحتمالات وأدرك رئيس الوزراء عواقب تصرف الملك، وأراد أن يتداركها واقترح تعيين محمد نجيب وزيراً للحربية ليستوعب السخط الذى أثاره فى صفوف الجيش قرار حل مجلس الإدارة المنتخب ورفض الملك رفضاً باتاً (كان يدفع الأمور للتصادم بصورة مجردة من أى حكمة أو ذكاء).

وأدرك حسين سرى أن الكارثة محتومة وقدم استقالته بعد عشرين يوماً فقط من توليه الوزارة واستعاد الملك أحمد نجيب الهلالى الذى طرده قبل ثلاثة أسابيع ولم يتردد فى العودة وطلب إليه أن يعين اللواء حسين سرى عامر وزيراً للحربية ولم يجرؤ على الاستجابة لأنه كان يعرف تماماً أن هذا هو الرجل الذى يعده الملك للقيام بانقلابه والبطش والتنكيل بخصومه.. وكان حسين سرى عامر يعلن فى كل مكان أن نهاية الضباط الأحرار سوف تكون على يديه.

وكان التنظيم قد استطاع خلال ثلاثة أيام حاسمة أن يعد كل الخطط للاستيلاء على القوات المسلحة ثم الاستيلاء على السلطة وأن يسبقوا انقلاب الملك وإعلانه حكومة عسكرية من ضباطه المخلصين ينفذ بها كل ما يمليه عليه المستر كافرى.

كانت معركة تاريخ مصر الحديث، كان الضباط الأحرار الأمل الأخير للمصريين بعد أن كانت مصر تعيش فى ظلام دامس، منـذ حريق القاهرة، ولم يكن أسوأ نتائج الحريق هـو الدمار والضـحايا، ولكـن إشهار إفلاس كل الـقوى السيـاسية القـديمة والحديثة.

خرج الوفد من الساحة وقصم ظهر الإخوان، وتفـاقم الخلاف بين الشيوعيين بعد فلسطين ومواقفهم إزاءها وثبت أن الاشتـراكيين أعلى صوتاً وأقل قدرة وفعلاً وبقى هذا الشعاع والذى يحتفظ بالأمل قائماً، آخر طوق نجاة يتعلق به الشعب.

وتمت مراجعة الخطط بكل الدقة والتفـصيل ووزعت المهام وتحددت ساعة الصفر ودارت عجلة الثـورة والتاريخ وفى صباح يوم ٢٣ يولـيو استيقظت مصـر على حلم كان يبدو مستحيلاً:

قال صوت المذيع :

«اجتازت مصر فترة عصيبة فى تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكـم وقد كان لكـل هذه العوامـل تأثير كـبير علـى الجيش وتسـبب المرتشـون فى هزيمتنا فى حرب فلسطين وأما فترة مـا بعد هذه الحرب فقد تضافرت عوامل الفساد وتآمر الخونة على الجـيش وتولى أمره إما جاهل أو خائن أو فاسد حـتى تصبح مصر بلا جيش يحميها وعـلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنـا وتولى أمرنا فى الجيش رجال نثق فى قدرتهم وفى خلقهم وفى وطنيتهم ولابد أن مصر ستتلقى هذا الخبر بالابتهاج والترحيب وأن أذكر للشعب المصرى أن الجيش كـله أصبح يعمل لصالح الوطن فى ظل الدستور مجرداً من أى غاية وأطلب مـن الشعب ألا يسمح لأحد من الخونة أن يلـجأ إلى أعمـال التخـريب أو العنـف لأن هذا ليـس فى صالـح مصر وأن أطمـئن إخواننا الأجانب عـلى مصالحهم وأموالهم ويعـتبر الجيش نفسه مسئـولاً عنهم والله ولى التوفيق».

لواء أركان حرب

محمد نجيب

القائد العام للقوات المسلحة

وأسقط فى يد الملك ويد السفير كافرى واتصل جلالته مذعوراً بـه.. وهرع إليه فى قصر المنتزه.. وبعد حديث وجيز انتهى بقول السفير إنه سوف يتصل بحكومته ويبلغه اتصالاته ولابد أنه وجد حكومته واجمة وكل تقاريره انهارت من حالِق .

وأعلنت وزارة الخارجية الأمريكية من واشنطون أن السفير الأمريكى أبلغ الحكومة المصرية أن الولايات المتحدة تعتبر الأحداث التى وقعت فى مصر مسألة داخلية!!

لم تكن تملك شيئاً غير ذلك..

واتصل جلالة الملك بالإنجليز لتزحف قواتهم إلى القاهرة .. ولكن كان الزحف إلى القاهرة مرفوضاً بداية من القادة البريطانيين وخاصة فى مواجهة جيش ثائر استولى على السلطة.

وفى يوم السبت ٢٦ يوليو ذهب القائد العام محمد نجيب بصحبة البكباشى أنور السادات إلى دار الوزارة ببولكلى وسلما على ماهر إنذاراً إلى الملك فاروق بضرورة تنازله عن العرش جاء فيه:

«من اللواء محمد نجيب باسم ضباط الجيش ورجاله إلى جلالة الملك فاروق الأول:

«إنه نظراً لما لاقته البلاد فى العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق نتيجة سوء تصرفكم وعبثكم بالدستور وامتهانكم لإرادة الشعب حتى أصبح كل فرد من أفراده لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم فى هذا المسلك حتى أصبح الخونة والمرتشون يجدون فى ظلكم الحماية والأمن والثراء الفاحش والإسراف الماجن على حساب الشعب الجائع الفقير وقد تجلت آية ذلك فى حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الأسلحة الفاسدة وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلكم السافر مما أفسد الحقائق وزعزع الثقة فى العدالة وساعد الخونة على ترسم هذا الخط فأثرى من أثرى وفجر من فجر وكيف لا والناس على دين ملوكهم.

لذلك فقد فوضنى الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب من جلالتكم التنازل عن العرش لسمو ولى عهدكم الأمير أحمد فؤاد على أن يتم ذلك فى موعد غايته الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم السبت الموافق ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ والرابع من ذى القعدة سنة ١٣٧١ هجرية ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه والجيش يحمل جلالتكم كل ما يترتب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج».

ولابد أن القدر كان فى ذروة سخريته حين حمل إليه القرار على ماهر باشا، الذى ضلله من بداية الطريق وانتهى به إلى تلك اللحظة.

ولم يجد رفعته ما يقوله سوى:

«مولاى : أعدك وأقسم لك أننى سوف أبتلع أى إهانة وأحتمل أى مذلة فى سبيل أن أحافظ لك على العرش ليجلس عليه ابنك أحمد فؤاد الثانى».

وذلك حسب رواية جلالته .

وانتهت الملحمة التى بدأت بصعود جماهير القاهرة فى مظاهرة شعبية يتقدمها العلماء والتجار بزعامة عمر مكرم نقيب الأشراف لتطلب إلى محمد على أن يتولى «والياً علينا وبشروطنا» وكان الاختيار عند حسن ظن الجماهير وانتهت بخلع فاروق بإرادة أحفاد الأحفاد!

الرؤية العاجزة

بعد خمسة أيام من البحث والتقصى، خرجت إدارة الشرق الأوسط فى وزارة الخارجية الأمريكية «بدراسة شاملة» عما حدث فى مصر، أعدها مسئول القسم المستر «ألتافاولر»!

واشنطون

٢٨/ ٧/ ٥٢

قررت مصر سنة ١٩٢٩ إرسال بعثة من بعض ضباط الجيش المصرى إلى بريطانيا للدراسة والتدريب فى كليات أركان الحرب ولكن اكتشف أن معظم المبعوثين لم يكونوا مؤهلين علميًا لمستوى كلية الدرشوت البريطانية وعدل عن إرسال الضباط، وأختير عدد من خريجى الكليات لهذه البعثات، ويشترط أن يلتحقوا بالجيش كضباط نظاميين، ولهذا نما خلال العشرين عامًا الماضية قطاع أوسط من الضباط المثقفين والذين يرفضون أن يتحكم فى أقدارهم الضباط الكبار الجهلة .. وأن يقفوا عقبة أمام ترقيتهم.

وخلال حرب فلسطين تفشى الفساد والرشوة بين هؤلاء الضباط الكبار إلى حد مثير للفزع، وخلال الخمسينيات استطاع عدد من الضباط الشبان أن يفرضوا إجراء تحقيق دقيق فى فضيحة حول توريد الأسلحة أدت إلى إحاطة معظم الضباط الكبار إلى الاستيداع.. أحيل كل الجنرالات بمن فيهم حيدر باشا القائد العام وعثمان المهدى باشا رئيس أركان الحرب وسرى عامر باشا قائد القوات الخاصة لسلاح الحدود» كذا.

ولم يمض وقت طويل حتى أعيد هؤلاء القواد فى هدوء إلى مراكزهم بأمر الملك ووجد الضباط الصغار أنفسهم مرة أخرى ضحية لـلفساد والرشوة والمحسوبية بواسطة عصابة الحاشية الملكية، وقد تفجرت انتفاضة غضب عنيفة فى يناير من هذا العام لهؤلاء الضباط حينما انتخبوا الجنرال محمد نجيب رئيسًا لنادى الضباط، وأفسدوا بذلك تدابير وخطط القائد العام حيدر باشا.

ومنذ أسبوعين حاول الملك فاروق أن يقنع مجلس إدارة النادى بقبول الجنرال سرى عامر بينهم وهو ضابط مكروه وحينما رفض هذا الطلب.حاول الملك أن يستبدل مجلس الإدارة المنتخب بمجلس إدارة معين وحاول رئيس الوزراء حسين سرى باشا أن يهدئ السخط على هذا التدخل من القصر فى شئون الجيش بتعيين الجنرال محمد نجيب وزيراً للحربية فى وزارته ولكن رفض الملك هذا الحل المهادن ووافق على سحب ترشيح سرى عامر نهائيًا مقابل انسحاب محمد نجيب فى الوقت

نفسه وقدم سرى باشا استقالته لهذا السبب ووافق الهلالى باشا على تولى الوزارة يوم ٢٠ يوليو.

«وفى ليلة ٢٣ يوليو قاد الميجور جنرال نجيب بك انقلابًا هادئًا ومحكم التدبير استولى على قيادة القوات المسلحة فى القاهرة ، ثم فى كل أرجاء البلاد وكان الهدف الذى أعلن لهذا الانقلاب ، والذى قام به حوالى ثلاثمائة ضابط من القوات المسلحة من القوات البرية والطيران هو تطهير القوات المسلحة من العناصر الفاسدة «اللصوص والخونة» كما جاء فى البيان وأن يعمل لصالح البلاد فى إطار الدستور.

«وخلال اليوم الأول ـ ٢٣ يوليو ـ اعتقل الرؤوس فى الجيش وسلاح الطيران ثم استمر خلال الأسبوع اعتقال الكثير من الضباط ومن كبار الموظفين ومن المقربين إلى السراى أو منعوا من مغادرة البلاد.

ولدى الوهلة الأولى بدأ العسكريون وكأنهم عازمون على الابتعاد عن السياسة ولكن بعد اثنتى عشرة ساعة فقط تقدم نجيب بك إلى الملك بثلاثة طلبات :

(١) أن يتولى على ماهر الوزارة.

(٢) أن تجرى انتخابات على الفور.

(٣) أن تلغى الأحكام العرفية.

ورضخ الملك لكل هذه الطلبات وكون على ماهر حكومة جديدة معظمها من وزرائه «المعينين» فى حكومته السابقة ما عدا أقوى الوزراء مرتضى المراغى باشا.

وتدهور الموقف خلال اليومين التاليين وواصل الجيش حملة التطهير والاعتقالات «السلمية» ولكن حاول الملك عن طريق بعض المحيطين به، ومن بينهم المراغى أن يقنعوا السفير البريطانى والسفير الأمريكى بأن ينصحا حكومتيهما بضرورة تدخل القوات البريطانية.

ويبدو أن قادة الانقلاب تسربت إليهم أنباء هذه الاتصالات ولهذا حمل على ماهر باشا صباح يوم ٢٦ يوليو إنذارًا إلى الملك فاروق يرغمه على التنازل عن العرش لابنه الطفل وأن يغادر البلاد فى الساعة السادسة مساء بتوقيت القاهرة

ورضخ فاروق ووقع على مرسوم ملكى بتولية ابنه أحمد فؤاد الثانى ملكًا على مصر والسودان وتعيين مجلس وصاية وأبحر من الإسكندرية على اليخت المحروسة إلى إيطاليا، ومنذ البداية كان واضحًا أن نجيب بك هو صاحب اليد العليا وأن العسكريين قرروا أن يمسكوا زمام الأمر وأن يحكموا سيطرتهم على الموقف.

وخشية من أى تحرك للقوات البريطانية التى تأهبت فى منطقة القنال لحماية حياة الرعايا البريطانيين اختتم نجيب بيانه قائلاً:

«وأننى أنتهز هذه الفرصة لكى أطمئن الأجانب أن مصالحهم وحياتهم وممتلكاتهم وأموالهم آمنة، ويعتبر الجيش نفسه مسئولاً عن ذلك».

وأكد على ماهر بدوره عزم حكومته على حماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم حينما زاره السفير كافرى ليعبر له عن اهتمام الولايات المتحدة وقلقها لهذا الشأن وطوال الأسبوع الماضى كرر قائد الجيش التصريح بأن ليس لديه أى نية للتدخل فى السياسة، وأن هذا من اختصاص رئيس الوزراء وأن كل اهتمامه سوف ينصب على القضاء على الفساد والتسيب فى صفوف القوات المسلحة والحكومة وفى تكوين جيش مستكمل التسليح والتدريب وعلينا أن ننتظر ونراقب لنرى هل يمكن أن يقاوم نجيب وضباطه إغراء الدخول إلى ميدان السياسة خارج عملية التطهير أو إغراء جنى الثمار والإثراء كما فعل الكثيرون قبلهم».

واختتم المستر فاولر تقريره المسهب قائلاً:

«قام بالانقلاب ثلاثمائة ضابط من مختلف الأسلحة خاصة الطيران».

«ويبدو أن هناك قليلاً من النفوذ الشيوعى إن لم يكن منعدمًا على الإطلاق وليس لدى دليل على وجود عناصر شيوعية داخل هذا الحدث الأخير..وإن كان لابد حين يحدث أى تغيير من أن يسارع الشيوعيون لكى ينحرفوا به إلى اتجاههم.

ويملك الإخوان المسلمون قدراً من النفوذ فى صفوف القوات المسلحة وأقرب الاحتمالات أن لهم نصيبًا قويًا من انقلاب الأسبوع الماضى لأن أهداف الانقلاب مماثلة تمامًا لما أعلنه الضباط حول تطهير الفساد سواء المادى أو المعنوى والالتزام

بمبادئ الديـن وهناك العديد من قادة الانـقلاب معروفون بأنهم أعـضاء فى الإخوان المسلمين.

«وقد ظل الوفد متواريًا فى الظل خلال الستة أشهر الماضية منتظرًا فرصة يعود بها إلى الحكم الذى نزع منه بعد حريق القاهـرة يوم ٢٦ يناير وقد عاد على التو النحاس باشا وسراج الديـن أقوى أعضاء الهيئة التنـفيذية للوفد من أوروبا وقـد مجدا نجيب ولقباه «منـقذ الأمة» ولكن لم يعرف بعـد إلى أى حد سوف يقوم بإنقـاذ الوفد أيضًا وهو كل ما يعنيهما».

فاولر

وفى ٧ أغـسطس ١٩٥٢.. أرسـل الميجـور جنرال جـورج أو لمستـد برقيـة إلى مساعد وزير الأمن المتبادل دين مارتن:

«بنـاء على تـعليـمات وزارة الخارجـية يـوم ٢٨ يوليـو تم وقف إرسال المعدات المتعلقة بتسليح فرق بوليس خاص إلى مصر.

وتحددت الـسياسـة نحو الـنظام فى رسـالة ٣٠/ ٩/ ١٩٥٢ من أتـشيسـون وزير الخارجية إلى كافرى فى القاهرة:

١- بحـثت وزارة الدفاع وإدارة الأمـن المتبـادلة بعـناية رسالـة الجنرال نجيـب.. ، ودرسنا أيضًا الموقف الذى أعددته مع ستيفنسون (السفير البريطانى).

٢- اتفقنا علـى أن تقديم المساعدة المادية والتـأييد للنظام القائم فـى مصر يتوقف على السياسـات التى يختارها وأن يحقق مـا تطلبه الولايات المتحدة والـدول الغربية من مصر وأولها:

١ـ مشاركة مصر فى مشاريع الدفاع المشترك.

٢ـ تسويتها للنزاع مع بريطانيا.

٣ـ تحقيق السلام مع إسرائيل.

٤ـ يبـدو لنا تـركيز الـنظام قـد تحول فجـأة إلى الـقضايـا الداخلـية، وأن مواقـفه الخارجية تتسم بالعمومية والغمـوض وعلامات الاستفهام وربما يكون ذلك نابعاً من

طبيعته، ولهذا فإننا يجب أن نتأكد قبل المضى فى العلاقات بأن يحل التدقيق والوضوح والتفصيل محل الغموض والعموميات، ونحن ندرك أنه من المهم أن يدركوا أن إلحاحنا على الوضوح لا يعنى افتقاد الثقة.

٥ـ نحن على استعداد لقبول تعهدات والتزامات أو مجرد وعود مؤكدة وواضحة تظل سرية وتكون أساساً مقبولاً للتعاون وتقديم المساعدات وعلى أن تسير باطّراد نحو العلنية وأن نساعد ونسهل ذلك من جهتنا وإذا كنا نصر على أن تكون التعهدات والالتزامات والوعود مكتوبة إلا أننا ندرك أيضاً أن هذا قد يعتبر افتقاداً للثقة وقد يسبب مصاعب لنجيب مع وزرائه ولهذا فإننا على استعداد لأن نبحث البدائل ونتعهد بأن تكون شفهية.

ونحن نعتقد أنه بالإضافة إلى التعهدات والالتزامات السرية يتعين على مصر أن تقدم بعض الدلائل التى تطمئن الرأى العام عندنا وفى العالم عامة مثل تأييد تدخل الأمم المتحدة فى الحرب الكورية أو تعويض الدول التى أضيرت مصالحها فى حريق القاهرة، يوم ٢٦ يناير ، وهذه المؤشرات لن تكون صعبة على النظام ولكنها سوف تكون برهاناً آخر على أن النظام يكنس الماضى ويزيل كل آثاره وسوف يكون لذلك أعمق الأثر على الرأى العام عندنا وفى المملكة المتحدة وعلى الجهود لتقديم المساعدات لمصر.

وعلى أساس هذه الملاحظات فإن عليك أن تعد ردك على رسالة نجيب وفق هذه التعليمات:

١- قامت الحكومة الأمريكية بدراسة رسالة الجنرال نجيب بعناية وتعاطف.. وتود أن تؤكد بذلك موقفها من النظام الجديد فى مصر.

٢- إن الولايات المتحدة تبادل مصر رغبتها فى التعاون وسوف ترحب بإجراء مباحثات فورية لتحديد طبيعة ومدى المساعدات المطلوبة.

٣- يمكن دفع هذه المحادثات إذا ما قامت الحكومة المصرية بتحديد مواقفها بوضوح نحو المساعدات الاقتصادية والعسكرية وسوف تدرسها الحكومة الأمريكية بأكبر قدر من العناية آخذة فى الاعتبار العوامل العديدة التى تتداخل فى بناء الدفاع عن العالم الحر، ثم حدود الإمكانيات المالية والدفاعية التى يمكن أن تقدمها الولايات المتحدة إضافة لأعبائها الأخرى الكثيرة.

٤- تتضمن اقتراحاتنا أن تقدم مصر التزامات معينة تظل سرية حول الأهداف بعيدة المدى للنظام الجديد وحبذا لو أوضحت مصر إذا ما كانت مستعدة فى هذا الإطار أن تتضمن هذه الأهداف انضمامها إلى الولايات المتحدة وبريطانيا ودول العالم الحر الأخرى فى تخطيط الدفاع المشترك عن المنطقة، وبما أن تسوية النزاع المصرى الإنجليزى وثيقة الصلة بالدفاع عن الشرق الأوسط فلابد أن تتضمن الأهداف هذه التسوية على أساس أن تقدم التسهيلات الاستراتيچية الضرورية فى قاعدة القنال ليمكن استخدامها بسرعة وفاعلية إذا ما تهدد أمن المنطقة.

٥- إنه وإن كانت الولايات المتحدة على استعداد لمساعدة مصر فى حدود إمكانياتها إلا أنها ليست فى مركز يسمح لها بتحقيق برنامج ثنائى خاص للمساعدات ولهذا فإنها تأمل أن تواصل مصر علاقاتها مع مصادر المساعدات التى اعتادت التعامل معها.

٦- نحن نرى أن الحكومة المصرية لن تمانع فى أن تتخذ بعض الإجراءات وأن تقدم بعض المؤشرات التى ترمى إلى خلق مناخ ملائم فى الرأى العام الخارجى تدفع إلى تسهيل تقديم المساعدات.

انتهت التعليمات.

٧- لمعلوماتك الخاصة لابد أن تشرح أن تزويد القوات المسلحة المصرية بالأسلحة قبل إسرائيل سوف يثير لنا مصاعب داخلية ثقيلة ونحن ندرك حساسية بحث المشكلة مع النظام الجديد ولكن نثق أيضاً من أنه لابد ألا نترك أى شك حول تمسكنا باتفاقات الهدنة والبيان الثلاثى وأننا نأمل أن النظام الجديد سوف يجد فى وقت قريب أنه من الممكن أن يعلن عن أنه ليس هناك أى نوايا عدوانية عامة وخاصة نحو إسرائيل.

أتشيسون

رؤية من لندن

أطاحت انتفاضة عسكرية فى مصر بعرش الملك فاروق، وخرج من صفوف الجيش رجل مهول قوى يدعى نجيب استولى على السلطة وكان أول أهدافه التى أعلنت القضاء على الفساد.

وهذه مسألة داخلية بحتة ولا تملك قواتنا فى القنال مهما كان عددها أن تتدخل وليس لها إلا أن تقف مراقباً.. وطالما أن حياة البريطانيين أو ممتلكاتهم لم تمس فليس لنا أى مبرر للتدخل ويمكن أن تظل قواتنا سنداً للاستقرار ولردع المتطرفين ولصد أى تدخل شيوعى ومهما كانت أخطار أو نقائص الملك فاروق إلا أنه كان أشد السياسيين وعياً بخطورة الشيوعية وضرورة التحالف مع الغرب للوقوف فى وجهها.

ولم يترك فرصة حتى خلال الحرب ليؤكد لى اعتقاده الراسخ بما سوف ينطوى عليه العالم بعد الحرب من أخطار الشيوعية الروسية كما كان واعياً أيضاً بأخطار التطرف الوطنى!!

لورد كيلرن

فى مقال رثاء للملك

رؤية الوزير

أراد الملك فاروق أن يستعين بالإنجليز فى اليوم التالى لقيام الثورة وأرسل مبعوثاً إلى السفارة البريطانية وقابل الوزير المفوض المستر كرزويل والذى كان قائماً بأعمال السفير ـ وقال المبعوث:

أنا موفد من الملك فاروق برسالة إليك.

ورد المستر كروزيل بسخرية: ما هى الرسالة!!

وقال المبعوث: إنه يود أن يعرف ما إذا كنتم تستطيعون مساعدته.

ورد كرزويل: وهل تظن أننا نساعد هذا الأحمق اللعين !!

وهكذا ترك الإنجليز فاروق لقدره.

رؤية وزير الداخلية

ذهب فاروق وتخلى عن العرش لأنه كان لا يعرف كيف يصونه كما صانه والده

بالصبر والجلد وتتبع مجريات الحوادث بعين حذرة بصيرة أما ابنه فكان لاهياً عن كل شيء إلا طمعه وملذاته مستهتراً بكل شيء إلا حب المال وحب الميسر.. استهتر بالشعب واستهتر بحكومته وكان استهتاره استهتار طفل عنيد مشاغب ظن أنه يستطيع أن يفعل أى شيء حين رأى أن لا أحد ينهره أو يزجره، كان يتظاهر بالقوة والجبروت ولكن ما أن بدا له فى الأفق أن هناك ثورة قد يكون فيها خطر على حياته حتى انهار وخارت قواه وأمر يخته بالاستعداد للإبحار فى الساعة العاشرة مساء يوم ٢٦ يوليو وأمر قائد بوليس السراى بأن يتصل بحكمدار بوليس القاهرة لكى يخبره بألا يقوم البوليس بأى محاولة ضد الجيش وأقال الوزارة قبل أن يتمكن مبعوثه من الاتصال بقيادة الثورة.

كان يريد الفرار بأى ثمن.. يريد أن ينجو بجلده ورقبته ويحقق الرغبة التى طالما عاشت فى صدره وهى أن يترك مصر ليعيش فى الخارج.. ومن سخرية القدر أنه أراد أن يصحب معه خازن ماله الإيطالى الذى كان يعرف كل شيء عن مال فاروق ولكن الثورة قبضت على خازن المال أنطون بوللى وخرج فاروق بدونه.

ووصل إلى أوروبا.. وكانت المفاجأة المذهلة له أن أكثر المال فى مصارف أوروبا كان مودعاً باسم خازن المال لا باسم فاروق.. وعاش فاروق الذى ظن العالم أن عشرات الملايين من الجنيهات كانت مودعة باسمه عاش بأقل من مليونى جنيه، وأطاحت بثروته عصابة من المحتالين الأجانب اتصلت به وأغرته بتوظيف أمواله فى مشاريع وهمية وأطاح هو بجزء آخر فى كازينوهات مونت كارلو والبندقية وسان ريمو.

وإنى أعلم عن يقين أن الملك فاروق كان يعانى ضائقة مالية شديدة، إذ إن الملك سعود قطع عنه إعانة شهرية قدرها ثلاثون ألف جنيه استرلينى مما زاد فى حدة الضائقة.

مرتضى المراغى

آخر وزير للداخلية والحربية معاً

وكان سعادته ملكياً أكثر من الملك حتى آخر لحظة وكان والده الشيخ المراغى هو

الذى أفتى ببلوغ جلالته سن الرشد بالتقويم الهجرى، والذى أراد أن يعقد له البيعة ويسلمه سيف جده، ليكون خليفة المسلمين!!

رؤية جلالته

كتب الملك قصة حياته فى سلسلة مقالات نشرتها إحدى صحف الإثارة وهى «إمباير نيوز» بعدما اعتذرت عن عدم نشرها فى الصحف الكبرى:

«وترزح مصر الآن تحت وطأة ديكتاتورية جيش وسوف يتشبث نجيب بالسلطة كاملة ولن يسمح بأى حرية ولذا سوف تتفجر القلاقل والمظاهرات وسوف تهاجم ممتلكات الأجانب وحينئذ سوف تتحرك الحراب البريطانية والأمريكية وسوف يطرب الشيوعيون أشد الطرب وسوف تتحول مصر إلى كوريا أخرى وسوف يتحسرون على الملك الذى كان الركيزة الوحيدة، ضد الشيوعية فى الشرق الأوسط».

«وقبل أن يأتى الروس إلى بلادى لم يكن الإخوان المسلمون خطرا بأى حال، كانوا مجرد متعصبين دينيين فقراء، وما أن جاء الكرملين حتى امتلأت جيوبهم بالمال وأصبح فى إمكانهم أن يخرجوا من الجحور وأن ينشئوا جرائد وأن يزرعوا جواسيسهم فى المواقع الرئيسية، وأخيراً نجحوا فى القيام بالانقلاب.

اغتصب الإخوان المسلمون السلطة التى كانوا يتحرقون إليها ولكن سوف يبدأ توزيعها على الشيوعيين وبدأ ذلك واختار نجيب لوزارة الإعلام رجلاً يدعى فتحى رضوان وهو من رواد السجون وشيوعى شديد الخطر وأصبح المتحدث الرسمى باسم نجيب وتعرفه السفارة الأمريكية جيداً.. وسوف يزحف الشيوعيون فى المرحلة القادمة على السلطة، وتدعو جريدتهم المعارضة لإلغاء النظام الملكى وتصدر الشيوعية المعروفة درية شفيق مجلة بنت النيل لنفس الأهداف وإذا سئلت من هم الرجال الذين يقفون وراء نجيب؟ أجبت هم أعضاء المكتب السياسى السرى للإخوان المسلمين وتقوم بتمويلهم السفارة الروسية فى القاهرة.

وهذا الانقلاب المحكم التدبير التى كلفنى عرشى لم يدبره أو يخططه نجيب على ضوء شمعة فى خيمة فى المعسكر ولكن دبره وخططه بكل تفاصيله مجموعة من الخبراء العسكريين الأجانب.

وإذا سئلت لماذا قررت السفارة الروسية الإطاحة بعرشى.. أجبت لأنهم يخططون لأن تصبح مصر كوريا الثانية، وأن يمد لهم بساط أحمر وينحنى لهم المصريون والبريطانيون والأمريكيون وهم يستولون على الشرق الأوسط ثم أوروبا والذين يخشون الحرب القادمة يجب ألا يبقى لديهم أى وهم أن الحرب قادمة.. بل إنها قائمة الآن، وأذكر أننى توسلت ذات يوم للسفير البريطانى لكى لا يعترف بروسيا ولكنه قال لى «لعلك لا تعلم أنهم حلفاؤنا».. وهذه هى النتيجة!!



ولعل هذا وحده يكفى مبرراً لخلعه!!

محمد عودة

المراجـع

- حوليات مصر السياسية ـ أحمد شفيق باشا.
- تاريخ الحركة الوطنية ـ عبدالرحمن الرفاعى.
- تاريخ الوزارات المصرية ـ يونان لبيب رزق.
- فاروق ـ .. دكتورة لطيفة سالم.
- الصراع بين الوفد والعرش ـ دكتور عبدالعظيم رمضان.
- القصر ودوره فى الحياة السياسية ـ حسن يوسف.
- الوثائـق الأمريكية.
- الوثائـق البريطانية
- أوراق معهد سانت أنتون «أكسفورد».
- مذكرات اللورد كيلرن.
- الحرب فى أرض السلام ـ اللواء حسن البدرى.
- البوليس المصرى ـ دكتور إبراهيم بكر.
- فى خدمة الأمن السياسى ـ اللواء حسن طلعت.
- ثورات مصر ـ عبدالفتاح أبو الفضل.
- الآن أتكلم ـ خالد محيى الدين.
- الإخوان المسلمون ـ أحمد عبدالحليم.
- من قتل حسن البنا؟ ـ محسن محمد.
- النظام الخاص ـ أحمد عادل كمال.
- حسن البنا ـ د. رفعت السعيد
- أسرار حرب سنة ١٩٤٨ـ محمد فيصل عبدالمنعم.



الملك في بركة الصيد الملكية في دهشور



الملك فاروق يتناول الإفطار فى رمضان فى الشارع على مائدة الرحمن تقربًا للشعب





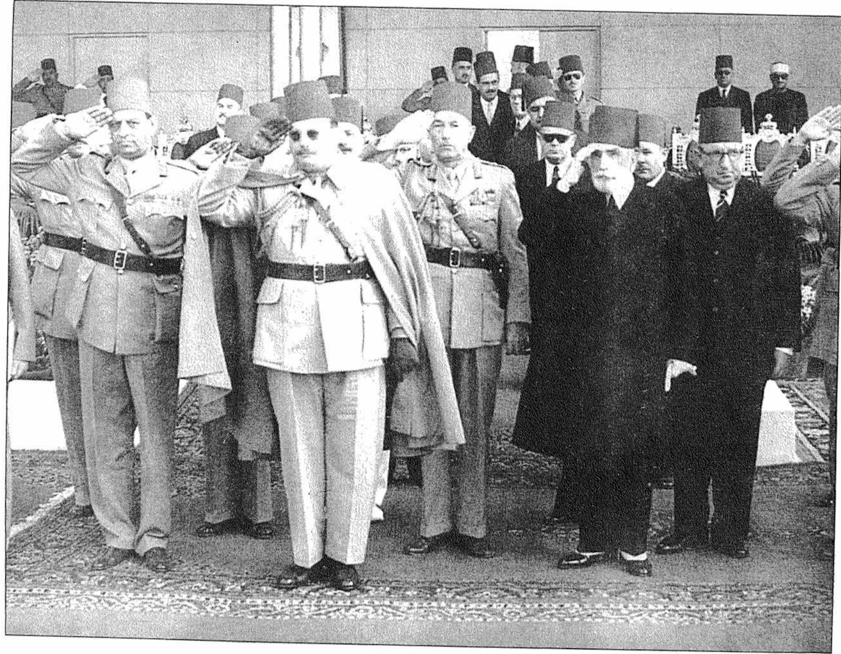
أعضاء السلك الدبلوماسى يستقبلون الملك ، وبجانبه السفير الإنجليزى وعميد السلك الدبلوماسى سير رونالد كامبل



زفاف الملك فاروق والملكة فريدة



الملك يفتتح معرض السيارات عام ١٩٤٩



الملك فاروق وولى العهد محمد على فى عرض عسكرى



فاروق مع إيرما كابيش عام ١٩٦٠ فى لقطة نادرة فوق مرتفعات فى مدينة كورتينا

المحتويــات

ف: 3310ن:7/2/2010

عـــربيـــة للطباعة والنشر

7 & 10 شارع السلام أرض اللواء المهندسين

تليفون : 3256098 - 3251043